

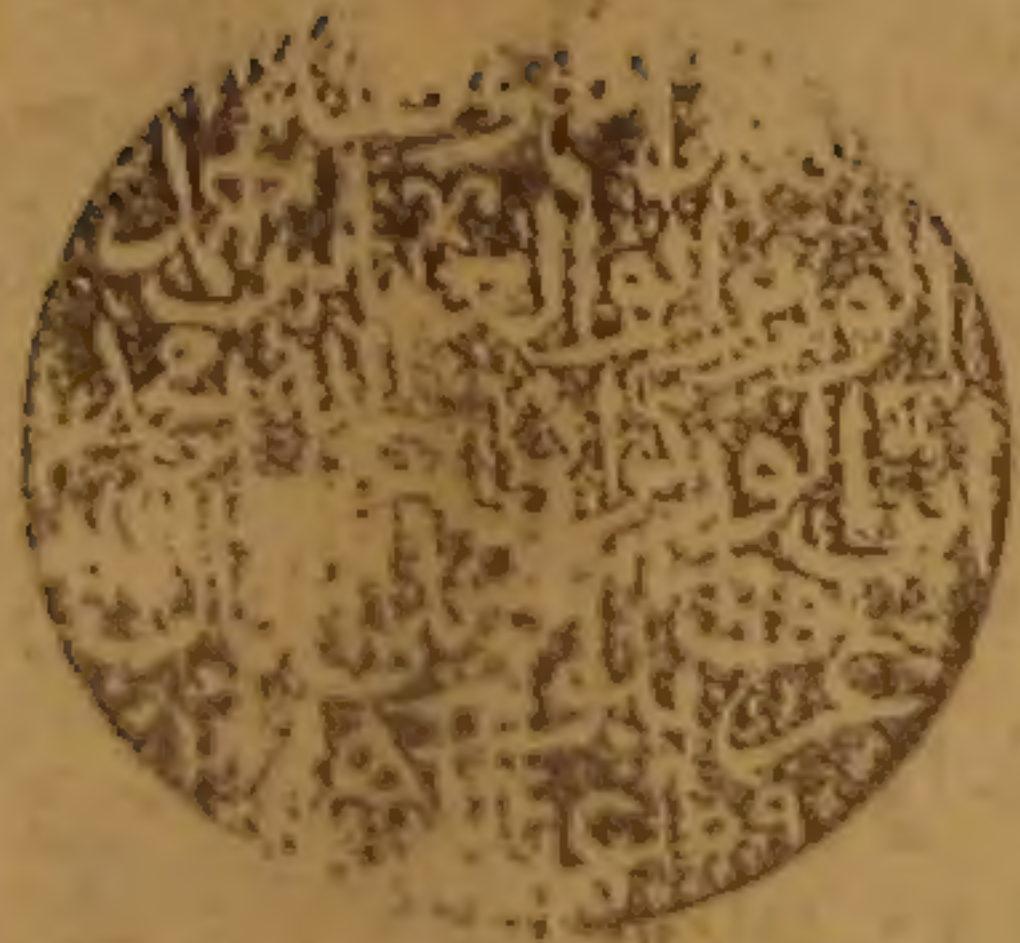




مرکزنا لقصیر  
مرغری  
عفره



۵۴۰







\*\*\*\*\* على استعارة العصام \*\*\*\*\*  
 \*\*\*\*\* بسم الله الرحمن الرحيم \*\*\*\*\*

حمد من احسن جلال البلاغة بمن ايام مقتضى المقام \* بحيث يزيدك وجهه  
 حسنا اذا ما زدت نظرا ببذل الاهتمام \* اعلى مبان يرفع بها مشارق  
 انوار خواص الكلام \* ويتجبر تحت ذروة احاطتها اعناق الافهام  
 وايدى الاوهام \* وشكر من كل السن افصح اللسان في جنبه  
 العلى الشان \* ابهى معان يتباهى بها بهاء البيان \* في عبارات  
 حسان \* والصلاة على من لا يوفى من اوصافه العلى \* محمدا وآله  
 نجوم الهدى \* اول ما ينحى نحوه عنان القوى ( وبعد ) فيقول  
 العبد الفقير السيد محمد صادق بن السيد عبد الرحيم المفتي بارز نجبان \*  
 رفع الله قدرهما في الجنان \* المصادم الى زمان فيه لا يهب نسيم العرفان  
 ويتلاطم امواج الجهل والخذلان \* ويندرس فيه ببيان العلم في كل آن  
 حتى قربت شمس الفضل الى الافول \* واستوطن الافاضل بزوايا  
 الحصول \* لما رأيت الرسالة المشهورة برسالة الاستعارة وشرحها لآلى  
 ثمينة بهية تناثرت من خزانة عزيزية \* ما تقبتهما افكرة الالباء \*  
 وما فصلتهما الافطنة الا زكياء \* لا احصى مدحا عليهما بعد ان كانتا

في الاشتهار

في الاشتهار كالشمس رابعة النهار \* وخلج في قلبي ان احوم حول  
 النحر لكشف النقاب عن خرائد هما \* واحلى عرايس الازدهان  
 بحلية زواهر فرائد هما \* واعلان مار من اليه مؤخر عين عبارتهما  
 رمز اخفيا \* واشير الى الجواب عن اعتراضات من اقاموا في درجات العلى  
 مقامات عليا \* وبأشرت بكشفهما بعون الله الملك الجليل حسبي الله  
 ونعم الوكيل ( يقول العبد المفتقر الى الطاف ربه الخفية ) اخرج الكلام  
 على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه منه وضع الظاهر  
 موضع الضمير الاستعطاف اى لطلب الرحمة والمغفرة حيث لم يقل  
 انا اقول المفتقر او اقول المفتقر على ان يكون المفتقر بدلا من الضمير  
 بارزا او مستترا لان في ذكر العبد من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة  
 ما ليس في الضمير وفيه ايضا تمكن من وصفه بالمفتقر اذا الضمير  
 لا يوصف ولا يوصف به كما في قوله تعالى \* قل يا ايها الناس انى رسول الله  
 اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامى الذى يؤمن بالله  
 وكلماته \* حيث لم يقل فامنوا بالله وبى لئلا يمكن من اجراء الصفات المذكورة  
 عليه ويشعر بان الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف  
 بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيرى وفيما نحن فيه كذلك يظهر ان  
 العبد المتصف بالافتقار ينبغي ويستحق لطف ربه الغنى سواء انا  
 او غيرى وهذا نكتة الخروج من التكلم الى الغيبة فان قيل لا يبدل  
 ظاهر من مضمير بدل الكل الامن الغيب على ما ذهب اليه النحاة  
 قلنا هذا مبنى على مذهب الاخفش حيث جوز ابدال المظهر من ضمير  
 المتكلم والمخاطب بدل الكل من الكل نحو في المسكين مررت وعليك  
 الكريم المعول ويمكن ان يحصل هذا القول على التجريد البديعى  
 وهو ان ينزع من امر ذى صفة امر آخر مثله فيها مبالغة لهما لهما فيه  
 اى يقول منى العبد المفتقر الخ كقول ابى طيب \* لا خيل عندك تهديهما  
 ولا مال \* فتسعد النطق ان لم يسعد الحال \* وابس فيه التفات



على المذهب المشهور اذا الالتفات عند الجمهور هو التعبير عن معنى  
بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بآخر منها بشرط ان يكون  
التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر وعلى هذا يقتضى الالتفات  
التعبير الاول والتعبير الثاني وههنا ليس بموجود لكن السكاكي ذهب  
الى ان كلامه المتكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده  
فعدل عنه الى الآخر فهو الالتفات فعلى هذا يكون التفتاتا ونكتة  
الخاصة تكون ما ذكرنا وفي هذا القول اشارة الى آية \* وانتم الفقراء \*  
الى آخر الآية وفيه جد الله تعالى على الوجه الاكمل لان فيه تفصيلا  
من لفظ الحمد الذي هو الوصف بالجميل الاختياري ولا يتوهم ان الفصل  
بين التسمية والتحميد محل ابتداء الحمد لان الكلام مالم يقدم معنى من الحمد  
ولامن شئ واتمامه وافادته المعنى بمجموع الفقرتين وبعد الجمع يكون  
حدا بلا فاصلة سيما اذا حل الابتداء على الاضافى قوله الى الطاف ربه  
الخفية اشارة الى صفة اللطيف وهو خالق اللطف اى يلطف بعباده  
من حيث لا يعلمون ولا يحسبون وقيل العالم بالخفيات فعلى الاول  
يرجع الى صفة الفعل وعلى الثاني يرجع الى صفة العلم فتوصيف  
الالطاف بالخفية اشارة الى انعامه النعم الاخرى والديونية من حيث  
لا يحسب وهى خفية الرب فى اصل مصدر بمعنى الترية وهو تبليغ الشئ  
الى كماله شيئا فشيئا وصف به الله تعالى مبالغة كرجل عدل وقيل  
صفة مشبهة من ربه ربه مثل نعمه نعمه بعد جعله لازما بنقله الى فعل  
بالضم كما هو المشهور سمي به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويربىه لا يطلق  
على غيره تعالى الامم قد اكره الدار وفي اختيار الشارح هذا الاسم  
اشارة الى انه محتاج فى جميع الامور الى تربيته سيما فى هذا التأليف  
وفى لفظ الالطاف والخفية من المحسنات المعنوية مراعات النظير  
ولفظ الخفية والجلية وبين النعم الوفية والبليدة وبين البكرة والعشبة  
من صنعة الطباق وهو جمع بين المتضادين ومن محسنات اللفظية

السمج وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد فى الآخر  
واللام فى العبد للعهد الخارجى وقد يستغنى عن ذكره لعلم المخاطب به  
بالقارئ نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الامير واحد وقد يكون  
للاشارة الى الحاضر كما فى وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل  
وهذا الرجل وما نحن فيه يحتمل الاول والثانى لكن الثانى ظاهر  
لان ذلك العبد عبارة عن نفس المتكلم وهو حاضر عند المخاطب  
وعند نفسه (عصام الدين بن محمد حقهما) اى احاطتهما (مغفرة الجليلة)  
اشارة الى صفته تعالى العفار وهو المريد لزالة العقوبة عن مستحقها  
فهو راجع الى صفة الارادة واشتقاقه من الغفر بمعنى الستر فالمغفرة  
تقتضى الاستحقاق الى العقوبة وهو يقتضى العصيان والاثم وهو سبب  
ظاهر لغفره وقوة السبب وكثرة يقتضى جلاء المغفرة ولذلك اتصف  
بالجلية فلذا يلزم الاعتراف بكثرة الذنوب فلا وجه لما قيل جلاء المغفرة  
مع انها من الامور الخفية بجلاء الاثر المرتب ولا لما قيل الجلاء ههنا  
بمعنى التيقن لانه لا يحسن المقابلة بالخفية فتأمل قيل احاطة المغفرة  
تقتضى اعترافا بكثرة ذنوبهما وهو فى حق الاب لا يخلو عن سوء الادب  
الا ان يقال غلب نفسه عليه او ادعى سرية ذنوبه اليه انتهى اقول  
لان سلم كونه سوء ادب فى مقام التضرع والتذلل على ان المؤمن الكامل  
معتز بالذنوب وان لم يطابق للواقع فهو حسن ادب عند التحقيق  
على انه مخالف لقوله تعالى \* ولا تزر وازرة وزر اخرى \* واقله تعالى  
\* لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت \* باداء الحصر نعم لوقيل  
فى حضور الاب انت عاص لكان سوء ادب لكن بينهما بون بعيد \* اعلم  
ان الدعاء بصيغة الماضى للتقال بلفظ الماضى على انه من الامور الحاصلة  
التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية او لاظهار الحرص فى وقوعه  
على ان الطالب اذا عظمت رغبته فى شئ كثر تصور اياه فر بما يخل اليه  
حاصلا فيورد بلفظ الماضى او الاحتراز عن صورة الامر او لجل المخاطب



على المطلوب بان يكون ممن لا يجب ان ينسب الطالب الى الكذب  
كقولك لخليلك تأتي غدا مقام ائتني تحمله بالطف الوجه على الايمان  
لانه ان لم يأت غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك  
في صورة الخبر فالخبر في هذه الصورة مجاز لا مستعماله في غير ما وضع له  
اذ لفظ الخبر مستعمل في مطلوب الطلب ويمكن ان يجعل كتابة  
ليكن ان وقع الفعل المستقبل موقع الطلب يمكن ان يقال ان حصول  
الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الجملة فتذكر المزموم وتريد اللازم  
بمخلاف الفعل الماضي اذا وقع موقع الطلب فان حصول الفعل في الزمان  
الماضي ليس لازما لطلب الفعل فلا يصح جعله كتابة فتعين كونه  
مجازا بعلاقة تشبيه غير الحاصل للنفال او للحرص على حصوله  
فيكون على سبيل الاستعارة فما نحن فيه من قبيل الاستعارة وفي لفظ  
حرفهما مغفرتة استعارة من جهة اخرى حيث شبه المغفرة بالرداء  
او ما يستر عيوب الظاهرة في السر بطريق الاستعارة المكنية واسند  
حرفهما استعارة تخيلية تأمل (ان احسن ما يزا به النعم الوفية)  
مقول القول وخبر ان جملة الحمد لله باعتبار دمج الشرح بالمتن فيكون  
الحمد سببا لزيادة النعم ودفع البلية هذا المصحح الى قوله تعالى \* لئن شكرتم  
لازيدنكم \* ولققرة الثانية الى قوله تعالى \* ولئن كفرتم ان عذابي  
لشديد \* لان بين الشكر والحمد باعتبار المتعلق والمورد عموم وخصوص  
من وجه اذا الحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل  
ام بالفواضل والشكر فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء  
ذكر باللسان او اعتقادا او محبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان  
فورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه نعم النعمة وغيرها ومورد الشكر  
يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار  
المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس والحمد فيما نحن فيه  
مادة الاجتماع لكونه في مقابلة النعمة فيكون تلميحنا الى هذه الآية

الوفية صيغة فعيل للبالغة في الوفاء بالحاجات والمراد من النعم نعم  
ديوية لان الشكر والكفران في النعم الديوية لكن ما يفرع عليها  
قد يكون في الدنيا وقد يكون في الاخرى (ويدفع به البلية في البكرة  
والعشية) البلية صيغة فعيل للبالغة اعم من ان يكون في الدنيا  
او في الاخرى العشية من الزوال الى الغروب وقبل من العصر الى ذهاب  
صدر الليل والبكرة من طلوع الفجر الى الضحى وهذان اسمان للزمان  
المخصوص لا يستوعبان كل الزمان مع ان الزيادة والدفع يقتضيان  
الاستيعاب كما لا يخفى فحينئذ يحصل على كل الزمان بعلاقة الجزئية  
والكلية والظاهر انهما طرفان متعلقان للزيادة والدفع على سبيل التنازع  
واما تعلقهما بالحمد المؤخر فبعيد جدا باعتبار اللفظ والمعنى بل يضر  
تعلقهما لانهما ان حل على المعنى الحقيقي فيثا في دوام الحمدلة وان حل  
على المجاز يكون مستدركا نعم ليس في ذكره مطلقا كثرة فائدة بل رعاية  
السجع فقط كما لا يفهم من الآية الكريمة هذان القيدان قال المصنف  
(الحمد لو اهب العطية) جملة الحمدلة انشائية ولو في صورة الاخبار  
لان الغرض انشاء الحمد كصبيغ العقود واخبار مجاز عن الانشائية  
على طريق الاستعارة لاشتراكهما في الاسناد التام وفيها قصر على  
سبيل قصر الموصوف على الصفة لان المسند اليه المستغرق باللام  
يفيد القصر لاتحاد المسند اليه والمسند خارجا واللام يصح الحمل ويفيده  
لام الاختصاص والالف واللام للجنس لان الحمد من المصادر  
السادسة الافعال واصله النصب والعهد ول الى الرقم للدلالة  
على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق  
وكذا ما ينوب مثله ولان الجنس يتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال  
لا سيما في المصادر الموضوعية الى الماهية من حيث هي ولا قرينة  
للاستغراق ولان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الاعلى  
عسماء فيكون تعريف الجنس لكن يستلزم اختصاص جميع المحامد



لله تعالى اختصاصا ظاهرا بدلالة لام الاختصاص اذا ثبت على ذلك  
التقدير فرد من الحمد لغيره تعالى لكان جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون  
الجنس مختصا به والمقدّر خلافه او الاستغراق اذا الحمد ككله  
في الحقيقة لله تعالى اذا من خير الا وهو موليد بواسطة او بغير واسطة  
كما قال الله تعالى \* وما بكم من نعمة فمن الله \* ولا يحتمل على العهد مطلقا  
كما حمله بعض الافاضل اذ لا قرينة للعهد ولو حمل على حمد الله تعالى  
وحمد الرسول بناء على كماله يخالف سوق الشارح اذ لا وجه للزيادة نعم  
لعبد من حمد الله على نفسه على انه يكون الجملة اخبارية لا خبرية  
حمد الله وحمد الرسول وهو غير مناسب للديباجة \* اعلم ان المعرف باللام  
ان اشير به الى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهو المعرف باللام  
العهد وان اشير الى نفس مفهومه فهو الجنس واما القسمان الباقيان  
فرعا للجنس اذا تقرر هذا فنقول ان المعرف باللام لما كان تعيينه بواسطة  
الالة الخارجية ففيها نوع عموم فلا يخلو اما ان يقال انها موضوع  
لمفهومات كلية بشرط استعمالها في الجزئيات المتعينة عند السامع  
من خارج واليه ذهب المتقدمون والعلامة التفتازاني واما ان يقال  
انها موضوع لملك الجزئيات لكن بملاحظة امر كاي آلة لوضعه  
فالوضع له عام والموضوع له خاص واليه ذهب المتأخرون كالقاضي  
عصدا الدين والسيد الشريف وان الوضع في المعارف اعم من الافرادى  
كما في ماسوى المعرف باللام والتداء والتركيب والمنزل منزلة الافرادى  
كما في المعرف باللام فان لام التعريف حرف وضع لمفهوم كاي  
هو تعيين مدخوله للاستعمال في الجزئيات او لتلك الجزئيات على  
اختلاف الرأيين واسم الجنس موضوع لمعناه اعنى الماهية  
او الفرد المنتشر على اختلاف الرأيين والمجموع موضوع بالوضع التركيبى  
او الوضع المنزل منزلة الافرادى المعين عند السامع هو مفهوم  
مدخوله المعين عند السامع او حصة منه بشرط الاستعمال في الجزئيات

اولئك الجزئيات اعنى هذا المفهوم وذلك المفهوم وكذا العهد وبما ذكرنا  
اندفع ما قيل ان كون الموضوع له الامر الكلى بشرط الاستعمال  
في الجزئيات او لتلك الجزئيات الملحوظة بالمفهوم العام في المعرف  
بالام الجنس مشكل فقد علم بما ذكرنا ان المعرف باللام مطلقا يحتاج  
الى وضع نوعى وهو بواسطة قاعدة كلية بلا احتياج الى قرينة  
في الدلالة كما حققه العلامة التفتازاني قال السيد الشريف الظاهر  
ان الاسم في المعهود الخارجى له وضع آخر بازاء خصوصية كل فرد  
معهود ومثله يسمى وضعاعاما كما مر ولا حاجة الى ذلك في العهد الذهني  
والاستغراق والتعريف الجنسى اذا جعل اسماء الاجناس موضوعا  
لماهيات من حيث هي هي (لواهب اشار به الى صفة الواهب وهو  
كثير العطايا بلا عوض فيكون الواهب صاحب العطايا بلا عوض  
فيرجع الى صفة الفعل فتعلق الحكم المشتق بفيد عليه الحكم والهيئة  
يكون علة الحمد ومحمودا عليه والحمد على المحمود عليه امكن  
من الحمد على النعمة لان النعمة اثر المحمود عليه فالحمد عليه  
على سبيل التجوز كما قال العلامة في اول المطول على قوله على ما انعم  
( قبل عليه يفيد هذا ان جميع المحامد ثابتة لله تعالى بسبب الانعام  
مع انه ليس كذلك لانه تعالى كما يستحق الحمد على الفواضل يستحقه  
على الفضائل (واجب بانه علة الاثبات لاعلة الثبوت وكذا اعترض  
بانه يلزم اطلاق الواهب عليه تعالى مع ان اسماء الله توقيفية انتهى  
وفيما ذكره نظر من وجوه الاول انه لا يلزم من ثبوت جميع المحامد لله تعالى  
بسبب الانعام اختصاص السبب بالانعام على ما لا يخفى لان الله تعالى  
يستحق لجميع المحامد بسبب كل من الفواضل والفضائل ولا محذور  
ان يكون لشيء واحد بالاعتبار بل بالذات اسباب مختلفة يكون كلها  
سببا مستقلا تاما كاسباب الحرارة من النار والشمس والحرارة لكن  
اذا حصل باحدها لا يمس الحاجة الى الآخر ولا يلزم توارد علقين



مستقلين على معلول واحد والثاني ان الحمد عليه علة للشبوت  
البتة للاثبات على ان الحمدلة جملة انشائية لا يقصد فيه الاثبات  
والثالث ان اطلاق الواهب بناء على ثبوت الوهاب او بناء على ان  
التوقيف في اطلاق الاسماء مأخوذة من الصفة على وجد الاسمية  
واما على وجه الوصفية صراحة او لزوما في التكلم او في البيان  
فلا توقيف فيه مثلا يطلق عليه تعالى الواجب بالذات مع انه لم يسمع  
من الشارع ومثله كثير الوقوع في الكلام بل واقع في القرآن المجيد مثلا  
اذ لوحظ اسناد الفعل الى الله تعالى يستلزم اطلاق صفات ذلك  
الافعال مع انه لم يسمع من الشارع ( العطية ) اسم لما يعطى ويجمع  
على عطايا كعطية على خطايا لاصفة على وزن فعيلة فلا يحتاج  
الى ارتكاب التجوز من التجريد او بالاول من قبيل من قتل قتلا  
اي كل عطية او العطية المعهودة هذا تفسير باقتضاء المقام بحمل  
اللام على الاستغراق الحقيقي والعهد الخارجي لان المقام مقام الحمد  
 والمدح الذي اخذ فيه التعظيم وهو حاصل في الاستغراق دون الجنس  
وهو قرينة عليه والعطية التي تزلت في حقها السورة التي هي سورة  
الكوثر الكوثر على ما فسره المفسرون حيث قال القاضي الكوثر الخير  
المفرط الكثير من العلم والعمل وشرف الدارين وروى عنه صلى الله  
عليه وسلم \* انه نهر في الجنة وعذبه ربي فيه خير كثير احلى من العسل  
وابيض من اللبن وابر من الثلج والين من الزبد حافته الزبرجد واوانيه  
من فضة لا يظلم من شرب منه \* وقيل حوض فيها رقيق اولاده واتباعه  
وعلماء امته والقرآن انتهى فحينئذ يكون هذه العطية كاملة وكانها  
يقيم مقام ذكره فيصح العهد الخارجي ويلايم الحمد في مقابلة النعمة  
الواصله الى الخادم التي هناك تأليف هذه الرسالة باعتبار معنى الاول  
للكوثر والاخر لان مرجع كل العلوم علم الرسول عليه السلام والمص  
من علماء امته وهذا وجه مناسبة فقرتي الحمد والصلوة لان النعمة

التي هي هذا التأليف من احسان الله تعالى بواسطة النبي عليه السلام  
فيكون واسطة بين العباد والمعبود فيثبت حق الله وحق الرسول عليه  
فيحمد ويصلي حتى يؤدي حقهما فافهم هذا بالانصاف فلا تلتفت  
الى قبيل وقال الجواشي ( فحينئذ تناسب فقرتا الحمد والصلوة  
اشد تناسبا ) الفاء تفريع على المعهودية الفقرة في النثر بمنزلة البيت  
في النظم مثلا الحمد لواهب العطية فقرة والصلوة على خير البرية  
فقرة اخرى واصل المناسبة ثابت بالادلة الشرعية التي هي القرآن  
والسنة والاجماع في اول الكتب على ما لا يخفى والاشدية ثابتة بما قررنا  
في كون الفقرة الاولى سببا للفقرة الثانية وقيل اصل المناسبة باعتبار  
الحسنات اللفظية والاشدية باعتبار المعنى فتأمل ( ولا يخرج الحمد بذلك  
عن ان يكون على النعمة الواصلة الى الشاكر ) هذا جواب عن سؤال  
مقدرناش من حل اللام الى العهد اذ يتوهم ان الحمد حينئذ يكون  
على النعمة الواصلة الى نبينا لا الى الشاكر فلا يناسب للديباجة التي  
تقتضي الحمد على النعم الواصلة الى نفسه واتى بعنوان الشاكر اشارة  
الى ان هذا الحمد من مادة الحمد والشكر لكونه في مقابلة النعمة قبل  
ذهب كثير من المحققين الى انه لا يشترط وصول النعمة المشكور عليها  
الى الشاكر انتهى نحن نقول وان ذهب اليه البعض لكننه غير تحقيق  
لان النعمة الواصلة الى الغير اما ان يكون مقيد للشاكر او لا فان كان  
الاول يكون نعمة واصله اليه وان كان الثاني اما ان يكون مضرا له  
اولا وان كان الاول لا يكون نعمة له حتى يشكر بل مصيبة  
اذ فوائد قوم عند قوم مصائب وان كان الثاني يكون شكره عبثا  
غير معتد به ولذا لم يتعرض الشارح الى هذا المذهب ( لان كل  
ما وهب لنبينا فهو يعم مسلمي البرايا ) دليل لقوله لا يخرج حاصله  
ان الحمد على تقدير الحمل على العهد يكون حدا على ما وهب  
لنبينا وكل ما وهب لنبينا فهو يعم مسلمي البرايا وهذا الشاكر



من مساى البرايا فيكون هذا الحمد بذلك جدا على النعمة الواصلة  
على الشاكر ودليل الكبرى قوله تعالى \* وما ارسلناك الا رحمة للعالمين \*  
لان الرحمة والنعمة على الرحمة للشيء رحمة ونعمة على ذلك الشيء  
وخص بمساى البرايا لان هذه الآية مخصوصة بالمؤمنين في المنشأتين  
او المنشئة الاخيرة ولان ما وهب على ذلك التقدير الكوثر بالمعنى  
المذكور وهو مختص بالمؤمنين قيل لم يقل نعمنا مع ان المقام يقتضى  
ذلك رعاية للسمع او للاتفات من التكلم الى الغيبة \* ولقائل ان يقول  
اللفظ ان الضمير المضاف اليه في قولنا انبينا عبارة عن الثقلين لان  
الاصح انه مرسل اليهما فقط والفظ ان مساى البرايا عبارة عن الملك  
ومساى الانس والجن فلا التفات انتهى انا اقول اذا قال نعمنا لم يتم  
تقريب الدليل او لا يصح الكلية الا بتكلف بعيد بادخال جميع المسلمين  
غائبا او مخاطبا في ضمير المتكلم وفائدة اضافة النبي الى ضمير نفس المتكلم  
تبرك وتبين واظهار تعلقه بالنبي عليه السلام والا فلا حاجة الى هذه  
الاضافة ولا مدخل في الدليل فحاصل السؤال ابطال التفسير باستلزام  
خصوص الفساد وحاصل الجواب اثبات المدعى او منع دليل النقض  
بالنسبة المساوى قال (والصلوة على خير البرية) جملة انشائية معنى  
وان كانت اخبارية صورة معطوف على جملة الحمدلة وفي عطفها  
طول كلام تحقيقه كلاهما جملتان انشائيتان معنى لان الغرض انشاء  
الحمد والصلوة سواء كانت بالحقيقة او بالمجاز ومعنى الصلوة الدعاء  
بالنسبة الى الله تعالى الرحمة وبالملائكة الاستغفار وبالمؤمنين الدعاء  
قيل عليه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز او معنى المشترك وهو غير جائز  
عند الحقيقة وان جوز الشافعية والجواب ان هذه الصلوة معناها  
معنى الصلوة في قوله تعالى \* ان الله وملائكته يصلون على النبي  
يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما \* واجيب في هذه الآية  
باختيار الحقيقة وهى الدعاء وباختيار المجاز وهو ارادة الخير بلا لزوم

جمع بين الحقيقة والمجاز وبين المعنيين وهو ان الآية مسوقة لايجاب  
اقتداء المؤمنين بالله تعالى وملائكته في الصلوة على النبي عليه السلام  
فلا بد من اتحاد معنى الصلوة في الجميع لانه لو قبل ان الله تعالى يرحم  
النبي والملائكة يستغفرون يا ايها الذين آمنوا ادعوا له لكان ركبا  
فلم لا بد من اتحاد معنى الصلوة سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا اما الحقيقى  
فهو الدعاء والمراد والله اعلم ان الله تعالى يدعوا له بايصال الخير  
الى النبي عليه السلام ثم لو ازم هذا الدعاء الرحمة فالذى قال ان  
الصلوة من الله تعالى رحمة فقد اراد هذا المعنى لان الصلوة من الله  
تعالى وضع للرحمة كما ذكر في قوله تعالى \* يحبهم ويحبونه \* ان المحبة  
من الله تعالى ايصال الثواب ومن العبد الطاعة وليس المراد ان المحبة  
مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه اراد بالمحبة لازمها واللازم  
من الله تعالى ذلك ومن العبد هذا واما المجازى ك ارادة الخير ونحوها  
فما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف  
فلا بأس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع ولا من الحقيقة  
والمجاز فاحفظ الخير اما مخفف اخبر او مخفف خير وعلى الاول اسم  
تفضيل وعلى الثانى صفة مشبهة جهة الخيرية الشرف والفضل  
والكمال وعلى الاول يقتضى الاشتراك فى اصل الفعل مع ان بعض  
البرية لبس كذلك (فيجاب بان الحكم على المجموع من حيث المجموع  
ولا محذور في عدم كون البعض مشتركا او بانه اعم من الحقيقى والتقديرى  
مثل زيد اعلم من الجدار البرية فعيل بمعنى المفعول يعنى المخاوقات سواء  
كانت ذوات الارواح او لا اى جميع البرايا هذا التفسير باللازم اذ  
البرية مفرد محلى بلام الاستغراق وهو من الفاظ العموم والاستغراق  
قد يكون على سبيل الانفراد وهو مفهوم لفظ كل وقد يكون على  
سبيل الاجتماع وهو مفهوم لفظ جميع والاستغراق على سبيل  
الانفراد وقد يستلزم الاستغراق على سبيل الاجتماع كقولنا ضربت



كل قوم يستلزم ضرب الجميع على سبيل الاجتماع وهذا كذلك والمراد لازمه وهو الاستغراق على سبيل الاجتماع لان المفضول عليه يكون المجموع من حيث هو مجموع ويشترك في اصل الفعل وان لم يكن بعضه مشتركا لا يضر ولو كان على سبيل الانفراد يلزم ان يكون كل واحد من البرية مشتركا في اصل الفعل مع انه ليس كذلك ولذا غير الشارح تفسير العطية وتفسير البرية ويدل عليه كلامه الاتي اذ ما عداها خارج الخ فلا يرد ما اورده الحسن زيارى من ان الاول ان يقول كل برية ولا ما قاله الحفيد والكفوى من انه تفنن في الطريق وتأيداتهم لكلامهم من قبيل لا يسمن ولا يغنى من جوع يرد انه يلزم ان يكون افضل من نفسه لانه داخل في جميع البرايا يدفع بان السلام قد يفهم بالعقل مثل خالق كل شيء وما نحن فيه من هذا القبيل نقل عنه حمد الشرح ان احسن الى قوله الحمد لواهب العطية وصلوته صلوة المن الا انه في المن عطف على مجرد الحمد لواهب العطية وفي الشرح انقلب الى العطف على قوله ان احسن انتهى ان الغرض من هذا الكلام ان لوحظ اندراج الشرح مع المن لا يعطف الصلوة على الحمد بل على ان احسن الخ وان لم يلاحظ يعطف على الحمد لان الصلوة الشريفة وان كان سببا لازدياد النعم ولدفع البلية بلا شبهة لكن قوله على ان احسن الخ تليح الى آية ولئن شكرتم لازيدن في النعم وفي هذه الآية دلالة للتصلية وان عدت التصلية من الحميد فلا وجه لذكرها مرة ولان الاحسن واحد لا تعدد فتح يتعدد (او البرية المعهودة التي عهد تفضيل النبي عليه السلام عليها من الانس والجن والملوك الكرام يعني يمكن ان يحمل اللام للعهد الخارجي وهو البرية المعهودة وهو الانس والجن والملوك الكرام بقرينة وهي ان التفضيل يكون في موضع يحتمل ان يكون المفضول عليه منتظما في سلك التفضيل وفي هذا

الموضع لا يحتمل في بعض كالجنادات والبهائم والاناس والجن الكافرين فاما ان يحتمل على الاستغراق على سبيل الاجتماع او على العهد فن هذا قد علم ان لفظ الكرام وصف للثلاثة باعتبار اسلامية الانس والجن فلا وجه لان يجعل صفة للملك وحده وبأول باحتمال بعيد وتقديم الانس لشرفه على الملك على المذهب التحقيق وتقديم الجن لمنابة الانس لمناسبة بينهما اول المقارنتهما في الذكر كثيرا (اذ ما عداها خارج عن ان يكون له في سلك التفضيل) متعلق لظرف مستقر (الانتظام اسم يكون هذا دليل على حل اللام للعهد ويحتمل ان يكون دليلا للتفسيرين على ما قررنا فيه استعارة مكنية وتخيلية وترشيحية حيث شبه التفضيل بالدرر المنظمة في احسن الترتيب والاسلوب في الذهن استعارة مكنية واسند لازم المشبه به الى المشبه تخيلية والانتظام ترشيحية قال المص (وعلى آله) في اعادة على مع انه غير محتاج اليه بملاحظة العطف قيل رد للشيعة القائمين بمنع على بين النبي وآله بنقل حديث والظ انه اتباع على الصلوة الواردة على هذا الاسلوب كثر وشاع ورودها في الثقة الاكل اصله اهل بدليل اهيل اذ التصغير يرد الشيء الى اصله لكن فرق بين الاصل والفرع في الاستعمال حيث خص استعمال الاكل في الاشراف ومن له خطر وقدر يعني يختص بالعقلاء التي لها قدر وميزة يقال اهل الدار واهل المدينة لا آكل الدار وآل المدينة (اي اتباعه اذهى احد معنى الاكل فلا يلزم على المص الالهال) هذا التفسير لدفع توهم تخصيص التصلية مع انه روى الحديث \* اذا صليتم على فعموها \* على انه اجمع المؤفون على ذكر الاصحاب فيها يحتمل معنى الاكل على المعنى البعيد وهو الاتباع اذ لفظ الاكل بعد التخصيص في العقلاء يستعمل فيها ويراد به كثير ازواجه المطهرات وبنات المزيكات ومؤمنو بني هاشم وبني مطلب الذين حرم عليهم الزكوة



كما يشمر ذكر الاحجاب بعد الاكل في التصلية وقد يستعمل ويراد به  
الاتباع الشامل بجميع المؤمنين اتابعين لنبينا عليه السلام من اهل  
السنة والجماعة فحينئذ اذا اريد به المعنى البعيد من المعنيين يصح المقام  
ويدفع السؤال ويحصل من المحسنات البديعية التورية والايهام  
وهو ان يطلق لفظه معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا  
على قرينة خفية وهي المقام ههنا الاتباع جمع تابع كاصحاب جمع  
صاحب او جمع تبع بمعنى تابع كالعبدل بمعنى العادل قيل ان جميع  
الفاعل على افعال لم يثبت حتى قيل جمع صاحب صاحب واصحاب  
جمع صاحب فيه نظر لان صاحب اسم جمع لا جمع اذ لم يجز على فعل  
جمع كتركب والكلم فانهما اسماء جمع كذا حقه العلامة التفتازاني  
(اذ هي) الخ هالة متخوذة للتفسير فلا يلزم متفرع عليه فالمنفي  
مادة السؤال والنفي جوابه تأمل (ولو قال وعلى آله العلية ان لو  
لانتفاء الثاني لانتفاء الاول لا لوالاستدلالية اذا الاستدلالية يسوق  
في موضع يكون عدم الاول تجهولا يعلم بانتفاء الثاني وههنا ليس  
كذلك اذ عدم القول معلوم والغرض الاعتراض بترك الحسنات  
فان قيل لا يلزم من انتفاء الاول انتفاء الثاني لان الثاني قد يكون اعم  
ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم فكيف لانتفاء الثاني لانتفاء  
الاول قلت على ما حققه المحققون ليس معنى قولهم ان لو لانتفاء  
الثاني لانتفاء الاول يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد  
عليه ان انتفاء المقدم لا يدل على انتفاء التالي لجواز ان يكون اعم  
بل معناه انها وضعت للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو  
بسبب انتفاء الاول فمضى \* لو شاء الله لهدىكم اجمعين \* ان انتفاء  
الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عند اهل المنقول تستعمل  
للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون  
الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ماهي واما

ارباب المعقول فقد جعلوا الوان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم  
الجزء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفاءهما وانهذا صح  
عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالتهار  
موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم  
بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم  
من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ماهي لانهم انما  
يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك  
ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس  
اذا عرفت حال المذهبين فاعلم استعمالها على قاعدة اللغة اكثر  
لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى \* ولو كان فيهما  
آلهة الا الله لنسدتا \* اظهور ان الغرض منه التصديق  
بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد (ليكن احسن  
سبكا واعلى منزلة عند اصحاب الروية) وحسن السبك  
انه يكون السجع متساوي القرائن واحسن السجع ما تساوت  
قراؤه نحو \* في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود \* ووجه علو  
المنزلة ان العلو نسبة يقتضي المستعلى والمستعلى عليه وهو يكون  
آل الانبياء الذين فضل نبينا عليه السلام فيثبت علو المنزلة  
لا لالنبي لا لساير الانبياء عليهم السلام فيكون تلميحنا الى قوله تعالى  
\* كنتم خیرامة اخرجت للناس \* وقوله تعالى \* وكذلك جعلناكم امة  
وسطا \* فيكون توصيفا بصفات متعددة وهي العلية وذوى النفوس  
الخ وتعدد الصفات الدالة على الكمال يستلزم علو المنزلة السبك  
الاذابة وفيه اشارة الى تشبيه القرائن بالجواهر المذابة في الخلوص  
عن الغل والغش ففيه استعارة مكنية وتخيلية (عند اصحاب الروية)  
متعلق على الاحسن والاعلى على سبيل التنازع على الاول يكون  
المراد بالروية حرف الروي فيكون المراد اصحاب القوافي وعلى الثاني



يكون المراد به الفكر والتمقل فيكون المراد اصحاب الفكر والتمقل لله در  
 القاضل الشارح رحمه الله (قال المصنف ذوى النفوس الزكية) النفوس  
 جمع نفس وهي ما يطلق عليها الروح التي يتركب الانسان منه  
 ومن الجسد او النفس انما طقة التي هي الجوهر المجرد المتعلق بالبدن  
 تعلق التدبير والتصرف على ما ذهب اليه بعض المتكلمين كالغزالي  
 والراغب وجمع من الصوفية المكاشفين \* اعلم ان لها قوتان متغايرتان  
 بالذات وبالاختصاص بهما الانسان بين سائر الحيوان احديهما  
 يسمى قوة نظرية والعقلي النظرى تدرك بها الكليات وتحكم بينهما  
 بالنسبة الالهيانية والسلبية واخرهما القوة العملية يتحرك بها بدن  
 الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والروية او بالحس على مقتضى آراء  
 تخصصها وتكمل القوة النظرية بالعلم باحكام اعتقادية حقيقة وهو العلم  
 بذات الله تعالى وصفاته باعتبار الوجود والوجوب والكمال وجميع ما جاء  
 به النبي عليه السلام تفصيلا فيما علم به تفصيلا واجمالا فيما علم به اجمالا  
 وتكمل القوة العملية بالاعمال الصالحات والاجتناب عن المحرمات اذا  
 عرفت هذا فالزكية فعيل بمعنى فاعل من الزكاء وهو النماء والطهارة  
 او بمعنى مفعول بفتح العين من الزكية بمعنى الانماء والتطهير فعلى الاول  
 يكون المعنى ذوى النفوس النامية بالعلم والعمل او الطاهرة عن الكفر  
 والمعاصي وعلى الثاني المنمية بهما او المطهرة عنهما اى مكمل القوة  
 النظرية والعملية فالزكية سواء كانت صفة مفيدة او مادية تكون سببا  
 لفلاح صاحب هذه النفوس ولذا فسر الشارح بالمفحمة بتفسير اللازم  
 لغرض ان المقصود الاصلى الفلاح والتكميل مقصود بالتبع فلا يرد  
 ما قاله القازا آبادى رحمه الله من ان التفسير بالمفحمة ليس بشئ اذ الزكاء  
 ليس نفس الفلاح بل سبب له انتهى ثم قال لما كان الجسد واسطة  
 في الثبوت في عروض الزكاء التي هي الطهارة او النماء بالعلم والعمل  
 على ما فسرته للنفس بحيث يعرض للجسد اولا ثم بواسطة يعرض

للفنفس كالحرارة في عروضاها الماء بواسطة النار كان اجسادهم ازكية  
 بالطريق الاولى انتهى فيه نظرا ان العارض على المركب وهو الانسان  
 المركب من الجسد والنفس بواسطة جزئه التام لا يعد من الواسطة  
 مطلقا ولو سلم فلان سلم ان الطهارة من الكفر والنماء بالعلم عارض اولا  
 بالجسد ثم النفس اذ الكفر والنماء والعلم من الكيفيات النفسانية فتأمل (اى  
 المفحمة) اى الفائرة بكل مطلوب والناجية عن كل مكروه هذا التفسير  
 لذوى النفوس الزكية باللازم المرادف للزكية على ما وهمه الحسن  
 الزبيارى وظن ان الفلاح معنى حقيقى للزكاء وبني عليه وارادته كلها  
 مردود تأمل \* اعلم ان فى التفسير بكلمة اى يكون المفسر عطف بيان  
 او بدلا من المفسر على ما بينه النجاشي فان قصد الدرج فى التعريف  
 يدرج فى التعريف اللفظى وهو ما يقصده به تفسير مدلول اللفظ ببناء  
 على كون الغرض منه تصوير معنى اللفظ فيكون من قبيل التصورات  
 على ما ذهب اليه العلامة التفتازانى وعلى هذا يكون المفسر معنى حقيقيا  
 او مجازيا للمفسر واما ما ذهب اليه السيد الشيرازى من ان التعريف  
 اللفظى من المبادئ التصديقية فبني على كون الغرض منه معرفة  
 حال اللفظ بانه موضوع لذلك المعنى فينبغى ان يكون مجازيا خارجا  
 عن المطالب التصوري وما نحن فيه ليس من هذا القبيل على ان ما سمع  
 الحاشى ان كل مفسر باداة التفسير من التعريف اللفظى على وجه  
 ما ذهب اليه العلامة والافانان يكون من التعريف الحقيقى  
 او من التعريف اللفظى على وجه ما ذهب اليه السيد قدس سره واما  
 ان لا يكون من قبيل التعريف لاسبيل الى الاول لان المفسر قد يكون  
 اعم وقد يكون اخص وقد يكون معنى مجازيا ومعنى كائنا والمعنى  
 المجازى قد يكون مبيانا وهذه مناف للتعريف الحقيقى اسميا كان  
 او حديا ولا سبيل الى الثاني لان المفسر عطف بيان او بدل ولا حكم  
 بينهما وبين متبوعيهما ولا سبيل الى الثالث لان المفسر معرفته سبب



لمعرفة المفسر وليس التعريف إلا ما كان معرفته سبباً لمعرفة المرف فيكون  
تعريفاً بالبداية قال الله تعالى (قد افلح من زكيا) <sup>علة</sup> <sup>مكتوبة للتفسير بناء</sup>  
على ان من كان فاعل الفلح وموصوفاً بتركية النفس فيكون المفلح ومزكى  
النفس شخصاً واحداً على طريق العموم وهو من وفي نحن فيه ذوى  
في مقام من في الآية ومرجع التفسير ان الفلاح نتيجة التزكية والمدح  
بالنتيجة لا بمباديها او نتيجة مقصودة لذاتها والمبادي لغيرها فتفطن  
(وزكاء النفس يستلزم ركاء الفعل بالطريق الاولى) هذا معطوف على  
قوله قال الله تعالى وعلة ثانية للتفسير اذ التزكية يحتمل على وجهين الاول  
الانماء بالعلم والعمل كما فسر البيضاوي قوله تعالى \* قد افلح من زكيا \*  
الآية انما هاهنا بالعلم والعمل يعني كل قوتها النظرية والعملية والوجه الثاني  
الانماء بالعلم فقد بناء على ان محل العلم النفس وتزكيته اياه دون العمل  
كما فسر البيضاوي قوله تعالى \* قد افلح من زكيا \* وذكر اسم ربه  
فصلي \* الآية تطهر من الكفر والمعصية يعني كل قوتها النظرية ويدل  
عليه نظم \* وذكر اسم ربه فصلي \* الآية فاذا حل التزكية على الوجه  
الاول يصح التفسير بالفلمة ويدل عليه قوله تعالى \* قد افلح من زكيا \*  
وان حل على الثاني لا يصح التفسير بالفلمة بل يحتاج الى تكميل  
القوة العملية ولا يدل عليه هذه الآية وبين الشبان زكاء النفس الخ  
فاذا استلزم يحصل في التزكية التكميلتين فيصح التفسير وجه الاستلزام  
ان كمال القوة النظرية بالعلم الوجود الصانع ووجوب ذاته وكماله صفاته  
ووجود آثار صفاته من الوجود وسائر النعم الظاهرة المستفركة وبالعلم  
بان هذه النعماء من الله تعالى يحصل الشكر بالقلب وهو منتهى  
كمالات القوة العملية وكذلك بتكميل القوة النظرية تكون النفس  
مطمئنة لا اماراة بالسوء والنفس مطمئنة لا بد من ان تصدر عنها الافعال  
الحسنة فيستلزم تكميل القوة العملية فقد علم مما يندى كيفية مقالات  
الحواشي فتفطن (قال المصنف اما بعد) هذا فصل خطابه يفصل

بين الحمد والثناء وبين المقصود واقتضاب قريب من التلخيص وجه  
كونه اقتضاباً انه قد انتقل من حمد الله وثنائه الى رسوله الى كلام آخر  
من غير رعاية دلالة بينهما الكسب يشبه التلخيص من جهة انه لم يؤت  
من كلام الآخر فجاءت من غير قصد الى ارتباض وتعلق بما قبله  
بل بلفظ اما بعد اصله فمهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت  
كلمة اما موقع اسم هو المبتداء وفعل وهو الشرط وتضمنت معناهما  
فلتضمنها معنى الشرط لزمها الفاء اللازمة للشرط غالباً ولتضمنها  
معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتداء قضاء لحق ما كان  
وابقاء له بقدر الامكان (اما هذه لمجرد التأكيد لا لتفصيل المجمل  
مع التأكيد) اى هي في هذا المقام لمجرد التأكيد بدون تفصيل اذ لا مجمل  
حتى يفصل بها اختلف فيه هل يوجد بدون التفصيل قال البعض  
لا يوجد حتى اولم يوجد في الذكر ليقدر في المقام والبعض الاخر جوز  
وجود التأكيد بدون التفصيل قال في معنى اللبيب واما التوكيد فقل  
من ذكره ولم ار من احكم شرحه غير الزنجشري فانه قال فائدة  
اما في الكلام ان تعظيمه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصبت  
توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه يصدر الذهاب وانه منه عزيمة  
قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء  
فزيد ذاهب وهذا التفسير يدل على فائدتين بيان كونه تأكيداً وانه في  
معنى الشرط انتهى فلا يرد ما توهمه البعض من ان العلامة التفازاتي  
بين في آخر علم البديع نقلاً عن ابن الاثير ان فصل الخطاب هو اما بعد  
لان المتكلم يفتح كلامه في كل امر ذي شان يذكر الله تعالى فاذا اراد  
ان يخرج منه الى غرضه فصل بينه وبين ذكره تعالى بقوله اما بعد وكذا  
قال بعض الفضلاء اما الواقعة في اوائل الكتب المقصود منها  
مجرد الفصل بين ذكره تعالى وبين النرض المسوق له الكلام وهذا  
مناف بقوله اما لمجرد التأكيد انتهى لان قول العلامة وقول بعض



الفضلاء بيان لفائدة جملة اما بعد لا للفظ اما فقط ويثني بون بعيد  
فلا حاجة الى حل الحصر الى الاضافة لاجل الجواب عن هذا وان حل  
اليها لغرض آخر (والاول ايضا لما اثبت الرضى وان كان المشهور هو  
الثاني) حيث قال الرضى اعلم ان اما موضوعا لمعنيين لتفصيل يحمل  
نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فتكلم فكذا الى آخر  
ما يقصد ولا يستلزم شيء لشيء اى ان ما بعده شيء يارزح حكم من الاحكام  
ومن ثمة قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام  
شيء لشيء والمعنى الثاني لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف  
معنى التفصيل فانه قد يتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا  
فيما في جميع مواقعها فالترحم ذلك المتعدد بعدها انتهى واثبت الرضى  
قول الاول بالدليل ولم يتعرض الثاني (ومن قصر نظره على الثاني  
فقد صار عايبا لتكلفت لا تجب لها طائفا) يعنى من قال لتفصيل المحمل  
مع التأكيذ ارتكب تكلفات بعيدة لم يذهب اليها احد ولم يعن العاني الاول  
من القصد والثاني امانته واما من النصر وجه التكلف ان من قال  
بلزوم التفصيل في اما يحتاج في موضع لم يذكر المحمل ولا تكرار الى تقدير  
المحمل والتكرار ليصح التفصيل سيما التكلف في اما الواقعة في اوائل  
الكتب فلذلك حل القائل بلزوم التفصيل الى ان اما الواقعة في اوائل  
الكتب على الاستيناف واعلم انه يفصل بين اما وبين الغاء بواحد  
من امور ستة \* احدها المبتداء نحو اما زيد فنطلق والثاني الخبر نحو اما  
في الدار فزيد وقيل ان الفصل به قليل والثالث جملة شرط نحو فاما  
ان كان من المقر بين فروح وريحان \* الآية والرابع اسم منصوب لفظا  
او محلا بالجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر \* الآية والخامس اسم كذلك  
معمول المحذوف يفسره ما بعده الغاء نحو اما زيد فاغضبه وقرأة بعضهم  
\* واما عمود فهديتاهم \* بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الغاء وقيل  
ما دخلت عليه لان اما نابتة عن الفعل لكنها فعل والفعل لا يلي الفعل

واما

واما نحو زيد كان يفعل ففي كان ضمير فاصل في التقدير واما ليس خلق الله  
مثله ففي ليس ايضا ضمير الشأن والحديث واذا قيل بان ليس حرف  
فلا اشكال وكذا اذا قيل فعل يشبه الحرف والسادس ظرف معمول  
لاما لما فيها من معنى الفعل الذي ثابت عنه اول الفعل المحذوف نحو اما  
اليوم فاني ذاهب واما في الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل  
ما بعد ان لان خبر ان لا يتقدم هذا قول سيبويه والمأزني والجمهور  
وخالفهم المبرد والقراء فجعلوا العامل نفس الخبر وتوسع القراء بخوزه  
في بقية اخوات ان (فان قلت اما اليوم فانا جالس احتمل كون العامل  
اما وكونه الخبر لعدم المانع وان قلت اما زيد فاني ضارب لم يجوز  
ان يكون العامل واحدهما منهما وامتنعت المسئلة عند الجمهور لان  
اما لا ينصب المفعول ومعمول خبر ان لا يتقدم واجازها ومن وافقه  
على تقدير اعمال الخبر (قال المصنف فان معاني الاستعارات) بيان  
لسبب تأليف هذه الرسالة اعلم اولا ان الاستعارة قسم من مقاصد  
علم البيان الباسط عن احوال اللفظ العربي من حيث وضوح  
الدلالة وخفائها المنحصر مقاصده الى ثلاثة التشبيه والمجاز والكناية  
والمجاز ينقسم الى المجاز المرسل والاستعارة وموضوع العلم الواحد  
واحد وذلك الموضوع يتنوع بانواع ويجعل كل نوع موضوعا من باب  
مستقل فلذلك يحصل الابواب والفصول المتمايزة في العلم الواحد  
فيكون مرجع الكل موضوع العلم فههنا موضوع العلم اللفظ العربي  
من حيث الرضوح وموضوع الفصول التشبيه والمجاز والكناية فلذا  
قد عرف بعض المحققين علم البيان بانه علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز  
والكناية وجعل التشبيه مقصدا مستقلا لا يبتناء الاستعارة عليه  
ولم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة لكثرة مباحثه وعموم فوائده فاستحق  
ان يجعل قسما بראيه فاذا عرفت هذا فاعلم ان موضوع هذه الرسالة المجاز  
الذي قسمه الاستعارة وراجع الى اللفظ العربي فالرسالة باب من علم البيان



والمراد من المعاني التعريفات الموقفة لها اذ هي معان اصطلاحية و  
 الاضافة لامية بملاحظة انقسام الاحاد الى الاحاد ولا يفتلانه ظاهر  
 والمراد بالاستعارات الالفاظ لان الشيء اسم للفظه ومعناه ولذلك  
 قد يذكر ويراد لفظه ولفظ الاستعارة وان كان واحدا متعدد باعتبار  
 الانواع فتأمل والفاء يحتمل ان يكون جواب اما والفاء في فاردت داخله  
 على الخبر الذي تضمن مبتداه معنى الشرط وان يكون تعليلية المحكم  
 بين اما وبين جوابه والفاء في فاردت جواب اما (اراد الاستعارة المصروفة  
 والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية) اي اراد بالاستعارات  
 هذه باعتبار قصد الانواع لا تفسير المعاني خلا للاضافة على البيان  
 لان المراد من المعاني التعريفات المسوقة لها وهذه التعريفات ليست بهذه  
 الاستعارات فتأمل (قال المصنف وما يتعلق بها) وجه تعلق الاقسام  
 باعتبار الكلية والجزئية لان الاقسام اخص والمقسم اعم والاخص  
 مركب من الاعم وغيره لتحقيق الاختصاص ولذلك يقال الاعم جزء  
 الاخص والكلية جزء الجزئي والجزئي كل الكلية وذلك فيما كان الاعم او  
 الكلية داخلا في ماهية الجزئي وهذا الوجه في الاقسام وفي القرينة  
 باعتبار الدلالة وضمير بهاراجع الى الاستعارات لكن بملاحظة المعاني لان  
 المقسم الاستعارة باعتبار المفهوم ويحتمل رجوعه الى المعاني كما ينبغي عنه  
 عبارة الشارح فتأمل وعطفه على الاستعارة او على المعاني بخلاف (اقسام  
 تلك المعاني وقرائنهما كما يفصح عنه عبارة فيما بعد) يشعر بان الضمير  
 راجع الى المعاني لكون المعاني مدارا في التقسيم والقرينة والتخييلية وان  
 دخلت في القرينة لكونها قرينة المكنية خارجة بقرينة المقابلة العبارة  
 المفصحة عنه قوله لتحقيق معاني الاستعارات واقسامها وقرائنهما  
 (ولا يخفى ان المعاني للفظ الاستعارة) هذا اعتراض على اتيان  
 الاستعارات لصيغة الجمع بان الاستعارة اذا اريد بها اللفظ كما ههنا  
 اذا اضيف المعاني اليها يكون لفظا مشتركا بين الاستعارات واللفظ

المشترك

المشترك لا يجمع بسبب المعاني المختلفة وكذلك اذا اريد افراد الاستعارة  
 لا يكون لكل فرد الاعمى واحدا (يمكن ان يجاب عن الاول بان الغرض  
 بيان الاستعارة باعتبار تقييده بالمصرحة والكناية والتخييلية لوقوع  
 عمرة الضبط فيها فلذا جمع وعن الثاني باعتبار انقسام الاحاد الى  
 الاحاد فيكون جمع المعاني لجميع الالفاظ والواحد للواحد فلا حاجة  
 في الدفع الى ما قيل من حل اضافة المعاني للبيان وفساده قد عرفت  
 بما قررنا ولا الى حل اللام للجنس وهي تبطل الجمية اذ هو تكلف  
 بعيد (وانه ليس للاستعارة بالكناية اقسام) هذا اعتراض باقتضاء  
 العبارة وهو ان يكون لكل من الاستعارات اقسام وقرائن وجه  
 الاقتضاء ان ما فيها يتعلق على ما فسرته عبارة عن الاقسام والقرائن  
 ونسبة يتعلق على الاستعارة او على المعاني بجهة الوقوع تقتضي  
 ان يقع التعلق على كل واحد منها على ما هو شأن المفعول والا لم يكن  
 مفعولا به حاصله ان هذه العبارة تقتضي ان يكون للاستعارة بالكناية  
 وكذلك للاستعارة التخيلية اقسام مع انه ليس كذلك في الواقع  
 واما الاستعارة المصروفة فلها اقسام كثيرة اذ تنقسم باعتبار الطرفين  
 وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك  
 على ما حقق في محله والجواب ان نسبة التعلق اليها اما بطريق  
 تعلق المجموع على المجموع واما بطريق التغليب فيكون في هذا  
 التعلق وجود الاقسام لواحد منها (وانه لم يتحقق القرينة الاستعارة  
 بالكناية فتأمل) والاعتراض والجواب فيه مثل ما سبق بالاتفاوت  
 الا في عدم تحقق القرينة فيما عدا الكناية نظر اذ صرح قرينة  
 الاستعارة المصروفة وقسم الى ثلاثة اقسام امر واحد كقولك رأيت  
 اسدا يرمي اواك كقوله \* وان تعاونوا العدل والايमान \*  
 فان في ايماننا نيرانا \* او معان ملتزمة مربوطة بعضها ببعض  
 يكون المجموع قرينة كقوله \* وصاعقة من نضله تنكفي بها \*



على رؤس الاقران خمس سمات \* وقرينة التخيلية اسناد الشيء  
الى غير ماهوله مثلا على ان المجاز لا بد فيه من القرينة فكيف  
لا يكون لها قرينة يحتمل ان يكون وجه التأمل هذا وان يكون  
الغرض نفي القرينة التي تنبئ عن الاستعارة من حيث هي استعارة  
واما القرينة الموجودة في المصراحة تنبئ عن مجازيتها لا عن كونها  
استعارة واما في الكناية تنبئ عنها (قال المص) قد ذكرت  
في الكتب مفصلة عسيرة الضبط) اما حال او خبر فتأمل التام  
في الكتب الاستغراق العرفي اذ جميع الكتب على الاستغراق الحقيقي  
لم يعلم بتفصيلها وعسيرة ضبطها عسيرة الضبط صفة مقيدة  
على سبيل التوصيف بحال متعلقها اذ التفصيل قد يكون سهيل  
الضبط وقد يكون عسير الضبط والمقصود هو الثاني (اراد  
بالكتب ما يشمل ما عبر عنه بالزبر فيما بعد ايضا) اراد هذا  
ليكون سببا تاما لتأليف هذه الرسالة والا فلا وجه فصحة الارادة  
ان الكتب عبارة عن الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة  
فيراد بالكتب ما يدل على معاني الاستعارات وما يتعلق بها مطلقا  
بعلاقة الاطلاق والتقييد او الجزئية والكلية فتح يشمل الزبر باعتبار  
كلام معنوية (والاولى غير مضبوطة لداع مضبوطة) فيه لطافة الداعي  
هو الامر الموجب الى التكلم على وجه مخصوص حالا او مقالا يعني  
الاولى ان يقال غير مضبوطة في مكان عسيرة الضبط لداع وهو  
لفظ مضبوطة في مقابلة او هو مضبوطة وهو التعادل وجه التعادل  
ان في ما قاله الشارح يكون التقابل بالعدم والملكية والتضاد وفيما  
قال المص لم يتحقق احدهما الا بالتأويل و اشار اليه بقوله فليحمل  
قيل لا ينبغي ما في هذه الاولوية من ترك رعاية جانب المعنى لرعاية  
جانب اللفظ لان غير مضبوطة يحتمل تعذر الضبط وتعسره وكذا  
مضبوطة يحتمل ان يكون بزوال تميزه وبقاء تعسره وان يكون

بزوال تعسره وحصول سهولته مع ان المراد منهما الشق الثاني  
فلهذا صرح بعسيرة الضبط ثم احتاره في الثاني مضبوطة لاختصار  
الكلام وعدم لبس المرام انتهى انا اقول لامساغ لهذا الاحتمال  
لان قيد مفصلة يابى عنه لان التفصيل يستدعي السهولة غاية  
ما في الباب ان كان كثرة تفصيل يوجب الملل ويقتضي العسيرة  
وهو نادر على ان هذا الاحتمال غير مطابق للواقع وغير مناسب  
لشأن المص اذ الكتب متداولة في ايدي الناس والظاهر انه ليس  
بمتعذر وكذلك هذا الكتب مأخذ المص ومؤلفوها اساتيد فلاح  
العقل هذا الاحتمال (او جملة سهلة الضبط فليحمل قوله مضبوطة  
على سهولة الضبط ليعظم التعادل) يعني او يقال جملة سهلة الضبط  
في موضع جملة مضبوطة ليحسن التقابل والفاء في فليحمل تفرع  
على الاولوية واسارة الى التوجيه بصحة العبارة من غير اولوية  
فحمل مضبوطة على سهولة الضبط بقرينة المقابلة وبعلaque الزوم  
وليظهر يتعلق بالاولوية والحمل على سبيل التنازع ولم يقل ليتعادل  
اشارة الى ان اصل التعادل ثابت لكن غير ظاهر قال بعض الافاضل  
دفعنا لاعتراض الشارح مفصلة غير مضبوطة بالنظر الى المتكلم  
عسير الضبط بالنظر الى المخاطب فاردت ذكرها جملة مضبوطة  
بالنظر الى المتكلم سهلة الضبط بالنظر الى المخاطب وكلامه صنعة  
احتباك ومن غفل عن هذا قال ما قال انتهى صنعة الاحتباك وقد  
يسمى حذف المقابل وهو ان يحذف من الاول ما ثبت نظيره في الثاني  
ومن الثاني ما ثبت نظيره في الاول اقول فيما قاله بعض الفضلاء  
نظر لانه تكلف وتوجيه بلا قرينة والتوجيه بقرينة الفساد غير  
معتبر على ان المضبوطة وغير المضبوطة ينسب الى المخاطب لا الى  
المتكلم لان مدارهما المنهومية وعدم المفهومية وهي بالنسبة  
الى المخاطب كما لا يخفى (قال المص فاردت ذكرها جملة مضبوطة على



وجه فطلق به كتب المتقدمين) فرع الارادة اشارة الى ان فعل المختار مسبوق بالارادة وسبب الفعل سبب الارادة اولا وبالذات وللعمل ثانيا وبالعرض والى ان يصح تعقيب فاء فنظمت ونسبة لطلق الى الكتب من قبيل الاسناد الى السبب لان الكتب عبارة عن الالفاظ المخصوصة وهي ليست بناطقة او على الاستعارة مصرحة تبعية او كناية فتفطن الظاهر ان المتقدمين شيوخ علم البلاغة وهم الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف والسكاكي وشيخ الفن يكون مسلما في بيان مسائل ذلك الفن ويقبل كلامه ويسند القول اليه وينتهي البحث (اي على وجه دل عليه كتبهم دلالة صريحة) اشارة الى الاستعارة المصروفة التبعية والى وجد الشبه بين النطق والدلالة وهو كالالفهام والايضاح ويحتمل ان يكون مجازا مرسلاتبعيا بعلاقة لزوم الدلالة للنطق ولا مانع من ان يكون شئ واحد مجازا مرسل واستعارة اذا وجد علاقتهما وفيه اشارة الى ان ما اورده في هذه الرسالة عين ما قاله الشيوخ بل تفاوت في الماكن الا في التعبيرات ومن حسنات الرسائل عدم مخالفة مسائلها لشيوخ فنهما (على ما يفيد التعبير عن الدلالة بالنطق) تعليل للتفسير بوجه مخصوص بشهادة التعبير وجه شهادته ان الدلالة هي كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والنطق ازيد في هذا الكون من جميع الادلة اذ لا احتمال على خلافه وفي الكتب احتمال اذ دلالاتها بواسطة المقوش الدالة على الفاظ وفيها احتمال كثيرة على ما لا يخفى فالتعبير به يشهد على هذا (ودل عليه زبر المتأخرين) عبر بالدلالة لان شأن المتأخرين الاختصار من كتب المتقدمين والعبارة المختصرة لا تدل بمراحة كالعبارة المطولة والمراد من المتأخرين اصحاب ما عدا كتب الشيوخ الثلاثة من التلخيص وشراحه وشراح تلك الكتب من المتأخرين كشروح المفتاح (الزبر على وزن علم الكلام وعلى

وزن عنق جمع زبر بالفتح بمعنى الكتاب والثاني انسب بالكتب لفظا ومعنى) وان كان الاول اعم قدم الوجه الاول لكونه اتم فائدة لان الجمع التقرير والتحرير بخلاف الثاني فلا منافاة للانسية بالكتب لفظا يعني بالحركات ومعنى باشتغال الالفاظ والنقوش لان الانسب للفظ غير الانسب للمرام وجه الاعمى ان الكلام قد يكون باللسان وقد يكون بالكتب والزبر (فنظمت فرائد عوائد) الفاء للتعقيب معطوف على اردت اعلم اولا ان الكتب والرسائل وابوابها وفصولها اما ان يكون عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة وهذا هو الظاهر واما عن النقوش الدالة عليها بتوسط تلك الالفاظ واما عن المعاني المخصوصة من حيث انها مدلولات لتلك العبارات في النقوش واما عن المركب عن الثلاثة او الاثنين منها النظم عبارة عن جمع الواو في سلك على احسن الترتيب الفرائد جمع فريدة وهي الدرة النفيسة والعوائد جمع عائدة وهي المنفعة الراجعة يسمى في العرف بالجائزة او من العود بمعنى الراجعة او الفائدة مطلقا فح ان كان العوائد صفة للفرائد يكون الفرائد عبارة عما يكون الكتاب عبارة عنه بالاحتمال المذكور فيكون استعارة مصرحة في الفرائد والنظم ترشيح حيث شبه الالفاظ المخصوصة او النقوش او غيرهما بالدرة في النفاسة والعزة وذكر المشبه به واراد المشبه استعارة مصرحة واثبت النظم ترشيحا كأنها على احسن اسلوب متناسبة الترتيب متناسقة الدلالة وان كان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كما بينه الشارح فيكون من قبيل التشبيه الصريح (جمع فريدة وهي الدرة الثمينة التي تحفظ في ظرف على حدة ولا تخلط باللام الى) هذا اما بيان لمعنى اللغوى بحسب اصل الوضع فتح لا يقتضى المناسبة بين اللفظ والمعنى واما بيان لمعنى اللغوى باعتبار النقل الثاني فظاهر من التوضيف بالتي تحفظ ولا تخلط ينبئ عن المناسبة بينهما الفريدة ما ثبت له الفردية وههنا اما بحفظها



في ظرف منفرد او عدم خلطة باللاكي تكون فريدة واللاكي جمع لؤلؤ  
 اعم من الفريدة والمراد ههنا الدرة الصغيرة ومن هذا التوضيف  
 يفهم النفاسة والعزة وقلة الوجود التي هي الوجه الشبه (واضافتها  
 الى عوائد من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي عوائد كالفرائد)  
 التفسير يقتضي ان يكون من قبيل اضافة المشبه الى المشبه به والمشبه به  
 لا يكون صفة للمشبه فبين كلاميه تدافع يمكن ان يقال ان اضافة  
 المشبه الى المشبه به ترجع الى اضافة الصفة الى الموصوف بادنا عناية  
 لان المشبه به يدخل فيه حرف التشبيه بالنسبة ملفوظا او مقدرا  
 والمشبه به مع الاداة يكون صفة للمشبه فلا محذور في اطلاق اضافة  
 الصفة الى الموصوف الى كل اضافة المشبه بالمشبه به وينبئ عنه القول  
 بالقبيل دون من اضافة الصفة الى الموصوف الخ اذ لفظ القبيل قد  
 يستعمل في جزئيات الشيء وقد يستعمل في متعلقاته غير الجزئية (ولا يخفى  
 حسن اضافة الفرائد في هذا الكتاب الى العوائد) وجه الحسن  
 ان الفرائد عادت وتكررت في اوائل المباحث والعوائد من العود  
 من الرجوع فيكون مناسبا لا ما قبل من الفرائد عوائد من المتقدمين  
 والمتأخرين الى المصنف اذ يأتي من هذا قيد في هذا الكتاب على ان  
 هذا اصل المعنى لاحسن الاضافة (واو قال فوائد لكان احسن)  
 الفوائد جمع فائدة وهي في اللغة ما حصلته من مال او علم او غيرها  
 مشتق من الفيد بمعنى استحداث المال او الخير فيكون الفائدة اسم  
 مفعول على وزن الفاعل كماء دافق وقيل اسم الفاعل من فاء دته  
 اذا اصبحت فؤاده وفي العرف هي المصلحة على فعل من حيث هي  
 ثمرته ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها على طرف الفعل تسمى  
 غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل يسمى غرضه ومن  
 حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل  
 لاجلها تسمى علة غائية والفائدة والغاية متحدان بالذات مختلفان

بالاعتبار

بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك لان الحيتين  
 متلازمان وههنا يصح باعتبار المعنى اللغوي لاستحداث المص  
 من كتب المتقدمين والمتأخرين هذه الفرائد وباعتبار المعنى العرفي  
 لانها تكون ثمرة الكتب ونتيجة ملكة المص الحاصلة من تتبع الكتب  
 ومن فكره وهذا يفيد معنى العوائد مع زيادة تثبت اصل الحسن  
 ووجه الاحسن لو قال فرائد فوائد لكان فيه من المحسن اللفظي  
 البديعي الجنس المضارع من الجنس الناقص وهو جناس ناقص  
 يختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف بشرط ان يقع الاختلاف  
 بحرف واحد نحو قوله تعالى \* وهم ينهون عنه وينأون عنه \*  
 الآية (قال المص لتحقيق معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها)  
 اي لتبين معانيها على ما هو حقها لتكون مضبوطة سهلة الضبط  
 لان سبب التأليف كونها غير مضبوطة فلا بد ان يتفرع ويحصل  
 على التأليف خلاف مهروب عنه فلا يليق ان يقال لان التحقيق  
 محتاج اليه للاختلاف في معاني المكنية والتخييلية واما المصراحة  
 فلا يحتاج لظهورها وعدم الاختلاف فيها انتهى لان الاختلاف  
 والتحقيق واقع في كتب المتقدمين ايضا فلا وجه للتأليف لهذا  
 الاختلاف الظاهر ان يقال لتحقيقها لانه مقام الضمير على ما لا يخفى  
 اظهر في مقام الضمير اشارة الى ان المقصود المبين في هذه الرسالة  
 هذه الامور الثلاثة وغيرها ذكر للتبعية لا اصالة والى تفسير  
 ما يتعلق بها اذ هو اعم من المقصود المبين وقد تبين فيما سبق  
 حال الاقسام والقرائن هل هي ثابتة لكل الاستعارات فتذكر (كانه  
 ادرج الترشيح في القرائن) تغليب الغرض من هذا الكلام دفع توهم  
 القصور في عبارة المصنف منشأ التوهم ان قوله لتحقيق الخ علة غائية  
 لنظم الفرائد والمقصود بالذات من هذا النظم هو المحققات المذكورة  
 التي عنونت بعنوان الفريدة في التفصيل والترشيح معنون بعنوان



الفريدة مع انه خارج من المحققات المذكورة اجبالا ههنا اذ لا يدخل  
في معاني الاستعارة ولا في اقسامها ولا في قرائنها اذ سيصرح المصنف  
انه خارج عن قرينة المصراحة وعن قرينة المكنية وزائد عليها ما بل يكون  
مرشحا لهما فيلزم ان يذكر ههنا ليوافق الاجمال والتفصيل فقد علم  
من هذا انه لم يتوهم الاعتراض بالتجريد كما كان بالترشيح اذ لم يعنون  
على وجه الاستقلال بالفريدة بل بين في ضمن الاقسام وان مادة  
الاعتراض الترشيح العام للمصرحة والمكنية والتخييلية اذ الترشيح  
المعنون بالفريدة عام على ان خصوص السبب لا يقتضي خصوص  
الحكم بل قد يعنى فلا وجه لتخصيص السؤال بالترشيح بالمكنية والجواب به  
على ما وهم البعض فاجاب الفاضل الشارح رحمه الله بوجهين  
احدهما ان الاهتمام بالترشيح دون الاهتمام بالامور الثلاثة لكونه زائدا  
على تمام الاستعارة وتام اقسامها فيزيد في الاستعارة ولا توقف عليه  
باعتبار اصل الاستعارة بخلاف القرينة فلذلك لم يذكره في التحقيق  
ولا بعد عدم ذكره من القصور واما ذكره في التفصيل بعنوان الفريدة  
لشدة الالتباس بينه وبين قرينة المكنية لكونهما من ملايمات المشبهة  
فلذا بين في زيل الاستعارة بالمكنية واثنيهما بالتغليب بملايمة مزيد  
اختصاصهما بالاستعارة وغلب القرينة عليه دون العكس لان القرينة  
محتاج اليها وكثيرة بخلاف الترشيح فلا يرد ما يقال من ان ادراج ترشيح  
المكنية في قرينتها له وجه وجيه لان كلامهما من ملايمات المستعار منه  
واما اندراج ترشيح المصراحة في القرينة وتغليبها عليه فلا رجة له  
اذ لم يكن وجه التغليب كونهما من ملايمات المستعار منه حتى يتوهم  
هذا بل وجه التغليب ما قررنا فعلى الوجه الثاني يدخل الترشيح  
في التحقيق كما في التفصيل وحاصل السؤال والجواب على قانون  
التوجيه يعلم مما قررنا فأمل (وجعله داخلا في التحقيق اقسام الاستعارة  
لانه) تعليل للجمل (انما ذكر التحقيق الاستعارة المرشحة بأباه)

خير للجمل (ذكر القرائن مع ان البحث ههنا من جملة تحقيق الاستعارة  
واقسامها) حاصله اما اعتراض على جواب الشارح او جواب  
عن السؤال الذي اجاب الشارح عنه بهذين الوجهين اذ قد علم بما سبق  
ان مدار السؤال المقدران الترشيح داخل في التفصيل خارج عن التحقيق  
والجواب عنه اما بدخوله في التحقيق كما في التفصيل واما بخروجه  
عن التفصيل كما عن التحقيق وكلام هذا الجاعل يحتمل عليهما الاول  
ان الترشيح داخل في هذا التحقيق الجمل لانه انما ذكر في الفريدة  
الخامسة من العقد الثالث لتحقيق الاستعارة المرشحة وهي من اقسام  
الاستعارة فهي داخل بقيد اقسامها فلا حاجة الى التغليب ولا الى القول  
لعدم الالتفات والاهتمام به ولا الى ذكره مستقلا والثاني ان الترشيح  
خارج عن التفصيل لان ذكره في الفريدة انما هو لتحقيق اقسام  
الاستعارة المكنية فيكون ذكره فيها وسيلة الى تحقيق الاستعارة  
المرشحة فيكون مقصودا بالتبع والمقصود بالتبع لا يعد من مقاصد الكتاب  
المختصر بالمقاصد بالذات ليخرج من المحققات كما يخرج من التفصيل  
فلا وجه للتغليب ولا الى القول بعدم الالتفات ولا يصح دخوله  
في التفصيل واجاب الشارح رحمه الله بقوله بأباه ذكر القرائن الخ بكلا  
شقية بالنقض بالقرائن بجران الدليل وتخلف الحكم عن مدعاه  
اذ القرائن كالترشيح ذكرت لتحقيق الاستعارة واقسامها فان عدت  
من تحقيق الاستعارة وتحقيق اقسامها يدخل في التحقيق بقيد الاستعارة  
وبقيد الاقسام فلا حاجة الى ذكرها في الجمل المحقق مع انه ذكرها  
وان عدت من الوسيلة ومن قبيل المقصود بالتبع لزم ان لا يذكر  
في مراتب المقاصد بالذات مع انه ذكرها واما ما كان فهو باطل فتأمل  
ولا تلتفت الى طول الامل (قال المصنف في ثلثة عقود) متعلق بقوله  
فقطعت العقود جمع عقد بالكسر وهو قلادة تعلقونها في الاعناق  
للتزيين وههنا عبارة عن الابواب ففيه استعارة مصرحة حيث شبه



الايوان بالعقود في المرغوبة وذكر المشبه به واراد المشبه استعارة  
مصرحة والفرائد ترشح والنظم ترشح على الترشح اعلم ان الفرائد  
في مقام الفصول والعقود في مقام الابواب المشتمل على الفصول فينبذ  
يكون الفرائد عبارة عما يكون الكتاب عبارة عنه وهو الالفاظ المخصوصة  
او المعاني المخصوصة والنقوش الدالة عليها بتوسط الالفاظ والمركب  
من الثلاثة او من الاثنين وكذا العقود عبارة عن المذكورات فكيف يصح  
الظرفية اذا الاحتمال ستة وثلثون فصاعدا في كل واحد منها يلزم  
الفساد وهو اما ظرفية الشيء الى نفسه واما ظرفية الانفاظ للمعاني  
او النقوش او بالعكس ويمكن ان يجنب بتوجيه العبارة والجل على الاستعارة  
اما في ظرفية الشيء لنفسه ان العقود اما كل والفرائد اجزائه فيكون  
من ظرفية الكل الى الجزء واما كل شاملا للفرائد وهي جزئياته فيكون  
من ظرفية الكل الى الجزئي واما في ظرفية الالفاظ للمعاني ان الالفاظ  
قوالب المعاني بناء على ان المعاني تؤخذ من الالفاظ وتزيد بزيادة الالفاظ  
وتنقص بنقصانها فكان الالفاظ قوالب نصب فيها المعاني بقدرها  
فيكون من ظرفية المكان للممكن تشبيهها واما ظرفية الالفاظ  
للقوش ان الالفاظ قد تحصل بملك النقوش وغيرها من النقوش  
الاخرى وباللسن فمن هذه الجهة يكون حصول الالفاظ اعم فيكون  
من ظرفية الاعم للاخص واما ظرفية المعاني للالفاظ لان المعاني  
قد يحصل ويبين بالالفاظ الاخرى فيحيط البيان بالالفاظ فيكون بيان  
المعنى اعم فيكون من ظرفية الاعم للاخص واما ظرفية النقوش  
للمعاني والالفاظ فكان النقوش قوالب الالفاظ والمعاني كما في الالفاظ  
بالتسبة الى المعاني فيكون من قبيل ظرفية المكان للممكن ففي كل هذه  
الصور استعارة تبعية ان جعلت في كلمة في او ممكنة ان جعلت  
في مدخولها واما في الاول والثاني لاشتمال الكل الى الاجزاء والكل  
الى الجزئيات واما الثالث لاشتمال الالفاظ للمعاني واما في الرابع

والخامس لاشتمال الاعم للاخص واما في السادس لاشتمال النقوش  
للالفاظ والمعاني فعليك التطبيق على المذهبين وهما الخطيب  
والسكاكي (ولا يخفى حسن نظم الفرائد في العقود) وجهه  
يعلم مما قررنا من الاستعارات والترشيحات (وان الاستفادة منه  
ان كل عقد لو اُخذ من تلك الثلاثة وانه على الترتيب المذكور والاول  
حتى دون الثاني) وجه الاستفادة الاول ان العقود اثلاث عبارة  
عن الابواب والبواب لا يشمل الا المقي والمقي منحصرا الى اثلاثة بناء  
على ما بينه فاستفاد هذا وجه الثاني ان نظم المتعدد المترتب ذكرا  
في المتعدد الآخر يستلزم الترتيب المذكور لكون الترتيب مأخوذا  
في النظم لكن الاول واقع على وجه الاستفادة دون الثاني لان بعض  
الاستعارة والاقسام بين في العقد الاول وبعض الاستعارة في الثاني  
والقرينة في الثالث لا يخفى على من تتبع العقود قوله كل عقد لو اُخذ  
من تلك الثلاثة مبنى على التوزيع والتقسيم فلا يرد انه كاذب فتأمل  
(قال المصنف العقد الاول) اللام للعهد الخارجي التي وضعت  
للاشارة الى حصة معينة من مفهوم مدخولها والاول ما يكون  
سابقا على الغير غير مسبوق بالغير والسبق ههنا بان ذكر فلا يستغنى اللام  
من قيد الاول لانه لم يعلم الاولية على ان لام العهد لا يشار بها الى اوصاف  
المعهود بل الى ذاته ولو كان الاوصاف لازمالا لانه فرق بين ملاحظة  
الشيء وحصوله (قال المصنف في بيان) انواع المجاز) النوع اما على  
المعنى المنطقي واما على المعنى اللغوي وهو كل مقيد بالاختصاص وهو  
يشمل الاصناف والانواع والاقسام اعم من الانواع وههنا يمكن  
ايراد كل واحد منهما وفي هذا استعارة مكنية او تبعية واعلم ان في مثل  
هذا العنوان تحقيقات باعتبار قضية وتعلق في وان لم يساعد المقام  
التفصيل فلتبين نبذة ان العقد الاول ان كان عبارة عن الالفاظ  
يكون من مقولة الكيفية المجموعة وان كان عن النقوش يكون من مقولة



الكيفية المبصرة وان كان المعاني من مقولة الكيفية النفسانية و اياما  
كان يكون عبارة عن شيء مخصوص لا يتعدد بالنظر الى نفسه  
بل يتعدد بتعدد المحال ضرورة ان الاعراض تتشخص بمحالتها فيتعدد  
بتعدد ما مثلا هذه الرسالة عبارة عن المؤلفات المخصوص لا يتعدد  
بنفسه سواء تلفظ المصنف او زيد او عمرو وان اعتبر تشخيصا باعتبار  
محالتها يكون متعددا باعتبار المتلفظ وكذا الكلام في كل كتاب وشعر  
ينسب الى احد فالعلوم ايضا من هذا القبيل مثلا نحو عبارة  
عن القواعد المخصوصة سواء كلمها زيد او عمرو او غيرها وكذا حكم  
اجزاء الكتاب من الفنون والفصول والابواب واجزاء العلوم المعبرة  
بالفنون وغيرها فحينئذ ان اعتبر العقد الاول باعتبار نفسه مع قطع النظر  
عن المحال يكون كالشخص فيكون القضية شخصية وان اعتبر بالمحال  
يكون متعددا كليا فان بين كمية الافراد يكون مسورة والافهملة واما كلمة  
في تستعمل حقيقة في الظرف الزمان والمكان وان استعملت في غيرهما  
تكون مجازا البتة وههنا البيان ليس منهما فيحمل على الاستعارة فاعلم  
فقدس عليه امثاله (الاولى في انواع الاستعارة) وجه الاووية ان المقصود  
بالاصالة يذكر في الاجمال الذي لتسهيل الضبط ذكره المؤلفون عادة  
قبل الشروع الى المقاصد وتارة بعد التفصيل وذلك الاجمال خلاصة  
التفصيل وزبدته وخلاصة هذه الرسالة تحقيق الامور الثلاثة فينبغي  
ان يقال انواع الاستعارة لطابق المجمل والتفصيل اشار بالاولى الى وجه  
اختيار المجاز بان يحمل المجاز على الاستعارة بعلاقة الاطلاق والتقيد  
بقرينة السباق ويمكن ان يقال ان المجاز وان كان مقصودا بالتبع لكن  
تحقيق الاستعارة وتحقيق اقسامها موقوف على تحقيق المجاز اذ هو مقسم  
وتحقيق الاقسام يتوقف على المتقسم فلذا اقام مقام الاستعارة فلا يتوهم  
ان التفصيل انواع المجاز واولا انواع الاستعارة لم يطابق الواقع فكيف  
لا اووية لانقول المبادئ تصوريا او تصديقا قديدا كذا في العلوم

على اسلوب بيان المقاصد حتى ام يفرق المبادئ من المقاصد بادنى تأمل  
ولا ضير فيه ولا خلل في كون المقاصد مقاصدا ولا المبادئ مبادئ فاعلم  
(لان المقصود في الرسالة تحقيق الاستعارة واقسامها وقرائنها  
فاسواها مذكور بالتبع) علة الاووية المذكور بالتبع اما المناسبتة  
للمقاصد او لتوقف المقاصد له كالمسائل المستطردة المذكورة في العلوم  
والمبادئ التصورية والتصديقية فيها (واقسام المجاز اوضح من انواع  
المجاز) عطف على قواه الاولى حاصلة الاوضح ان يقال اقسام المجاز  
في موضع انواع المجاز الاقسام اعم من الانواع سواء كان نوعا منطوقا  
او نوعا لغويا اذ الاقسام عبارة عما يحصل بضم القبول المتباعدة  
او المتخالفة الى المقسم الكلي سواء كان الحاصل اشخاصا او اصنافا  
او انواعا او اجناسا والانواع المنطوق لا يصدق على الاصناف والاشخاص  
والنوع اللغوي لا يصدق على الاشخاص وانواع المجاز يمكن ان يؤخذ  
باعتبار النوع المنطوق بناء على ان المجاز جنس منقسم الى المفرد والمركب  
والمفرد الى المجاز المرسل والاستعارة وكل منهما الى الاصلية والتبعية الى غير  
ذلك وباعتبار النوع اللغوي يصدق على كل الانواع المذكورة والاصناف  
لان المجاز من الامور الاعتبارية وفيها يعتبر الذاتيات والعرضيات باعتبار  
المعتبر ولا تعذر ولا تعسر فيها التعذر والتعسر في تحقيق الذاتيات  
انما هو في الامور المحققة الشابتة في الخارج فلا وجه لحصر انواع  
المجاز بالنوع اللغوي كما فعله البعض لكن الاوضح ان يقال اقسام  
المجاز لطابق التعبيرات في التحقيق والتفصيلات (الا ان يقال اختاره  
لئلا يتبادر الوهم الى الاقسام الاولى) استثناء عما يفهم مما سبق وهو  
ترك الاوضح في جميع الاوقات الا ان يقال الخ وجه التبادر ان التبادر  
في الانواع النوع الحقيقي ومن الاقسام الاقسام بلا واسطة والاقسام  
بلا واسطة للمجاز هي المجاز المفرد والمركب والنوع الحقيقي ما لا يكون  
تحت جنس ولا فصل وهذا النوع للمجاز اقسام الاستعارة كالتبعية



والافصلية والمرشحة والمطلقة والمجردة وغير ذلك فاذا قال انواع  
المجاز يتبادر ما هو المقصود واذا قال اقسام المجاز يتبادر ما هو غير  
المقصود فلذلك اختار الانواع (قال المص وفيه ست فرائد) الضمير  
لراجع الى العقد فيكون من قبيل ظرفية الكل الاجزاء (قال) المص  
(الفريدة الاولى المجاز المفرد) هذا من قبيل تعداد الحسابان كانه  
حصل امور متعددة فيعد الحساب واحدا واحدا فلذا لم يثبت  
الفرايد التي ستذكر بالواو والعاطفة الفريدة مبتداء والتوصيف  
بالاولوية باعتبار تقدم الذاتي لتوقف الفريدة الثانية عليها اذا قسم  
مقدم ذاتا على الاقسام كما لا يخفى المجاز المفرد مبتداء ثان خبره  
ان كانت علاقته الخ والجملة خبر للمبتداء الاول والى صحيح على  
تقرير كون الفريدة عبارة عن الالفاظ من حيث الدلالة على المعنى  
المخصوص وعن المعاني من حيث كونها مدلولات للالفاظ المخصوص  
واما على تقرير الاحتمالات الاخر اما مجاز في الظرف او في الحذف  
او في الاسناد مباينة فعليك الاستخراج اعلم ان لفظ المجاز من الاسماء  
المنقولة اذ هو في الاصل مفعول من جاز المكان يجوز اذا تعداه نقل  
الى الكلمة الجازة اي المتعددية مكانها الاصل او الكلمة المجوز بها  
على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصل ثم قسموا اياه الى المفرد والمركب  
فعرفوا القسمين بدون تعريف المقسم فقال بعض الفضلاء حقيقة  
كل من القسمين يخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف  
واحد بحيث يحصل معرفة حقيقة منهما بخصوصها والا فيجوز  
جمع الانسان والفرس في تعريف الحيوان مع ان حقيقة كل واحد  
منهما يخالف للآخر فلا يرد ان المجاز المطلق مشترك بالاشتراك  
اللفظي اذ يمكن ان يعرف بانه لفظ مستعمل في غير ما وضع له لعلاقة  
بينهما والمصنف رحمه الله لم ينظر الى التقسيم الاول لظهوره وبادر  
الى تقسيم القسم وتعريفه (قيد المعرف بالمفرد لداع هو ذكر الكلمة

في تعريفهم

في تعريفهم) هذا من سوق النكتة على تقييد المص بالمفرد الداعي  
امر يقتضي التكلم على وجه مخصوص وضمير تعريفهم راجع الى  
القوم المتقدمين وازضافة الذكر الى الكلمة من قبيل اضافة المصدر  
الى المفعول والفاعل متروك وهو القوم المتقدمين وهذا الكلام  
يلاحظه القول السابق وهو على وجه نطق به كتب المتقدمين الخ  
يعنى ان القوم عرفوا مطلق المجاز بهذا التعريف وفهم من ظاهر  
كلامهم تقسيم المجاز الى المفرد والتمثيل كما عرف صدر الشريعة  
حيث قال في استعمال اللفظ في المعنى فان استعمل فيما وضع له فاللفظ  
حقيقة وان استعمل في غيره له علاقة فمجاز انتهى فاذا قيد المصنف  
بالمفرد فيسلم ويصلح توجيه الشارح بهذا فلا يرد ان صاحب  
التلخيص قسم مطلق المجاز الى المفرد والمركب ثم عرف المجاز المفرد  
بتعريف كذا مسراحة فكيف يصلح هذا الكلام من الشارح لانه ح  
يكون المعرف مخصوصا والمقسم اعم والتعريف للمعرف المخصوص  
فلا يليق هذه التوجيهات ولا يرد ان اللازم تطبيق التعريف للمعرف  
لان تطبيق المعرف للتعريف فكيف يكون اللفظ في التعريف داعيا  
الى تقييد المعرف لان التعريف للمقدمين وتقييد المعرف من المص  
لقسده ان يكون على وجه نطق به كتب المتقدمين فاعرف (مع ان  
تقسيم ذلك المعرف الى التمثيل متعلق للداعى ومعاون له في اقتضاء  
التقييد لا مقابل في اقتضائه بناء على الظاهر وقصر القسم الى التمثيل  
لانه مدار داع صرف الكلمة (كما هو مقتضى ظاهر كلامهم) متعلق  
بتقسيم ذلك المعرف بهذا التعريف يعنى ظاهر كلام القوم تقتضى  
ان يكون المقسم للمجاز المفرد والتمثيل ذلك المعرف بهذا التعريف  
لا ان المقسم مطلق المجاز وهذا التعريف تعريف للقسم وهو المجاز  
المفرد كما فعله صاحب التلخيص ويشعر قيد الظاهر ليس بتحقيق  
كلامهم هذا بل هو ما فعله المصنف كما فعله صاحب التلخيص (دليل



على ان المعرف مطلق المجاز) والا فكان المجاز المقيد ولزم تقسيم الشيء  
الى نفسه وقسيمه وهو باطل (وداع الى صرف الكلمة الى ما يعي الكلام)  
واللزم التعريف بالاختصاص (تحفظ التعريف عن استعمال اللفظ الغير  
الظاهر الدلالة على المعنى) علة لقوله قيد مع ملاحظة قوله لداع  
ذكر الكلمة الخ والا لم يقتض التقييد فلا يلزم توارده على مستقالتين  
وحاصل كلام الشارح رحمه الله ان القوم عرفوا المجاز بلا تقييد بالعموم  
والخصوص بذلك التعريف ثم اقتضى ظاهر كلامهم تقسيم هذا  
المعرف بذلك التعريف الى التمثيل والمفرد فاخذوا في التعريف لفظ  
الكلمة فتح ان نظرا الى التقسيم يكون المعرف اعم فيلزم تعميم الكلمة  
المأخوذة في التعريف لئلا يلزم التعريف بالاختصاص وان نظرا الى الكلمة  
المأخوذة يكون المعرف اخص فيلزم تقييده بالمفرد لئلا يلزم التعريف  
ايضا بالاختصاص فالص نظر الى الوجه الثاني لانه فائدة زائدة وهو  
حفظ التعريف عن استعمال اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى  
فتأمل فلا يرد ما قاله البعض من ان المصنف طريقا آخر للمخلص  
وهو ان يؤتى اللفظ في مقام الكلمة ولا ما قيل من ان المصنف لم يقسم  
فلا يلزم المصنف هذا المحذور وكذا سائر الاعتراضات كلها ناش  
من عدم فهم غرض المصنف وغرض الشارح رحمه الله ان  
غرضها ايراد مباحث الاستعارة على ما نطق به كتب المتقدمين  
والتأخرين بلا تغيير بل بتحرير مراداتهم وذكر مطوياتهم وتفصيل  
بملازمهم (قال المصنف اعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له)  
احترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى مجازا كما  
لا تسمى حقيقة ان قيل اللفظ الزائد مستعمل لا معنى فيكون مستعملا  
في غير ما وضع له ضرورة انه انما وضع للاستعمال في معنى قلت لان  
انه مستعمل لا معنى بل غدير مستعمل لمعنى والفرق واضح على ان  
الاستعمال لا معنى لا يستلزم الاستعمال في معنى غير المعنى الموضوع له

وهو ظاهر والتحقيق ان معنى استعمال اللفظ في الموضوع له او غيره  
طلب دلالة عليه وارادته منه فجرد الذكر لا يكون استعمالا ولا استعمال  
فلا يصح ههنا اشتراط العلاقة بين المعنيين والمراد بالوضع تعيين  
اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة اى يكون العلم بالتعيين  
كافيا في ذلك فيدخل في هذا الوضع النوعي الذي يكفي التعيين  
في العلم بالمعنى من غير انظام قرينة بخلاف الوضع النوعي الذي  
يحتاج في الدلالة الى القرينة فان كان ذلك التعيين من جهة واضع  
اللغة فوضع لغوي والا فان كان من الشارع فوضع شرعي والا  
فان كان من قوم مخصوص كاعل الصناعات من العلماء وغيرهم  
فوضع عرفي خاص ويسمى اصطلاحيا والا فوضع عرفي عام  
وقد غلب العرف عند الاطلاق على العرف العام فالمتبر في الحقيقة  
هو الوضع من الاوضاع المذكورة وفي المجاز عدم الوضع في الجملة  
فالمجاز قد يكون مطلقا بان يكون مستعملا فيما هو غير الموضوع له  
بجميع الاوضاع وقد يكون مقيدا بالجهة التي كان بها كان غير  
الموضوع له كلفظ الصلوة في الاركان الخصوصية مجاز لغة حقيقة  
شرعا فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون حقيقة  
ومجازا ولكن من جهتين (اسقط عن التعريف قيد في اصطلاح به  
التخاطب مع انه ذكره غيره لادخال الصلوة المستعملة بحسب اللغة  
في العمل الشرعي) في العمل متعلق بالمستعملة حاصل كلام الشارح  
في هذا المقام دفع اعتراض ورد على المصنف بسبب اسقاط هذا  
القيد حاصل الاعتراض انه لا بد في التعريف من تقييد الوضع بـ  
اصطلاح به التخاطب احترازا عن انتقاضه بجعا ومنعنا لان لفظ  
الصلوة في اللغة مجاز في العمل الشرعي مع انه مستعمل في الموضوع له  
في الجملة وحقيقة في الدعاء مع انه مستعمل في غير الموضوع له في الجملة  
وحاصل الجواب قيد الحثية معتبر وما خوذ في تعريف الامور التي



تختلف باختلاف الاعتبارات الا انه كثيرا ما يحذف من اللفظ  
اوضوحه خصوصا عند تعليق الحكم بالوصف المشعر بالحقيقة  
فالمراد ان المجاز المفرد كلمة مستعملة في غير ما وضعت له من حيث انه  
غير الموضوع له وحيث لا انتقاض لان استعمال لفظ الصلوة لغة في العمل  
الشرعي لا يكون من حيث انه موضوع له ولا في الدعاء من حيث انه  
غير الموضوع له فان قيل المجاز بالزيادة والنقصان خارج عن الحد  
كقوله تعالى \* لبس كمثل شئ \* واسئل القرينة \* قلنا لفظ المجاز  
مقول عليه وعلى ما نحن بصدده بطريق الاشتراك اللفظي والذاتية  
على ما ذكر في المفتاح والتعريف المذكور انما هو للمجاز الذي  
هو صفة الكلمة باعتبار استعمالها في المعنى لا للمجاز بالزيادة والنقصان  
الذي هو صفة الاعراب اوصفة اللفظ باعتبار تغير حكم اعرابه  
( لانها مجاز مع انها لم تستعمل في غير ما وضعت له في عرف الشرع )  
دليل على المدعى المستفاد من قوله لا دخال الصلوة يعني لو لم يذكر  
لم يدخل هذه الصلوة المستعملة في العمل الشرعي بحسب اللغة في  
تعريف المجاز مع انه افراده لان الصلوة المذكورة لم تستعمل في غير ما  
وضعت له في عرف الشرع وكل شئ شأنه كذا لم يدخل حيزه المطلوب  
( على ما ذكره غيرنا وفيه نظر ) متعلق لا دخال وحاصل النظر  
منع للكبرى المقررة بانه يدخل في التعريف اذ يصدق عليها بانها  
مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة غاية ما في الباب يدخل من جهة  
ولا يدخل من جهة اخرى فلا محذور فيه اذ قد يكون اللفظ الواحد  
نحازا من جهة وحقيقة من جهة واحدة اخرى بالنسبة الى المعنى الواحد  
( ولا خراج الصلوة المستعملة في الدعاء لانها مستعملة في غير ما  
وضعت له في عرف الشرع مع انها ليس بمجاز ) معطوف على قوله  
لا دخال الخ لا دخال اشارة الى بعض جمع التعريف والاخراج الى بعض  
منه على تقدير عدم التقييد وقس على السابق تصوير دليبه ( فلا بد

اخراجها

من اخراجها بقيد في اصطلاح به الخطاب ) متفرع على الدليل  
يعني لو لم يقيد بهذا القيد لكان التعريف غير مانع لاغياره قبل قيد بحث  
اما اول فلانه لو لم يذكر قيد في اصطلاح به الخطاب ولم يكن الحقيقة  
ملحوظة لخرج عن التعريف بقوله لعلاقة مع قرينة واما ثانيا فلان  
المتبادر من اصطلاح به الخطاب العرف الخاص المقابل للشرع  
واللغة والعرف العام والالفاظ الواقعة في التعريفات انما تحصل  
على معانيها المتبادر منها ويختل التعريف حينئذ بل نقول انما ترك  
المصنف قيد في اصطلاح به الخطاب اكتفاء بالعلاقة للاعتماد  
على الحقيقة في تعريف المجاز والعجب من الشارح الماهر كيف غفل  
عن هذا الامر الظاهر انتهى وبني على هذا بعض من المحشئ كلاما  
لا طائل تحته ونحن نقول بحجبا عن الاول انه لو لم يذكر هذا القيد ولم  
يلاحظ الحقيقة فكيف يخرج عن التعريف الصلوة المستعملة في الدعاء  
بحسب اللغة بالنسبة الى اهل الشرع لان اللفظ المنقول عن معنى الاغوى  
الى المعنى الشرعي يقتضى المناسبة بين المنقول عنه وبين المنقول اليه  
وتلك المناسبة كافية في العلاقة وقد يكون مقاما لا يصح فيه ارادة  
المعنى المنقول اليه وذلك المقام كاف في قرينة مانعة عن ارادته  
فاذا عرفت هذا فاذا قال اهل اللغة مثلا الصلوة على نبينا محمد عليه السلام  
يكون حقيقة في الدعاء بحسب اللغة واما اذا نسب الى اهل الشرع  
الناقل الى الاركان المخصوصة يصدق عليها انها كلمة مستعملة في غير ما  
وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له الذي  
هو الاركان المخصوصة وكذا كل الالفاظ المنقولة وعن اثنائي ان المراد  
من الاصطلاح في اصطلاح به الخطاب العرف والمحاورة يعني ما به  
التكلم بينهم عادة وذلك ضروري لا ما يقابل الشرع واللغة والعرف  
العام فكيف يكتبني بالعلاقة عن ترك هذا القيد بلا اعتماد على الحقيقة  
فانهم العجب فاغرف ( لانها مستعملة ح فيما وضعت له في اصطلاح به



(التخاطب) تعليل لما يستفاد من قوله من آخر اجها بقيد يعني يخرج  
هذه الصلوة بقيد في اصطلاح به التخاطب لانها الخ (وهو عرف  
اللغة) هذا تفسير بمعنى الاصطلاح في هذا المقام خاصة (على ما تقول)  
متعلق بقوله ولاخراج الصلوة يعني كون فائدة هذا القيد الادخال  
ذكره غيرنا وفيه نظر وكون فائدته الاخراج نحن نرضى به ولا نحذور فيه  
مع قطع النظر عن الحيثية فلا يرد ان الشارح لبس متفردا به فان التفاضل  
ذكر في شرح التلخيص ان فائدة ذلك القيد الادخال والاخراج المذكوران  
لان الشارح لم يدع التفرد حتى يرد هذا بل ارتضى بها والارتضاء  
لا يقتضي التفرد (لاغناء قيد الحيثية المشعور بها في التعريف عنه)  
متعلق بقوله اسقط يعني ان قيد الحيثية معتبر في التعريفات يحذف  
كثير الوضوح مع انه ههنا مشعور به وجه المشعورية ان تعليق الحكم  
بالوصف مشعر بالحيثية وهي يدخل افراده ويخرج اغياره كما قررنا  
انفا وهذه الحيثية من قبيل التقييد لا التعليل اذ هي قد يكون للتقييد  
اولا لتعليل اول الاطلاق ولم يفهم البعض ولم يفرق بين التعليل والتقييد  
فقال لا يجوز ذلك في تعريف المجاز اذ يصير المعنى ان المجاز هو الكلمة  
المستعملة في غير ما وضعت له من حيث هي غير موضوع له واستعمال  
المجاز في غير الموضوع له لبس من حيث انه غير الموضوع بل من حيث  
انه متعلق بالموضوع بنوع علاقة انتهى الحيثية المنفية للتقييد والمثبتة  
للتعليل فلا منافاة بين جمعهما فتأمل (قال المص لعلاقة) متعلق  
بالمستعملة وهي اتصال المعنى المستعمل فيه بالمعنى الموضوع له  
والمعتبر نوعها والعمدة فيها الاستقرار وترتقى ما ذكره القوم  
الى خمسة وعشرين وضبطه ابن الحاجب في خمسة الشكل والوصف  
والكون عليه والاول اليه والمجاورة واراد بالمجاورة ما يعم كون احدهما  
في الآخر بالجزئية او الحلول وكونهما في محل وكونهما متلازمين  
في الوجود او العقل او الخيال او غير ذلك وضبط بعض المحققين

في تسعة الكون والاول والاستعداد والمقابلة والجزئية والحلول  
والمسبية والشرطية والوصفية لان المعنى الحقيقي اما ان يكون حاصل  
بالفعل للمعنى المجازي في بعض الازمان خاصة اولا فعلى الاول ان تقدم  
ذلك الزمان على زمان تعلق الحكم بالمعنى المجازي فهو الكون عليه  
وان تأخر فهو الاول اليه اذ لو كان حاصل في ذلك الزمان او في جميع  
الازمنة لم يكن مجازا بل حقيقة وعلى الثاني ان كان حاصل بالقوة  
فهو الاستعداد والافان لم يكن بينهما لزوم واتصال في العقل  
يوجه ما فلا علاقة وان كان فاما يكون لزوما في مجرد الذهن وهو  
المقابلة او منضمما الى الخارج وج ان كان احدهما جزء الآخر فهو  
الجزئية والكلية والافان كان اللازم صفة للزوم فهو الرصقية اعني  
المشابهة والافاللزوم اما ان يكون احدهما حاصل في الآخر وهو الحالة  
والمحلية اوسبالة وهو السبية والمسبية او شرطالة وهو الشرطية  
(هي بالفتح واما بالكسر في الامور الحسية قال في الصحاح هي بالكسر  
علاقة السوط وبالفتح علاقة الحب) يعني العلاقة ههنا بالفتح لانها بين  
المعنيين وهما من المعقولات وابس بالكسر لانها بين المحسوسات وايدى بما في  
الصحاح (واحتزوا به عن الغلط) لان اللفظ المستعمل في غير ما وضع له  
من حيث انه كذلك ان استعماله لعلاقة بينه وبين الموضوع له مع قرينة مانعة  
عن ارادته فجاز ان لم يهجر الاول وان هجر فنقول وان استعمال  
للعلاقة فان استعمال لا عن قصد فغلط وان كان بقصد فربما  
ومن هذا علم وجه قيدسهما فمما يأتى فيميز به عن الغلط والمرئجل  
لكن لم يبين لان المرئجل خارج بقيد في غير ما وضعت له كما يخرج به  
الحقيقة والمشارك والمنقول قال العلامة في التلويح اللفظ اذا تعدد  
مفهومه فان لم يتخلل النقل بينهما فهو المشترك وان تخلل بينهما  
وان لم يكن النقل مناسبة فهو مرئجل وان كان المناسبة فان هجر الاول  
فهو المنقول وان لم يهجر ففي الاول حقيقة وفي الثاني مجاز انتهى



ومعنى تخلل النقل ان يكون استعماله في المعنى الثاني بعدملاحظة المعنى الاول فالمشترك ليس فيه نقل لعدم ملاحظة المعنى الاول فيه وهو حقيقة من كل وجه في كل واحد من معنييه واما المرتجل والمنقول فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله في كل واحد من معنييه باعتبار وضعه في نفسه مع قطع النظر عن وضعه الاخر حقيقة لانه مستعمل فيما وضع له وان اعتبر استعماله فيه بخلاف فيه القياس الى المعنى الاخر فتحلل النقل بينهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجه مستعمل في غير ما وضع له من وجه فيقول غير ما وضع له خرج المرتجل بالقياس الى كل واحد من معنييه لكونه مستعملا فيما وضع له وان اعتبر استعماله في احد المعنيين باعتبار وضعه لمعنى آخر فليس بحقيقة لكونه غير موضوع له بهذا الاعتبار ولا يجاز له عدم العلاقة فلا يكون من الاستعمال صحيحا وخرج المشترك مطلقا لكونه مستعملا فيما وضع له (فانه ليس بحقيقة ولا يجاز كان يقال سهوا في مقام استعمال الفرس الكتاب) لتعليل على لزوم الاحتراز قوله ليس بحقيقة من الفضالة لكن ليس بمفسد بل للاشارة الى ان المجاز موقوف على الحقيقة فاللفظ ليس له معنى حقيقي لم يكن له مجازي فقيه ترقى في ثني المجازية فتصوره لان الغلط ليس بحقيقة ولا يجاز مع انه لم يحتز بغير هذا القيد وكل شيء شأنه كذا يلزم الاحتراز به عنه فينتج المط فلا يرد ما قيل من ان تقرير الدليل ليس بنام وفيه شائبة المصادرة وقيد سهوا للاختزان عن الجرد كما عرفت وجهه ان لفظ المستعمل في غير ما وضع له بلا علاقة مع القصد يكون مرتجلا لا غلطاً فلا يرد ما قيل ان قيد سهوا مستدرك وتوجيهه ابرء من اعتراضه فتأمل وقيل لا يذهب عليك ان استعمال اللفظ في غير ما وضع له سهوا ليس من حيث انه غير ما وضع له فيخرج عن تعريف المجاز بالحقيقة المعبرة فيه بناء على ما اختاره الشارح من اعتبارها لا بالعلاقة انتهى واجيب بانه اسندا لاحتراز الى القوم وهم لم يعتبروا

قيد الحقيقة كما يدل عليه ذكرهم قيد اصطلاح به الخطاب فلا غبار انا قول الجواب عن السؤال ان الاغيار المخرجة بالقيود في التغيرات يستدحروجها الى القيود المذكورة وان لم يخرج بالقيد المذكور يعتبر قيد الحقيقة على ان اعتبار الحقيقة من باب التأويل فاذا خرج بالصريح فلا وجه لاسناد الخروج الى الحقيقة وكذلك الجواب ليس بصحيح لان السؤال على هذائتي على تعريف الضم وان رفع من تعريف القوم على ان القوم لم يأخذوا العلاقة في التعريف كما في التحريض قوله في مقام استعمال الفرس كان تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب ولفظ الفرس يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لكن لا علاقة بين الفرس والكتاب والقرينة المانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اشارة المتكلم والحال او المقام (لا يخفى انه يغني عنه اشتراط القرينة لان القرينة ما نصبه المتكلم للدلالة على قصده وليس مع الغلط نصب دال على قصده) اعلم ان صحة اطلاق اللفظ على المعنى انما يكون لو وضع له اولما هو ملابس له بنوع علاقة فلا بد في المجاز من العلاقة ليصح اطلاق اللفظ المجازي واذا منع القرينة ارادة المعنى الحقيقي براد به غير المعنى الحقيقي فحاشا ان يوجد علاقة بين معنى الحقيقي وغير الحقيقي او لا سبيل الى الثاني لما عرفت فعلى تقدير وجود العلاقة يحتمل ان يراد كل ما فيه علاقة للمعنى الحقيقي فلا يتعين المراد فلا يلزم ان يكون له قرينة معينة للمعنى المراد فلذا اشترط في المجاز القرينة المعينة والقرينة قد تكون مانعة ومعينة معا وقد لا يكون بل مانعة فقط والقرينة المذكورة اهم من ان يكون مانعة معينة فلا يكون مغنيا عن قيد العلاقة فالمراد بالقرينة في قوله عنه اشتراط القرينة غير المذكورة في التعريف ويدل عليه لفظ الاشتراط فلا يرد ما قيل من ان هذا من اغناء التأخرين عن المتقدم ورده بان فائدة قيد العلاقة ليست بمحصنة في اخراج الغلط البصادر عن المتكلم سهوا حتى يحصل الاغناء بل يخرج ايضا



الاعلاط الصادرة عمد امع نصب القرينة فانها لا تخرج الا بقيد العلاقة  
 فتح يمنع قوله وليس مع الغلط نصب دال على قصده انتهى لان فائدة  
 قيد العلاقة منحصر في اخراج الغلط الصادر سهواً لان الصادر عمد الا  
 يكون غلطاً بل يكون مرتجلاً لكن يرد على الشارح اعتراض آخر ان اريد  
 بالقرينة التي نصب المتكلم للدلالة على قصده القرينة المانعة لان غناه  
 وان اريد القرينة المعينة الخارجة عن التعريف التي هي من شروط  
 المجاز سلمنا الغناء لان فحجه وفساده لان الغناء بالخارج عن القيد  
 الداخل ليس بمفرد بالتعريف على ان العلاقة من ذاتيات التعريف  
 وذكره فيه لتحقيق المساهية (قال المصنف مع قرينة) اى مفصلة  
 عن المقصود لا بالوضع سواء كانت حالية او مقالية وكلمة مع اسم  
 يدل دخول التنوين في قولك معا ودخول الجار في حكاية سبيويه  
 ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معى وقال بعض النحاة  
 وهى حرف بالاجماع وهذا مردود وتستعمل مضافة فيكون ظرفاً  
 ولها حثلة معان احدها موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات  
 نحو والله معكم والثاني زمانية نحو جئت مع العصر والثالث  
 مرادفة عنه وتستعمل مفردة فينون ويكون حالاً وقد جاءت ظرفاً  
 مجترأة وههنا لم يجعل الشارح حالاً لاحتياجه الى التكلف وهى  
 في العرف تدخل على المتبوع يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء  
 الامير مع فلان صرح به العلامة التفازاني في شرح التلخيص في بحث  
 الكناية وقد تدخل على التابع وصرح به السيد الشريف في جواهر  
 المفتاح لكن الاول شايع (صفة لعلاقة اى لعلاقة كائنة مع قرينة)  
 اختار كونها صفة دون الحال لما قلنا (لعلاقة وقرينة لان القرينة  
 ليست من توابع العلاقة بل كل منهما مما يتوقف عليه المجاز)  
 يشعر هذا ان الشارح اختار دخول كلمة مع على التابع اختياراً مذهب  
 السيد الشريف او اظهاراً لما خفي واخفاء لما ظهر والغرض تفي

التابعة والمتبوع عينة مطلقاً فلا يتوهم ان مع يدخل على المتبوع  
 وان لم يكن القرينة تابعة فليكن متبوعاً اذا الدليل يدل على انه  
 ليس واحد منهما تابعاً والاخر متبوعاً والمراد من التابع ما يكون  
 مقصوداً بالتبع ومن المتبوع ما يكون مقصوداً بالذات كالامير  
 والجند لا تابع النحوى على ما وهم البعض لان المتبوع والتابع النحوى  
 قد يكون كلاهما مقصودين بالذات كما في اجزاء التعريف فلا يتم  
 الدليل حاصل الدعوى اتيان الواو موضع مع اولى لان مع يقتضى  
 ان يكون القرينة من توابع العلاقة او بالعكس واللازم باطل قوله  
 بل كل منهما الخ دليل لبطلان التالى والدليل يقتضى ان يقال  
 والصواب لكن الشارح لم يقل اشارة الى صحته بان يجعل مع متعلقاً  
 بالمستعملة كما قال (ولك ان تجعل قوله مع قرينة حالاً من المستمكن  
 في المستعملة) اشار الى الجواب عن الاولوية (والقرينة ما يفسح  
 عن المراد لا بالوضع) اى هى عبارة عما يدل على المعنى المراد بالدلالة  
 العقلية لا مدخل للوضع سواء كانت حالية او مقالية قيل قد سبق  
 التعريف لها في ضمن الدلائل السابق فلا حاجة الى التعريف ههنا  
 اللهم الا ان يراد بالسابق القرينة المانعة وههنا مطلق القرينة  
 انتهى اقول ان السابق ليس تعريفاً بل لاثبات اغناء عن العلاقة  
 حكم عليها باللازم من لوازمها من غير قصد التعريف اذا التعريف ليس  
 فيه حكم حتى جعل جزء القياس وان سلم الحكم فيه يكون القضية طبيعية  
 فلا تقع مقدمة في القياس فلا وجه للارادة بالسابق القرينة المانعة  
 وبالثاني القرينة المطلقة مع انه ان حل على التعريف يكون التعريف  
 الاول للقرينة المعينة لا للمانعة كما لا يخفى فالصحيح ان التعريف  
 للقرينة هو الثاني ويؤيده وقوعها بهذا التعريف في سائر الكتب  
 المتيرة قال المص (مانعة عن ارادته) اى ارادة الموضوع له لغة  
 او شرعاً او عرفاً والصفة مقيدة اذا القرينة اعم من المانعة والمعينة



والمقصود مانعية القرينة لكونها مابة الاستياز بين الكناية والمجاز  
فلا بد من التقييد (اخرج به الكناية لانها وان كانت مع قرينة لكنها  
ليست بمانعة عن ارادة الموضوع له) الكناية في اللغة عبارة عن ترك  
التصريح وفي الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما معنى المصدر  
الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللزوم و ارادة الملزوم مع جواز  
ارادة اللزوم فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه وثانيهما لفظ اريد به  
لازم معناه مع جواز ارادته معه فمع يخالف المجاز من جهة ارادة  
المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه فيخرج بهذا القيد وقيل ان الكناية  
لفظ قصد بمعناه معنى ثان ملزوم له اي لفظ استعمال في معناه الموضوع له  
لكن لا يتعلق به الاثبات والنفي ولا يرجع اليه الصدق والكذب  
كما يقال فلان طويل النجاد قصدا بطول النجاد الى طول القامة  
فيصح الكلام وان لم يكن له طول النجاد قط بل وان استعمال المعنى  
الحقيقي كما في قوله تعالى \* الرحمن على العرش استوى \* بل يراه  
مبسوطان \* واما مال ذلك فان هذه الالفاظ كتابات عند المحققين  
من غير لزوم كذب لان استعمال الالفاظ في معناها الحقيقي وطلب  
دلالة عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى ملزومه وخ لا حاجة  
الى ما قيل ان الكناية مستعملة في المعنى الثاني لكن مع جواز ارادة  
المعنى الاول ولو في محل آخر وباستعمال آخر بخلاف المجاز فانه  
من حيث انه مجاز مشروط بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له  
(لان الفرق بينهما وبين المجاز لصحة ارادة معنى الحقيقي معها دون  
المجاز كذا قالوا برمتهم) اي باجمعهم هذا دليل الصغرى اسناد  
القول بان الفرق بينهما بهما على التبع مبنى على الكثرة اذ فرق السكاكي  
وغیره بينهما بان الانتقال في الكناية من اللزوم الى الملزوم كالانتقال  
من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفي المجاز من الملزوم  
الى اللزوم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى لنبت

ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع الا ان يقال  
لمردوديته فلم يعتبر لهم حيث ردوا هذا الفرق بان اللزوم ما لم يكن  
ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللزوم من حيث انه لازم يجوز  
ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون  
ذلك وعلى تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه  
بواسطة انضمام القرينة قلنا لا يبقى اعم ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون  
المجاز ايضا كذلك وخ اذا كان اللزوم ملزوما يكون الانتقال  
من الملزوم الى اللزوم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق فان قيل انجاز  
ارادة المعنى الحقيقي في الكناية يلزم ارادة معنيين في اطلاق لفظ  
واحد واللازم باطل لان ذلك المعنيين اما حقيقيان او مجازيان  
او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا لاسبيل الى الاول اذ يلزم ان يكون  
شكل الكناية من اللفظ المشترك على انه لا يجوز ارادة المعنيين  
في اطلاق واحد في اللفظ المشترك على المذهب المنصور ولا سبيل  
الى الثاني اذ يلزم ان يكون الكناية مجازا ولا سبيل الى الثالث اذ يلزم  
جمع بين الحقيقة والمجاز واللزوم كلها متفية قلنا معنى الكناية  
ليس حقيقيان معا ولا مجازيان ولا احدهما حقيقة والاخر مجازا  
بل ان معنى الكناية اللزوم من مشتبهات اللفظ ومدلوله دلالة صحيحة  
وليس حقيقة ولا مجازا فيكون مقصودا تبعا لاصالة من حيث  
الدلالة وان كان مقصودا اصالة من حيث افادة المرام والمقام  
لا يكون كلاهما مقصودا بالاصالة والمحدور فيه لان وضع اللفظ  
عبارة عن تخصيصه بالمعنى اي جعله بحيث يقتصر على ذلك المعنى  
لا يتجاوز ولا يراد به غيره عند الاستعمال فدائما لا يكون الاعتبار وضع  
واحد ومعنى واحد لان اعتبار كل من الموضعين والمعنيين يتنافى  
اعتبار الآخر ضرورة ان اعتبار وضعه لهذا المعنى يوجب ارادة  
هذا المعنى خاصة واعتبار وضعه للمعنى الآخر يوجب ارادته خاصة



فلو اعتبر الوضعان في اطلاق واحد بالاصالة لزم في كل واحد من المعنيين صفة الانفراد عن الآخر والاجتماع معه بحسب الارادة بل يلزم ان يكون كل منهما مراد او غير مراد في حالة واحدة وهذا باطل بالضرورة (وفيه بحث لان الكناية يصح فيها ارادة المعنى الحقيقي لذاته بل ليتوسل به الى الانتقال الى المراد) حاصل هذا البحث اما معارضة لقوله اخرج به الكناية ومراجعة النقض في التعريف بعد المانعة واما منع لقوله لان الفرق بينها وبين المجاز الخ بالتزديد لتصوير المعارضة ان الكناية لا تخرج بهذا القيد لانها تصح فيها ارادة المعنى الحقيقي لذاته بل ليتوسل به الى الانتقال الى المراد وكلما كان كذا فيه ارادة المعنى الغير الموضوع له لقريته معينة له وارادة المعنى الغير الموضوع له قريته مانعة عن ارادة الموضوع له لذاته وكلما يكون له قريته مانعة عن ارادة الموضوع له لا تخرج بهذا القيد فينتج المطلوب لكن الكبرى الثانية نظرية ثابت بقوله اذ لا يراد الخ وحاصله لو لم يكن ارادة المعنى الغير الموضوع له قريته مانعة لزم ان يراد باللفظ الواحد في اطلاق واحد الموضوع له لذاته وغير الموضوع له لذاته معا لكن اللازم باطل وتصوير المنع ان اراد بصحة ارادة المعنى الحقيقي معها دون المجاز صحة ارادة المعنى الحقيقي لذاته لان صحته في الكناية وسنده هذا لان الكناية يصح فيها ارادة المعنى الحقيقي لذاته بل ليتوسل به وان اراد بصحتها ارادة المعنى الحقيقي مطلقا لان وجود القريته المانعة عن هذه الارادة في المجاز وسنده قوله (فان لفظ يمكن ان يثبت ان بعد قريته مانعة عن ارادة الموضوع مطلقا اذ كل مجاز لا تمنع فيه القريته الارادة الموضوع له لذاته) وحاصل جواب الشارح بقوله يمكن ان يحجب عنه بخبر المراد بان معنى صحة ارادة الموضوع له في الكناية ان يكون الموضوع له متحققا ويكون ارادته للانتقال كما في جيبان الكلب فان

جيب الكلب موجود وان لا يكون متحققا في المجاز كما في جاني اسد يرمى اذ ليس اتيان الاسد متحققا فيه تأمل ونحن نقول الجواب ان فهم المعنى الحقيقي وتصويره في الذهن لازم في كل من المجاز والكناية ليحصل الانتقال منه الى المعنى المراد والفرق بينهما في صحة الارادة وعدم الصحة باعتبار انه يجوز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية من حيث هي الانتقال والتوسل لانه لم ينصب قريته مانعة عن ارادته ولا يجوز في المجاز اذ لا بد فيه من قريته مانعة عن ارادته وانما قيدنا بالحيدة لانه قد يمنع ارادته لاجل خصوص الحل كما في قوله تعالى \* بل يدها مبسوطة \* تأمل حق التأمل ومن هذا الجواب علم ان ارادة المعنى الحقيقي للتوسل لفهمه وتصويره في الذهن ليحصل الانتقال منه الى المعنى المراد وذلك لازم واما ارادته لا للتوسل بل لعدم الوجود ليس بلازم فلا يرد ما قيل انه لو كان ارادته للتوسل به الى الانتقال لكان ارادته واجبا لاجازا ولم يقل به احد وههنا ليس كذلك لانه ينقل من اللفظ على تقدير عدم ارادة الموضوع له الى المراد ايضا بالقريته فقد علم ان التوسل به الى الانتقال منه الى المراد انما هو القريته انتهى هذا القائل لم يفرق بين الارادة للتوسل وبين الارادة لا للتوسل وان الاول لازم والثاني ليس بلازم وقع في هذا الوهم (ففيها القريته المانعة عن ارادة الموضوع له لذاته) الغاء للتفريع بملاحظة قوله وهي ارادة المعنى الغير الموضوع له بقريته معينة لانهما عبارتان عن شئ واحد وجه التفرع ان المعنى الحقيقي اذا كان ارادته وسيلة الى الانتقال الى المعنى المراد يقتضي وجود قريته معينة المراد اذ الانتقال الى المعنى لا يكون الا بالوضع او بالقريته لا للتعليل ولا للتعقيب كما وهما البعض اذ فيه ثابته المستبادة على المطلوب اذ حاصل البحث راجع الى ان قيد مانعة عن ارادته هل يخرج الكناية ام لا واثبات الدخول به يكون



اول المسئلة (وهي ارادة المعنى الغير الموضوع له بقرينة معينة له) قبل فيه ان ارادة غير الموضوع له لذاته لا يصح ان يكون قرينة مانعة لارادة الموضوع له في الكناية كما لا يصح ان يكون قرينة مانعة في المجاز والا لما احتاج الى قرينة اخرى ودخل في التعريف المجاز الذي له قرينة معينة بدون قرينة مانعة انتهى اقول فرق بين المجاز والكناية باعتبار القرينة المعينة لانها لازمة لاستعمال المجاز لتحقيقه ولازمة لتحقيق الكناية فيكون في الكناية القرينة المعينة داخله والممانعة خارجة وفي المجاز خارجة والممانعة داخله لتحقيق المجاز فلا يكون الارادة فيه قرينة مانعة فيه بخلاف الكناية وقيل هذا من سوء البحث اذ فيه تلقين الخصم الجواب اذله ح ان يقول ان للكناية قرينتين معينة وممانعة وللمجاز قرينة مانعة بفراد القوم من قولهم ان القرينة في الكناية غير مانعة عن ارادة الموضوع له باعتبار القرينة الاولى بخلاف المجاز فان له قرينة واحدة مانعة عن ارادة الموضوع له وكفى بهذا القدر فرق بينهما انتهى اقول مرجع السؤال الى النقص في التعريف فلا يدفع بهذا الجواب وان ثبت الفرق بينهما فتأمل (اذ لا يراد باللفظ الموضوع له لذاته وغير الموضوع له لذاته معا) تعليل لقوله وهي ارادة المعنى الخ يكن باعتبار العكس وهو ان ارادة المعنى الغير الموضوع له بقرينة معينة قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لذاته وجه عدم ارادتهما يلزم جمع بين الحقيقة والمجاز فان قيل ان عموم المجاز يراد به المعنى الخ في لذاته والمجازي لذاته فكيف يصح الاستدلال اقول ان في عموم المجاز لا يراد الموضوع له وغير الموضوع له بل يراد فيه معنى عام شامل للحقيقي والمجاز فلا يراد الموضوع له ولا غيره لذاته او يراد معنى عام وهو مجاز لكونه غير ما وضع له (واكن ليس فيها قرينة عدم ارادته مطلقا) اي لا لذاته ولا لا انتقال هذا استدراك عن قوله ففيها القرينة الممانعة الخ (فان لفظ يمكن ان يثبت ان مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له مطلقا)

تعليل لقوله يجوز الانتقال كلمة مانافية ولفظ من زائد لفظ اسمها ويمكن خبرها (اذ كل مجاز لا يمنع فيه القرينة الارادة الموضوع له لذاته) هذا من قبيل التنبهات والالكان فيه شائبة المصادرة قيل لقائل ان يقول ان الموضوع له في المجاز ليس بمراد مطلقا لذاته ولا للانتقال منه الى غيره اذ ليس المتقل منه الا قرينة الا ان دلالة المجاز على الموضوع ضروري فيكون المعنى الحقيقي مفهوما منه و فرق بين كونه مفهوما من اللفظ وبين كونه مرادا منه انتهى انا اقول العلاقة مأخوذة في تعريف المجاز وهي نسبة ولا تصور الابتصوير المتشبين فلا بد ان يكون الموضوع له في المجاز مرادا للانتقال الى المعنى الغير الموضوع له على ان المتقل منه ليس بمتخصص في القرينة فقط بل هو القرينة مع ملاحظة العلاقة (مثلا جاءني اسد يرمى ليس فيه مع الاسد الالرمي الذي يمنع ان يكون المقصود لذاته السبع المخصوص ولا يمنع عن ان يقصد للانتقال الى الشجاع) حصر القرينة الممانعة الى الرمي باداة القصر مع انه يحتمل ان يكون قرينة حالية بمناسبة المقام لان القرينة الحالية قد تتفاوت بمناسبة المقام مثلا اذا قيل هذا القول مخبرا عما وقع يحتمل الحقيقة ان لم توجد ترمى فلا يوجد القرينة الحالية واما ان وجد لفظ يرمى يكون قرينة مانعة في اي مقام كان فلا يراد ان في الحصر بحثا لان عدم تحقق المعنى الموضوع له قرينة حالية للمجاز كما ان الرمي قرينة مقالية له الا انه بحث غير مضر لان القرينة الحالية كالمقالية لا يمنع ان يكون السبع مقصودا للانتقال الى الشجاع (فلا يثبت المجاز متميزا عن الكناية في شيء من الاستتمالات) ففرع على البحث المذكور يعني ان خرج الكناية عن التعريف خرج المجاز عنه وان دخل دخل (ويمكن ان يحجب عنه بان صحة ارادة الموضوع له الانتقال معناها ان يكون الموضوع له متحققا ويكون ارادته للانتقال حاصل الجواب بالتحريرومأله باختيار شق آخر ودفع البحث وهو ان المراد



من صحة ارادة الموضوع له صحتها في الكناية لا يقال يعني  
ان يكون الموضوع له متحققا ويكون ارادته الانتقال بخلاف المجاز  
فان المعنى الموضوع له ليس متحققا فيه حتى يصح ارادته الانتقال  
ويكون المعنى متحققا لكن لا يصح ارادته الانتقال بردي على هذا الجواب  
الكنايات التي لم يتحقق معانيها الموضوع لها ويمتنع تحققها مثلا  
\* الرحمن على العرش استوى \* يد الله فوق ايديهم \* بل يدها ميسو طنان \*  
وامثال ذلك من المجاز مع ان المحققين قائلون بانها كنايات وان ذهب  
البعض على مجازيتها لعل الشاشر الى هذا بقوله يمكن قيل عليه  
فعلى هذا يكون معنى المنع عن ارادة الموضوع له في المجازات ان لا يكون  
معنى الموضوع له متحققا وفيه بحث من وجهين اما اوله فلانه يلزم منه  
صرف اللفظ عن المعنى المتبادر وهو غير جائز في التعريفات واما ثانيا  
فلانه يلزم منه انحصار القرينة المانعة عن ارادة المعنى الموضوع له  
في الحالية وهو في غاية البعد وخلاف الاجماع انتهى وانا قول  
منشأ هذا الاعتراض ان هذا القائل وهم ان الكناية بناء على هذا  
الجواب ان يكون الموضوع له متحققا ويصح ارادته الانتقال والمجاز  
ان لا يكون الموضوع له متحققا ولا يصح ارادته مع انه ليس كذلك  
اذ المجاز خلافه وهو اعم من ان لا يكون متحققا ولا يصح ارادته وان يكون  
متحققا ولا يصح ارادته الانتقال فعلى هذا العموم لا يقتضي ان يكون معنى  
المنع مخصوصا ولا تخصيص القرينة بالحالية فتأمل (ففي جاءني اسد  
يرمى لبس اتيان الاسد متحققا فيه بخلاف جيبان الكلب فان جيب  
الكلب موجود فيصح ان يراد الانتقال الى المضيا فيه) فيه اشارة  
الى ان الاسد لم يكن متحققا فلا يصح ارادته الانتقال فيكون مجازا  
وفي جيبان الكلب جيب الكلب متحقق فيصح ارادة الانتقال فيكون  
كناية فلا يقال ان كان الاسد متحققا لم ان يكون كناية مع انه لم يقل به احد  
لانا نقول وان كان متحققا لفظ يرمي قرينة مانعة للارادة فلا يصح

الارادة فقط عرفت ان مدار الكناية التحقق وصحة الارادة ومدار  
المجاز عدم صحة الارادة سواء تحقق الموضوع له او لا وفي مثل اسدي رمي  
حين تحقق معناه لم يتحقق صحة الارادة فلا يكون كناية واما جيبان  
الكلب فان وجد جيب الكلب يكون كناية وان لم يوجد يكون مجازا  
لوجود القرينة الحالية المانعة وهو عدم وجود الجيب قال المص  
(ان كانت علاقته غير المشابهة فمجاز مرسل والا فاستعارة) هذا  
تقسيم المجاز لكن المذكور دليله وتصويره ان المجاز اما مجاز مرسل  
او استعارة لان المجاز اما ان يكون علاقته مشابهة او غير مشابهة  
ان كان الاول فهو الاستعارة وان كان الثاني فهو المجاز المرسل فيفهم منه  
تعريف لكليهما وهو المعنى الاصطلاحي وكثيرا ما يطلق الاستعارة  
على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وح يكون  
بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعبرا ولفظ  
المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعار منه والمعنى المشبه مستعار له  
\* واعلم ان التعريف المستفاد من هذا التقسيم يلاحظ فيه القيد  
الحيثية والالتداخل الاقسام اذ اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى  
الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين  
نحو المشفر اذا اطلق على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل  
في الغلط فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق  
كاطلاق المرسل على الانف من غير قصد التشبيه فمجاز مرسل  
المقصودة هذا اما اشارة الى قيد الحيثية احترازا عن تداخل الاقسام  
واما بيان للواقع اذ علاقة المجاز مقصودة والام يفرق من المسامحة  
اذ هي اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لا قصد علاقة وان وجدت  
(سمى بالمرسل لعدم تقييده بعلاقة) واحدة من العلاقات بل يصح  
بكل واحد منها بخلاف الاستعارة لانها مختصة بعلاقة الصنف  
المشترك ويقال وجه التسمية ان الارسال في اللغة الاطلاق والاستعارة



مقيدة بادعاء المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطابق من هذا  
 القيد ومن هذا يعلم وجه تقديم المجاز المرسل على الاستعارة فلا يتوهم  
 ان مفهوم المجاز المرسل عديم ومفهوم الاستعارة وجودي فالاولى  
 تقديم الودى اذ ليس في مفهومهما عدم اما التعبير بالغير للاختصار  
 ومفهوم غير المشابهة وجود سائر العلاقات على البديل من غير  
 تعيين وتخصيص ( المشهور ان لفظ المستعمل في غير الموضوع له  
 للمشابهة استعارة ولم نجد المصرحة في كلام غيره ) حاصل هذا القول  
 ان التقيد بالمصرحة خلاف المشهور مع انه ينافيه قوله الاتي  
 من ان الاستعارة الممكنة الخوجه المنافاة ان قوله الاتي يقتضى ان يكون  
 الاستعارة الممكنة من اقسام المجاز وقوله ههنا يقتضى عدمه  
 يلزم فساد آخر وهو ان لا يكون التقسيم حاصرا لاقسامه وان يكون  
 التعريف المستفاد من التقسيم تعريفا بالاعم \* اعلم ان القوم  
 اختلفوا في الاستعارة الممكنة ذهب الخطيب الى انها امر معنوي  
 غير داخل في تعريف المجاز وكذا التخييلية بل قد يضر التشبيه  
 في الذهن فلا يصرح بشئ من اركانها سوى المشبه ويدل عليه  
 بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه فيسمى التشبيه المضر في النفس  
 استعارة بالكناية واثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به المشبه استعارة  
 تخيلية وذهب السلف الى ان الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به  
 المستعار المشبه في النفس الرموز اليه بذكر لازم من غير تقدير  
 في نظم الكلام وذكر لازم قرينة على قصده من عرض الكلام  
 وذهب اليه صاحب الكشف وذهب السكاكي الى انها لفظ المشبه  
 المستعمل في المشبه به بادعاء عينه فالكناية على ما ذهب اليه  
 الخطيب ليست من قسم المجاز وعلى ما ذهب اليه السلف ان كان  
 الكلمة مأخوذة في تعريف المجاز اعم من التقدير والتحقيق كانت  
 من المجاز كما ذهب اليه المعن وان كانت مختصة بالتحقيق ليست مجازا

ولا حقيقة وعلى ما ذهب اليه السكاكي كانت مجازا ادعاء وفيه كلام  
 سيأتى تحقيقه فلي هذه المذاهب لا يصح التقيد بالمصرحة الا على  
 مذهب الخطيب مع انه لم يصرح في كتابه بهذا القيد فالتقيد  
 خلاف المشهور فلا يقال انه اختار مذهب الخطيب وقبل في الجواب  
 عن هذا بان الكلمة في تعريف المجاز محمول على الكلمة المذكورة  
 حقيقة فيخرج ما ذهب اليه السلف من المجاز وبان الشرطية الاولى  
 في التقسيم مهمة محمولة على الكلية والثانية محمولة على الجزئية  
 انتهى اقول ان الجواب الاول يؤدي الى التعريف بالاخص  
 مع ان الكلام الاتي المعن في الفريضة الاولى من العقد الثاني يأتى  
 عن هذا التوجيه والجواب الثاني يؤدي الى بطلان التقسيم بكونه  
 غير حاصر لاقسامه مع انه لا وجه ولا قرينة للحمل على الكلية  
 والقول بانه مسألة العلم بطب ضرورية ( مع انه ينافيه ما سيأتى  
 من ان الاستعارة الممكنة عند صاحب الكشف المشبه به المظهر  
 في النفس المشار اليه بالتخييل المستعمل في المشبه ) قوله مع متعلق  
 بل نجد وعلاوة الاعتراض وخص المنافاة بالاستعارة الممكنة  
 عند الكشف مع ان الممكنة والتخييلية مجازان عند السكاكي  
 لان في مجازية الممكنة عند السكاكي كلاما اذهى مستعملة فيما  
 وضعت له تحقيقا وان استعملت في غيره ادعاء والتخييلية عنده  
 داخل في المصرحة واما عند السلف والخطيب التخييلية ليست  
 مجازا كما سيأتى قبل التوضيف بالمستعملة افتراء على المصنف فانما  
 سيأتى ليس الا ان الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المستعار للمشبه  
 في النفس الرموز اليه بذكر لازم وليس فيه التوضيف بالمستعمل  
 في المشبه بل لم نجد التقيد بالمستعمل في كلام غيره فلقده حق القول  
 من عاب غيب على ان معنى استعمال الكلمة في شئ انما هو اطلاقها  
 واردة ذلك الشئ منها وما لا ذكر له في الكلام اصلا فكيف يكون



فيه الاطلاق والاستعمال انتهى وانا اقول هذا القائل غافل عن قول  
المصنف فيما سأتى وح وجه تسميتها استعارة بالكناية ظاهر لانها  
استعارة بالمعنى المصطلح لان المص لما حكم بكونها استعارة بالمعنى  
المصطلح يكون من قسم المجاز فالاستعمال في غير ما وضع له المشبه  
ما اخوذ في تعريف الاستعارة فكيف يكون افتراء على المص وكون  
معنى استعمال الكلمة هكذا اعم من الحقيقي والحكمي والا لما صح قول  
المصنف باستعارة الكلمة المرموز اليها في المكنية على ما قاله السلف  
(فانه يصدق عليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له للمشابهة  
مع انها ليست استعارة مصرحة بل مكنية) تعليل للتأني لكن صدق  
هذا التعريف مبنى على تعميم الكلمة من الحقيقي والحكمي باعتبار  
تعميم اللفظ المأخوذ في تعريفها وهذا التعميم لازم ليشمل التعريف  
للضمائر المستترة (قال المص الفريدة الثانية) اللام للعهد الخارجي  
وقد عرفت تحقيقه الثانية ما يكون مسبوقا بالاول وذلك سبق  
يجرى على خمسة اوجه الزماني والذاتي والطبعي والشرقي والرتبي  
وتلك الوجوه كما في التقدم والتأخر والمعية يكون في الاولى  
والثانية والعدد الثانية قد يستعمل باعتبار حاله وقد يستعمل باعتبار  
تصويره تفصيله مثلا اذا كان معدود معين فان قصدت ذكر واحد  
منهم فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت بواحد او باحد فقلت  
واحد هذه العشرة او احدها وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ  
الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك  
الواحد المعين درجته العددية بالنظر الى حاله اي درجته التي هو  
فيها من العدد لا باعتبار فرد آخر كالثالث اي الواحد من الاثنين  
وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد  
المراعى درجته العددية مع النظر الى الدرجة التي تحت درجته ممحوة  
ذاهبة الاسم وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه

الى ما تحته

الى ما تحته نحو ثالث اثنين اي واحد من ثلث بسبب انضمامه الى  
اثنين وجعله للمجموع اسم ثلثة ومحوه عن المجموع اسم اثنين  
فمعنى ثالث مصير اثنين ثلثة بنفسه وهذا معنى قوله باعتبار تصيره  
وفيما نحن فيه يحتمل الاحتمالين فتأمل (قال المص ان كان المستعار  
اسم جنس اي اسماء غير مشتق) هذا تقسيم للاستعارة باعتبار  
اللفظ المستعار لان اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل  
على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من اعتبار  
وصف من الاوصاف فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل  
الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني  
اسم معنى وكذا ما يكون متاولا باسم جنس كالعلم في رأيت اليوم  
حائما والافاستعارة تبعية كالفعل وما يشق منه والحرف \* واعلم  
ان تحقيق معنى اسم الجنس والمشتق ان اللفظ الموضوع مداولة اما  
كلية او متشخص والاول اما ان يكون ذاتا غير نسبة يعني الشيء الذي  
هو مثل شيء آخر سواء كان ذاتا وعينا كرجل او حدثا ومعنى  
كفعل ضرب وهو اسم الجنس وفيه مذهبان احدهما وهو الاكثر  
انه موضوع للماهية مع وحدة لا يعينها وتسمى فردا مشتركا كما ذهب  
اليه ابن الحاجب والزحشرى والاخر انه موضوع للماهية من حيث  
هي هي كما ذهب اليه الفاضل عضد وغيره واما ان يكون نسبة بين  
الذات والحدث وتلك النسبة اما ان يعتبر من طرف الذات وهو  
المشتق او يعتبر من طرف الحدث وهو الفعل فالمشتق اما ان يعتبر فيه  
قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث وهو الفاعل او الثبوت وهو  
الصفة المشبهة او وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول او كونه  
آلة لحصوله وهو اسم آلة او مكانا وقع فيه وهو اسم المكان او زمانا  
وهو اسم الزمان او يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة على غيره  
وهو اسم التفضيل وكذا الفعل ينقسم باعتبار الى الماضي والحال



والاستقبال وباعتبار الطلب الى الامر وغيره والثاني فالوضع اما  
 شخص يعني يكون الموضوع له شخصا واحدا او حظ بخصوصه  
 او كلي اي عام بان يكون الموضوع له كلا من شخصات او حظ  
 اجمالا بامر كلي يعنها صدقا فالاول العلم بالشخص والثاني ان مدلوله  
 اما معنى في غيره يتعين بانضمام الغير وهو الحرف اولا يكون كذلك  
 يعني يكون معنى حاصل في نفسه متحصلا بدون انضمام اليه فالقرينة  
 ان كانت في المكاملة فهو الضمير فان كانت في غيره فاما حسية وهو  
 اسم الاشارة او عقلية وهو الموصول فاذا عرفت تحقق معنى الاستعارة  
 الاصلية والتبعية (اي اسم الجنس في عرف النحاة ما يساوق التكررة)  
 الغرض من هذا التفسير بيان اوجه تفسير المص اسم الجنس باسم  
 غير مشتق حاصله حيلة المص على كلي يقابل بالمشتق باعتبار عرف  
 هذا الفن اذ لو حمل على ما في عرف النحاة يشمل المشتقات ولا يشمل  
 المعارف سواء كان معرفا بجوهره او بالآلة فيلزم دخول المشتقات  
 في الاستعارة الاصلية مع انها ليست منها وخروج المعارف الغير  
 المشتقة مع انها منها ولو حمل على معنى مقابل المصدر بناء على جعل  
 صاحب رسالة الوضعية يلزم خروج المصدر من الاستعارة الاصلية  
 ودخوله في الاستعارة التبعية مع ان الامر بالعكس واما اذا جعل  
 على ما في عرف هذا الفن يكون بمعنى اسما كليا غير مشتق وان لم  
 خروج العلم الشخصي المشتهر بصفة من الاصلية مع انها منها  
 يدفع بارادة تعميم الكلي من الحقيقي والحكمي لكن فيه تكلف في الجملة  
 تأمل المساوقة اعم من المساوات والمرادفة المساوات كون اللفظين  
 متحدتين فيما صدق دون المفهوم واللفظ والمرادفة كون اللفظين  
 متحدتين في المفهوم وما صدق دون اللفظ فالتكررة مساو لاسم الجنس  
 ان كان وضعه للفرد المنشور ومزاد ان كان الماهية من حيث هي  
 فلذا اتى بالمساوقة (فيتناول المشتقات التكررة ولا يتناول اسامة

والاسد ونظائرهما) تفريع على المساوقة وبيان لدليل عدم صحة  
 الارادة ولذا فرع عليه بقوله فلا يصح الاسامة علم جنس تعريفه  
 بجوهر اللفظ والاسد تعريفه بالآلة الاشارة الى نوعي التعريف  
 اتى بهما ولم يأت بالعلم الشخصي لانه ليس مدار الفساد بل هما مدار  
 الفساد الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ان علم الجنس كاسامة  
 وضع بجوهره للجنس المعين يعني الحقيقة المتحدة في الذهن مع التعينات  
 الذهنية من كونها في ذهن شخص معين من الواضع في زمان مخصوص  
 ومكان مخصوص فيدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة  
 للمخاطب معينة عنده معهودة كما ان الاعلام الشخصية تدل  
 بجوهرها بحسب الوضع على ان تلك الاشخاص معهودة معينة  
 لديه وان اسم الجنس كذئب واسد لا يدل على ذلك التعيين بجوهره  
 اصلا بل وضع لغير معين من تلك الحقيقة ثم جاء التعيين وهو معنى فيه  
 من خارج بالآلة من نحو اللام للتعريف (فلا يصح ارادته في هذا  
 المفار لتناول الاستعارة الاصلية جميع المعارف الغير المشتقة الا العلم  
 الشخصي وعدم شمولها المشتقات) تفريع على تناول المشتقات  
 وعدم تناول المعارف يعني كل واحد منهما يكون مستقلا في الكون  
 مفردا عليه لكن باعتبار كل واحد منهما انفرع نظري فثبت الاول  
 بالثاني والثاني بالاول فلا يلزم توارد علمتين مستقلتين على معلول واحد  
 فتفطن استثنى العلم الشخصي لانه لا يجري فيه الاستعارة لانها  
 يقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به يجعل افراده قسمين متعارفا  
 وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لما فاته الجنسية لانه يقتضي  
 الشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد  
 الا اذا تضمن العلم نوع وضعية بسبب اشتهاؤه بوصف من الاوصاف  
 كاتم فانه تضمن الانصاف بالجود وكذا مارد في البخل وشعبان  
 يا فصاحة وباقل في الفهاهة وح يجوز ان يشبه شخص بخاتم في الجود



ويتأول في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل  
المعهود من طي أو آخر غيره كما جعل استبد كأنه موضوع للشجاع  
سواء كان متعارفا أو غير متعارف فلهذا التأويل يكون حاتم متأولا  
للفرد المتعارف المعهود والفرد غير المتعارف وهو من يتصف بالجد  
لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له  
فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما (وقد جعل صاحب رسالة  
الوضع اسم الجنس مقابلا للمصدر والمشتق فلا يصح إرادته أيضا)  
معطوف على قوله أي اسم الجنس في عرف الحاشية الخ يعني أن حمل  
اسم الجنس على ما حل صاحب الوضعية فلا يصح إرادته أيضا  
من جهة خروج المصدر من الاستعارة الأصلية مع أنه منها حيث  
قسم صاحب الوضعية المدلول بالتقسيم الحقيقي إلى الكلبي والشخصي  
وقسم الكلبي إلى الذات والحدث والنسبة فقال الذات اسم الجنس  
والحدث والمصدر والنسبة المشتق فعلم أنه جعل اسم الجنس مقابلا  
للمصدر (وإن كان أقرب من الأول) يعني هذا الحمل أقرب من الحمل إلى ما  
يساوق النكرة لأنه يلزم في الحمل الأول عدم جامعية التعريف المستفاد  
للاستعارة الأصلية فقط وفي الثاني وهو الحمل إلى ما يساوق النكرة  
عدم جامعية وعدم مانعية معا وكذلك في تعريف التبعية فتأمل  
(فجعل اسم الجنس في عرف هذا الفن كل ما يقابل المشتق) تفرغ  
على الجملين بتحقيق تفسير المص لا تعريض له وح يكون التعريفان  
سالمين من الاعتراضات بحسب الجملين المذكورين في عرف عبارة  
عن عادة القوم واتفاقهم على استعمال اللفظ في المعنى ويقضي هذا  
أن لا يصدر عنهم كلام مخالف لعرفهم ولذلك استدرك بقوله لكن الخ  
(لكن قولهم العلم لا يستعار لما فاته الجنسية يدل على أن اسم الجنس  
عندهم ما يقابل الشخص) أي فقط وجه منافاته للجنسية قد عرفت  
مما قررنا آنفا وانعرض من هذا الكلام إثبات مبنى حمل اسم الجنس

على المعنى

على المعنى العرفي أو هدمه اذ لو صح العرف لصح الحمل والافلا  
فلا يرد ما قاله البعض من أن هذا القول غير مذکور في بحث الاستعارة  
الأصلية والتبعية بل هو مذکور في أوائل الاستعارة والمنفى بذلك  
القول ليس الاستعارة الأصلية بل مطلق الاستعارة فيكون الجنس  
هناك في مذابة الشخص فقط وهو لا ينافي حمل اسم الجنس هنا على  
كل ما يقابل المشتق انتهى (والا فالمشتق أيضا ينافي الجنسية) دليل  
على أن اسم الجنس مقابل للشخص فقط دون مع المشتق بناء على هذا  
القول اذ لو لم يكن كذا وأو كان مقابل الشخص مع المشتق يجرى هذا  
الدليل في المشتق متخفا عنه حكم مدعاه اذ المشتق أيضا ينافي  
الجنسية ومن هذا علم أن قوله فالمشتق الخ دليل للملازمة التامة قام  
مقام التالي ومثله غير عزيز فثبت أن الجنس ما يقابل الشخص فقط  
فيحمل هذا لأن يكون عرف هذا الفن أن اسم الجنس كل ما يقابل  
المشتق فلا يصح الحمل بهذا المعنى في العرف أقول يمكن أن يجاب  
عن هذا بأن هذا القول منهم لا ينافي العرف لأن اسم الجنس على هذا العرف  
يكون له جزآن لفظ الكلبي ولفظ غير المشتق بحسب الجزء الكلبي  
يقابل الشخص وبالجزء الثاني يقابل المشتق وقولهم العلم لا يستعار  
لما فاته الجنسية مبنى على تقابله باعتبار الجزء الأول ويدل عليه  
استدلال القوم لمنافاته بالعلم لا يقتضي الاشتراك وبمنعده والجنسية  
يقتضي الاشتراك ولا يمنع وأما جريان هذا الدليل في المشتق فممنوع  
أن يرد في دليل الجزآن بأن أراد بمنافاة المشتق للجنسية باعتبار الجزء  
الأول لأن الصغرى وأن أراد مطلق المنافاة فلازم الكبرى قيل  
إن الاستعارة في المشتق هي الاستعارة التبعية والمنفى هو  
الاستعارة الأصلية فلا نقض على دليل المشتق انتهى هذا وهم  
فاسد اذ المنفى هو الاستعارة المطلقة وفي الجريان كذلك اذ ليس هذا  
البحث باعتبار الأصل والتبعية في هذا المقام بل لإثبات العرف ذكر



كلام القوم وقال ذلك القائل ان الجنس الذي يتألف منه المشتق والعلم  
ويقابلانه غير الجنس الذي يتألف منه العلم ويقال له فالجنس الذي يقابل  
العلم فقط اعم من الجنس الذي يقابل العلم والمشتق انتهى ان مثل  
هذا الكلام صادر من قلة التدبر اذا الجنس اتفقوا العلماء في تعريفه  
اما ما هيته من حيث هي هي او فرد منشركا عرفت واما ما كان  
يكون كليا ولا يكون مركبا من الحدث والذات فكيف يكون مقابل  
العلم فقط اذ لو كان كذا لشمع المشتق وهو بطل والاحتمال العقلي غير مقيد  
في مقابلة اتفاق العلماء (ولا يخفى ان قوله اي اسما غير مشتق يتناول العلم  
الشخصي) اعتراض على المصنوع به فسر بالتفسير العام لشمع العلم على العلم  
الشخصي مع انه ليس باستعارة اصلية يمكن ان يجاب انه خارج بلفظ  
المستعار لان حاصل هذا تقسيم الاستعارة باعتبار اللفظ والمقسم معتبر  
في القسم سواء ذكر او لا قيل ذهب بعض المحققين الى جريان الاستعارة  
في العلم من غير تأويل بصفة ولا بشرط كلية في المشبه به كشبيه زيد  
بعمرو في الشكل والهيئة انتهى الظن انه مخالف لكلام القوم وهو  
غير معتبر ومثل هذا وقوف على السماع لا يكفي العقل الصرف  
ولو قال بعض الفضلاء فهو غير معتبر لمخالفة القوم (فكانه اراد  
اي اسما كليا غير مشتق) جوابا بتحزير بقية العرف ولفظ المستعار  
او بملاحظة ما في نفس الامر اذ هو كلي في نفسه (ويخرج عنه العلم  
المشهر بصفة مع انه يستعار الان يراد اسما كليا حقيقة او حكما) العلم  
المشهر بصفة له جهتان جهة علمية وجهة وصفية بسبب الجهة  
الاولى يخرج ولا بعد فيه وبسبب الجهة الثانية يدخل واستعارته  
باعتبار الجهة الثانية فاذا علم الكلي من الحقيقي والحكمي يدخل  
فيه باعتبار هذه الجهة فان قيل لم لم يلحق العلم المشهر بصفة  
الى المشتقة حتى يصير استعارته تبعية ولحق الى اسماء الاجناس قلت  
ان العلم المشهر بصفة لا يكون كليا بسبب هذه الوصفية بل اشهر ذاته

المشخصة بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار  
الاجناس باوصافها الخارجية عن مدلولاتها الاصلية لاسمائها  
بمخلاف الاسماء المشتقة فان المعاني المصدرية المعتبرة فيها داخلية  
في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة باسماء الاجناس  
دون الصفات (وح يتناول العلم الجامد المشهر بصفة فانه في حكم  
الكلي عندهم ويخرج عنه الاعلام الشخصية الغير المشهورة)  
هذا من قبيل التفريق على الارادتين والالفهم من السابق فلا حاجة  
الى ذكره الا ان يقال تمهيدا على بيان خروج العلم المشتق المشهر  
بصفة بقوله ومع ذلك يخرج عنه نحو حاتم حاصل كلامه ان اراد  
اسما كليا حقيقة او حكما يخرج عنه الاعلام الشخصية الغير المشهورة  
مشتقا او جامدا وهي من الاغيار ويدخل الاعلام الجامدة المشهورة  
بصفة وهي من الافراد لكن يخرج الاعلام المشتقة كحاتم مع انها من الافراد  
ويمكن ان يجاب عنديان الاعلام مطلقا المشهورة بصفة يدخل فيه  
لان الاعلام لا يعتبر فيها معانيها الاصلية لانها من قبيل المنقولات  
او من الاسماء الغالبة فهي من الجوامد سواء كانت مشتقة او غير مشتقة  
فان قيل بعد الارادتين يكون الحاصل ان كان المشتقا اسما غير  
مشتق كليا حقيقة او حكما فالاستعارة اصلية والافترعية وهو حاصل  
ما قاله السعد العلامة في شرح التلخيص من ان اسم الجنس هو ما دل  
على نفس الذات الصالحة لان تصديق على كثيرين من غير اعتبار  
وصف من الاوصاف فتح الضمائر واسماء الاشارة والموصولات  
والمعرف بلام العهد الخارج عن شرج من الاستعارة الاصلية وتدخل  
في الاستعارة التبعية لان مفهومات كلها جزئيات على التحقيق  
مع انها من الاستعارات الاصلية قلت لا بد من بسط مقدمات في تحقيق  
ذلك \* اعلم ان العلماء اختلفوا في وضع تلك الامور وذهب المتقدمون  
والعلامة المتقدمون الى انها موضوعات بمفهومات كلية بشرط



الاستعمال في جزئياتها وذهب المتأخرون كالقباضي عضد  
والسيد الشريف الى انها موضوعات لتلك الجزئيات لكن بملاحظة  
امر بكلي الة لوضعه فالوضع عام والموضوع له خاص وذهب العلامة  
انتقازاني الى ان مدار الاستعارة الاصلية الكلية وعدم الاشتقاق ومدار  
الاستعارة التبعية عدم الكلية والاشتقاق ولهذا قال لا يجري  
الاستعارة الاصلية في الاعلام الشخصية الغير المشتهرة بالصفة لعدم  
الكلية وذهب السيد الشريف الى ان مدارها الاستقلال بالمفهومية  
وعدم استقلالها لان الاستعارة مبنية على التشبيه وهو يقتضي  
ملاحظة اتصاف المشبه بوجه الشبه واتصافه بمشاركته المشبه به  
في وجه الشبه ويلزم من ذلك ضمنا ملاحظة اتصاف المشبه به  
بوجه الشبه واتصافه بمشاركته المشبه هي وجه الشبه فالاستعارة  
تقتضي كون المشبه به ملحوظا من حيث كونه موضوعا ومحكوما  
عليه ضمنا وكل ما هو كذلك فلا بد ان يكون معنى مستقلا  
بالمفهومية صالحا لان يكون موضوعا ومحكوما عليه ومعاني الحروف  
والافعال بمعزل عن الاستقلال وصلاحيته كونها موضوعا  
ومحكوما عليها فلا يتصور جريان الاستعارة فيها اصالة ومعاني  
الاسماء كلها مستقل بالمفهومية من حيث الاسمية يصلح لان يحكم  
عليه وبه وان كان بعض معنى الاسم حالة لغيره ومتعلقه مثلا  
الابتداء معنى هو حالة للغير ومتعلق به فاذا لاحظ العقل قصد او بالذات  
كان معنى مستقلا بنفسه ملحوظا في ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه  
ويلزمه ادراك متعلقه اجمالا وتبعاه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ  
الابتداء ولك بعد ملاحظته على هذا الوجه ان تقيده بمتعلق  
مخصوص فنقول مثلا ابتداء سيري من البصرة ولا يخرج ذلك  
عن الاستقلال وصلاحيته الحكم عليه وبه واذا لاحظ العقل من حيث  
هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى

غير مستقل بنفسه لا يصلح لان يكون محكوما عليه وبه لا محكوما به  
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظية من فاذا عرفت هذا فالضمائر  
واسماء الاشارة والموصولات والمعهود بلام العهد الخارجي بناء  
على ما ذهب المتقدمون والعلامة تكون مفهوماتها كلية لوضعها  
بالمفهوم الكلي بشرط الاستعمال في الجزئيات فيصدق عليها  
تعريف الاستعارة الاصلية فيجري فيها قطعا بلا محذور واما بناء  
على ما ذهب القاضي عضد والسيد الشريف تكون مفهوماتها  
جزئية مستقلة بالمفهومية يصلح لان يحكم عليها وبها لكونها  
اسماء ولو كانت حالة لغيره ومتعلقة به يلاحظ العقل قصدا وبالذات  
ويصلح لان يحكم عليه وبه فيكون استعارة اصلية لا يمكن اتصافها  
بوجه الشبه وبمشاركة المشبه بخلاف الحروف والافعال فيدخل  
في الاستعارة الاصلية ويخرج من الاستعارة التبعية على كلا المذهبين  
قد بسطنا الكلام لمن اتى الاقدام وتحرير الافهام (ولا يخفى انه تكلف  
جدا سيما في مقام التفسير) وجه التكلف تقدير لفظ الكلي وتعميمه  
من الحقيقة واحكام يمكن ان يقال ان كلية الجنس ظاهر لاستمره فيه  
كما عرفت من الاختلاف في تعريفه واللفظ المطلق يجري على اطلاقه  
فاين التكلف مع ان التفسير من قبيل التعريف اللفظي يجوز بالاعم  
كما حققه العلامة (ومع ذلك يخرج عنه نحو حاتم علما مع ان الاستعارة  
فيه اصلية ويدخل في مفهوم التبعية) هذا خلاصة التكلف يعني  
يخرج عنه العلم المشتق المشتهر بصفة وان دخل العلم الجامد المشتهر  
فلا يتم تعريف الاصلية بجمعه وتعريف التبعية بمنعه والجواب  
ما قلنا آنفا من ان العلم كلها جامد لا يلاحظ فيه معنى الاشتقاق قيل  
ناقلا عن الشارح ان الاعلام المشتقة المشتهرة تأول بالصفة مثلا  
الحاتم بأول بالمتاهي في الجود وسحبان بالمتاهي في الفصاحة  
فيكون مأولا بصفة وهذا استعير من مفهوم المتاهي في الجود لمن له



كأن الجود فهو كاستعارة شيء من مفهوم مشتق اشتق فلا يصلح  
 شيء من التشبيه والمشبّه به لأن يعتبر التشبيه بالاصالة فينبغي أن يعتبر  
 التشبيه بين المصدرين ويجعل الخاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا  
 بالاستعارة التبعية دون الاصلية انتهى نعم يمكن هذا بالتأويل لكن  
 لقوم لم يعتبروا هذا الاحتمال لما لنا من أن الوصف خارج عن مدلول  
 العلم وبه يصلح الاستعارة كأوصاف الخارج عن مدلولات الجنس  
 بخلاف المشتق فإن معاني المصدرية التي بها يستعار داخل في مفهوم  
 المشتق فلذا الحقوا بالاصلية دون التبعية وقيل لافرق بين العلم  
 الجامد والمشتق المشتهرين بالصفة في الاصلية والتبعية لانهما عند  
 الاستعارة مأولان بالصفة المشتهر بفعل احدهما اصلية والآخر  
 تبعية تحكم انتهى أقول لا مآل لهذا الكلام أصلا إذ لم يقل أحد من  
 المصنف والشارح احدهما اصلية والآخر تبعية إذ اخذا المصنف  
 في التفسير قيد غير المشتق فاعترض الشارح بناء عليه بهذا الفساد  
 الذي هو عدم تمامية التعريفين للاصلية والتبعية جعلا ونعنا بخروج  
 العلم المشتق بسبب قيد غير مشتق لاذهب إلى أن احدهما داخل  
 في احدهما والاخرى في الاخرى فتأمل (قال المصنف فالاستعارة  
 اصلية) أخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر إذا المقام مقام  
 الضمير لأن المستعار والاستعارة يطلقان على اللفظ المخصوص  
 تذييها على تغايرهما لأن هذا تقسيم للاستعارة باعتبار اللفظ والتقسيم  
 ضم قيود متباينة إلى المقسم فالمستعار عبارة عن اللفظ بلا ملاحظة  
 المعنى الاصطلاحي والاستعارة عبارة عن معنى الاصطلاح اذهى  
 مقسم فلا وجه لما قيل إنها بمعنى المصدر بقرينة ضمير جريانها  
 لأن التقسيم ليس بالاستعارة بمعنى المصدر وأمر الضمير سهل ونسبة  
 إلى الأصل من قبيل نسبته الموصوف إلى الصفة ومعنى الاصلية سلب  
 الواسطة في العروض إذا قيل عروض الاستعارة للفظ باعتبار جزء

معناه على طريق المجازا وسلبها في الثبوت إذا قيل عروضها باعتبار  
 جزء معناه على طريق الحقيقة (يعرف وجه اصلتها بعد معرفة  
 وجه تبعيتها) هذا بيان لعدم بيان وجه الاصلية يعني اكتفى ببيان  
 وجه التبعية عن بيان وجه الاصلية إذ يعرف به قيل لم لم يعكس  
 نحن نقول الاصلية عبارة عن سلب الواسطة والتبعية عبارة عن  
 ثبوت الواسطة والاعدام تعرف بمكانتها الاصل يستعمل في معان  
 كثيرة والظاهر أن المراد ههنا الأرجح إذ تكون بلا واسطة الاجزاء  
 والمتعلق والتبعية بالواسطة وما لا يكون بالواسطة أرجح مما يكون  
 بالواسطة (قال والافتعية لجريانها في اللفظ المذكور) أي أن لم يكن  
 اللفظ المستعار اسم جنس وما لم يكن لفظا مستعارا خارج عن القسمين  
 فلا يتوهم الواسطة ضمير جريانها راجع إلى الاستعارة بمعنى المصدر  
 على طريق الاستخدام المراد من اللفظ المذكور ما ذكره المستعير حين  
 قصدا لاستعارة (أي المشتق والحرف) سواء كان فعلا أو اسما هذا  
 تفسير بالاختصاص ولذا ثبت بقوله (فانها بقيا بقوله والا) يعني إذا كان  
 المقسم لفظ المستعار فاعدا الاستعارة الاصلية ينحصر إلى المشتق  
 والحرف (قال بعد جريانها في المصدر أن كان المستعار مشتقا)  
 متعلق بالجريان لكن تمام الدليل بملاحظة المعطوف وهو قوله  
 وفي متعلق معنى الحرف أن كان حرفا حاصلا أن لم يكن لفظ المستعار  
 اسم جنس فتبعية لأنه أن لم يكن كذلك يجري الاستعارة في اللفظ  
 المذكور للمستعير بعد جريانها في المصدر أو بعد جريانها في متعلق  
 معنى الحرف فلو كان كذا فهو تبعية فيتم الميولوب وكون المصدر  
 متبوعا أما منفردا كما في المصدر الذي لم يلاحظ الزمان معه أو مع  
 الزمان كما في المصدر المقيد بالمستقبل أو الماضي أو الحاضر سمي  
 تفصيلا (وذلك لأنه إذا أريد استعارة قتل لمفهوم ضرب تشبيه  
 مفهوم ضرب بمفهوم قتل في شدة التأثر يشبه الضرب بالقتل



ويستعار له القتل ويشق منه قتل بتعبية استعارة القتل) هذا دليل  
الصغرى بالاستدلال من الجزئيات الى الكلى ومثل هذا وان لم يقدر  
البقيين قد يكون جزئياته ضروري الاحكام ويستدل بها الى الكلى  
فيفيد ظنا قويا وان استدل بجميع جزئياته يفيد علما يقينا اشارة  
الشارح الى هذا بقوله وهكذا باقى المشتقات ولا يقال هذا من قبيل  
اثبات الشئ بنفسه لان الجزئى داخل في موضوع المطلوب فيلزم  
اثباته بنفسه لا نأقول فرق بين عنوان الكلى وعنوان الجزئى ويتفاوتان  
من جهة العلم اذ قد يكون الجزئيات معلومة والكليات مجهولة  
ويستدل بها عليهما كما حققه ملاخيالى راحة الله عليه فلا يرد انه  
لا يدل على المدعى لان الدليل انما يدل على ان الاستعارة في مادة  
المشتقات يكون تبعية استعارة المصدر دون الهيئات لان الدليل  
يدل على ان المشتقات المركبة من المادة والهيئة استعارة بتعبية المصدر  
مطلقا لان الاستعارة لفظ قتل فعلا ماضيا لا قتل مصدرا ولا يتوهم  
ان هذا الدليل عين المدعى ولا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل  
انتهى يمكن ان يقال هذا القول من الشارح للايضاح لا للاستدلال  
فلا يرد عليه شئ (وهكذا باقى المشتقات) قد عرفت مما قررنا ان  
المشتق عبارة عن الذات والحدث باعتبار نسبة الحدث الى الذات  
ان اعتبر النسبة من طرف الحدث فهو الفعل ومن طرف الذات فهو  
المشتق وقد عرفت تفصيله فتذكر بالاستعارة في كل المشتق باعتبار  
ذلك الحدث دون الذات والنسبة والمجموع هذا من اتمام الدليل  
يعنى جميع جزئيات المشتقات مثل المذكور فاذا كان جميعها كذلك  
يلزم جريان الاستعارة في المشتقات بعد جريانها في المصدر \* اعلم  
ان الاستدلال اما من الكلى الى الجزئى او من الجزئى الى الكلى او من  
الجزئى الى الجزئى فالاول قياس منطقي يستلزم المطلوب والثانى  
ان كان من جميع الجزئيات بحيث لا يشذ عنه واحد وهو ايضا قياس

منطقي يستلزم المطلوب وان كان بعض جزئياته لا يفيد اليقين  
والثالث يفيد الظن القوي وهو القياس الفقهي وما نحن فيه من قبيل  
الثانى (وعلى القوم ذلك بما فيه خفاء ولا تنفى هذه الرسالة بتحقيقه)  
يعنى اتى القوم دليلا على وجه التبعية لكن لا يتم دليلهم وهذه الرسالة  
لا تنفى بيان حقيقةها وعلى القوم بان الاستعارة تعتمد على التشبيه  
والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه وبكونه مشاركا  
للمشبه في وجه الشبه وانما يصلح الموصوفية الحقايق اى الامور المقررة  
الثابتة كقوله هم جسم ايض ويساغ صاف دون معان الافعال  
والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير مقررة بواسطة دخول  
الزمان في مفهومها او عروضه لها كذا ذكره القوم وقال العلامة  
التفتازانى فيه نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول  
لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح الموصوفية نحو مقام واسع  
ومجلس فسيح ومنبت طيب ويقتضى ان يكون الاستعارة فيها اسمية  
لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرهما ولا شك اننا اذا قلنا  
بلغنا مقتل فلان اى الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى  
على تشبيه ضربه بالقتل فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات  
واسم الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات  
وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة واسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر  
التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر  
اللفظ الدال على نفس الذات فيكون الاستعارة في جميعها تبعية تأمل  
وجه ما قال الشارح (لكن نحن نبين لك ما هو من مواهب الواهب)  
استدراك عن تقليل القوم مع الخفاء في بيانهم والكلام في لفظ الواهب  
كالكلام في الديباجة واما على نسخة الواهب فلا كلام فيه (قريب  
الى الافهام) من جهة الاختصار والمضبوطة ومن جهة المآكل  
والمحصل (فانه قريب المسالك) فيه استعارة حيث شبه اللفاظ



المختصرة بالطريق القصير مع كونه تام الوسيلة الى المقصد (غير بعيد المرام) يعني يفيد وجه التبعية على وجه المراد والمرام الذي قصده القوم من غير تعسر ما ك هذه العبارة بطريق الادعاء والترغيب للسامعين (وهو ان المشتقات موضوعة بوضعين وضع المادة والهيئات) ضمير هو راجع الى ما الوضع تعيين شئ بشئ للدلالة بنفسه من غير انضمام قرينة وهو شخصي ونوعي والاول ما لا يكون بواسطة قاعدة كلية بل اللفظ المعين يعين للمعنى المعين والثاني ما يكون بواسطة قاعدة كلية وذلك على قسمين الاول ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له لا بالاحتياج الى القرينة واللفظ المستعمل في المعنى بهذا الوضع يكون حقيقة والثاني ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت عن الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها واللفظ المستعمل في المعنى بهذا الوضع يكون مجازا فاذا عرفت هذه المادة ما يكون الشئ بها بالقوة ههنا عبارة عن مبداء الاشتقاق والهيئة الغرض الحاصل من ترتيب الحروف والحركات والسكنات وهو المسمى بالصيغة فوضع المادة عبارة عن وضع مصدر المشتق بالوضع الشخصي ووضع الهيئة عبارة عن الوضع النوعي بالقسم الاول مثلا كل فعل على صيغة فعل بالفتحات الثلاث فهو للدلالة على وقوع الحدث في الزمان الماضي وكل فعل على صيغة يفعل فهو للدلالة على وقوع الحدث في المستقبل او الخال وكل اسم على فاعل فهو للدلالة من كذا لكذا وغير ذلك من المشتقات وكذلك كل مادل

على المعنى بالهيئة افرد المصنف المادة وجمع الهيئة مع ان فيهما تعددا لان المادة الواحدة يتوارد عليها هيئات متعددة وكذلك هيئة يتوارد على مواد متعددة لان المادة الواحدة يجمع عليها هيئات متعددة مثلا مادة ضرب يجمع فيها هيئة الفعلية وهيئة الماضوية وهيئة الاخبارية بخلاف الهيئة لانها لا يجمع فيها مواد متعددة بل على سبيل البديل ويمكن ان يقال ان الواضع لم يلاحظ عند الوضع تعدد المواد بل قال وضعت مادة الاشتقاق للدلالة على مادة الاشتقاق بخلاف الهيئة فان تعددها ملحوظة له البتة لان وضع هيئة الماضي مثلا على حدة والمضارع على حدة وهذا القول من تمهيد المقدمة لدليل التبعية وهو قوله (فاذا كانت في استعارتها لا يتغير معانيها للهيئات فلا وجد للاستعارة الهيئة) الفاء تفرع على تلك المقدمة وضمير كانت راجع الى المشتقات لا يتغير خبر كانت فاذا لم يتغير معان المشتقات باعتبار الهيئة تكون مستعملة فيما وضع لها باعتبارها فلا يكون مجازا حتى يكون استعارة باعتبارها مثلا اذا استعير قتل لضرب لم يتغير معنى الهيئة وهو الزمان الماضي وكذا يقتل ليضرب بخلاف استعارة قتل ليضرب فتح يتغير معنى الهيئة وهو الزمان الماضي لزمان المستقبل (فالاستعارة فيها انما هي باعتبار موادها) لكونها مستعملة في غير ما وضعت له باعتبار موادها الفاء تفرع على قوله فلا وجه لاستعارة الهيئة ولذلك اتى بالقصر في استعار مصدرها لاستعارة موادها بتبعية استعارة المصدر ان المصدر والمادة عبارتان عن شئ واحد وهو مأخذ الاشتقاق بخلافان من جهة كونه جزء الفعل ومن جهة كونه مصدرا من غير الجزئية (في استعار مصدرها لاستعارة موادها بتبعية استعارة المصدر) اي يستعار اول مصدر المشتقات وبسبب اشتقاق الفعل من المصدر المستعار يستعار موادها بتبعية استعارة المصدر الظاهر ان يقال يستعار مواد الفعل وبتبعية يستعار نفس المشتق



بلا احتياج الى استعارة المصدر لكن جعل الشارح خلاف الظاهر  
لعل وجهه ان الاستعارة قسم المجاز والكلمة جنسه والمادة من حيث  
هي ليست كلمة فلا تكون استعارة بل يحتاج الى جعل المصدر استعارة  
اولا فتصوير الدليل ان الاستعارة في المشتقات تجري بعد جريانها  
في المصدر اذ كلما كانت المشتقات في استعارتها لا تتغير معانيها للهيئات  
لا تكون استعارتها باعتبار الهيئة وكما لم تكن باعتبار الهيئة تكون  
باعتبار تبعية المصدر وكما كان كذا يجري استعارته في اللفظ المذكور  
بعد جريانها في المصدر لكن المقدم حق والتالي مثله فينتج المطلوب  
(وكذا اذا استعبر الفعل باعتبار الزمان) مثل الاستعارة للمشتقات  
باعتبار الهيئة بالفعل اوضح الاستعارة فيه باعتبار الهيئة بخلاف  
مسائر المشتقات والا فالانساب لما سبق ان يقول ~~وكذا~~ اذا لم تتغير  
في استعاراتها معانيها المواد فلا وجه لاستعارة المادة بل الاستعارة فيها  
انما هي باعتبار هيئاتها (كما يعبر عن المستقبل بالماضي تكون تبعية  
لنشبيه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع)  
تحقق الوقوع وجه الشبه بينهما قال السيد الشريف ان التعبير  
عن الماضي بالمضارع وعكسه يعد من باب الاستعارة بان يشبه غير  
الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه  
نصب العين وواجب المشاهدة ثم يستعار لفظ احدهما الآخر فعلى  
هذا يكون الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان يشبه الضرب  
الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا  
شديدا والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا في  
تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون معنى المصدر اعني الضرب  
موجودا في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل واحد  
منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فصح التشبيه لذلك انتهى ومن هذا  
التقرير يعلم ان الاستعارة في الهيئة يعبر بالمصدر المقيد بمذلول

الهيئة وهو ان كان لكن الاستعارة في ذلك القيد دون المصدر لانه  
مستعمل في ما وضع له والظ في وجه التعبير ان الاستعارة لا بد وان يكون  
لفظا والهيئة ليست من قبيل الالفاظ صالحة بل بالشع المادة فيكون  
استعارته بملاحظة متبوعه وتعبيره وان الهيئة موضوعه بوضع  
النوع والموضوع لها بوضع النوعي الزمان المخصوص مع وقوع  
الحدث في الزمان الماضي وكل فعل على صيغة يفعل عين للدلالة  
بنفسه على وقوع الحدث في زمان المستقبل ومعلوم ان الاستعارة  
بتشبيه الموضوع له وهو الحدث في الزمان الماضي او الحدث في الزمان  
المستقبل مثلا وكذا سائر الافعال وان وجه الشبه وهو تحقق الوقوع  
يلزم ان يكون صالحا للصفة المشبه والمشبه به وهذه الصلاحية  
لا تتصور الا في المصدر المقيد بالزمان لاني الزمان وحده (فباعتباره  
ضرب فالاستعارة استعارة الهيئة وليست بتبعية استعارة المصدر) الفاء في  
فباعتبار تفريع على قوله تكون تبعية للتشبيه الخ والفاء في فالاستعارة  
تفريع من قوله فاذا استعير الى آخر القول وخلاصة كلامه ان الاستعارة  
التبعية في الافعال لا يبتدأها على التشبيه لا يتصور في تمام معنى الافعال  
لكونه غير مستعمل على ما سيأتي بل يميز دعناها فاما بسبب المادة  
او بسبب الهيئة ان كان بسبب المادة فباعتبار اولي في المصدر  
ثم يشتق من المصدر المستعار فتسرى الى مادة الافعال فتستعار  
بتبعية المصدر وان كان بسبب الهيئة يشبه المصدر المقيد  
بالزمان المخصوص بالمصدر المقيد بالزمان الآخر المخصوص  
ويحصل بسبب هذا التشبيه المشابهة بين الفعلين فباعتبار احدهما  
الآخر لكن المصدرين بنفسهما حقيقة فان بدون ملاحظة القيدين  
لانهما مستعملان في ما وضع لهما بل تشبيههما بالتشبيه القيدين اللذين  
هما مدلولي الهيئة فالاستعارة في الافعال بتبعية استعارة الهيئة  
لا بتبعية استعارة المصدر وهذا القدر يكفي في استعارة الافعال



فان قيل اما ان يكون المادة او الهيئة واسطة في استعارة الافعال  
فمن اى واسطة من الواسائط قلنا اختلف في المجاز والاستعارة  
قال بعضهم من تصرفات المنوية وهما صفتان للمعنى اولا وبالذات  
وللفظ ثانيا وبالعرض فتح يكون واسطة في العروض وقال بعضهم  
وهو المسالك المنصور من تصرفات اللفظية فمن صفات اللفاظ  
كادل عليه تعريفهم بالكلمة فتح ان كان عرض الشيء للشيء بواسطة  
الجزء من قبيل المجاز وهو الراجح يكون ايضا واسطة في العروض  
وعلى كلا التقديرين يكون الواسطة متصفا بالعارض كما يتصف  
ذى الواسطة فلذلك اسند الش الاستعارة الى المادة والهيئة بقوله  
فبستعار موادها وبقوله فالاستعارة استعارة الهيئة وان لم يكن  
من قبيل المجاز يكون واسطة في الثبوت ( بل اللفظ بتمامه مستعار  
بتبعية استعارة الجزء ) معطوف على قوله ولست بتبعية المصدر  
بل اذا كانت في اللفظ بتمامه يكون بتبعية استعارة الجزء حاصل كلامه  
وسبب تفرده من المص ومن السيد رحمه الله انه اثبت المشتق وضعين  
وضع المادة ووضع الهيئة فجعل استعارة في المادة منفردا عن تمام  
الفعل وفي الهيئة منفردة بناء على وضعيهما والاستعارة في المادة  
بتبعية المصدر وفي الهيئة لست بتبعية المصدر بل بتبعية تشبيه  
المصدرين المقيدين وشار بقوله بل للفظ بتمامه الخ الى ان يمكن ان يجعل  
اللفظ بتمامه استعارة كالمادة والهيئة فان كان اللفظ مستعارا يكون  
بتبعية استعارة الجزء سواء كان مادة او هيئة واما السيد الشريف فجعل  
اللفظ فقط استعارة تبعية اما باعتبار المادة او باعتبار الهيئة وفيه  
تعريض المص حيث جعل الاستعارة التبعية بتبعية المصدر مطلقا  
وبدل عليه كلامه الا في حواشي هذه الرسالة مع انه لست التبعية  
مطلقا بل اذا كانت في المادة بخلافها في الهيئة ( لفتنة ) اى ليجل  
( فعليك ) اسم فعل بمعنى استمسك ( قال في حواشي هذه الرسالة )

ضمير قال راجع الى المص هذا استئناف ولذا ترك العطف كانه قيل  
يمكن حمل عبارة المص على ما بينه الش فقصد الجواب عنه بان مراد  
المص الاطلاق في التبعية بالمصدر وايد بكلام نفسه في هذه الحاشية  
او توطئة الى بيان المذهب في الاستعارة التبعية اعلم ان الاستعارة  
في الفعل انما تتصور بتبعية المصدر ولا يجري في النسبة الداخلة  
في مفهوم الاستعارة فاعل لا يجري تبعا تمثيله ( على قياس الحرف )  
متعلق بلا يجري قيد المنفى القياس بمعنى حمل الشيء على النظر وصراية  
حكم التفسير على ذلك الشيء والقصر بانما يتصور بناء على زعم  
المص لان الاستعارة في الفعل واما باعتبار المصدر واما باعتبار الهيئة  
واما باعتبار النسبة لا سبيل الى الثاني والثالث على زعمه فثبت  
الاول وظرفية قوله في الفعل الاستعارة من قبيل ظرفية المحل  
للمحال لا من قبيل ظرفية العام للخاص على ما وهم البعض وبيان الاستعارة  
في الفعل من قبيل التمثيل والاستشهاد على كون الاستعارة  
في المشتقات كلها تبعية لا تخصيص بالفعل على ما وهم البعض  
\* اعلم ان الفعل كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو  
الحدث وعلى معنى غير مستقل هو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث  
انها حالة بين طرفيها وانه تعرف حاليهما مرتبطا احدهما بالآخر ولما كانت  
هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا تحصل الا بالفاعل وجب ذكره  
كما وجب ذكر متعلق الحرف كما ان لفظ من موضوعه وضعاعاما لكل  
ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظه ضرب موضوعه وضعاعاما لكل  
نسبة للحدث الذي دلت عليه الفاعل بخصوصها الا ان الحرف  
لما لم يدل الاعلى معنى غير مستقل بالمفهومية لم يقع محكوما عليه  
وبه اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليمكن من اعتبار  
النسبة بينه وبين غيره واحتاج الى ذكر المتعلق رعاية لمحاكاة الانفاظ  
بالصور الذهنية والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه انتسابه



الى غير ونسبة تامة من حيث انها حالة بينهما وجب ذكر الفاعل  
 لتلك المحازاة. وجب ايضا ان تكون مستندا باعتبار الحدث اذ قد  
 اعتبر ذلك في مفهومه وضعه ولا يمكن جعل ذلك الحدث مستندا  
 اليه لانه على خلاف وضعه واما مجموع معناه المركب من الحدث  
 والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان تقع  
 محكوما به فضلا عن ان تقع محكوما عليه كما يشهد به التأمل الصادق  
 ومن هذا البيان يعلم مقايضة جريان الاستعارة في النسبة الداخلة في مفهوم  
 العقل على الحرف من ان الحرف بوضع عام والموضوع له خاص  
 وهو ابتداء المخصوص مثلا كذلك الفعل موضوع للنسبة المخصوصة  
 بوضع عام وهو النسبة المطلقة فكما يجري الاستعارة في المعنى  
 المخصوص للحرف باعتبار متعلقه وهو المعنى العام الذي هو مرآت  
 الملاحظة كذلك يجري الاستعارة في النسبة مخصوصة  
 داخلة في مفهومه باعتبار نسبة مطلقة وهو المعنى العام الذي هو  
 مرآت الملاحظة والمص رحمه الله في هذا الجريان بالمقايضة لفرق  
 بينهما (فان معناه نسبة مخصوصة يجري فيها الاستعارة تبعا) لتعليل  
 لكون الحرف مقبسا عليه لان المقبس والمقبس عليه لا بد من ان يكونا  
 مشتركين في العلة ويسرى الحكم من المقبس عليه الى المقبس  
 وههنا الحكم جريان الاستعارة والعلة المشتركة كون معناه نسبة  
 مخصوصة حاصلة ان الحرف مقبس عليه للفعل لان الحرف معناه  
 نسبة مخصوصة يجري فيها الاستعارة تبعا و ككل شيء شأنه كذا  
 مقبس عليه للفعل فينتج المط وجريان الاستعارة في الحرف تبعا  
 لان معنى الحرف من حيث هو معناه لا يصلح ان يلاحظ محكوما عليه  
 وموصوفا بشيء فلا يتصور جريان الاستعارة فيه ابتداء لكن  
 متعلقات معاني الحروف كالابتداء والانهاء والظرفية والاستعلاء  
 والفرضية معان مستقلة فيقع التشبيه بها وتجرى الاستعارة فيها

اصالة ثم تسرى الى معاني الحروف لاشتغالها عليها وجه الاشتغال  
 ان المطلق جزء المقيد والكل جزء الجزئي والجزئي كل الكل (لان مطلق  
 النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه شبه في الاستعارة) دليل  
 على قوله لا يجري ويبان ان القياس مع الفارق حاصله ان النسبة  
 الداخلة لا يجري فيها الاستعارة تبعا للمطلق اذ لو جرت لزم ان يكون  
 الاستعارة في المطلق على الاصالة ثم تسرى على النسبة الداخلة  
 ولو كان الاستعارة في المطلق على الاصالة لزم ان تشتهر بصفة  
 يصلح ان يجعل وجه شبه واللازم بظ والملزوم مثله فثبت ان النسبة  
 الداخلة لا يجري فيها الاستعارة قال الفاضل الحسن جلبي اعتراضا  
 على السيد الشريف قدس سره فيه بحث لان المعنى يرجع معاني  
 نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة انقياس  
 ولها خواص وواصف يصلح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب  
 الى المحرص دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه الى من ينسب  
 اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان ام يبعد عن الصواب  
 وبالجمله يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبها بان تشبه بما يرجع  
 نسبها اليه بنوع استلزام كطابق الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه  
 نسب اخرى كذلك كطابق الالية مثلا فيقال قتلني السوط والسيف  
 فالنسبة في الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور بينهم  
 فتدبر فانه دقيق انتهى انا قول المراد بمطلق نوع النسبة التي هي  
 مدلول الفعل اعني نسبة القيام مطلقا وهي متعلق النسبة المخصوصة  
 التي هي مدلول الفعل وهي ام يشتهر بوصف يصلح ان يجعل جامعا  
 بينهما وبين نسبة اخرى مطلقة كنسبة الظرفية والالية والعلية والجامع  
 لا بد ان يكون اخص اوصاف المشبه والمشببه واشهرها وما قاله ذلك  
 العاضل من انه يمكن ان يعتبر النسبة المحرص كنسبة الى انا ناعل فيقال  
 ضرب ضرب زيد لكونه محرضا عليه وكذا نسبة الفعل الى الآلة



والظرف فلا يسبى لانه اعتبر تشبيه المحرص بالفاعل فهو واسب استعارة  
 في النسبة ( بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة ايها  
 احوال مشهورة ) ان متعلقات الحروف كالابتداء والانتهاء وان كان  
 اعم بالنسبة الى زمان الحرف لكنهما مخصوصة معلومة من جهة  
 الزرع وتنصف بصفة ومعنى يصلح ان يكون تلك الصفة وجه شبه بخلاف  
 النسبة المطلقة لانها غير معلومة وغير مخصوصة حتى يتصف بصفة  
 وتجعل وجه شبه مثلا اذا اردت استعارة من لالى شبهت لالا والانتهاء  
 المطلق بالابتداء المطلق في كونهما طرفي الشيء او تنزيل التضاد منزلة  
 التناسب فتستعير الابتداء للانتهاء ثم تسري الى جزئياتها فتذكر  
 لفظ من وتريد الى ( ثم ان الاستعارة ) ثم حرف عطف معطوف على  
 قوله ان الاستعارة في الفعل انما تصور وهي موضوع للترتيب  
 مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما يجيء لاستبعاد مضمون الجملة  
 الثانية عن الاولى وعدم مناسبتها له نحو قوله تعالى \* ثم انشأناه  
 خلقا آخر \* ونحو الذين كفروا بربههم يعدون \* لاستبعاد الاشتراك  
 بخالق السموات والارض وقديمي لمجرد الترتيب والتدرج في درج  
 الارتقاء من غير اعتبار تعقيب و تراخ كقوله \* ان من ساد ثم ساد ابوه \* ثم قبل  
 ذلك جده \* وفيما نحن فيه يحتمل ان يكون لمجرد الترتيب في الاخبار وان  
 يكون لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى اذ خلاصة الجملة الاولى على  
 ما قاله المص انحصار استعارة التبعية في الفعل بتبعية المصدر وخلاصة  
 الجملة الثانية استعارة التبعية فيه يكون بالمادة وبتبعية الهيئة وفي كلا  
 الاستعمالين كلمة ثم مجاز ففي الاول مجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد  
 في المطلق وفي الثاني على سبيل الاستعارة بتشبيه الاستبعاد بالتراخي فتأمل  
 ( ان الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشديد  
 مثلا بالقتل ) في كمال التأثير ( ويستعار له اسمه ) لان الاستعارة صفة  
 اللفظ والمشبّه والمشبّه به من تصرفات المعنى ( ثم يشتق منه قتل )

ثم للترتيب الذاتي اول الاستبعاد فتأمل وجهه ( والثاني ان يشبه الضرب  
 في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا في تحقق الوقوع فيستعمل  
 فيه ضرب ) الفاء لتعقيب قد علم وجه التعبير بالمصدر المقيد ووجه الحصر  
 على قسمين مع ان الفعل له معان ثلثة الزمان والحدث والنسبة  
 المخصوصة بما قررنا آنفا ( فيكون المعنى المصدرى اعني الضرب موجودا  
 في كل واحد من المشبه والمشبّه به ) الفاء جواب لشرط محذوف هذا اشارة  
 الى سؤال وهو يلزم ان يكون المشبه والمشبّه به شيئا واحدا مع انه لا بد من  
 التغاير ( لكنه قيد في كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر ) اشارة الى الجواب  
 عن السؤال المذكور اذا الشيء الواحد اذا قيد بقيدين متغايرين يكون  
 المقيدان متغايران البتة فلا يلزم تشبيه الشيء الى نفسه قيل فيه فطر  
 لان الضرب حقيقة في كل من الضرب في الماضي والضرب في المستقبل  
 فكيف يتحقق استعارة احدهما في الآخر حتى يتحقق الاستعارة تبعية  
 في الفعل انتهى ونحن نقول ان المطلق وان كان حقيقة تكن المقيد مجاز  
 في المقيد الا حرا لان المركب من الداخل والخارج خارج ( فيصح التشبيه  
 لذلك كذا افاده المحقق الشريف ) الفاء تفريع على الاستدراك  
 ويعني عن قوله لذلك ان اشبهه الى لتقيد بناء على المتبادر وان اشير  
 الى حصوله المغايرة فلا فالخاصل اذا قيد كل منهما بقيد متغاير فيصح  
 التشبيه لحصول المغايرة التي اقتضاها التشبيه قيل فالاستعارة  
 عنده قدس سره في هذا القيم ايضا بتبعية استعارة المصدر بدليل  
 قوله في اول الحاشية ان الاستعارة في الفعل انما يتصور بتبعية المصدر  
 انتهى انا اقول التعبير بالمصدر المقيد لا يقتضي القول بتبعية المصدر  
 كما عبر الش به وقد مر حبان الاستعارة بسبب تبعية المصدر بل استعارة  
 الهيئة كما عرفت واما قوله قدس سره في اول الحاشية بيان الموضوع له  
 للفعل انه الحدث والنسبة والاستعارة باعتبار الحدث دون النسبة  
 ولم يمرض فيه الى معنى الزمان والهيئة ثم بين بقوله واعلم الخ والفظ



من عبارته ان اللفظ استعارة اما باعتبار المادة وهو الحدث واما باعتبار  
 الهيئته وهو الزمان كما لا يخفى على من تدبر كلام السيد رحمه الله  
 (لكن ذكر العلامة المحقق عضد الملة والدين في الفوائد الغيائية)  
 استندراك عن مجموع ما ذكر من قول المص والش والسيد الشريف  
 قدس سره اذ لم يكونوا قائلين باستعارة الفعل باعتبار النسبة بل نفوها  
 (ان الفعل يدل على النسبة ويستدعي حدثا وزمانا والاستعارة  
 متصورة في كل واحد من الثلاثة) يقتضي هذا الكلام ان الفعل موضوع  
 للنسبة والحدث والزمان لكن الزمان والحدث بحسب استدعاء  
 النسبة لهما ولذلك لا يخلو الفعل عن النسبة بخلافه الزمان والحدث  
 اذ هما يخلو الفعل عنهما كافعال المدخ والذم وافعال الناقصة كما يدل  
 عليه تقسيم مدلول اللفظ في رسالته العضدية الوضعية حيث قسم  
 مدلول اللفظ الى الشخصي والكلبي والشخصي الى الذات والحدث  
 والنسبة ان كان الاول فهو اسم الجنس وان كان الثاني فهو المصدر  
 وان كان الثالث فهو المشتقات مع يكون المعاني الثلاثة اجزاء الفعل  
 فاستعار بنسب كل واحد من اجزائه (في النسبة كهمزم الامير الجند)  
 حيث شبه النسبة الى غير ما هو له بالنسبة الى ما هو له في ملابسة الهرم  
 فاستعير النسبة الى ما هو له للنسبة الى غير ما هو له ثم تسرى هذه الاستعارة  
 الى افعال كما في سائر اجزائه او شبه النسبة السببية بالنسبة الفاعلية في قوة  
 التأثير فاستعير النسبة الفاعلية للنسبة السببية ثم تسرى الى الفعل  
 وجه الاستعارة ان الانفاظ المذكورة كلها مستعملة في ما وضعت له لكن  
 التصرف في النسبة مع امان يحمل الى المجاز في الاسناد كما فعله الجمهور  
 حيث صرحوا انه قد استعير الاسناد مما هو له لغزوه لمشابهة اياه  
 في الملابسة كما استعير للرجل الاسد لمشابهة اياه في الجرأة ولا مجاز  
 ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة  
 بحال الاستعارة الاصطلاحية واما ان يحمل على الاستعارة في الفعل

بواسطة استعارة جرته كما فعله قاضي عضد رحمه الله فتح بناء على قول  
 العلامة المحقق يمكن ان يحمل جميع باب الاسناد المجازي على الاستعارة  
 تأمل (كادى اصحاب الجنة) حيث شبه فيه النداء في المستقبل بالنداء  
 في الماضي في تحقق الوقوع فاستعير نادى لينادى بتبعية المصدر  
 عند المص وتبعية الهيئته عند الشريف رحمه الله واستعير الهيئته  
 الماضي لهيئته المضارع بتبعية تشبيه المصدرين المقيدين ثم بتبعية  
 الهيئته استعير الفعل الماضي للماضى المضارع عند الش رحمه الله  
 وقرينة الاستعارة ان النداء في القيمة وهو المستقبل والاستعمال  
 في غير ما وضع له باعتبار الزمان وباقي اللفاظ والنسبة حقيقة  
 (فبشرهم بعذاب اليم) مثال للاستعارة في الحدث وهذه الاستعارة  
 من الاستعارة التهنينية والتعليجية وهي الاستعارة التي استعملت في ضد  
 معناه الحقيقي او نقيضه بتزويل التضاد والتناقض من انساب بواسطة  
 تلميح او تهكم حيث شبه الانذار الذي هو الاخبار بما يظهر الم المخبر به  
 بالبشارة التي هي جنده واستعيرت البشارة بالانذار بادخاله في جنسها  
 على سبيل التهكم فذكرت البشارة واريد الانذار (هذه  
 كلامه هذا) اشارة الى انتهاء كلام المحقق وما بعده الى قوله امر  
 بالتأمل قول المص في حواشي هذه الرسالة ومن قوله امر بالتأمل الى  
 الآخر كلام الشارح (تأمل فان فيه اشارة الى ان النسبة الجارية  
 نوع من النسبة دون النسبة في التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي  
 فافهم) الفاء في فان تعليلية بتأويل الانشاء بان هذا مقرر في حقه  
 تأمل اذ الدليل يقتضي الخبر وجه الاشارة تخصيص المثال بالمثل  
 وتعدد وعدم اتيانه بالعكس وهذا القدر كاف في الاشارة سيما صدر  
 من العلامة المحقق عضد الملة والدين الذي شأنه في جميع الغنون  
 كالشمس بين الكواكب ووجه جعل النسبة التي اجريت الاستعارة  
 باعتبارها نوعا من مطلق النسبة دون النسبة في التعبير المذكور



ان جريان الاستعارة في الفعل باعتبار الامور الثلاثة المذكورة ان كل واحد من هذه الامور لا يستعمل في حتى ماهولة وما وضع له فيتصرف فيه فيحمل على ما يناسبه من المجاز والتأويل والتخصيص وغير ذلك مثلا فعل الماضي باعتبار هيئته حقه ان يستعمل في الزمان الماضي وباعتبار حقه ان يستعمل فيما وضع له وباعتبار نسبته حقه ان يستند الى ماهولة من جهة القيام في المبنى للفاعل ومن جهة الوقوع في المبنى للمفعول فان لم يستعمل فيما هو حقه يكون استعارة باعتبار ذلك دون غيره وان امكن الاستعارة باعتبار واحد منها بانضمام الآخر لا مفردا لكنه غير معتبر وتكلف بالاكتفاء فمع اذا كان الاستعارة بالنسبة يتحقق في النسبة الى غير ماهولة وهذه النسبة نوع من مطلق النسبة غير النسبة التي وقعت في الفعل المستعار باعتبار الزمان او باعتبار الحدث اذ هي النسبة الى ماهولة ومن هذا البيان يثبت الفرق بين هزم الامير الجند وبين نادي اصحاب الجنة اذ النسبة في الاول الى غير ماهولة وفي الثاني الى ماهولة وكذلك في الاول لم يستعمل الفعل باعتبار الامور الثلاثة في غير ما هو حقه الا باعتبار النسبة فقط وفي الثاني لم يستعمل الا باعتبار الزمان فقط فعلى هذا يدفع ما اوردته الشارح من الخفاء في بيان وجه التأمل اذ مدار الخفاء امكان الاستعارة في نادي اصحاب الجنة باعتبار النسبة المقيدة بالزمان وهو بسبب انضمام امر من الامور الثلاثة الى آخر وهو ليس بمرضى ولا معتبر مع ان النسبة والحدث من غير ملاحظة الزمان مستعملان فيما هو حقه فلا وجه لاعتمارهما في الاستعارة وبدل على ما قلنا قول العلامة المحقق والاستعارة متصورة في كل واحد من الثلاثة واما كون الاستعارة باعتبار الامر بن معا او باعتبار الامور الثلاثة جميعا اذ كان كلاهما او كلاهما مستعملا في غير ما هو حقه فتثبت بالطريق الاول وليس منه ما قلناه الشارح تأمل حق التأمل (امر بالتأمل) الظاهر ان المراد منه قوله تأمل دون فافهم لعدم مساعدة اللفظ

بل لفظ فافهم اشارة الى جواب السؤال المرموز اليه بتأمل وهو ما قرره الشارح والجواب ما قررنا آنفا ولا يتوهم ان المصنف نفسه بين وجه التأمل بقوله فان فيه الخ ولا حاجة الى وجد الآخر لان ما ينه المهني بيان مورد السؤال الذي علم من اشارة المحقق على انه لا محذور في تعدد وجه التأمل (لخفاء القول بالاستعارة للنسبة في هزم الامير الجند دون نادي اصحاب الجنة) دال على الامر اذ انتهى بديهية والقول بمعنى الحكم وهو انهم من الصريح والاشارة فلا يتوهم ان المحقق لم يقل وهذا الدليل في المآل ابدال فرق بين النسبتين باعتبار جريان الاستعارة حاصله ان الفرق بينهما باعتبار ترجيح بلا مرجح وكل ما هذا شأنه فاسد فينتج المطلوب فالصغرى نظرية فائتها بقوله (فانه كما يصح تشييد نسبة الهزم الى امير بنسبة الهزم الى الجند والاستعارة) وجه الشبه بينهما ملازمة الفعل لهما او كمال السعي وبذل الجهد قيل هذا استعارة مكنية لذكر طرف المشبه انتهى استعارة مصرحة اذ المراد من نسبة الهزم الى الجند النسبة من جهة القيام ومن نسبة الهزم الى الامير النسبة من جهة السببية فالمذكور النسبة من جهة القيام (يمكن تشبيه نسبة النداء في الزمان المستقبل بنسبة النداء في الزمان الماضي والاستعارة فكون الاستعارة في احدي الصورتين للنسبة دون الاخرى تفرقة من غير فارق) قيل يمكن ان يقال بينهما فرق فان في تشبيه نسبة الهزم الى الامير بنسبة الهزم الى الجند المشبه والمشبه به متغايران بالذات لان النسبة تختلف ذاتا باختلاف طرفيها وقد اختلف هنا المنسوب اليه بخلاف تشبيه نسبة النداء في الزمان المستقبل بنسبة النداء في الزمان الماضي فان النسبة فيه متحدة ذاتا ومختلفة اعتبارا انتهى انا اقول هذا الفرق لا يجدي نفعا اذ المبحث ان النسبة التي تجري فيها الاستعارة غير النسبة التي في التعبير عن المستقبل بالماضي يعني لا تجزى فيها الاستعارة ادعى



المحقق هذا على ما فهمه المصنوع واعترض بغير يانها فيها بادعاء عدم  
التفرقة بينهما باعتبار جريان الاستعارة لعدم التفرقة من جميع الوجوه  
على ان النسبة المقيدتين بقيدتين مقاربتين كيف يكون متحدة بالذات  
اذ النسبة تتغير بتغير المنسبين بالضرورة (ولم يلتفت الى ما هو اهم  
من ذلك) عطف على قوله امر بالتأمل وجه الاهمية ان اسلوب كلام  
المصنوع ينبئ عن اختياره قول السيد الشريف حيث استدلل على عدم  
جريان الاستعارة في النسبة وقدم على قول العلامة واستدرك قوله  
بلاكن وهذا يقتضي ان يبين الحق منهما وبيان وجه التأمل لا يقتضي  
الحقيقة لانه مناقشة في المثال ولانه لو سلم العلامة جريان استعارة  
في نادى اصحاب الجنة باعتبار النسبة ثبت المدعى وهو جريان الاستعارة  
باعتبار النسبة مع ان الشارح اعترف بإمكانها فان قيل لم لا يجوز  
ان يكون وجه التأمل اشارة الى بيان عدم حقيقة ولا يكون وجهه  
ما بينه الشارح من الخفاء قلنا لما بين المصنوع مورد السؤال المستفاد  
من لفظ التأمل بقوله فان معناه الخ فلا يحتمل ان يكون اشارة الى بيان  
عدم حقيقة (من ان الحق من القولين ابهما) وهي عدم جريان  
الاستعارة في الفعل باعتبار النسبة الداخلة على ما قاله السيد الشريف  
وجريانها باعتبارها على ما قاله المحقق (ونحن نقول الحق ما ذكره  
المحقق الشريف) خلاصة كلام الشارح اذ النسبة قولاهما الى مثل  
هزم الامير الجند يعني في تركيب يكون الاسناد فيه مجازيا عند الجمهور  
الحق مع السيد الشريف لان الفعل موضوع للنسبة الى الفاعل  
مطلقا مجازيا او حقيقيا فيكون الفعل مستعملا في الموضوع له باعتبار  
النسبة في كل الاسناد المجازي فلا استعارة فيه لانها من قسم المجاز  
لكن هذا من قبيل المناقشة في المثال واما اذا نسب الى مطلق النسبة  
فالحق مع العلامة المحقق لان الفعل قد يوضع للنسبة الانشائية وقد  
يوضع للنسبة الاخبارية وهما من انواع النسبة المطلقة فيثبтан

بصفات تصلح ان يكون وجه الشبه كالوجوب والحرمة والاباحة  
في الانشائية والمطابقة واللامطابقة في الاخبارية فاذا عرفت هذا  
فلا يتوهم المناقاة بين كلام الشارح وهو قوله الحق ما ذكره السيد  
الشريف وبين قوله يستعار من احدهما للآخر كما وهمه الشراشي  
(لكن لا لما ذكره) يعني دعواه حق ودليله باطل وهو لان مطلق  
النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف  
متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة واثبت  
حقيقة دعواه بقوله اما الاول وبطلانية دليله واما الثاني (اما الاول)  
اي بيان حقيقة ما ذكره الشريف (فلان الفعل موضوع للنسبة  
الى الفاعل مجازيا كان او حقيقيا) وكما كان موضوعا للنسبة مطلقا  
فيكون الفعل حقيقة باعتبار النسبة الداخلة فالصغرى نظرية فاثبتها  
بقوله (ولهذا لبس في هزم الامير الجند مجاز لغوى) فيه شائبة المصادرة  
على المطلوب اذ هو ان الفعل لبس يجري فيه الاستعارة باعتبار النسبة  
والاستعارة من المجاز اللغوى الا ان يقيد بقيد عند الجمهور حيث ذهبوا  
الى المجاز في الاسناد ولم يذهب احد منهم الى ان الفعل مجاز مرسل  
بسبب استعماله في المركب من جزء معناه وغيره وهو النسبة الى  
الفاعل المجازي ويؤيد هذا الوضع رد السكاكي الاسناد المجازي  
الى الاستعارة بالكناية حيث تصرف في الفاعل بدون التعرض  
الى النسبة والفعل باعتبارها لكن هذا التوجيه لا يخص عن الخلل  
اذ القاضى المحقق تقابل الجمهور والسكاكي فلا وجه لابطال كلامه  
بمخالفتها والظاهر في اثبات هذا المطلب دليل السيد الشريف  
السابق ويدفع اعتراض الشارح اليه ستعرف ان شاء الله تعالى وقريب  
من هذا الدليل قول الشارح في شرح التلخيص في بيان حقيقة الاول  
ان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار الفعل عنها بخلاف المصدر  
فانه لا يستعار الفعل عن معناه بل يستعار عن معنى المصدر ولم يشق



منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة (واما الثاني) اي بيان بطلان  
الدليل الذي ذكره الشريف لاثبات دعواه وهو الفعل لا يجري فيه  
الاستعارة باعتبار النسبة الداخلة في مفهومه تصوير دليله هذا لان  
الفعل النسبة الداخلة فيه لكونها غير مستقلة بالمفهومية لا يجري  
بها الاستعارة الا بمطلق النسبة ومطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح  
ان يجعل وجه شبه في الاستعارة وكذا كان كذا لا يجري بها الاستعارة  
فيتنج المطلوب (فلان لنسبة الفعل انواعا نسبت الى الفاعل وهي  
نسبة مخصوصة ونسبة الى المفعول ونسبة الى المكان الى غير ذلك)  
لان الحدث المدلول المتعدى مثلا اسم معنى يحتاج الى القيام بالشئ  
لكونه معنى الوقوع على الشئ لكونه متعديا والوقوع فيه لكونه  
زمانيا والوقوع له لكونه اختياريا وغير ذلك فيثبت لنسبة الفعل  
انواع متعددة حاصل هذا اما معارضة على دليل السيد واما منع  
بالترديد اما المعارضة الفعل يجري فيه الاستعارة باعتبار النسبة  
الداخلة لان الفعل لنسبته انواع متعددة كذا وكل نوع منها له لوازم  
مخصوصة يضح ان يشبه بها باعتبارها وكل ما هذا شأنه يجري فيه  
الاستعارة باعتبار النسبة الداخلة فيتنج المطلوب واما المنع بالترديد  
هكذا ان اريد بمطلق النسبة في قولك لا يجري بها الاستعارة الا بمطلق  
النسبة غير انواع النسبة التي ذكرنا لانهم صغرك وان اريد انواع  
النسبة لانهم الكبري الاولى كيف ان انواع النسبة لها لوازم مخصوصة  
يصح ان يشبه بها باعتبارها وانا اقول ان هذا الاعتراض مدفوع  
من دليل السيد الشريف بان المراد من نسبة الفعل ما يكون داخلا  
في مفهومه ويكون جزء الموضوع له وتلك الانواع ليست كلها  
داخلة في مفهوم الفعل بل الداخلة فيه نسبت الى الفاعل فقط وهي  
مخصوصة ونوعها نسبة القيام مطلقا وهي متعلق النسبة بالمخصوصة  
التي هي مدلول الفعل وهي لم يشتهر بوصف يصلح ان يجعل جامعا

بينها وبين نسبة اخرى مطلقة وحاصله النسبة المخصوصة نسبت  
الى فاعل مخصوص والنسبة المطلقة نسبت الى فاعل ما وليس فيها  
وصف يصلح للوجه الشبيه (كل منها نوع مخصوص له لوازم  
مخصوصة يصح ان يشبه بها باعتبارها) مثلا في تعلق الفعل لكل  
واحد منها يشبه احدهما بالآخر فيستعار (لكن هذه المناقشة  
مع العلامة ليست الا في المثال وهو قوله هزم الامير الجنيد) هذا  
استدراك من قوله اما الاول يعني ان الحق مع السيد في مادة الاستاد  
المجازية وهي مخصوصة لا يثبت بها عدم جريان الاستعارة في الفعل  
مطلقا حاصله ان دعوى السيد سلب كلى ودليله قاصر ودعوى  
العلامة تقيضه ونقيض السلب الكلى موجبة جزئية يكفي في اثبات  
دعواه بوجودها في مادة واحدة وهي ثابتة (اما لوقطع النظر عنه  
فالحق مع العلامة لان الفعل قد يوضع لنسبة الانشائية طلبية كانت  
كالامر وانتهى او غير طلبية كافعال المقاربة وكافعال المدح والذم وضعف  
العقود ونسبة النسبة الى الانشاء من قبيل نسبة الجزء الى الكل اذن نسبة  
المدلول الى الدال قيل فيه نظران الموضوع للنسبة الانشائية  
والاخبارية الجملة الاخبارية لا الفعل وكذا المستعار من احدهما  
ليس الا الانشاء والخبر لا الفعل وحده كما لا يخفى انتهى اقول وضع  
الهيئة الاخبار والانشاء للنسبة الاخبارية والانشائية كما قال  
العلامة التفتازاني ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب  
الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع  
مثلا هيئة التركيب في يجوز يد قائم موضوع للاخبار بالاثبات انتهى  
على ان الفعل موضوع للنسبة سواء كانت انشائية واخبارية ان كانت  
المطلق انشائية يكون مدلول الفعل نسبة انشائية مخصوصة  
وكذا الاخبارية وان النسبة لا يخ منها فكيف لا يكون احدهما  
موضوعا له (نحو اضرب وهي مشهورة بصفات) الصفة اع



من ان يكون حقيقة مثلاً كونها طلبية او غير طلبية او حكماً كالوجوب  
والندب والاباحة فانها ليست صفة حقيقية لانها قائمة بالافعال بل  
باعتبار كونها مقتضى للانشاء (تصلح لان تشبه بهما كالجوب)  
واما الاله الاحكام الخمسة وهذه تكون وجه الشبه بينهما (وقد يوضع  
لنسبة الاخبارية وهي مشتهرة بالمطابقة واللامطابقة ويستعار  
الفعل من احدهما لاخر كاستعارة رحمه الله لارحمه) اتصاف النسبة  
بالمطابقة واللامطابقة ثابت بان الكلام لا محالة مشتمل على نسبة  
تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهي عبارة عن تعلق احد جزئي  
الكلام الى الآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجاباً  
او سلباً وهذه النسبة مشتركة بين الانشائيات والاخباريات  
وتلك النسبة اما ان تكون لها خارج يعني غير النسبة الواقعة  
في الذهن وهو ان يكون بين الطرفين في الخارج في احد الزمته  
الثلاثة نسبة ثبوتية او سلبية او لا فان كان الاول فهو الخبر الذي  
يكون النسبة فيه القائمة بنفس المتكلم مطابقة للنسبة في الخارج  
بان يكونا ثبوتين او سلبيين او غير مطابقة بان يكون احدهما ثبوتياً  
والآخر سلبياً وان كان الثاني فهو الانشاء الذي لا يتصور فيه  
المطابقة واللامطابقة لعدم وجود النسبة الخارجية فاذا استعمل الاخبار  
في مقام الانشاء يكون مجازاً مرسلاً كان او استعارة فتح استعير رحمه الله  
لارحمه حيث شبه النسبة الانشائية الغير المتصفة بالمطابقة واللامطابقة  
بالنسبة الاخبارية في المطابقة ادعاء للتفأول ولاظهار الحرص ثم استعير  
الفعل وهو وجه باعتبار النسبة لارحمه استعارة مصرحة تبعية فان قيل  
ما يقول السيد الشريف لثل هذه الاستعارة قلنا ان مثل هذه الاستعارة  
عنده تشبيه الغير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع تفأولاً وحرصاً  
او بتشبيه الماضي بالحاضر وبالعكس في كونه نصب العين وواجب  
المشاهدة ثم يستعار لفظ احدهما لاخر (واستعارة له فليتبوء)

مثل بمثالين الاول لاستعارة الاخبار الانشاء والثاني لاستعارة الانشاء  
للاخبار وجه الشبه في الاول المطابقة وفي الثاني الوجوب (في قول  
النبي عليه السلام من كذب على متعمداً فليتبوء مقعده من النار)  
هذا الحديث من المتواترات على القول الاصح (لنسبة الاستقبالية  
الخبرية فانه بمعنى يتبوء مقعده من النار) يعني شبه النسبة الاستقبالية  
الخبرية بالنسبة الانشائية في الوجوب وال لزوم ثم يستعار فليتبوء  
بتبعية النسبة ليتبوء الاخبارية على سبيل الاستعارة المصرحة قيل فيه  
ببحث لانه يقتضي صحة ان يستعار ضرب مثلاً من النسبة الماضية  
لنسبة الاستقبالية والحالية وان يستعار يضرب مثلاً من النسبة  
الاستقبالية والحالية للنسبة الماضية وقد جعل العلامة الاستعارة  
في الزمان مقابلة للاستعارة في النسبة انتهى اقول لم يذكر العلامة  
مقابلات الاستعارات الواقعة باعتبار اجزاء الفعل بل ذكر ان الفعل  
باعتبار كل جزء من اجزائه الثلاثة يجري فيه الاستعارة سواء كان  
باعتباره منفرداً او بانضمام الجزء الآخر وان النسبة الانشائية  
والاخبارية اهما صفات تصلح وجهها للاستعارة بخلاف النسبة  
الماضوية والاستقبالية (صرح به في شرح الحديث) هذا اشارة  
الى ان الاحتمال العقلي لا يكفي في مثل هذا الكلام لجعل الاستعارة  
بل يحتاج الى انضمام النقل والسمع قال المصنف (وفي متعلق معنى الحرف  
ان كان حرفاً) معطوف على قوله في المصدر يعني يجري الاستعارة  
في الحرف بعد جريانها في متعلق معناه ان كان اللفظ المستعار حرفاً  
ومن هذا يعلم وجه تسمية التبعية ثم وجه تسمية الاصلية اذ وجه تسمية  
التبعية وجودي ووجه تسمية الاصلية عدلي والاعدام انما تعرف  
بملكاتها ولذا حال معرفة وجه تسمية الاصلية الى معرفة وجه تسمية  
التبعية التعلق عبارة عن الارتباط بين الشيئين في الجملة فعني الحرف  
لكونه معني جزئياً وغير مستقل بالمفهومية له تعلق بالمعنى المطلق



لكونه جزئيا له وله تعلق بالمدخل لحصول معناه الجزئي فيه ولذا  
حمل البعض على المعنى الثاني فوقع في الخطاء فحمل المص إلى الأول  
فاستعارة الحرف بأن يكون المعاني المطلقة استعارة ثم بأن يسرى  
على المعنى الخصوص المداول للحرف (ولما كان متعلقا بمعنى الحرف  
ظاهرا فيما هو معنى فيه ملحوظ بتبعيته) هذا بيان سبب تحرير المراد  
من المتعلق وجه ظهور كون متعلق معنى الحرف فيما هو معنى فيه  
أن ما هو معنى فيه ملحوظ في تعريف الحرف وهو ما دل على معنى في غيره  
(حتى توهم صاحب التلخيص أنه في لام التعليل مجرور) حيث قال  
صاحب التلخيص في قوله تعالى \* فالتقط آل فرعون ليكون لهم عدوا  
وحرنا \* اللام للتعليل استعارة ومتعلق معناها مجرور وهو العدو  
ويتدر تشبيه العدو والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلة الغاية  
كالحجة والتبني في الترتيب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل  
في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغاية فيكون  
الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا وهم منه وغير صحيح  
في نفسه لأنه ذهب إلى أن المشبه يجب أن يكون متروكا في الاستعارة  
سواء كانت أصلية أو تبعية غاية ما في الباب أن التشبيه في التبعية  
لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على أن يكون استعارة  
بالكناية في نفس المجرور لأنه اضمر في النفس بتشبيه العداوة مثلا  
بالعلة الغاية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه  
وهو لام التعليل فلا يكون اللام من الاستعارة التبعية وتحقيق  
الاستعارة التبعية في ذلك أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط  
بترتيب العلة الغاية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوع للدلالة  
على ترتيب العلة الغاية هي المشبه به فحرت الاستعارة أولا في العلمية  
والقرضية وبتبعيتها في اللام والحاصل أنه أن قدر التشبيه في أمثال  
ذلك فمادخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو

اختيار

اختيار السكاكي وأن قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كاعلمية  
والظرفية وما شبه ذلك فالاستعارة تبعية فسر جواب لما (تحقيقا  
الحق) علة باعثة للتفسير فلا يرد توراد العليين فافهم (ورد الخطاء)  
يعني رد ما توهمه صاحب التلخيص وهو خطأ يمكن أن يجاب  
عن هذا الخطأ بأنه لما كان الحرف يحتاج معناها إلى ذكر المجرور  
كان اللايق أن يكون الاستعارة والتشبيه فيها تابعا لتشبيه مجرورها  
لالتشبيه معنى كلي مثلا في الآية المذكورة وفي مثل زيد في نعمة يقال  
يقدّر التشبيه أولا للعداوة والحزن بالعلة الغائية ثم يسرى ذلك  
إلى تشبيه ترتيب العلة الغائية لترتيب العداوة والحزن من غير استعارة للمجرور  
وكذلك يقدّر التشبيه أولا للنعمة بالظرف في الاحاطة ثم يسرى ذلك  
إلى تشبيه احاطة النعمة إلى احاطة الظرف فيستعار في الموضوع لاحاطة  
الظرف لاحاطة النعمة من غير استعارة في النعمة وهذا التشبيه كتشبيه  
الربيع بالقادر المختار ثم اسناد الانبثات إليه فتعطين بأنه دقيق فقال  
الفاء للتفسير أو للتفصيل فتأمل (قال المص والمراد بتعلق معنى الحرف  
ما يعبر به عنه من المعاني المطلقة كالابتداء ونحوه) مثلا معنى كلمة  
من ابتداء الغاية وكلمة إلى انتهاء الغاية وكلمة على الاستعلاء ونحو ذلك  
وهذه المعاني ليست معاني الحروف بل متعلقاتها كما قال صاحب المفتاح  
واللما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى  
انما هي متعلقات لمعانيها أي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني  
إلى هذه بنوع استلزام انتهى فان قيل اذا كان وضع الحرف بوضع عام  
والموضوع له خاص فظن أنها ليس معنى الحرف وإن كان وضعه  
لمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئي فما الفرق بين المعاني  
والمعلق قلنا الفرق أنه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلا  
بالمفهومية بالنظر إلى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر إلى وضع



لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الوضع في دلالة احد اللفظين عليه  
 ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الاخر مثلاً معنى الكاف الاسمية والحرفية  
 هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون  
 الحرفية والمص اختيار المذهب الاول فلا كلام فيه كما يدل عليه كلام الش  
 (والموضوع له الحروف هذه المعاني المطلقة عند الجمهور) اعلم ان الحرف  
 لما عرف النحاة بانه ما دل على معنى في غيره علم انه لا يكون ملحوظاً فصيلاً  
 وبالذات بل يكون ملحوظاً تبعاً وعلى انه وسيلة الى ملاحظة غير  
 فلا يكون مستقلاً بالمفهومية اذا المعاني قد تكون ملحوظة داوياً بالذات  
 وقد تكون ملحوظة تبعاً غير مقصودة بذواتها بل على انها آلة للملاحظة  
 غيرها ولما رأيت لشاعرة ما سواها وهي باعتبار الاول يصلح لان يحكم  
 عليها وبها وبالعبار الثاني لا يصلح عليها وبها فاجتلف في وضعها  
 ذهب الجمهور الى انها موضوع للمفهوم الكلي بشرط الاستعمال  
 في الجزئيات تحرراً عن لزوم الاشتراك في كل حرف مع انه لم يقل به احد  
 وذهب المحققون الى انها موضوعية بوضع عام لكل جزئى بان يتقبل  
 الواضع مثلاً معنى الابتداء مطلقاً وهو اجزى مشترك بين الابتداءات  
 المستحصلة الى كل منها ملحوظاً تبعاً ووضع لفظ من اكل منها  
 وكذلك سائر الحروف تحرراً عن لزوم كرن الحروف مجازات لاحقائق  
 لها والمص اختيار مذهب المحققين واشارة اليه الش وبين جريان  
 الاستعارة على وجه هذا المذهب (ليكن الواضع شرط استعماله  
 في جزئى) فرقا بين الاسماء والحروف (مخصوص من جزئياته)  
 من حيث انه مخصوص فح يكون مجازاً فاه انما يكون مجازاً لو كان  
 استعمالها فيها من حيث خصوصيتها اما اذا كان من حيث انها  
 افراد المعاني الكلية فلا مجاز فيها كاستعمال الانسان في زيد فان كان  
 من حيث خصوصية وتشخصية يكون مجازاً وان كان من حيث انه  
 من افراد الانشيان يكون حقيقة فلذلك يمكن دفع الاعتراض

عن

عن طرف الجمهور بان شرط الاستعمال ليس من حيث الخصوصية  
 فلا محذور (حتى لمهم كون الحروف مجازات لاحقائق لها)  
 لان الحرف لكونه غير مستقل بالمفهومية لا بد ان يستعمل في الجزئيات  
 فلا يستعمل في المعنى الكلي فلا يكون انما حقائق \* واعلم ان الاختلاف  
 في الوضع في الحروف راجعاً ان الجمهور ذهبوا الى انها موضوعية  
 لمفهوم كلى شامل لافراد كلها والغرض من وضعها استعمالها  
 في افراده دونه لانه ان يستعمل من مثلاً لا يراد به الا ابتداء الموضوع  
 اذ لا يصح ان يقال من البصرة مثلاً ويراد به ابتداء غير مخصوص  
 شامل لافراد الابتداء وابست موضوعاً لواحد منها والا كانت في غيره  
 مجازاً هو ضرورى البطلان ولا شكل واحد منها والا كانت مشتركة  
 موضوعاً اوضاعاً متعدد ابفراد الابتداء وهو ايضا بطبعا فوجب  
 ان يكون لمفهوم كلى شامل لتلك الافراد قال السيد الشريف رحمه الله  
 والحق باقائه بمعنى الضلالة من انها موضوعية لكل واحد منها وضعاً  
 واحداً ما فلا يلزم كونها مجازاً في شئ منها ولا الاشتراك وتعد هذا الاوضاع  
 واوضح ما توهم الجمهور انهم ان يكون المضمرات واسماء الاشارة  
 والموصولات والحروف مجازات لاحقائق لها اذا لم تستعمل فيما وضعت لها  
 من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلاً وهذا مستبعد  
 جداً وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام  
 المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفي الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة  
 نادرة هذا كلامه يمكن ان يقال من طرف الجمهور ان المراد بقولهم  
 انها موضوعية لمفهوم كلى بشرط الاستعمال في الجزئيات انها  
 موضوعية للمفهوم الكلى من حيث تحققه في جزئى من جزئياته  
 لا لذلك المفهوم من حيث هو فيكون استعماله في كل جزئى حقيقة  
 واستعماله في المفهوم الكلى من حيث هو محراز وبهذا ظهر ان  
 الاختلاف بين الرأيين لفظي لان من قال بالوضع العام اراد ان المفهوم



الكلية آلة بملاحظة الجزئيات ووجه معلوميتها وقد تقرر في موضعه  
ان العلم بالشئ بوجه ما في الحقيقة علم بوجه الشئ بناء على اتحاد العلم  
والمعلوم بالذات والذات اعتباري فانه من حيث حصوله في الذهن علم  
ومن حيث اتحاده بذلك الشئ معلوم فالواضع اذا لاحظ الجزئيات باعتبار  
المفهوم الكلية فالعلوم حال الواضع ليس الا ذلك الوجه لكن  
من حيث اتحاده بتلك الجزئيات فيكون الموضوع له ذلك المفهوم من حيث  
اتحاده بتلك الجزئيات اذ لا علم له بذلك الجزئيات الا من حيث هذا  
الوجه وهذا مراد من قال بالوضع المفهوم الكلية بشرط الاستعمال  
في الجزئيات فتأمل (وبعض من وفق لتحقيقه) وهو العلامة المحقق  
قاضي عضد وتبعه السيد الشريف رجهما الله (جعل الموضوع له  
الجزئيات المخصوصة وجعل تلك المطلقات تعبيرات للجزئيات  
احضرت بها عند الوضع لهما) يعني ان تلك المطلقات التي هي  
المفاهيم الكلية جعلت مرآت الملاحظة ويحضر الواضع جميع  
الجزئيات بملاحظة تلك المفاهيم ويحصل العلم الاجمالي للجزئيات  
باسرها فيوضع اللفظ بازائها لانه لا بد للواضع ان يعلم الموضوع  
والموضوع له ليصح تعيين الاول للثاني حين ملاحظة المفهوم الكلية  
يحصل العلم الاجمالي وهو يكفي في الوضع فان قيل فمع توقف الوضع  
على العلم بالموضوع له والعلم بالموضوع له يتوقف على العلم بالوضع  
والعلم بالوضع يتوقف على الوضع ضرورة ان العلم نسبة بين العالم  
والمعلوم والنسبة موقوفة على المنسبين قلنا لان العلم بالموضوع له  
يتوقف على العلم بالوضع اذا المراد من العلم بالموضوع له علم الواضع  
وهو لا يتوقف على العلم بالوضع نعم لو كان علم السامع يتوقف عليه  
فان قلت لو توقف علم السامع عليه لزم الدور ايضا اذ لو توقف  
علم السامع بالموضوع له على العلم بالوضع يتوقف العلم بالوضع  
على العلم بالموضوع له لان الوضع نسبة بين اللفظ الموضوع والمعنى

الموضوع

الموضوع له والعلم بالنسبة يتوقف على العلم بالمنسبين قلت الموقوف  
على العلم بالوضع علم بالمعنى من اللفظ الموضوع والعلم بالوضع انما  
يتوقف على العلم بالموضوع له في الجملة لا على علمه من اللفظ الموضوع  
وقريب منه ما يقال ان علم الموضوع له في الحال يتوقف على السابق  
بالوضع وهو لا يتوقف على علم الموضوع له في الحال بل في ذلك الزمان  
السابق (ولكونه الحق الحقيق بالاختار اختيار المصنف فجعلها معبرا  
بها لمعنى ولم يجعلها معاني الحروف) يعني ان الحق ما قاله بعض الموفق  
ويبغى بالاختار والقبول فقبله المصنف فلذا جعل المطلقات معبر  
بها دون معاني الحروف وجه حقيقته ما ذكرنا من لزوم الاشتراك  
والوضع المتعدد والمجازات عرفت ماله او ما عليها (وتحقيق الاستعارة  
في الحروف ان معانيها لعدم استقلالها لا يمكن ان يشبه بها لان  
المشبه به هو المحكوم عليه بمشاركته في امر) اي بيان حقيقة الاستعارة  
في الحروف على ما اختاره المصنف ان معاني الحروف غير مستقل  
بالمفهومية وكل ما يمكن ان يشبه بها مستقل بالمفهومية لان التشبيه  
يقضي اتصاف المشبه بوجه الشبه واتصافه بمشاركة المشبه به  
في وجه الشبه ويلزم من ذلك ضمنا ملاحظة اتصاف المشبه به  
بوجه الشبه واتصافه بمشاركة المشبه في وجه الشبه فالتشبيه يقتضي  
كون المشبه به ملحوظا من حيث كونه موصوفا ومحكوما عليه ضمنا  
وكل ما هو كذلك فلا بد ان يكون معنى مستقلا بالمفهومية صالحا  
لان يكون محكوما عليه والحروف بمنزلة عن استقلال وصلاحيته  
كونها موصوفة ومحكوما عليها لكون معانيها جزئيات مخصوصة  
ولذلك قيل في الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره  
قال بعض المحققين عدم استقلال الحروف بالمفهومية انما هو  
لقصور وتقصان في معناه لا لما قيل من ان الواضع اشترط في دلالاته  
على معناه الافرادى ذكر متعلقه اذ لا طائل تحته لان هذا القائل



ان اعترف بان معاني الحروف هي النسبة المخصوصة على الوجه الذي  
قررناه فلا معنى لاشتراط الوضع ح لان ذكر المتعلق امر ضروري  
اذ لا يتعلق معنى الحرف الابنه وان زعم ان لفظة من هو معنى الابتداء  
بعينه الا ان الواضع اشترط في دلالة على معناه ذكر متعلقه ولم يشترط  
ذلك في دلالة لفظ الابتداء عليه فصارت لفظة من ناقصة الدلالة  
على معناها غير مستقل بالمفهومية لنقصان فيها من عدم هذا باطل  
اما اولا فلان هذا الاشتراط لا يتصل به فائدة اصلا بخلاف اشتراط  
القرينة في الدلالة على المعنى المجازي واما ثانيا فلان الدليل على هذا  
الاشتراط لبس نصا من الواضع عليه كما توهمه لان دعوى ورود  
نص منه في ذلك ضروري عن الاتصاف بل هو التزام ذكر المتعلق  
في الاستعمال وذلك مشتركة بين الحروف والاسماء اللازمة للاضافة  
والجواب عن ذلك بان ذكر المتعلق في الحروف لتقييم الدلالة وفي تلك  
الاسماء لتحصيل الغاية على ما قيل تحكم بحت واما ثالثا فلانه يلزم ح  
ان يكون معنى لفظة من معنى مستقلا بالمفهومية في نفسه صالحا  
لان يحكم عليه وبه الا انه لا يفهم منها وحدها فاذا ضم اليها ما يتم  
بدلالاتها وجب ان يصح الحكم عليه وبه وذلك مما لا يقول به من له  
ادنى معرفة باللغة واحوالها (فيجري التشبيه) تفريع على لا يمكن  
(فيما يعبر به عنه) اي عن المعنى (ويلزم بتبعية الاستعارة في التعابير  
الاستعارة في معاني الحروف) يعني يستعار اولا المفهومات الكلية ثم  
تسرى منها الى معاني الحروف مثلا اذا استعير كلمة في العموم يشبه  
العموم اولا بالظرف ويستعار الظرفية المطلقة للعموم ثم يستعار  
الظرفية المخصوصة التي دلت عليه كلمة في للعموم المخصوص  
فيستعمل لفظ في ويراد العموم ويمكن ان لا يكون بين المتعلقات  
استعارة بل يكون تشبيه فقط فيحصل من التشبيه بين المتعلقات  
المشابهة بين معاني الحروف وهذه المشابهة اللازمة كافية لبناء

الاستعارة عليها بلا اعتبار الى استعارة في المتعلقات كما نقل عن الش  
وهذا قريب المسلك اذ سبب الاحتياج الى المتعلق هو التشبيه كما  
عرفت فلو حصل في المتعلق فلا احتياج الى جعل الاستعارة في  
المتعلق ثم في المعاني (ومن الحواشي التي اثبتنا في هذا المقام) خبر  
مقدم يعني من المنهوات للمص (هذه) مبتداء اشارة الى العبارة لا تية  
(اعلم انه لم يقسم) على صيغة المجهول وفي بعض النسخة لم يقسموا  
وهو ظاهر (المجاز المرسل الى الاصل والتبعي على قياس الاستعارة)  
غرض المص من هذا الكلام الاعتذار عن عدم اتيان هذا التقسيم  
تبعيا للقوم حيث لم يصرحوا بالتقسيم وان اشعر كلامهم والقياس  
يقضي لان وجود العلامة المشابهة وغير المشابهة بين اجزاء  
المشتقات مساو وكذا في غيرها فاذا قسم الاستعارة يلزم تقسيم  
المجاز المرسل ايضا بناء على اشعار كلامهم بحكمون بالمجاز المرسل  
الاصلي والتبعي حتى يصرح به بعض الفضلاء ويسمي له لكن  
يتفاوت الاقسام في استعارة من الاقسام في المجاز المرسل يعني لا يكون  
كل ما هو استعارة تبعية اذا كان علاقته المشابهة يكون مجازا مرسلا  
تبعية اذا كان علاقته غير المشابهة اذ الحروف كلها يكون مجازا مرسلا  
اصليا لان مدار تبعية عدم الاستقلال بالمفهومية والتشبيه يقتضي  
الاستقلال بالمفهومية حتى يصلح ان يكون موصوفا ومحكوما عليه  
والعلاقة الغير المشابهة لا يقتضي الموصوفية والكون محكوما عليه  
فيستوى فيه الاستقلال بالمفهومية وعدمه فيكون مجازيته بالاصالة  
وكذا المشتقات اذا كانت باعتبارها تمام معناها مجازا مرسلا يكون  
مجازا مرسلا اصليا لعدم تبعية بشي وان لم يجز استعارتها بتمام معناها  
لان تمام معناها مركب من المستقل وهو الحدث ومن غير المستقل  
وهو النسبة والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل وهو  
لا يصلح الاستعارة لابتنائها على التشبيه المقتضي الاستقلال بالمفهومية



فان قيل لان المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل كيف  
ان المعرف باللام مثلا مركب من المستقل وهو اسم الجنس وغير  
المستقل وهو حرف التمر يف مع انه تمامه مستقل لوقوعه تحكوما  
عليه وبه قلت المركب من المستقل وغير المستقل على قسمين قسم  
يكون ما يحتاج اليه غير المستقل داخلا في المركب ولا يحتاج الى الخارج  
وقسم يكون ما يحتاج اليه غير المستقل خارجا عن المركب والقسم  
الاول كالعرف باللام والحاج اليه مدخول اللام وهو داخل في المركب  
فلذلك كان ذلك المركب من المستقل وغير المستقل مستقلا والقسم  
الثاني كالفعل والحاج اليه فاعل ذلك الفعل وهو خارج عنه  
اذ ان فعل ليس جزء من الفعل فلذلك كان ذلك المركب من المستقل  
وغير المستقل غير مستقل فلذلك لم يجز الاستعارة في الفعل بتمام معناه  
( لكن يشعر بذلك كلامهم ) استدراك عن قوله لم يقسم والمشعر به قسم  
واحد وهو المجاز المرسل التبعي والقسم الاصل فظاهر فلذلك لم يترض اليه  
( قال في المفتاح ) استئناف عن يشعر فلذلك ترك العطف وهو الفصل  
الذي كان لاجل كون الجملة الثانية جوابا لسؤال اقتضت الجملة  
الاولى او هو عبارة عن الجملة الثانية التي كانت جوابا لسؤال اقتضت الجملة  
الاولى ( ومن امثلة المجاز المرسل ) مثال الشيء يكون من جزئياته قوله  
( فاذا قرأت القرآن فاستمعوا له ) الفاء جواب لاذا ولا يخفى من التعقيب  
وهذا قرينة المجاز ( استعملت ) على صيغة المجهول والتأنيث بتأويل  
الكلمة او الجملة او المشاكلة بقرأت و اردت ( لكون القراءة مسببة  
عن ارادتها ) متعلق باستعملت والقراءة فعل الفاعل المختار وهو  
مسبق بالارادة وهي سبب قريب للفعل ( استعمالا مجازيا ) انتهى  
كلام السكاكي ( فبين العلاقة في المصدر ) حيث قال لكون القراءة  
مسببة عن ارادتها بتصريح المصدرين الفاء تفريع على قال  
مع ملاحظة مقوله ( فبشير ان استعمال المشتق ) يعني قرأت ( بمعنى

المشتق ) يعني اردت حاصل هذا القول اثبات اشعار كلام صاحب  
المفتاح بذلك التقسيم تصويره لما قال صاحب المفتاح ذلك القول  
بين فيه علاقة بين المصدرين مع انه اسند الاستعمال الى الفعل  
بقوله استعملت قرأت مكان اردت القراءة وكما بين هكذا يشير الى ان استعمال  
المشتق بمعنى المشتق بتبعيته المصدر فينتج كما قال كذا يشير الى ان استعمال  
الخ لكن المقدم حق والتالي مثله فينتج المط ( وجوز في شرح  
التلخيص ) اي العلامة التفناني فيكون ذكره كناية بقربته في شرح  
التلخيص ( ان يكون نطقت الحال مجازا مرسل عن دلت باعتبار ان  
الدلالة لازمة للنطق ) حيث قيل في بيان وجه استعارة نطقت لدلت  
ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق على الدلالة  
مجازا مرسل باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه  
فقال العلامة الفتازاني اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يكون مجازا  
مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى  
الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها فكذا  
اطلاق النطق على الدلالة وح يصح التمثيل على احد الاعتبارين  
فاستحسنه انتهى فان قيل اعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفي  
في بيان العلاقة بل لابد من بيان انها من اي نوع لان اللزوم امر لازم  
في جميع انواع المجاز استعارة او مجازا مرسل قلنا اللزوم العقلي  
نوع من اللزوم المطلق وهو المستتبغ في الجملة وههنا الدلالة لازم  
النطق بالملزوم العقلي وهو ما يمنع انفكاكه عن الملزوم فالنطق لا يخ  
من الدلالة مطلقا سواء كان الناطق عاقلا او مجنونا والمنطوق  
مهملا او غيره اذ النطق وان لم يدل على المعنى لا يخ عن الدلالة  
على وجود الناطق واحواله البتة فلا يرد ما توهم من ان في كون  
الدلالة لازمة للنطق نظر لانه لا يوجد الدلالة في النطق بالمهمل  
الا ان يكون ذلك النطق ساقطا من درجة الاعتبار ( يريد ) المص



(انه) اي السكاكي (بين علاقة المجاز بين معنى المصدرين دون  
الفاعلين ويشترط ذلك باعتبار العلاقة بين المصدرين) هذا بيان  
وجه الاستعارة على ما فهمه المصنف من قول السكاكي لا من شرح  
التلخيص لان في شرح التلخيص كالصريح في كونه مجازا من سلا  
بالتبعية (وفيه بحث لانه تنبيه بان العلاقة باعتبار بعض اجزاء معنى الفعل  
دون كله) يعني لا يفهم من كلام المفتاح ان المجاز يكون اولا في المصدر  
ثم بتبعيته يكون في المشتق لانه يقال لم لا يجوز ان يكون غرض السكاكي  
التنبيه على ان العلاقة باعتبار بعض اجزائه معنى الفعل دون كل جزء  
يمكن ان يجاب عنه الاشعار عبارة عن انهم في الجملة لازوم الفهم  
حتى يقال فيه احتمال عقلي آخر على انه ان كانت تبعية يكون على قياس  
الاستعارة والاستعارة في الفعل مثلهذا بل تفاوت يعني بتبعيته الجزء  
واما كون الاستعارة في المصدر اولا ثم في الفعل ثانيا بتبعيته فهو من اعتبار  
المعتبر فيعتبر ههنا علاقة المصدرين اولا ثم الفعل سواء كان العلاقة  
في المصدرين بلا جعل مجاز فيهما وجعل المجاز في الفعل فقط او يجعل  
مجاز فيهما ثم في الفعل بتبعيته (قال) المصنف (وانكر التبعية السكاكي  
وردها الى المكنية) معطوف على مقدرت تقديره هذا التقسيم  
ما بين القوم وانكره السكاكي والغرض من ايراد هذا مع انه سيدكر  
مستقلا التشبيه على ان هذا التقسيم ليس متفقا عليه حيث انكر  
التبعية سواء كانت في الحروف او المشتقات يجعل قرينتها مكنيا عنها وجعل  
الاستعارة التبعية قرينتها كما في قولنا نطق الحمار بكذا جعل القوم نطق  
استعارة عن دلت والحال لا استعارة فيها لكنها الاستعارة قرينة الاستعارة  
للتعريف للدلالة والسكاكي يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل  
نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قوله تعالى \* ليكون لهم  
عدوا وحزنا \* حيث جعل القوم اللام الموضوع لتركيب العلة الغائية  
استعارة لترتيب العداوة والحزن والعداوة قرينة وهو يجعل العداوة والحزن

استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ولام التعليل قرينة لها  
وانما اختاره السكاكي لتعليل الاقسام ولتسهيل الضبط وردما  
اخباره بانه ان قدر نطق في قولنا نطق الحمار بكذا في هذا الجمل  
حقيقة لم تكن استعارة تخيلية لكونها عنده مجازا حيث جعلها  
من اقسام الاستعارة المصروفة بها التي هي من اقسام المجاز المفسر  
بذكر المشبه به وارادة المشبه الذي يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا  
ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضنة واذالم تكن استعارة تخيلية  
لم تكن المكنية عنها مستلزمة للتخيلية وذلك بط بالاتفاق وان لم يقدر  
حقيقة فيكون استعارة لاخر زامر سلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين  
هي المشابهة فيقع فيما عدا عن المصنف لم يذكر من دودية انكاره  
اكتفاء بما سبأني (قدم المفعول لانه من وضع اللفظ موضع الضمير لمكان)  
لمحل كون (الالتباس فوضعه موضع الضمير لان الضمير ان كان  
متصلا وجب التقديم على الفاعل) هذا من سوق النكتة على تقديم  
المفعول على الفاعل لحاصله ان المقام مقام الضمير لسبق ذكر المرجع  
المتصل الواجب التقديم على الفاعل اتي باللفظ مقامه لدفع الالتباس  
واللفظ المفعول وان لم يقدم على الفاعل من حيث انه ظ لكن اوقعه  
موضع واجب التقديم قدم عليه النكتة والمزايا من قبيل المرحلات  
والمقتضيات لامن المستلزمات وكذلك محل كون الالتباس يرجع  
ايران اللفظ موضع الضمير وان دفع الالتباس باخر من القرينة فلا يرد  
ما قاله شيراشي من ان المراد تقدم هذا المفعول واجب اوقعه  
موقع الضمير الواجب التقدم على الفاعل لكن العبارة المذكورة  
لا يساعد هذا المعنى ثم اللفظ اراد بالالتباس المذكور الالتباس بين  
رجوعه الى التبعية ورجوعه الى الاصلية لكن لا يخفى ان قول المصنف  
وردها الى المكنية قرينة لرجوع الضمير الى التبعية دون الاصلية لاسما  
اوضحه بقول كما ستعرفه اشارة الى ما سيدكر بقوله واختار رد التبعية



اليها انتهى فقد علم ان المراد من قوله وضع الظ موضع الضمير ان المقام يقتضي الضمير لداع وهو ذكر المرجع والاختصار لكن اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظ لداع آخر وهو دفع الالتباس والمراد من قوله الثاني فوضعه موضع الضمير ليس كذلك بل المراد اني قدما على الفاعل وهو موضع الضمير المتصل فلا يلزم التكرار (لعدم تعذر الاتصال) تعليل على كونه متصلا واجب التقديم اشارة الى ما قاله النحاة ولا يسوغ المنفصل الاعتذر المتصل وذلك بالتقدم على عامله او بالحذف او بالفصل لغرض او غير ذلك وههنا ليس سبب التعذر فيكون متصلا واذا كان متصلا يجب تقدمه على الفاعل (فاحفظ فانه نكتة جليلة قد وقفنا باستخراجها) اشارة الى ان هذه النكتة ليست مخصوصة في هذا المقام بل يجري في كل مثل هذه العبارة ونحن نقول ليس المص مما بعد من موثوق القرينة ويستشهد بكلامه حتى يشهد بوقوعه في كلامه والقرينة الصرفة في التعليلات بلا اسناد الى القرآن المجيد والى كلام البلغاء والقصاص المعبرة الموثوق بعريتها و بلا بيان بالقواعد المقررة في العلوم العربية غير معني بها وغير معتبرة في كل مقام (لا يرد نفسها الى المكنية بل يجعل قرينتها مكنية ويرد نفسها الى التخييلية) هذا بيان لايهام عبارة المص والمراد بقرينة ماسيأتي يرد على هذا المراد ان رد القرينة الى المكنية يجري في كل صورة يكون قرينة الاستعارة التبعية لفظية واما اذا كانت حالية فلا يجري اذ ليس هنا لفظ حتى يجعل استعارة بالكناية لان القرينة مثلا في قوله تعالى \* لعلكم تتقون \* استحالة الترجي على الله تعالى ولعل استعارة تبعية لارادته تعالى وقال السيد الشريف رحمه الله مجيبا عن هذا الاعتراض يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وفيه نظر لان المذكور في الآية تتقون بصيغة الفعل والاستعارة في معنى الفعل لا يكون الاتبعية فثبت

التبعية ولو بطريق آخر وهو في الفعل فلا يكون الجواب المذكور نافيا للتبعية من البين فأمل فانه دقيق ولا مخلص للسكاكي منه (ولما كان المقصود مبهما قال كما ستعرفه) يعني ان العبارة تقتضي ان يرد نفس الاستعارة التبعية الى المكنية وقرينتها قرينتها مع ان الامر بالعكس كما فسره فست الحاجة الى البيان مع انه سيأتي مفصلا فلذا احال الى اللائق ليعتظر السامع بيانه اذا علم بعد الانتظار اوقع في النفوس ان قيل هذا العنوان هل يفيد الموق قلنا نعم اذ نسبة المردودية الى التبعية وكون المردود اليه الى المكنية لكونها اصلا والقارئ من التوابع فيكون رد المجموع على المجموع من قبيل التوزيع بالعكس بقرينة كلامه اللاحق (فان قلت لا وجه لانكار التبعية وغايتها احتمال اخراجها عن كونها تبعية) هذا سؤال على التعبير بالانكار دون الاختيار مع انه عبر بالاختيار فيما سيأتي وفي بعض المتون لان الانكار يقتضي عدم جواز المنكر والاختيار يقتضي جواز خلافا مع المرجوحية والمقام يقتضي الاختيار لان احتمال كونها مكنية لا يدفع احتمال التبعية بل يفيد احتمال اخراجها عن كونها تبعية وحاصل السؤال نقض في العبارة ووارد على النقل لا المنقول (اذا احتمال كونها مكنية لا يدفع احتمالها) تعليل للغاية بملاحظة القصر المستفاد من تعريف المسند (قلت يرجع المكنية عدم كونها تابعة لاعتبار استعارة اخرى والاحتمال المرجوح منكر عند ذوي العقول الراجحة) حاصل الجواب تحرير الانكار بانه قد يكون المنكر بهذا الانكار باطلا وقد يكون مرجوحا وهذا المرجوح يكون منكرا عند ذوي العقول لا مطلقا والمراد هنا الثاني لان المكنية والتبعية كلاهما محتملان لكن في صورة المكنية لم يكن الاستعارة تابعة لاعتبار استعارة اخرى وفي صورة التبعية يكون الاستعارة تابعة لاعتبار استعارة اخرى وعدم كونها تابعة لاعتبار استعارة اخرى يرجع المكنية



فيكون الاستعارة التبعية في الاحتمال المرجوح والاحتمال المرجوح  
منكر عند ذوى العقول فلذا اعتبر بالانكار بهذا المعنى (وبه فيما بعد على  
كون الانكار انكارا مبنيا على الرجحان على البطلان لو كانت ذاتية) حيث  
غير فيما سأتى بالاختيار السكاكى والاختيار ينبنى عن جواز خلافه  
على سبيل المرجوحية ويدل هذا على ان المراد به هنا الانكار المبني  
على الرجحان قيل ان المناسب لا يجاز هذه الرسالة ان لا يذكر انكارا  
السكاكى التبعية هنا بل يعرض عنه في هذا العقد ويكتفى بذكره  
في عقد الثاني المعقود لتحقيق المكنية وعلى تقدير ذكره هنا فالمناسب  
ان يستوفيه حتى لا يحتاج الى الحوالة على ما سيذكره و الى التكرار  
وكذا الحاجة الى الحاشية التي كتبها الشارح هنا لان المص نفسه  
سيشرح بمضمونها الا ان الشئ اتى بها هنا لدفع الاعتراض عن الوجه  
الذى اخترعه من تلقاء نفسه لترجيح المكنية على التبعية وذلك  
الوجه هو عدم كون المكنية تابعة لاستعارة اخرى قلنا قد عرفت  
ان سبب الاتيان لهذا الانكار التذنيهي على ان تقسيم الاستعارة  
الى الاصلية والتبعية ليس متفقا عليه بل خالفه السكاكى فلذا ناسب  
ذكره هنا والالفات هذا الغرض ولذلك لا تمس الحاجة الى استيفائه  
تمامه لحصول الغرض بدون الاطاحة والاستيفاء وكذلك مست  
الحاجة الى الحاشية التي كتبها الشئ لدفع الاعتراض اللاحق ولسوق  
نكتة على قوله كما شعر فيه فتأمل (قال) المص (الفريدة الثالثة  
ذهب السكاكى الى انه) فقد بين ما يتعلق باللام والحمل فتذكر هذا  
تقسيم الاستعارة عند السكاكى باعتبار المستعار له وردة الجمهور  
بعض ما قاله (ان كان المستعار له متحققا حسا او عقلا) كون المستعار له  
متحققا كونه ثابتا في نفس الامر سواء كان وجودا ذهنيا او حار جيا  
والمراد بالحسي ما يدرك بالحواس الخمسة الظاهرة كالبعصرات والسموعات  
والشمومات والمذوفات والمؤوسات وبالعقلي ما عداه سواء كان مدركا

بالحواس الخمسة الباطنة ان قيل بوجودها او بالنفس الناطقة  
والعقل والمدرک بالقوة الواهية قد يكون متحققا كالمعاني الجزئية  
في المحسوسات كالعداوة والصدقة الثابتة في نفس الامر وهو داخل  
في قسم التحقق وقد يكون غير متحقق بل وهيمات صرفة من قبيل  
انياب اغوال وهو داخل في قسم التخيل والمراد هذا من الاستعارة  
التخييلية عند السكاكى (فالاستعارة الحقيقية) من قبيل نسبة  
المتعلق الى المتعلق وتعريفه بناء على هذا ما يكون المشبه المتروك  
متحققا حسا او عقلا نحو راي اسد ايرى ونحو \* اهدنا الصراط  
المستقيم \* فان المستعار له الدين الحق وهو ملة الاسلام وهو امر  
متحقق عقلا لا حسا والمستعار له في الاسد الرجل الشجاع وهو متحقق  
حسا لا عقلا (لكون المستعار له متحققا متيقنا) بيان اوجه النسبة ووجه  
التسمية وحاصله ان التحقيق صفة قائمة بمعنى الاستعارة فيصح  
النسبة والتسمية (قال المص والا فتخييلية) كلمة والا نفي القيد والمقيد  
معاً يعني ان كان المستعار له من الوهميات الصرفة فالاستعارة تخيلية  
لا يقال المناسب ان يقال توهمية لانا نقول يكفي في التسمية ادنى  
مناسبة على انهم يسمون حكم الوهم تخيلا ذكر في الشفاء ان القوة  
المسماة بالوهم هي رئيس القوى الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي  
ولكن حكما تخيلا (وهذا زبدة ما ذكره السكاكى) دفع للسؤال  
الناشئ من مخالفة النقل بالمنقول حيث قال صاحب التلخيص في نقل  
كلام السكاكى ومن الاستعارة المصروفة الحقيقية والتخييلية  
ووجهه شارحه العلامة بانه لم يعبر بالقسمة لان لها قسما آخر محتملة  
لها والمص بين بعنوان التقسيم فاجاب الشئ بانه ليس البيان نقل  
هين كلامه بل زبدته على طريق التقسيم اذ القسم المحتمل ما ل  
ومرجعه الى الحقيقية والتخييلية فلهذا بين بعنوان التقسيم  
فلا مخالفة بين النقل والمنقول ولا بين كلام المصنف وبين كلام صاحب



التلخيص (والا فحاصل القسمة التي تستفاد من كلامه ثلثة) تعليل  
 للكون زبدة باقامة دلائل الملازمة على مقام المال (تحقيقية) كقوله  
 تعالى \* اهدنا الصراط المستقيم (وتخييلية) كقول الشاعر  
 \* واذا المنية انشبت اظفارها (ومحتملة لهما) كقول زهير \* صحا القلب  
 عن سلمى واقصر باطله \* وعري افراس الصبي ورواحله \* بيان هذا  
 البيت على ما فصله المحقق صحا اى سلا مجازا عن الصحو خلاف  
 السكر اقصر باطله بمعنى امتنع عنه وتركه على حاله اراد زهير ان يبين  
 انه ترك ما كان يرتكبه من المحبة من الجهل والغى واعرض عن معاودته  
 فبطلت آلات ما كان يرتكبه فشبه الصبا بجهة من جهات المسير  
 كالبحر والتجارة قضى منها الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال  
 التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن  
 معركة فاقبت للصبي بعض ما يختص تلك الجهة اعنى الافراس  
 والرواحل التي بها قوام جهة السير والسفر وهذا التشبيه ان كان  
 مضمرا في النفس يكون استعارة بالكناية عند الخطيب وان كان  
 ذكرا المشبه وارادة المشبه به بالادعاء يكون استعارة بالكناية عند  
 السكاكي فاثبات الافراس والرواحل تخيلية يراد بها الصورة الوهمية  
 عند السكاكي او المعنى الحقيقي والمجاز في الاسناد عند الخطيب قال الصبي  
 من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ويحتمل ان زهير اراد  
 بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها  
 في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تأخذ في اتباع الخي  
 الاوان الصبا وعنفوان الشباب مثل المال والمثال والاعوان فيكون  
 الاستعارة اى استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقيق معناها  
 عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الخي من المال  
 والمثال (ولما كانت المحتملة لهما لا يخرج منهما جعل ما ك تقسيم الانحصار  
 في الحقيقية والتخييلية) دليل على صحة كون قول المصنف زبدة كلام

السكاكي قال المص (وسينكشف لك حقيقة) على ما بينه الخطيب  
 والسكاكي وحقيقة قولهما وفسادهما وهى على ما بينه الخطيب عبارة  
 عن فعل المنكلم وهو اثبات لازم المشبه به المرموز في النفس الى المشبه  
 المذكور ويجب ان يكون قرينة للممكنة البتة والممكنة يجب  
 ان يكون قرينتها تخيلية البتة وليس للكلام فيه مجاز لغوى بل  
 اثبات لازم المشبه به الى المشبه مجازى واما عند السكاكي لفظ استعمال  
 في صورة وهمية لا يشوبها شئ من التحقق الحسى والعقلى وقد يكون  
 بدون الممكنة عنده ومجاز لغوى ويرد عليه ان هذا البيان مخالف  
 لتفسير غيره ويلزم ان يكون الترشيح مستعملا في صورة وهمية لان  
 كلا من الترشيح والتخييل اثبات بعض ما يختص المشبه به المشبه  
 فاعتبار المعنى المتوهم في التخييل دون الترشيح ترجيح بلا مرجح  
 وسيجيء تفصيلا (اشارة) مفعول له (لقال الى ما سيذكره من انها  
 قرينة للاستعارة الممكنة) وجه الاشارة ان الشئ قد تحقق بالتمريف  
 وقد تحقق بالتخييل ويبيان افراده في مادة مخصوصة ان التخييلية  
 قرينة الممكنة والممكنة قرينة التخييلية ان ثبت بينهما التلازم كما قاله  
 الخطيب والا فلا فعند السكاكي التخييلية قد توجد بدون الممكنة  
 بدون العكس فيكون التخييلية قرينة الممكنة بدون العكس فلا يصح  
 ما قيل من ان قرينة التخييلية الممكنة عند السكاكي (كافى اظفار  
 المنية) كقول الهزلى \* واذا المنية انشبت اظفارها \* الفيت كل تنمية  
 لا تنفع \* انشبت بمعنى علقت التنمية الحرة التي تجعل معاذة اى اذا  
 علق الموت مخيله في شئ ليذهب بطلمت عقدة الخيل شبه الشاعر  
 المتية بالسبع في اهلاك النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين  
 نفاع وضرار فادعى للسبع فردين متعارفا وغير متعارف افراده  
 المتعارفة الحيوان المفترس وغيرهما المنايا وذكر المنية المشبه واراد به  
 السبع المشبه به استعارة ممكنة واثبت لها الاظفار التي لا يكمل ذلك



الاهلاك في السبع الالبها تحقيقا المبالغة في التشبيه فيكون المنية  
استعارة مكنية والاطفار استعارة تخيلية مستعملة في صورة وهمية  
المنية كالاطفار للسبع ( فان الاطفار استعملت في امر تخيلت وتوهمت  
في المنية شبيهة بالاطفار بعد تشبيهها بالسبع وتنزيلها منزلة من  
قبيل تطبيق المثال بالممثل اذ الاطفار استعملت في امر وهمي المنية  
بعد تشبيهها وتنزيلها يدل على ان المنية استعارة مكنية بلا ريب  
فلا يرد ان اظفار المنية الظاهر انه تمثيل لكون التخيلية قرينة  
للمكنية فقله فان الاطفار استعملت الخ لا يصح ان يكون تعليلا له  
كما لا يخفى وجعله تمثيلا لقوله والا تخيلية وجعل قوله فان  
الاطفار تعليلا للتمثيل بعيد ركبك انتهى ( واحاله ) عطف  
على اشارة ( على ماسياتي من تزييفها ) في العقد الثالث من بيان لما  
بلا تعسف اى اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات  
التي لا يدل عليها دليل ولا تمس عليها حاجة قيل لتخالف تفسيره  
للتخيلية لتفسير غيره لها يجعل الشيء للشيء يمكن ان يجاب عنه بان صاحب  
المفتاح في هذا الفن خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد  
التقليد لغيره حتى يعترض عليه بان ما ذكره مخالف لما ذكره غيره ولا قضاء  
ان يكون الترشيح تخيلية لما قلنا من لزوم ترجيح بلا مرجح اذ كل من  
الترشيح والتخيل اثبات ما يختص المشبه به المشبه واجيب عنه  
باثبات ان الفرق بينهما بان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن  
في التخيلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة  
عن امر متوهم يمكن اثباته المشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به  
لم يحتاج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا  
رايت اسدا يفترس اقرانه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس  
الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة الوهمية ليصح  
اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا

عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشيبة  
هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا  
معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه ( لان القرينة حاصلة بمجرد اثبات  
الاطفار الحقيقية لها ) لتعليل التعسف حاصله ان تلك الاعتبارات  
لتحصيل القرينة والقرينة حاصلة بمجرد اثبات الاطفار الحقيقية  
لها فينتج ان تلك الاعتبارات لتحصيل حاصلة بمجرد الخ فهو  
خروج عن الطريق المستقيم وهو التعسف والغاء في فتوهم صورة فاء  
نتيجة مجازا ( فتوهم صورة شبيهة بالاطفار فيها واستعمال  
الاطفار فيها لتحصيل القرينة المكنية خروج عن الطريق المستقيم )  
مجازا مفعول مطلق الاثبات يبنى لا مجاز لغوي فيه بل المجاز  
في الاثبات وهو في اضافة الاطفار الى المنية فيكون الاسناد المجازي  
في النسبة الاضافية والايقاعية كما في النسبة الاسنادية واما التعريف  
باسناد الفعل او معناه فبنى على المشهور او على التعميم من التحقيق  
والتأويل فلا يرد ما قيل من ان فيه بحث لان المجاز العقلي هو اسناد  
الفعل او معناه الى غير ما هو له من الملابس والاطفار ليست بفعل  
ولا بمعناه فكيف يكون اثباتها مجازا عقليا ولا يبعد ان يقال ان المراد  
بالمجاز هنا هو المجاز بالمعنى اللغوي لا بالمعنى العرفي ( قال المصنف الفريدة  
الرابعة الاستعارة ان لم تقترن بملايم شيئا من المستعار منه والمستعار له  
فمطلقة ) هذا تقسيم الاستعارة باعتبار غير اعتبار الطرفين والجامع  
واللفظ وهو باعتبار المجموع ويدل الاسناد الاقتران الى الاستعارة  
على كون الاقتران بعد تمام الاستعارة بما يتوقف عليها فيكون المقارن به  
خارجا عن القرينة قدم المطلقة مع ان مفهومها عديم لكون القسمين  
للمفهوم الوجودي والمطلق قد يراد به الماهية من حيث هي هي  
اي لا بشرط شيء وقد يراد به بشرط لاشي والاو اعم من الثاني  
والمراد هنا المعنى الثاني والا لصدق على القسمين الاخيرين فلا يصح



المقابلة ووجه التسمية كونه غير مقيد بالمقارنة بما يلايم سوى ملايم  
المستعار له والمستعار منه (والمراد من الاقتران بما يلايم الاقتران بما سوى  
القرينة) هذا التحرير لتجديح التعريف المستفاد من التقسيم  
عن السؤال بأنه يعرف بالمباين بقرينة اسناد الاقتران الى الاستعارة  
لانها قبل التمام لا يقال اقترن الاستعارة فلا يرد ما قيل من ان الاخصر  
ان يقال المراد بالملايم ما سوى القرينة مع انه لا حاجة اليه لانه سببين  
انتهى لان يباينه غير مقيد اذا كان التعريف فاسدا بل يتخذ يباينه  
قرينة فاول التعريف (والا فالقرينة بما يلايم المستعار له) دليل  
على الارادة والقرينة عام شامل للمناعة والمعينة لان المناعة مأخوذة  
في تعريف الاستعارة والمعينة شرط في الاستعمال فلا يمح الاستعارة  
عنهما فلولم يكن المراد هذا لزم ان لا يوجد استعارة مطلقة هذا التقسيم  
للاستعارة المصروفة كادل عليه كلام الش في الديباجة بان الاستعارة  
المكنية لا اقسام لها واسائر الكتب المفصلة حيث قسم فيها الاستعارة  
المصروفة بهذا التقسيم واما وجود الترشيح والتجريد في المكنية  
على المذاهب كلها فيعلم بالمقايسة الى ترشيح المصروفة وتجريدها  
فلا يرد ما قيل ان كون القرينة بما يلايم المستعار له انما هو في الاستعارة  
المصروفة دون المكنية فان القرينة فيها بما يلايم المستعار منه وهو  
المشبه به المضمحل في النفس على مذهب الجمهور نعم يتم ما ذكره  
في المكنية ايضا على مذهب السكاكي فيها دون الجمهور فلعلم  
الكلام على سبيل التغليب فافهم (فلا يوجد استعارة مطلقة)  
هذا فساد تعريف فرع على كون القرينة ملائمة المستعار له فيلزم  
ان تكون المجردة دائما وقد تجتمع المرشحة وقد لا تجتمع واما المكنية  
فيعلم بالمقايسة اما على مذهب الخطيب يكون المجردة دائما وقد يجتمع  
مع المرشحة وقد لا يجتمع ايضا وكذلك على مذهب السكاكي  
واما على مذهب السلف يكون مرشحة دائما قديما مع المجردة

وقد لا تجتمع قبل في قوله فلا يوجد استعارة مطلقة نظر اذا القرينة  
قد يكون حاله وح يوجد المطلقة اذا لا ملايم فضلا عن ملايم المستعار له  
انتهى يمكن ان يجاب عنه بان الاقتران يعم من الحالية والمقالية كما كان  
القرينة ولو سلم فيبقى النقص بعدم الجامعة بالاقتراان بقرينة مقالية  
فتفطن (لا يقال الاستعارة باعتبار القرينة لا تقتنر بما يلايم المستعار له) يعني  
ان الفعل ونحوه اذا نسب باي نسبة الى شيء مشتق يلزم  
ان يتصف ذلك المشتق بما أخذ الاشتقاق قبل تعلق ذلك النسبة  
مثل كرامت العالم واهنت الجاهل ولذا حمل مثل قتل قتلا  
على المجاز الاولى اذ لما وجب ان يتصف قبل تعلق نسبة  
قتل بالقتل لزم تعلق القتل بالمقتول لحمل على المجاز فهناك قوله  
شيئا من المستعار له والمستعار منه يستلزم ان يتصف الشيء بالاستعارة  
قبل تعلق الاقتران واذا اتصف بها لزم ان يتم الاستعارة وتماهما  
بالقرينة فيلزم ان يكون الاقتران بما يلايم اقترانا بما سوى القرينة  
التي فلا عموم للقرينة حتى يصح التخصيص بما سوى القرينة  
فماصل السؤال اما معارضة على الارادة بالتخصيص او المنع على  
قوله فالقرينة بما يلايم المستعار له واما المعارضة ان الارادة بالتخصيص  
باطل لان التعريف لا عموم له للقرينة وكل شيء لا عموم لها فتخصيص  
باطل فينتج المطلوب لكن الصغرى نظرية ثابت بقوله الاستعارة  
باعتبار القرينة الخ واما المنع انا لان ان القرينة بما يلايم المستعار له  
كيف ان الاستعارة لا تقتنر باعتبار القرينة بما يلايم المستعار له  
فلا يكون القرينة بما يلايم المستعار له فتفطن (بل تقتنر بما ينصير  
مستعار له باقتران القرينة) معطوف على تقتنر بما يلايم الخ ان  
العطف على المقيد اذا كان المقيد مقدما فالظاهر يفيد المعطوف  
بذلك القيد كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا نعم انه ليس  
يقطعي لكنه هو السابق الى الفهم في الخطايات وكذلك اذا كان



القييد مؤخرًا يفيد تقييد المعطوف به بمعاونة المقام كقولنا ضربت زيدا في الدار وقعت وما نحن فيه من قبيل الثاني بمعاونة المقام اذ مدار الاضراب كون المستعار له بالفعل وكونه بالقوة والاول فيكون قيد بما يلايم في المعطوف عليه قيما في المعطوف فيكون الحاصل بل تقتزن بما يلايم بما يصير مستعار له الخ فتح يكون ما موصولا عبارة عن المشبه وضمير يصير يرجع اليه الباء السببية في اقتران يتعلق بضمير وبعض الشراح تكلف في توجبه العبارة بتكلف بقيد حيث قال ما موصولة وضمير يصير راجع الى المشبه المقدر في نظم الكلام وقوله باقتران القرينة من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير العائد الى الموصول فتأمل حاصل الاضراب ان الاستعارة باعتبار القرينة تقتزن بما يلايم غير المستعار له بالفعل فيصير بعد الاقتران مستعار له فهذه الاستعارة خارجة عن هذا التعريف المستفاد من التقسيم ومثل هذا السؤال يجري باعتبار اسناد الاقتران الى الاقتران كما قررنا وجهه (لانا نقول الاستعارة تتحقق بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له) لان القرينة المأخوذة في تعريف الاستعارة هي المانعة والمعيونة شرط في الاستعمال والدلالة على المعنى المراد فاذا وجدت القرينة المانعة تحققت الاستعارة فحاصل الجواب ان قرر السؤال معارضة يكون منع المقدمة الاستعارة باعتبار القرينة لا تقتزن بما يلايم المستعار له الخ وان قرر منعها يكون اثباتا للزوم التقييد وهو اصل الدعوى هكذا ان الاستعارة تتحقق بالقرينة المانعة ولما كان كذا تكون القرينة المعينة خارجة من الاستعارة فلا يلايم المستعار له فكلمة كان كذا يكون الاستعارة باعتبار القرينة المعينة مقترنة بما يلايم المستعار له واذا كان كذا يلزم المحذور المذكور او اذا لم يكن هذا فلا بد من التقييد لكن المقدم حق والتسالي مثله فينتج المطلوب (وما يلايم المستعار له القرينة المعينة) يعني المراد من القرينة

فيما سوى القرينة الخ القرينة المعينة لا المانعة ولا المطلق منهما فيخصص ما يلايم بما عداها لئلا يلزم المحذور (فالاستعارة باعتبار القرينة المعينة مقترنة بما يلايم المستعار له فلا بد من التقييد) اي تقييد الملايم بما سوى القرينة المعينة قبل لقائل ان يقول الاستعارة تتحقق بالقرينة المانعة كما اعترف به الشارح هنا وكما مر في التعريف للسجاز فيكون الاثنان بالقرينة بعد تمامها فيكون الاستعارة المقترنة بها مجردة فكيف يجوز التقييد بما سوى القرينة المعينة واجيب اعل الشارح اطالع على الاصطلاح منهم على ان الاستعارة باعتبار القرينة المعينة مطلقة لا مجردة ولذا قيد انتهى وانا اقول السؤال والجواب ليسا بشيء اذ لما قيد بما سوىها يكون مقيدا في الشقوق الثلاثة المطلقة والمرشحة والمجردة فكيف يكون الاستعارة المقترنة بالقرينة المعينة مجردة على انه لو لم يقيد يلزم ان لا يوجد الاستعارة المطلقة ويلزم ان لا يوجد الاستعارة بدون المجردة لان القرينة المعينة لازمة للاستعارة ولم يقل بهما احد (قال المص نحو رأيت اسدا) في مقام لم يوجد الاسد فيه فتح يكون القرينة حانية او مقالية فتأمل (الاولى تقييده بالوصف بالرمي لئلا يتزهم ان الاطلاق مشروط بانتفاء القرينة) يعني في مقام البيان الارجح ان يذكّر القرينة المقالية لئلا يتوهم الخ عبر بالاولى بملاحظة علمه يعني وجه اولوية التقييد عدم التوهم واثار عدم التقييد اتوهم لا الظن ولا الجزم ولا الضير في التوهم مع انه من قبيل التمثيل ولا منافسة فيه (قال المص وان قرنت) الاقتران اتصاف الشيء بالشيء (بما يلايم المستعار منه) يعني معنى المشبه به (مفر شحنة) لتر بين الاقتران بما يلايم المستعار منه الاستعارة التي فيها مبالغة في التشبيه لاشتماله على تحقيق المبالغة وابتناؤه على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لاشيء مشبه به مثل \* اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى



فإن بحث تجازتهم \* فإنه استعمار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم  
 فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة اعلم ان التعريف  
 المستفاد من التقسيم ملحوظ بقيد الحيثية المشعور بها بتعلق الحكم  
 على المشتق فلا يلزم تداخل الاقسام في صورة اجتماع الترشيح  
 والتجريد اذ من حيث انها مقارنة بما يلائم المستعار منه ليست مجردة  
 وبالعكس فلا حاجة الى قيد فقط في التعريف ولا الى اعتبار الوحدة  
 في المقسم اذ المراد منه الماهية من حيث هي مع ان الاستعارة في صورة  
 الاجتماع واحدة قدم المرشحة على المجردة لكونها ابلغ من المجردة  
 ولان المستعار منه مقدم على المستعار له من جهة الاصلية  
 في التشبيه وان كان الغرض راجعا الى المشبه (قال) المصنف  
 (نحو رايت اسدا له لبد) مع القرينة الحالية والام يصح التمثيل  
 ولا يمكن ان يقال قوله له لبد قرينة الاستعارة وقوله اظفاره ترشيح  
 (على وزن علم الشعر) مطلقا (المترق بعضها ببعض جدا) هذا ليس  
 بمقصود في المقام لكن الشئ بين الاحتمال على مساعدة رسم الخط  
 لاعلى وجه الاحتمال بالارادة كما ظن ومثل هذا البيان كثير الوقوع  
 في العبارات لظهور المراد ويحصل على فطانة السامع فلا يعين المراد  
 (اول لبد شعر الاسد المتلبد) اى المجتمع على رقبة (ويقول للاسد  
 ذولبد والبد كمنب) وزنا (جوهما) اى اللبد هذا هو المراد ليصح  
 التمثيل (اظفاره جمع ظفر لم تقلم من التقليم بمعنى القطع جعلوا قوله  
 لبد ترشيحا) استدل الجعل الى القوم دون المص فقط اذا شتهر بينهم تمثيل  
 المرشحة بيدت زهير بن ابي سلمى \* لدى اسد شاكي السلاح مقذف \*  
 له لبد اظفاره لم تقلم \* جعلوا له لبد ترشيحا (لان اللبد يلائم المشبه به  
 ومن خواصه) دليل الجعل (وكذا اظفاره لم تقلم لان عدم تقليم الاظفار  
 اختص به) هذا نوطه للسؤال وعلى هذا المعنى يكون ترشيحا على الترشيح  
 \* اعلم ان لفظ الاختصاص والتخصيص والخصوص الاصل فيه

ان يستعمل باد خال الباء على المقصور عليه اعنى ماله الخاصة فيقال  
 خص المال بزيد اى المال له دون غيره لكن الشائع في الاستعمال  
 ادخالها على المقصور اعنى الخاصة كما في قوله تعالى \* يشخص برحمته  
 من يشاء \* فبح ان رجوع ضمير اختص الى عدم تقليم وضمير به الى الاسد  
 فالباء داخلية على المقصور عليه فيكون اختص مستعملا في معناه  
 الحقيقي وان رجع ضمير اختص الى الاسد وضمير به الى عدم التقليم  
 فالباء داخلية على المقصور رفع اما ان يجعل اختص مجزا عن التميز مشهورا  
 في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه واما ان يجعل من باب التضمنين  
 بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيين معا ويكون الباء المذكورة صلة  
 للمضمن ويقدر المضمن فيه اخرى فيقال امتاز الاسد بعدم تقليم  
 الاظفار شخصه بالاسد فان قيل اذ لوحظ المعنيان يلزم جمع الحقيقة  
 والمجاز واردة معنيين في اطلاق واحد قلنا المراد بملاحظة المعنيين  
 ان يراد معنى الحقيقي اصالة والمعنى اللازمى تبعا فلا محذور فيه كما في  
 السكناية (لا يقال في قوله اظفاره لم تقلم شائبة تجريد) فتح يكون التمثيل  
 بما اجتمع فيه الترشيح والتجريد لالاول فقط كما فعله المص وايد كون  
 هذا مراد المص بجعل القوم هكذا والافلا فائدة في حكاية جعل القوم  
 فتذكر في مثل هذه العبارة فبنى عليه الاعتراض والا فيكفى في تمثيل  
 المص كونه لبد ترشيحا سواء كان اظفاره لم تقلم تجريدا او ترشيحا  
 ادعى شائبة التجريد دون التجريد المحض لان عدم التقليم يشتمل  
 ان يكون عدم ملكة من شأنه الملكة وان يكون عدم مطلق والسؤال  
 مبنى على الاحتمال الاول وهو غير مجزوم كما ينبغي عنه دليله وحاصل  
 الاعتراض يمكن تطبيقه على النوع الثلاثة على طريق المجاز وحاصل  
 الجواب بتجريد المراد بقرينة الشهرة بناء على وقوعه في حواشي الكشاف  
 (لان الوصف بعدم تقليم الاظفار انما تمارف فيما هو من حاله)  
 اى من شأنه (تقليم الاظفار) دليل على شائبة التجريد بناء على المتعارف



المشهور ليقيد النفي كمال فائدة هذه المقدمة من الخطابية لان نفي لم تقم  
اعم من العدم المطلق وعدم المقيد كما عرفت والحمل على احدهما  
بناء على العرف يفيد الفطن (وهو الانسان) من قبيل قصر الاضافي  
بالنسبة الى الاسد والاوقع التقليل في كثير من الحيوانات كما لا يخفى  
من قبيل قصر الموصوف على الصفة واداته تمر يف المسند  
(لانا نقول عدم تقليل الاظفار كناية) مصطلحة (من القوة) اى قوة  
القهر بالاظفار لا القوة المطلقة فتأمل (على ما في حواشى الكشف  
فتأمل احوال الى الاخر لكونه منظورا فيه اشار اليه بالتأمل لعل  
وجه التساؤل ان السؤال وارد على القوم لا على المص لانه يكفى له  
ترشيح واحد وان مجموع له لبد واطفاره لم تقم ترشيح واحد بحمل  
اللبد على وزن علم والمجموع يكون ملايم المستعار منه ويحتمل ان يكون  
اشارة الى السؤال على الجواب والى الجواب عنه تقرير السؤال على وجهين  
احدهما ان الكناية يصح فيها ارادة معنى الموضوع له فتح يكون  
باعتبار المعنى المراد ملايم المستعار منه وباعتبار المعنى الموضوع له  
ملايم المستعار له فلا يخفى من شائبة التجريد وثانيهما ان حمل على المعنى  
الكينائي وهو القوة لا يكون ملايم المستعار منه فقط بل يكون مشتركا  
بين المستعار منه والمستعار له فلا يكون ترشيحا ولا تجريدا وتقرير الجواب  
ان القوة لكونها معروفة بلام العهد يكون المراد بها القوة القاهرة  
الخصوصية بالاظفار لا القوة المطلقة حتى اشتهر في معنى الكينائي  
وصار حقيقة تفهيم وترك ارادة المعنى الموضوع له في دفع السؤال لان  
قال شيراشي في وجه التأمل انه كما يجوز ان يكون الترشيح مستعملا  
في غير ما وضع له على ما سيجي في المتن عن قريب يجوز ان يكون التجريد  
مستعملا في غير ما وضع له على ما سيجي في كلام الش نفسه فاستعمال  
عدم تقايم الاظفار في لقوة لا ينافي التجريد لا يقال سيذكره الش  
في التجريد انما هو استعماله في اوازم المشبه به بطريق المجاز دون الكناية

والكلام

او الكلام فهما في الاستعمال بطريق الكناية لانا نقول لما لم يكن  
لجنا ز مع اشتماله على القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فاعبنا  
عن التجريد فالكناية اولى بذلك ويمكن ان يكون امره بالتأمل  
لما ذكرنا انتهى اقول فيه فظن لانه ليس المراد من السؤال ان عدم  
التقليل يراد به معنى الحقيقي وكل معنى الحقيقي فيه شائبة التجريد حتى  
يجاب عنه بان المراد المعنى الكينائي و يكون لهذا القول وجه  
بل المراد منه ان معنى عدم التقليل يلائم المستعار له باعتبار المتعارف  
والجواب انه ملايم المستعار منه لكون المراد به معنى الكينائي ولا مدخل  
في كون الترشيح والتجريد مجزا حقيقة وكناية (قال المص وان قرنت  
بما يلائم المستعار له فجزدة) اى من حيث انها قرنت بكذا فلا يرد  
ضرورة الاجتماع من الترشيح والتجريد والمراد بما يلائم كما في السابق  
غير القرينة كقوله غم الرداء اذا تبسم ضاحكا غلقت بضحكته رقاب  
المال غم الرداء اى كثيرا لعطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض  
صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصيفه بانغمز من قبيل اضافة  
الصفة الى الموصوف للتجريد والاستعارة اذ هو ملايم العطايا دون  
الرداء والقرينة سياق الكلام اعنى قوله اذا تبسم ضاحكا اى شارعا  
في الضحك اخذ افعاله غلقت بمعنى بقيت يقال غلق الرهن في يد المرثون  
اذ لم يقدر على انفسه كما به يعنى اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدى  
السائلين هذا المذبح المدوح بكثرة العطاء فيكون حاصل المعنى  
ان السائلين يأخذون امواله من غير علمه فيحضرون الى حضرة  
في تبسم ولا يأخذ منهم فيملكونه (لتجريد ها عن بعض مبالغة  
في الاستعارة) هذا وجه التسمية بمناسبة الاطلاق والتقييد والتجريد  
مبنى للفاعل والفاعل المذكور الاقتران المذكور واتى بالضم وضع الضمير  
اشارة الى التباين اذا المجردة استعارة بمعنى الاصطلاحى ومدخول في معنى  
فعل المتكلم ولذا اتى بضمير المذكور في قوله لانه صار فتح الاستعارة



والتشبيه كلاهما فعل المتكلم والادعاء في التشبيه والتشبيه في الاستعارة فيكون فعل المتكلم ظرفا للمبالغة وقوله الآتي في الاستعارة المراد المصطلحة فلا يرد ما قال الصواب ان يقال في التشبيه بدل في الاستعارة يرشدك الى ذلك قول المص فيما بعد في وجه المبالغة الترشيح لا شماله على تحقيق المبالغة في التشبيه الا ان يحمل في قوله في الاستعارة على معنى السببية اي عن بعض مبالغة في التشبيه حاصله بسبب الاستعارة انتهى ان الصواب يقابل الخطأ وههنا ليس بخطأ غاية ما في الباب ان الاستعارة ظرف المبالغة بالواسطة والتشبيه بلا واسطة فلا محذور فيه مع انه يقتضي هذا بيان وجه التسمية للاستعارة (لانه صار يذكر ما يلايم المشبه بعد من دعوى الاتحاد الذي في الاستعارة ومنه نشأ المبالغة) يعني دعوى الاتحاد تحصل في الاستعارة بتمامها وما يلايم خارج عنها فاذا كان ملايما للمشبه به يقوى الدعوى وان كان ملايما للمشبه بضعف وان لم يزل بتمامه حال كون الدعوى ينشأ منه المبالغة فلهذا قال تجزئها عن بعض مبالغة دون كلها (قال المص نحو رأيت اسدا شاكي السلاح) مع القرينة الحالية بقرينة التمثيل الشاكي اما ما خوذ من الشوكة بمعنى العظمية او الحية على سبيل قلب المكان على الاول يكون كناية من تمامية السلاح وعلى الثاني حديده او من الشكاية يعني يشكو سلاحه من كثرة الاستعمال والمزاولة فيكون كناية من كمال العجاسة فهو من ملايم المستعار له فيكون تجريدا (وقد يجتمع التجريد والترشيح) اهل المص هذا الشق لمعلومين اذ الاقتران معلوم بكليهما او لا مانع فيه وبين الشارح لبيان القوم والتشبيه على اعتبارية التقسيم وهو ما يكون بين مفهوم الاقسام تغاير دون الذات اذ يصدق مفهومها لقسمين على ذات واحد اذا اعتبر قيد الحيثية كما قررنا يكون من التقسيم الحقيقي واما بين المطلقة ويذهما مباينة والتقسيم

باعتبار

باعتبارهما حقيقي اذ مفهومهما مختلفان بالاعتبار والتمثيل فاذا تصادقا على ذات واحدة يلزم اجتماع النقيضين (كقوله لدى اسد شاكي السلاح مقذف له ليد اطفاره لم تقلم) هذا البيت من البحر الطويل مقبوض عروضه مخذوف ضربه لدى تخفف متعلق لكنت المقدر واضافته الى الاسد قرينة المجاز فلا حاجة الى اعتبار قرينة الحالية فشاك السلاح تجريد لانه وصف بما يلايم المستعار له اعني الرجل الشجاع ومقذف له ليد اطفاره لم تقلم ترشيح لان هذا الوصف مما يلايم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي (اي عند اسد نام السلاح كثيرا اللحم) بيان المعنى المراد (والمقذف اسم مفعول من التقذيف بالقاف والذال المحجمة مبالغة القذف) بناء على ان يكون بناء التقذيف للتكثير في الفعل (بمعنى الرمي كانه رمي باللحم وورثا المعنى باعتبار معونة المتسام والا فان القذف بمعنى الرمي وتكثيره بالاصيغة يكون في الرمي سواء كان باللحم او بالقاف الى الوقائع والحروب ولذا قيل اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامه ونباله وبهذا المعنيين لا يختص بالمستعار منه ولا بالمستعار له فلا يكون من الترشيح ولا من التجريد بل يكون من الترشيح باعتبار المجموع منه ومن له ليد اطفاره الخ قيل يكون ترشيحا باعتبار انه يكون مبالغة في القذف فيكون كاملا في المستعار منه انتهى اقول هذا المقيد لا يكفي في الملايمة باحدهما دون الآخر اذ الكمال ليس امرا مضبوطا حتى يتمايز به الاقسام مع انه يخالف لظاهر التقسيم والتعريف (فالتقسيم اعتباري) هذا تفريع على اجتماع القسمين في استعارة واحدة اذ ح تكون مرشحة ومجردة في تصادقان في ذات واحد ويتداخل الاقسام ومن هذا يعلم انه تقسيم اعتباري دون حقيقي لان الحقيقي لا يتصادقان ولا يتداخلان (قال المص والترشيح ابلغ من التجريد) والاطلاق وجع من التجريد



والترشيح (لاستعمله على تحقيق المبالغة) كما عرفت ان في الاستعارة  
 مبالغة في التشبيه وترشيحها بما يلائم المستعار منه فتعريف ذلك وتقوية  
 الترشيح والتجريد يطلق على فعل المتكلم وعلى اللفظ الذي يكون به  
 الترشيح والتجريد كما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم واللفظ  
 المستعار وهما المراد المعنى الثاني قال الفاضل القزاز ابادى الاباح  
 من البلاغة لاسيما المبالغة لانه ليس فيه زيادة المبالغة ولا في التجريد  
 مبالغة فيه نقصان في المبالغة بل كالملايم كما لا يخفى الا ان يكون اسم  
 التفضيل بمعنى اصل الفعل او يكون وجود اصل الفعل في المفضل  
 عليه نقديرا انتهى هذا تعريض على الشارح الملاية رحمة الله  
 لكن ليس يوارد لان كلام الش من قبيل توسيع الدائرة حيث حل  
 على المجاز في الاستناد على اى تقدير كان بعيدا او قريبنا (استناد  
 الابلية الى الترشيح) باعتبار ضميره المستتر والافاسناد الخبر على  
 المبتداء ليس من الاستناد المجازي على التحقيق وان جوزه بعض  
 المشايخ (مجازي من قبيل الاستناد الى السبب) اذ الترشيح سبب  
 لبلاغة الكلام لانفسه بليغ وسبب تحقيق مبالغة المتكلم فالاستناد  
 يكون مجازيا (والا لم يصح الاستناد اذ الابلغ من البلاغة وهو  
 الكلام ومن المبالغة هو المتكلم) ابلاغة يتصف بها الكلام والمتكلم  
 في الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحتها وفي المتكلم ملكة  
 يقتدر بها على تأليف كلام بليغ والمبالغة كذلك يتصف بها المتكلم  
 والمتكلم فلا وجه للحصر المستفاد من ضمير الفصل يمكن ان يقال  
 ان الحصر اضافي بالنسبة الى الترشيح وان يقال من صفة الاحتمال  
 وان يقال ليس المراد الحصر بل للايات ليكون الاستناد مجازيا وان  
 استفاد الحصر وفيد يكفي كونها صفة للكلام وكون المبالغة صفة  
 للمتكلم واما كون كل واحدة منهما صفة لكل واحد منهما فالكفاية  
 بطريق الاولى فلذلك اكتفى بالذكر \* اعلم ان بناء افعال من

الثلاثي

الثلاثي المجرد وقياسه للفاعل اما الاول لانه لو لم يكن ثلاثيا بل كان  
 رباعيا كد حرج ولم يكن مجردا كما استخرج واخرج لم يمكن بناء  
 افعال منه اما ان اردت بناء من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة  
 فان افعال ثلاثي فتريد فيه التهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء  
 مع حذف حرفين او حرفين فانه يلتبس المعنى اذ اوقلت من دخرج  
 او اخرج لم يعلم انه من تركيب دخرج وكذا اوقلت في اخرج خرج  
 تحذف التهمزة لالتباس باخرج من الخروج وكل هذا بناء على ان لا صيغة  
 للتفضيل لا قبل راءا انتصروا عليه اختصارا لهذا مذهب جمهور  
 النحاة وعند سيبويه هو قياس من باب التفعال مع كونه ذا زيادة  
 ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار وانت اكرم لي  
 من فلان ومجوزه قلة الحذف لانك تحذف التهمزة وترده الى الثلاثي  
 ثم بنى منه افعال التفضيل وعند غيره سماعي قال نجم الائمة شيخ  
 الرضى ونقل عن المبرد والاعفش جواز بناء افعال التفضيل من  
 جميع الثلاثي المزيد فيه قياسي وليس بوجه لعدم السماع وضعف  
 التوجيه فيه بخلاف افعال انتهى فتح اخذ الابلغ من المبالغة غير  
 قياسي على الجمهور وسبويه وقياسي عند المبرد والاعفش وفي مثل  
 هذه العبارة لا محذور في بناءه على المذهب الضعيف ومعنى قياسه  
 للفاعل ان يعبر بالفاعل في المعنى مثلا اضرب يعبر بضارب اكثر  
 ضربا من سائر الضاربين فيكون معناه عين معنى المعبر به هذا اغلب  
 وقد يستعمل المفعول مثل اشهر واليوم اى اشد مشهورية واشد  
 ملوئية وهما انضاف الكلام والمتكلم بالابلية مأخوذ من البلاغة  
 للفاعل او مأخوذ من المبالغة في الكلام للمفعول وفي المتكلم للفاعل  
 (قال المص والاطلاق ابلغ من التجريد) سواء كان مأخوذا  
 من البلاغة او المبالغة وجه المبالغة دعوى اتحاد المشبه بالمشبه به  
 كما عرفت ووجه البلاغة ان الكلام المشتمل على التشبيه اما ان يسرق



للمدح او الذم وايا ما كان يكون ايراده بالمبالغة مطابقا لمقتضى الحال  
ففي المطلقة يبقى دعوى الاتحاد بلا تقوية كما في الترشيح ولا تضعيف  
كما في التجريد اذ هو لم يزل تمام المبالغة بل بعضها كما عرفت فيكون  
الترشيح ابلغ لتقويته والاطلاق ابلغ من التجريد لبقاء دعوى الاتحاد  
وزوال بعضه في التجريد فلا يرد ما قيل ان الابلغ من البلاغة لامن  
المبالغة لعدم وجود المبالغة في التجريد وعدم زيادة المبالغة  
في الاطلاق (وقد اشرنا الى وجهه) وهو قوله لتجريدها عن بعض  
مبالغة الاستعارة لانه صار يذكّر ملايم المشبه ابعدا الخ فيل هذا  
الوجه انما يتم اذا كان ابلغ من المبالغة واما اذا كان من البلاغة  
فانه يجوز ان يكون التجريد مشتملا على وجه يورث بلاغة تساوي  
بلاغة الاطلاق او تزيد عليها فاعمل قوله فتنبه اشارة الى هذا انتهى  
انا اقول هذا ليس بشيء لان الكلام مبنى على كون احدهما ابلغ  
والاخرى ادون بالنسبة الى نفسيهما واما بالنسبة الى داع آخر  
يتضمن التجريد او الاطلاق او الترشيح فيكون احدهما ازيد بلاغة  
من الآخر فلا كلام فيه ومثل هذا الاحتمال يجزى في كل واحد  
من الاقسام الثلاثة فلا بأس فيه (وجمع التجريد والترشيح في مرتبة  
الاطلاق) من حيث البلغية (لثاقطهما بعارضهما) لتعليل لكون  
الجمع في مرتبة الاطلاق يعني ان جمعهما من حيث الترشيح ومن حيث  
التجريد بدون الملاحظة بتفاوتهما بالكمية والكيفية اذ التفاوت  
ليسبب امرامضبوطا حتى يلاحظ فالتجريد يضعف المبالغة والبلاغة  
والترشيح يقويهما فيقابل التقوية والتضعيف فيساقطان فيبقى  
على الاصل فيكون في مرتبة الاطلاق (قال واعتبار الترشيح والتجريد  
انما يكون بعد تمام الاستعارة) هذا جواب سؤال مقدر على التقسيم  
بانه غير مانع لغير الاقسام اذ المطلقة ليست من الاقسام لعدم  
وجودها اذ الاستعارة لا يخ من القرينة فهي اما ملايم المستعار منه

او ملايم المستعار له وايا ما كان لا يوجد المطلقة واجيب بانها انما  
يكون بعد تمام الاستعارة بتجريد المراد وهذا الكلام قرينة الى  
تخصيص الملايم بما سوى القرينة كما جعله الش وتتمام الاستعارة ذاتا  
واستعمالا بالقرينة المانعة والمعينة فيعتبر ان بعدهما كما حققه الشارح  
آنفا قال (فلا يعد قرينة المصراحة تجريدا) تفريع على الحصر  
ومبنى على كون التقسيم الاستعارة المصراحة ولا قرينة الممكنة ترشحا  
هذا مبنى على كونه معلوما بالمقايضة والا لكان هذه الاقسام  
اقساما الممكنة ايضا وهذا يناقض ما قاله في الندياجة من انه ليس الممكنة  
اقسام فتأمل (والالم يوجد استعارة مطلقة) مع ان القوم قسموا الاستعارة  
لها ولاخويها وهذا قرينة ظاهرة على كون هذا الاعتبار بعد تمام الاستعارة  
فلا يرد ما قيل من ان هذا الكلام لا دليل عليه ولا شك ان ذكر ملايم المشبه  
سواء كانت قرينة استعارة او لا يعد الاستعارة عن المبالغة في التسمية  
وكان المناسب ان يسمى مجردة على الاطلاق انتهى لان تسمية  
ملايم المشبه على الاطلاق مجردة غير جيد لانه لو كان قرينة الاستعارة  
لكان قرينة مانعة فلو عد القرينة المانعة مجردة لزم ان يكون كل  
استعارة مجردة مع انه لا قائل به (ويستفاد من كلامه) اي كلام المص  
وجه الاستفادة لما فرغ عدم عد قرينة المصراحة تجريدا وعدم عد  
قرينة الممكنة ترشحا على كون اعتبارهما بعد تمام الاستعارة  
لزم ان يكون المضرع اثر من المضرع عليه المؤثر وانعدام المؤثر  
يستلزم انعدام الاثر وانعدام لا تعد اثباته فيستفاد ان يكون قرينة  
المصراحة تجريدا وقرينة الممكنة ترشحا عند عدم كون اعتبارهما  
بعد تمام الاستعارة وحاصل هذا الكلام اعتراض على المص بان قوله  
ولا قرينة الممكنة ترشحا لا يفرع على كونهما بعد تمام الاستعارة  
مطلقا بل على المذهب المختار مع ان المص فرع على الاطلاق  
لان قرينة الممكنة عند السكاكي سواء كان بعد تمام الاستعارة او لا



من ملايم المستعار له فلا يكون ترشيحا انه لو لم يشترط (زيادة التجريد  
والترشيح ذكر). التجريد المستعار له (على تمام الاستعارة اكان  
التخييلية ترشيحا وليس كذلك مطلقا) لفظ المطلق قيد للمنى  
والمنى مسلط عليه قوله وليس كذلك معطوف على استفاد واسارة  
الى الملازمة بين الشرطية لالى التالى وليس من قبيل بطلان التالى  
حاصله استفاد الزوم مع انه ليس منه لزوم على كل مذهب (لان الترشيح  
ذكر ملايم المستعار منه والمستعار منه في المكينة المشبه) دليل على ان  
التخييل لا يكون ترشيحا على الاطلاق اصل الدليل مطوى هكذا  
انه لا شئ من التخييل ذكر ملايم المشبه والترشيح في المكينة عند السكاكي  
ذكر ملايم المشبه فينتج انه لا شئ من التخييل بترشيح والكبرى نظرية  
وابتداء بالدليل المذكور (عند السكاكي) لان الاستعارة المكينة عنده  
ذكر المشبه وارادة المشبه به بادعاء دخول المشبه في افراد المشبه به  
قاسية على النظر المشبه المشبه به فيكون المستعار منه المشبه والمستعار له  
المشبه به فان قيل ان الترشيح عبارة عن ذكر ملايم المشبه به سواء  
كان مستعار منه او مستعار له فيتم لزوم من المعاد الى ما عرف وقسم  
بأن ملايم المستعار منه وملايم المستعار له كما فعله المصنف لا يرد هذا نعم  
لو اخذ المشبه به والمشبه مكانهما يتم ولم يأخذ المصنف والاصراض  
وارد عليه (نعم يكون كذلك على مذهب المختار) وهو مذهب السلف  
في المكينة وهو ان يشبه شئ بشئ في الذهن فيستعار لفظ المشبه به  
المشبه به فيذكر رديف المشبه به مسند الى المشبه وتبعه صاحب الكشاف  
واما مذهب الخليلي فليس مما نحن فيه لانه لا شئ في المكينة عنده  
من المستعار له والمستعار منه والاستعارة من قسم المجازيل من التصرفات  
الذهنية ويمكن ان يجاب عن ظرف المصن ان اختار مكينة السلف  
لان مكينة السكاكي والخطيب ليس بمتبر عند المصنف بقرينة زده  
ايها فيما شأني وقيل ان تخيلية السكاكي ترشيح باعتبار المعنى الوهمي

لانه يلايم المشبه وهو المستعار منه وتجريد باعتبار اللفظ لانه يلايم  
المشبه به وهو المستعار له انتهى اقول فيه نظرا لان اللفظ بدون اعتبار  
المعنى لا يلايم بشئ منهما وان اعتبر المعنى يلايم بواحد منهما البتة  
(قال المصنف الفريدة الخامسة الترشيح) لفظ الترشيح يطلق بالاشتراك  
اللفظي على فعل المنكلم وما يرشح به وهو اللفظ في العرف كلفظ  
الاستعارة كما قررنا ويحتمل ان يكون في فعل حقيقة وفي اللفظ مجازا  
بعلاقة السببية لكن الظاهر هو الاول اذ المجاز بكثرة الاستعمال  
يصير حقيقة عرفية (قال يجوز ان يكون باقيا على حقيقته تابعا)  
ليس المراد التابع المصطلح اذ الترشيح قد يكون بالنفر مع كافي قوله تعالى  
\*اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فازبحمت تجارتهم\* فان فازبحمت  
تجارتهم ترشيح يفرع على الاشتراء وقد تكون صفة كقولك جاورت اليوم  
بحراز اخر متلاطم الامواج فان زاحرا متلاطم الامواج ترشيح  
وصفة للفظ الاستعارة وهو البحر قد صرح في شرح المفتاح بكون الترشيح  
حقيقة حيث قال وما يجب التنبيه له ان الترشيح سواء كانت صفة  
او تفرع كلام فهو على حقيقته لا يتساهل على المشبه به حتى كان  
المستعار للعالم بحراز اخر متلاطم الامواج والاستبدال اشتراء  
يتفرع عليه الربح والتجارة وعدمهما فلا يعتبر فيه تشبيه ولا استعارة  
انتهى فعلى قياس الترشيح يكون الاستعارة في التجريد الشجاع الشاكي  
السلاح فلا يرد ان التجريد مشهور بالتشبيه مع ان مبنى الاستعارة تناسي  
التشبيه وادعاء ان المشبه عين المشبه به هذا لكن ذكر في شرح الكشاف  
العلامة التفنازي ان الترشيح قد يكون مجازا واعل ذكره في شرح  
المفتاح بناء على الاكثر (في الذكر للتعبير) اللام صلة لتابعا (عن الشئ  
بلفظ الاستعارة) يعني ان لفظ الترشيح باعتبار استعماله في المعنى  
اما ان يقاس على لفظ الاستعارة باعتبار معناه الحقيقي واما ان يقاس  
عليه باعتبار معناه المراد فان قاس عليه باعتبار المعنى الحقيقي يكون



مستعملا في ما وضع له فيكون حقيقة وان قاس باعتبار معنى المراد  
 يكون مستعملا في غير ما وضع له فيكون مجازا ذهب الاكثر الى الاول  
 فتحكموا بانه حقيقة والمص ذهب اليهما ففسر الشئ على مذاقه فيكون  
 على تقدير كونه حقيقة تابعا في الذكر للتعبير عن الشئ بلفظ الاستعارة  
 (من ينال الاستعارة) اشارة الى ان اللام ليست صلة التابع بل حال من ضميره  
 وجه الاجتناب ان المتبادر من الاستعارة ان يكون بملاحظة المعنى  
 المراد فيلزم التبعية باعتبار المعنى المراد مع انه ليس كذلك قال  
 (لا يقصده الاتقويتهما) حال اما متداخلة ان كان من ضمير تابعيا  
 واما مترادفة ان كان من ضمير يكون وكلا الحالين اشارتان الى تعليل  
 لكونه باقيا على حقيقة حاصله لو لم يبق على الحقيقة لم يتبع ولم يقصده  
 التقوية مع انه تابع ومقصود به التقوية (كانه نقل لفظ المشبه به  
 مع رديفه الى المشبه) يعني لما كان الترشيح من ينال الاستعارة التي  
 بقيت على المبالغة في التشبه ومحققا للمبالغة فيه بناء على تناسي التشبيه  
 وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شئ مشبه به كانه نقل لفظ  
 المشبه به مع رديفه الى المشبه دون نقل لفظ المشبه به فقط فينتج الترشيح  
 بلفظ المشبه به باعتبار معناه الحقيقي فيكون حقيقة قيل فيه بحث  
 لان بقاءه على حقيقة يقتضي عدم ان يكون القرينة المانعة موجودا  
 وكونه بطريق الاستعارة في الشق الثاني يقتضي ان يوجب القرينة  
 المانعة هذا قلنا ان كونه حقيقة وكونه مجازا ليس في مادة واحدة بل في مادة  
 متعددة فيجوز ان يكون في مادة قرينة مانعة وفي مادة اخرى ام توجد  
 او سلم كونها في مادة واحدة يختلف القرينة بالتصرف فباعتبار  
 قد يكون مانعا وباعتبار اخرى لا يكون مثلا عندى اسد له لبدان  
 اعتبر نقل لفظ المشبه به مع رديفه لا يكون الاسد قرينة مانعة وان اعتبر  
 نقل لفظ المشبه به بدون الرديف الى المشبه فيكون المراد بلفظ المشبه به  
 المشبه فمع اذا اسند الرديف يكون الاسد قرينة مانعة عن ارادة معنى

الحقيقي للترشيح فتأمل (و يجوز ان يكون مستعارا من ملايم المستعار منه  
 بملايم المستعار له) كقولك عندى اسد يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم  
 امواجه فالمشبه به هو الاسد المستعار ويفترس اقرانه استعارة عن الغلبة  
 على الاعداء والبحر مشبه به للعالم ويتلاطم استعارة عن كمال علمه وفضله  
 لكن في جواز كون الترشيح مجازا اضطررت كلام القوم قال العلامة  
 التفناني في شرح التلخيص مما يدل كلام صاحب الكشف على انه  
 ليس بمجاز ولا استعارة ثم قال في شرح المفتاح وتبعه السيد الشريف  
 ان الترشيح سواء كان صفة او تفرع كلام فهو على حقيقة لا يتناهى  
 على المشبه به حتى كان المستعار للشجاع سواء قال العلامة في شرح  
 الكشف ان الترشيح قد يكون مجازا وقد لا يكون وقال السيد الشريف  
 في حاشيته على شرح التلخيص ان صاحب الكشف جوز في الترشيح  
 كونه حقيقة ومجازا والجمع بين كلاميهما يمكن ان يقال ان قوليهما بعدم  
 كونه مجازا مبني على الاكثر وان يقال ان الترشيح من حيث هو ترشيح  
 لا يكون مجازا لان المق منه تزيين الاستعارة وهو ان يحصل اذا كان  
 بمعناه الحقيقي ليكون من خواص المشبه به وانه يجوز ان يكون مجازا  
 في نفسه امام سلا نحوله اليه الطويل اي النعمة العظمى او استعارة  
 كما في المثالين السابقين فحاصل الكلام ان القريب الى الفهم ان يكون  
 حقيقة ليحصل المق وهو التزيين والابلية من التجريد والاطلاق  
 ولانه لما جعل المشبه به مع لوازمه منقولا للمشبه يصلح الترشيح  
 باعتبار معناه الحقيقي فلا يمس الحاجة الى جعله استعارة بالتكلف  
 والمص اختار تجويز الكشف فذهب الى جوازه والش رحمه الله بين  
 على وجه لا يفوت الغرض وهو التزيين والابلية (يكون ترشيح  
 الاستعارة بمجرد داته عبر عن ملايم المستعار له بلفظ موضوع بملايم  
 المستعار له) هذا جواب لسؤال على انه لو كان مستعار لم يكن من ملايم  
 المستعار منه بل من ملايم المستعار له فكيف يكون ترشيحا فاجاب بهذا



حاصله انه لو كان مجازا له اعتباران اعتبار اللفظ مع المعنى المراد واعتباره بدون المعنى المراد بل من حيث انه موضوع للملايم المستعار منه وان لم يكن بالاعتبار الاول ترشيفا بل يكون بالاعتبار الثاني ترشيفا للاستعارة (ولا يخفى ان هذا لا يختص بكون لفظ ملايم المستعار منه مستعاراً) ان كلمة هذا اشارة الى عدم كون الترشيح باقيا على حقيقته اللازم لقوله ويجوز ان يكون بقرينة المقابلة لكونه باقيا على حقيقته وذلك القدر يكفي في صحة الاشارة وجده عدم اختصاصه ان عدم بقائه على حقيقته اما بان يكون مجازا مرسلا واما بان يكون استعارة واما كونه كناية فلا يمتثل لانها داخله في الحقيقة فان كان مجازا واما ان يكون عن ملايم المستعار له او عن القدر المشترك او عن غيرهما وكذا ان كان استعارة فالا احتمالات ستة فقصر المص الى الواحد منها ومن هذا علم ان الشئ ايضا قصر الى الاحتمالات الاربعه ويمكن ان يجاب عن قصر الشئ بان احتمال التجوز عن غير الملايم وغير القدر المشترك وان جاوز العقل وهو غير واقع لان تقسيم الاستعارة الى الاطلاق والترشيح والتجريد باعتبار المقارنة بانصفة والتفريع والصفة والتفريع بلايمان واحدا من المستعار له والمستعار منه واحتمل التجوز عن غير الملايم وغير القدر المشترك خارج عن المقسم وان كان ملايما باعتبار لفظه فقط وحاصل هذا اعتراض على المص بانه قصر في موضع البيان مع انه ليس بمقصود وهو نقض مجازي ويمكن ان يجاب عنه بان المص ليس صاحب المذهب في هذا فن بل ناقل كلام المشايخ وصاحب المذهب وان احتمل هذه الاقسام لكن لم يعلم تحققها ووقوعها من الشواهد والقضايا وتبع القوم فقصر في القسم الواحد ويدل عليه ان انقائل مجوز مجازية الترشيح صاحب الكشاف واستشهد بالشعر على شبهة بل كون الترشيح استعارة لا يخفى على من نظر الكشاف (بل يتحقق الترشيح بذلك التعبير على وجه الاستعارة كان او على وجه

المجاز المرسل اما الملايم (ترديد لكل من القسمين) المذكور او المقدر المشترك بين المشبه والمشبّه به) كلمة بل للاضراب فان تلاها جملة كان معنى الاضراب اما الابطال تحريم وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون \* اي بل هم عباد واما الانتقال من غرض الى غرض والمراد هنا الانتقال اما من المدعى الى الدليل او من الاضعف الى الاقوى اذا الاول اعتراض بقصر واحد وهو اختصاص الضامن المستعار بالذكر والثاني بقصر بين قصر المستعار وقصر المستعار للملايم دون القدر المشترك وكونه دليلا لا ينافي قوله لا يخفى من قبل الادعاء او اشارة الى تفاوت رتبة السامعين بالزكاء وعدمها ففي الحفاء بالنظر الى الزكى والاستدلال بالنظر الى غيره (وانه يمتثل مثل ذلك في التجريد بان يكون باقيا على حقيقته ومجازا عما يلايم المشبه به) معطوف على لا يخفى واعتراض آخر بقصر جواز الحقيقة والمجاز على الترشيح مع انه يجري في التجريد بالاحتمالات السابقة من جواز كونها مرسلا او استعارة عما يلايم المشبه به او عن قدر المشترك بناء على معلومية جريان الاقسام من السابق طي بعض القيود وترك تعميم المجاز من المرسل والاستعارة وتعميم المجاز عنه من ملايم المشبه به والقدر المشترك ويمكن ان يجاب عنه بانه حل العلم بالمقايضة على الترشيح وبانه لم يقف كلاما من القوم في مجازية التجريد وان جاوز العقل (فح يجمع التجريد والترشيح) الفاء تفريع على مجازية الترشيح والتجريد عما يلايم المستعار له وعما يلايم المشبه به لانه ان كان الترشيح مستعارا للملايم المستعار له ان نظر الى لفظ المستعار يكون ترشيفا وان نظر الى معناه يكون تجريدا وكذا في التجريد فعلى هذا لا وجه لجعل التفريع على مجازية التجريد لانه تحكم محض والتفريعية لا يتفاوت بالقرب والبعد بل هي من التصرفات المعنوية والقرب والبعد بيان في المعنى (قال المص ويحتمل الوجهين في قوله تعالى \* واعتصموا بحبل الله) قال صاحب الكشاف في تفسير



هذه الآية قولهم اعتصمت بحبله يجوز ان يكون تمثيلا لاستظهاره به  
ووثوقه بحمايته بامساك المتدلي من مكان مرتفع بحبل وثيق يامن  
انقطاعه وان يكون الحبل استعارة له هذه الاعتصام لوثوقه بالعهد  
او ترشيحا لاستعارة الحبل بما يناسبه والمعنى واجتمعوا على استعانتكم  
بالله ووثوقكم به انتهى يفهم من هذا ان الآية اما محمولة على الاستعارة  
التمثيلية بلا مجاز ولا استعارة في المفردات واما محمولة على الاستعارة  
في المفردات وذلك على وجهين احدهما يكون الحبل استعارة له هذه  
والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد وثانيهما ان يكون الحبل استعارة  
فقط والاعتصام حقيقة وهو بمعنى التمسك ترشيحا لاستعارة الحبل  
والمصنف اخذ الاحتمال الثاني فحكم باحتمال الوجهين قال بعض  
الفضلاء وهما بحث وهو انه ان وجه قرينة مانعة عن ارادة معناه  
فلا مجال للوجه الاول وان لم يوجد فلا مجال للوجه الثاني فالصواب  
ان هذا لا يتصور في مادة واحدة بل في مادتين انتهى انا اقول هذا  
الفاضل غافل عن كلام صاحب الكشف وهو شيخ هذا الفن  
والجواب عن شبهته كما قررنا من ان الاستعارة مع الترشيح منقولة  
للمشبه لا المجاز والاستعارة فقط دون الترشيح فلا يوجد قرينة مانعة  
لارادة موضوعه للفظ الترشيح وان اعتبر ان الاستعارة منقولة بدون  
الترشيح فتح يكون الاستعارة باعتبار معناه المراد قرينة مانعة للفظ  
الترشيح تصوير الاستعارة في الحبل ان المراد بعهد الله تعالى الى عباد  
الايمن والطاعة والقرآن والحبل مستعار لاحدهما فان كل واحد  
منها يشبه بالحبل في كونه سببا للنجاة عن الرد والوصول اليه المطلوب  
فان من سلك طريقا صعبا يخشى ان يزلق رجله فيه فاذا تمسك  
بحبل مشدد الطرفين يجانبى ذلك الطريق يامن من الخوف كذلك  
طريق السعادة الابدية ومرضات الله تعالى طريق زلق ودواعي  
الضلال عنها كثيرة زلق رجل اكثر الخلق فمن اعتصم بالقرآن

العظيم وآمن بما جاء به النبي الكريم وعمل بقوانين الشرع القويم  
فقد هدى الى صراط مستقيم وآمن الفواينة الداعية الى نار الحميم  
كما يامن التمسك بالحبل في الطريق المذكور من العذاب الاليم فتفطن  
(بل الوجوه) وهي اربعة كون الترشيح حقيقة واستعارة ومجازا  
مرسلا عن ملايم المستعار له وعن القدر المشترك بينهما فتخصيص  
المصنف اتباعا لصاحب الكشف كما عرفت (لمشابهة العهد بالحبل  
في الكون وسيلة له لبط شيء بشيء) المشبه به الحبل الواقع بين الشبهين  
المشدد طرفاه الى الشبهين والعهد كذلك بين العبد والسعادة الابدية  
ومرضات الله تعالى وذكر المشبه به واريد المشبه على سبيل الاستعارة  
المصرحة (قال وذكر الاعتصام) على بناء المجهول معطوف على  
استعير وفيه مسامحة لا يخفى (ترشيحا) لكونه ملايم المستعار منه مفعول له  
لذكر ومثل هذا من قبيل المتفرعات بعد افادة اصل المعنى وبعد  
من التمسك والمزايا فلا يقال ان ذكره لافادة اصل المعنى فكيف يكون  
لترشيح فقط (قال المض اما باقيا على معناه او مستعارا للوثوق  
بالعهد) التزديد بين الشبهين بناء على ما ذهبه فشيء الوثوق بالعهد  
بالتمسك بالحبل في كونه سببا للمخلص عن المهالك والحرمان عن  
المقاصد وذكر المشبه به واريد المشبه استعارة مصرحة وقرينتها  
الحبل باعتبار معناه المجازي واصنافه الى لفظة الله (وهو التمسك  
بالحبل) الظاهر انه يسان المعنى اللغوي فتح اما ان يحمل الاعتصام  
على التجريد او الحبل على التأكيد على ما لا يخفى ولو قيل هذا يسان  
باعتبار وقوعه في الآية بملاحظة متعلقه لا يساعده قوله الا في  
بعلاقة الاطلاق والتقييد الخ ولو قيل انه محمول على التجريد لكون  
الاستعارة للعهد باعتبار جزء معنى الاعتصام وهو الحبل دون الكل  
فتح لا يساعده قوله اما باقيا على معناه الخ اذ اللفظ المجرد مجاز في الباقي  
الهم الا ان يقال ان التمسك بالحبل معنى مطلق للاعتصام واستعماله



في المعنى بذكر الجزئي من جزئيات المعنى المطلق لا يعد من التأكيـ  
ولامن التجريد مثل الفعل والصفة لان الفعل مثلا موضوع للنسبة  
الى فاعل ما واذا استعمل في الفاعل كقولك ضرب زيد يوجد نسبتان  
نسبة الى فاعل وهو مدلول الفعل ونسبة الى زيد مخصوص ولا يعدان  
الفعل جرد عن نسبة الى فاعل ما بسبب نسبته الى زيد وكذلك  
الصفة عبارة عن ذات مبهمة وصفة معينة واذا اطلقت يراد بها  
الصفة والذات معا مثلا اذا وقعت صفة لموصوف مخصوص كقولك  
زيد الضارب لا يعد من التجريد ولا من التأكيـ مع انه تكرر ذاتين  
احدهما ذات زيد وثانيهما ذات المدلول للضارب فقد علم ان المدلول  
مطلق والمذكور مخصوص ولم يعد من التجريد وما نحن فيه مثل ذلك  
لا يعد من التجريد ولا من التأكيـ فاقمل (او مجازا مرسل في الوثوق  
بالعهد بعلاقة الاطلاق والتقييد فيكون مجازا بمرتين) يعني بذكر  
الاعتصام الذي معناه مقيد وهو التمسك بالحبل ويراد به الوثوق بالعهد  
وهو ايضا مقيد التمسك والوثوق بمعنى واحد \* اعلم ان علاقة الاطلاق  
والتقييد ان يطلق المقيد ويراد به المقيد الاخر لان يذكـ مطلق  
ويراد به مقيد لان المطلق لا يدل على المقيد بسبب اطلاق المطلق  
وتقييد المقيد وان دل بعلاقة اخرى ولا ان يذكـ المقيد ويراد به المطلق  
لانه وان دل لا يقال في العرف ان العلاقة بينهما الاطلاق والتقييد  
بل بعلاقة الكلية والجزئية او اللازم والملزوم وبيان علاقة الاطلاق  
والتقييد بين المقيدين ان المقيد يذكـ ويراد به المطلق لان المقيد يستلزم  
المطلق ويراد بالمطلق المراد المقيد الاخر لانه فرد من افراد  
فح ان اريد من حيث فرد بدون الخصوصية يكون المطلق حقيقة  
وان اريد من حيث خصوصيته وتشخصه يكون المطلق مجازا ولذا  
قال يكون مجازا بمرتين مثلا فنحن فيه يذكـ كرا الاعتصام الذي بمعنى  
التمسك بالحبل وهو المقيد يراد به التمسك المطلق ويراد بالتمسك المطلق

الوثوق بالعهد لانه فرد من افراد التمسك المطلق فمن حيث كونه  
فردا بدون الخصوصية يكون المطلق حقيقة ومن حيث الخصوصية  
يكون مجازا فعلى هذا لا يصح قول الش فيكون مجازا بمرتين  
على الاطلاق لكن في اضافة المقيد بالمطلق المراد لا بد من قرينة  
لبيان المعنى المقى (وفي الوثوق كانه قيل تقوا بعهد الله) هذا مجاز بمرتين  
واحدة بعلاقة الجزئية والكلية او اللزوم وهو وجه كونه الترشيح مجازا  
عن القدر المشترك بين المستعار منه والمستعار له اذ الوثوق بلايم  
العهد والحبل والاول وجه كون الترشيح مجازا عما بلايم المستعار له  
لان الوثوق بالعهد لا بلايم الحبل وح نقل عنه اى حين يكون الاعتصام  
غير باق على معناه الحقيقي انتهى بمعنى سواء كان استعارة او مجازا للملايم  
او قدر المشترك يجرى هذا الحكم الا فى الاقى صورة بقائه على معناه  
الحقيقى اذح يكون ترشيح واحد (كل من الترشيح والاستعارة ترشيح  
الاخر فاقمل) اذ الترشيح اعنى الاعتصام سواء كان استعارة للوثوق  
بالعهد او مجازا عنه وعن الوثوق المطلق باعتبار لفظه ملايم المستعار منه  
وهو الحبل فيكون ترشيحا وباعتبار معناه المراد بالمعنيين الاولين  
يكون مجازا لكونه ملايم المستعار له واما بالمعنى الثالث فلا واما الاستعارة  
اعنى الحبل باعتبار لفظه ملايم المستعار منه اعنى معنى الحقيقي للاعتصام  
فيكون ترشيحا للاعتصام اذا كان استعارة وباعتبار معناه المراد يكون  
تجريد لكونه ملايم المستعار له اعنى الوثوق بالعهد واما على تقدير كون  
الاعتصام مجازا مرسل ففى كون الاستعارة ترشيحا فظهر لان الترشيح  
والتجريد مأخوذ في تعريفهما الملايم بالمستعار وليس في المجاز المرسل  
مستعار منه ولله اعل وجه التأمل هذا وكذلك اعتبار التجريد  
والتريشيع باعتبار المعنى بدون اللفظ وبالعكس غير جيد وغير مستفاد  
من تعريفهما (ولا ينبغي ان الترشيح المعرف يذكـ كرا الملايم المشبه به  
يعد شموله لذكـ الملايم المشبه بلفظ الملايم المشبه به) هذا اعتراف



على المصن بسبب تجوز كون الترشيح مستعاراً من ملايم المستعار منه لملايم  
المستعار له بان المستفاد من تعريف الترشيح ان يذكر الملايم المشبه به  
والملايمة من جان المعنى لاحال اللفظ فالمبادر ذكر اللفظ الملايم من جهة  
المعنى دون اللفظ فقط وفي صورة الاستعارة في الترشيح يذكر الملايم المشبه  
بلفظ الملايم المشبه به فلا يوجد ذكر ملايم المشبه به من جهة اللفظ  
والمعنى مقابل من جهة اللفظ فقط فتعريف الترشيح يبعد شموله  
لمثل هذا الذكر فالحق ان يبقى الترشيح على حقيقة ولا يجوز استعارته  
فحقوقي هذا المقام ان صاحب الكشف قال في قوله تعالى \* واعتصموا  
بحبل الله \* انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهد الاعتصام استعارة  
للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه هذا كلامه ففهم  
السعد التفاتاً الى رجه الله من ترديده بقوله او ترشيح ان الترشيح قابل  
للاستعارة فلا يكون الترشيح مجازاً ولا استعارة وصرح بهذا والسيد  
الشريف رحمه الله قال في شرح كلام التفاتاً الى ان صاحب الكشف  
جوز في الترشيح كونه حقيقة ومجازاً كما في قرينة الاستعارة بالكنائية  
فلا بد ان يؤول عبارة الكشف بان المراد او هو ترشيح فقط فان الاول  
مع كونه ترشيحاً في الجملة استعارة ايضاً وان كانت تابعة لاستعارة  
الحبل للعهد انتهى والمصن اخذ خلاصة زيادة كلام السيد الشريف  
فحكم بجواز استعارة الترشيح لكن يابى عن هذا تعريف الترشيح كما قدم  
فوجهه الشارح المحقق بما قاله العلامة التفاتاً الى ان في بحث تحقيق  
استعارة المكينة على مذهب السلف قد استفدنا من كلام الكشف  
ان قرينة الاستعارة بالكنائية لا يجب ان يكون استعارة تخيلية  
بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقص لابطال العهد انتهى يعني  
يذكر ملايم المشبه بلفظ ملايم المشبه به لان النقص ملايم المشبه به  
باعتبار معناه الحقيقي وملايم المشبه باعتباره معناه المجازي وهو  
ابطال العهد فلما حكم بكون استعارة النقص تحقيقية لزم جواز ان يذكر

ملايم المشبه بلفظ ملايم المشبه به فيصح في الترشيح ان يذكر الملايم  
المشبه بلفظ الملايم المشبه به فيكون ترشيحية الاستعارة بمجرد انه عبر عن  
ملايم المستعار له بلفظ موضوع لملايم المستعار منه فقط (فكانه اخذه  
مما ذكره انش المحقق في شرحه للتخلص) اتى بصيغة انظن اما لجهولية  
الاخذ او لضعف في المأخذ بناء على ما سيذكره الش يعني لاستدله  
من كلام المشايخ الاقول العلامة التفاتاً الى وفيه ما فيه وسند ذكره  
(انني استنبطت من كلام الكشف انه قد يكون قرينة الاستعارة  
بالكنائية ذكر ملايم المشبه بلفظ ملايم المشبه به) هذا خلاصة بيان  
العلامة التفاتاً الى ان لا عينه كما بينا عبارته ووجه كون خلاصتها  
هذا (مما ذكره) بيان لكلام الكشف (في قوله تعالى \* ينقضون  
عهدهم الله) حيث قال صاحب الكشف في شاع استعمال النقص  
في ابطال العهد من حيث تسمية العهد بالحبل على سبيل الاستعارة  
لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة  
ولطائفها ان يسكنوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه من روادفه  
ففيه هو ابداً الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه  
على ان الشجاع اسد هذا كلامه قال العلامة وهو صريح في ان المستعار  
هو اسم المشبه به المزك صريحاً المر موز اليه يذكر لوازمه لكننا  
قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكنائية لا يجب ان تكون استعارة  
تخيلية بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقص لابطال العهد هذا  
كلامه وجه استفادة العلامة ان صاحب الكشف لما قال شاع استعمال  
النقص في ابطال العهد ظهر ان المراد بالنقص في الآية ذلك المعنى  
ثم لما قال ان يسكنوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه من روادفه  
علم ان النقص رديف المشبه به فقد استفاد ان النقص قرينة الاستعارة  
مع كونه استعارة لابطال العهد المحقق فلا يجب ان يكون قرينة  
الكنائية تخيلية فقد علم من هذا ان النقص رديف وملايم المستعار منه



باعتبار لفظه وملايم المستعار له باعتبار معناه المجازي ( وسند ذكر  
تفصيله وما عليه ) أي ما تعرض عليه ( فيما سيذكر في الاستعارة  
التمثيلية ) في العقد الثالث ( قال المصنف الفريدة لسادسة المجاز المركب )  
هذا شروع إلى بيان الاستعارة التمثيلية أصالة والمجاز المركب المطلق  
تبعاً للفريدة مبتداء المجاز المركب مبتداء ثان والخبر أن كان الخ وما بينهما  
جولة معترضة \* أعلم أولاً أن القوم قسموا اللفظ إلى الحقيقة والمجاز  
ثم كل منهما إلى المفرد والمركب وينبوا قسم المفرد من الحقيقة وحملوا  
المركب منها على المقايضة وينبوا قسمي المجاز والظ من التقسيم  
هو الحقيقي حيث صرحوا بأن الحقيقة والمجازية باعتبار مدلول  
المطابق للفظ بمعنى أنه أن استعمال في مدلوله المطابق يكون حقيقة  
والأفريقي مجازاً فبحسب تقسيم المجاز إلى المفرد والمركب باعتبار  
مدلوله المطابق فيكون التجوز في المجموع أي اللفظ المركب  
لا في شيء من مفرداته بل يكون باقية على حالها قبل هذا التجوز  
من كونه حقيقة أو مجازاً كذا قال السيد الشريف في شرحه المفتاح  
ولا يخفى أنه مبني على أن المدلول المجازي مدلول مطابق بناء على أنه  
تمام ما وضع له بالوضع النوعي وأما إذا كان مدلولاً تضمنياً أو التزامياً  
كيف يكون مدلولاً لمركب معنى مطابقاً مع كونه مدلولاً لبعض أجزائه  
مدلولاً تضمنياً أو التزامياً ومن هذا يقابل المجاز المركب بالمجاز المفرد  
والإلكان المجاز المفرد مجازاً مركباً إذا المجاز يقتضي الاستعمال  
والاستعمال يقتضي التركيب فعلم أن المجاز المركب باعتبار المعنى المطابق  
الحقيقي والمعنى المجازي المطابق فلا يرد اعتراض الشارح على المص  
في التعريف ولا خلل في اختصاصه بالتمثيلية والخبر المستعمل في الإنشاء  
وبالعكس والمستعمل في لازم فائدة الخبر فتأمل ( قال وهو المركب  
المستعمل في غير ما وضع له ) في غير المعاني التركيبية التي وضع المركب  
باعتبار المادة والهيئة لها فائدة القيود السائرة يعلم ما سبق في تعريف

المجاز المفرد ( العلاقة مع قرينة كالمفرد ) العلاقة أعم المشابهة والقرينة  
هي المانعة مأخوذة في التعريف وأما القرينة المعينة فتخرج لازم  
للاستعمال يحتمل أن يكون كالمفرد قيداً لمجموع بذون المركب لكن  
قيدته للقرينة ظاهرة لزيادة الإبهام وهو خارج عن التعريف ( أي  
كقرينة المفرد في كونها مانعة عن زيادة الموضوع له ) بيان أوجه المماثلة  
ولفائده وهو إخراج المركب الكينائي ( يصدق التعريف على مجموع  
اعتصموا بحبل الله على الاحتمالين المذكورين ) بمعنى المركب الذي كان  
باعتبار بعض أجزائه أو باعتبار كل الأجزاء على انفراده مجازاً يصدق  
التعريف عليه مع أنه ليس من أفراد المعرف اعتراض على التعريف  
بعدم الاطراد والجواب ما قررنا من أن المجاز باعتبار المعنى المطابق الحقيقي  
وفي مادة النقض ليس بمدلوله المطابق بل بمدلوله التضمني سواء كان  
باعتبار بعض أجزائه أو باعتبار كل أجزائه على الانفراد \* أعلم أن شرط  
التعريف سواء كان حقيقة أو اسمياً وههنا يحتملهما الطرد والعكس  
أما الطرد فهو صدق المحدود على ما صدق الحد مطرداً كلياً أي كل  
ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود وهو معنى قولهم كلما وجد  
الحد وجد المحدود وبالأطراد يصير الحد ما نعماً لاغياره وأما العكس  
فأخذه بعضهم عن عكس الطرد بحسب متفاهم العرف وهو جعل  
المحمول موضوعاً مع غاية الكمية بعينها كما يقال كل إنسان ضاحك  
وكل ضاحك إنسان فلم هذا يقال كل ما صدق عليه المحدود صدق  
عليه الحد عكساً لقوله كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود  
فصار حاصل الطرد حكماً كلياً بالمحدود على الحد والعكس حكماً  
كلياً بالحد على المحدود وبعضهم أخذ من أن عكس الإثبات نفى  
ففسره بأنه كلما انتفى الحد انتفى المحدود أي كل ما لم يصدق عليه الحد  
لم يصدق عليه المحدود فصار العكس حكماً كلياً بما ليس بالمحدد  
على ما ليس بالحد والحاصل واحد وهو أن يكون الحد جامعاً لأفراد



المحدود كلها (لانه اذا استعمل جزء من اجزاء المركب في غير ما وضع له فقد استعمل مجموعة في غير ما وضع له) دليل على صدق التعريف على مجموع اعتصموا الخ حاصله ان مجموع اعتصموا بحبل الله استعمل جزء واحدا وهو الحبل او جزئين وهو الاعتصام والحبل منه في غير ما وضع له وكما استعمل جزء من اجزاء المركب في غير ما وضع له فقد استعمل مجموع في غير ما وضع له فاذا استعمل في غير ما وضع له يصدق التعريف عليه فينتج المطلوب وملازمة الشرطية الثانية نظرية فائده بقوله (لان الموضوع للمجموع مجموع امور وضع له الاجزاء) فاذا كان بكل الاجزاء مستعملا في غير ما وضع له فالامر ظاهر وبعض الاجزاء يكون المعنى المستعمل للمجموع بعض الموضوع له وبعض غير الموضوع له فيكون المعنى المستعمل مركبا من الداخل والخارج والمركب من الداخل والخارج يكون خارجا فيكون المعنى المستعمل للمجموع غير الموضوع له للمجموع فيجيب بان المجموع لانم وقوعه بجميع اجزائه من المادة والهيئة مجازا ولو سلم لانم كون مجازيته بجميع اجزائه على الانفراد مجازيته تمام معناه على الاجتماع اذ فرق بين المجازية على سبيل الانفراد وعلى سبيل الاجتماع اذ من الاحكام ما يصح على الكل دون كل واحد كقولنا كل القوم برفع هذا الحجر لا كل واحد منهم ومنها ما هو بالعكس كقولنا كل واحد من الناس يكفيه هذا الطعام لا كل الناس ومنها ما لا يختلف كقولنا ضربت كل القوم او كل واحد منهم ومجازية المركب بالنسبة الى الاجزاء من قبيل الاول ومجازية اجزاء المركب بالنسبة الى المركب من قبيل الثاني ويؤيد ما قلنا قول العلامة التفازاني ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعه الاخبار بالاثبات انتهى يستفاد منه ان المركب لاجزائه

وضع بالشخص وتركيبه وضع آخر فاذا تعدد الوضعان تعدد الموضوع له البنية والمجاز باعتبار احدهما غير المجاز باعتبار الاخر فتأمل (ففي تسمية مجموع المركب استعارة مركبة بنظر) هذا قيد للصغرى في النقض في التعريف والظاهر بناء على العرف ان يقال وانس مجموع المركب استعارة مركبة بلا قيد التسمية ولا قيد النظر وترك الظاهر اشارة الى ان مثل هذا اذا عد من المجاز المركب فلا بأس فيه ولا مانع له الا ان القوم لم يسموا به ومن قال يسموا فيه نظر فعليه البيان (بل في تسميتها استعارة) معطوف على في تسمية مجموع الخ يلاحظ فيه لفظ النظر لكونه مبتداء ولو مؤخرا اى في تسميتها نظر وضمير تسميتها راجع الى الاجزاء يعنى كما لا يسمى مجموع المركب استعارة لا يسمى الاجزاء يحملتها استعارة بل كل جزء من الاجزاء بانفراده يسمى استعارة والفرق بين مجموع المركب والاجزاء يحملتها ان في المجموع يلاحظ هيئة الاجتماع وفي الاجزاء لا يلاحظ كما يدل عليه كلامه السابق وارجاع ضمير المذكر لاحدهما والمؤنث الاخر فتأمل (كما لا يخفى على من لبس في معرفة الفن كالمستعير من الفن) احال وجه النظر الى علم من يعرف الفن واصطلاحات القوم ولم يستدل بقريحته ومقتضاء عقله لما ذكرنا من انه لا بأس في التسمية بتجويز العقل لكن لم يسم القوم لفظ الفن اما بالقاف او الفاء بضم القاف كم القميص وعلى هذا كناية عن من يقال من قريحة ويحكم بتجويز عقله بلا تتبع كلام القوم واصطلاحاتهم وعلى كونه بالفاء يكون كناية عن لاحتظه ولا ملكة له في فن البيان وفي الصورة الاولى يكون فيه جناس خطي كما في قوله تعالى \* والذي هو يطعني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين \* وكقوله عليه السلام \* عليكم بالابكار فانهم اشد حبا واقل جنا \* وكذا يصدق على مجموع قولنا في رحمة الله) اى في الجنة بعلاقة الحالية والمحلية بقرينة لفظ في (مع ان في جملة



مجازا مركبا ينظر) هذا النقص ايضا الى طرد التعريف والفرق بين  
 المثالين ان الاول بالاستعارة والثاني بالمجاز المرسل ولم يكتف باحدهما  
 لان النقص به لا يستغنى عن الآخر ولا مدخل في دفع التكرار ليكون  
 احدهما مركبا تاما والاخر مركبا ناقصا لان المجاز المركب اعم منهما  
 (والحاصل ان المجاز المركب) يعنى خلاصة المجاز المركب على ما بينه  
 القوم ينحصر في امور مذكورة هنا وما عداها من الاغيار والتعريف  
 ليس مانعا للاغيار وقد عرفت جوابه انه اعتبر في ما وضع له باعتبار  
 المعنى المطابق المركب فتح يشمل الافراد ويمنع الاغيار (ينحصر  
 بالتمثيلية) الباء داخل على المقصور مع ملاحظة ما عطف عليه  
 كما في قوله (انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى المتزدد في امر  
 والخبر المستعمل في الانشاء) كما في قولك رحمه الله اى ارحمه  
 (والمستعمل في لازم فائدة الخبر) كقولك حفظت التوزية على صيغة  
 الخطاب والانشاء المستعمل في الخبر كقوله عليه السلام \* فلينبوء \*  
 اى ينبوء في حديث من كذب على متعمدا فلينبوء مقعده من  
 النار (ولا يشمل ما يجوز في اخذ اللفاظ فيسند) ما موصوفا  
 او موصوفة عبارة عن المركب تجوز على صيغة المجهول والضمير ان  
 المجروران راجعان الى ما كلمة فيه صيغة اللفاظ يعنى لا يكون المركب  
 الذى في احد لفظ مجاز من المجاز المركب المعروف مع انه يشمل  
 التعريف له فلا يكون مانعا ولا يتوهم ان الشارح جعل في السابق  
 بعض ما يعمده من المجاز المركب هنا من المجاز المفرد باعتبار النسبة  
 الانشائية والاختصاصية وبعضه في اللاحق من مستتبعات التركيب  
 وغرض الكلام وبين كلاميه تدافع لان وظيفة الشارح ان يشرح  
 المشروح بمذاق صاحبه ولا يعد مثل هذا الشرح من كلام نفسه  
 حتى يلزم التدافع وكلامه السابق واللاحق من عند نفسه وكلامه  
 هنا من طرف المصنف فلا تدافع (قال المصنف ان كانت علاقته

غير المشابهة فلا يسمى استعارة) قد يعلم من عدم تسمية القسم  
 باسم ليس شاهد من كلام البلغاء للمجاز المركب سوى الاستعارة  
 ولم يسمى القوم ببناء عليه واما ما ذكره البعض من الامثلة ومن غير  
 التمثيلية فيحتمل على المجاز وعلى الكناية وعلى المجازية باعتبار  
 آخر بدون التركيب فتح حله على المجاز المركب ممنوع لم لا يجوز  
 ان يكون على طريق الكناية كما في المستعمل في لازم فائدة الخبر  
 وفي مثل \* هو اى مع الركب اليمانين مصعد \* الذى استعمل في التحزن  
 والخسر اللازم او على المجازية باعتبار النسبة كما في الخبر المستعمل  
 في الانشاء وبالعكس (في حواشيه ولم يقل يسمى مجازا مرسل لعدم  
 نصريحهم بذلك) يعنى وجه المص في منهواته عدم القول بالتسمية  
 ببناء على عدم نصريحهم بالقوم بالتسمية يفهم من هذا ان القوم سرحوا  
 بالمسمى وهو القسم وانهم يشيرون بالتسمية والفظ ان هذا مستفاد  
 من كلام العلامة النفثا زانى فقط دون غيرهم حيث قال في شرحه  
 للتحصيل في مقام الاعتراض على حصر المجاز المركب في الاستعارة  
 التمثيلية وعنه بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد  
 يكون غير استعارة فاذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد  
 ان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة  
 فاستعارة والا فغير استعارة انتهى بنى المص كلامه على هذا القول  
 ومن هذا علم نصريح القوم بالمسمى دون الاسم وجه الاشارة اليه  
 بالمقايضة الى المجاز المفرد حيث سمي فيه المجاز الذى علاقته المشابهة  
 بالاستعارة وغير المشابهة بالمجاز المرسل والمجاز المركب كذلك قال  
 بعض الفضلاء لا يخ كلام العلامة من ضعف او حصر القوم المجاز  
 المركب في الاستعارة التمثيلية لعدم شاهد من كلام البلغاء على كونه  
 مجازا غير استعارة فتمثيل العلامة يجوز ان يكون على الكناية  
 واعترض عليه الفاضل العصام كاسياتى والحاصل ان المعنى كلام



الجمهور وهو حصر المجاز المركب الى الاستعارة التمثيلية ( والشرطية  
 خبر لقوله المجاز المركب وما بينهما اعتراض بالواو ) يعني ان ما بين  
 المبتدأ والخبر من قبيل المطلب بالنظر الى الحق الاصل وهو تقسيم  
 الاستعارة وهو من المبادئ التصورية \* اعلم ان الاطباء الواقع  
 في الكلام فائدة الايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين  
 احدهما مبهم والاخرى واضحة وعلمان خير من علم واحد ولا يمكن  
 في النفس فضل تمكن لما خلق الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر  
 مبهما ثم بين كان اوقع فيهما ان يبين اولا اول تكمل لذة العلم بالمعنى  
 وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه  
 الم بالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به فاذا حصل  
 الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتألمت بفقدانها ما  
 اياه فاذا حصل له علم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم  
 الضروري بان اللذة عقيب الالم اكل واغوى فكانها اذتان لذة  
 الوجدان ولذة الخلاص عن الالم وذلك الاطباء قديكون بالاعتراض  
 وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين يعني بجملة او اكثر  
 لا محل لهما من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام كاستزبه في قوله تعالى  
 \* ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يستهون \* والدعاء في قوله  
 \* ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجان \* وكالتنبيه  
 وغير ذلك مما يناسب المقام وقال قوم قديكون النكتة في الاعتراض  
 دفع الابهام ودفع الابهام خلاف الحق وقياسه فيه هي دفع الابهام  
 والتنبيه على التفرقة بين المجاز المفرد والمركب ثم القائلين بان النكتة  
 في الاعتراض قديكون دفع الابهام افترقوا فرقتين منهم جوز وقوع  
 الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا  
 فيكون الاعتراض في آخر الكلام كقوله عليه السلام \* اناسيد  
 اولاد آدم ولا فخر لي \* او تليها جملة غير متصلة بها فهذا صريح

في مواضع من الكشف فالاغراض عندهؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام  
 او في آخره او بين كلامين متصلين معنى او غير متصلين بجملة او اكثر  
 لا محل لهما من الاعراب لنكتة ( ويوههم نفي التسمية بالاستعارة  
 انه يسمى باسم آخر ) وجه الابهام ان النفي مسلط في المقيد الى القيد  
 فينفي القيد ويبقى المقيد وهو التسمية باسم آخر اذا نفي الداخل  
 على المقيد يحمل على ثلثة وجوه نفي القيد وبقاء المقيد ونفي  
 القيد والسكوت عن المقيد ونفي القيد والمقيد معا والمبادر  
 في العرف الوجه الاول على ان ههنا اذا كان الغرض نفي القيد والمقيد معا  
 فلا يحتاج الى تقييد التسمية بالاستعارة بل ينفي اول بانه لا يسمى باسم  
 ( بل اكاديتوهم انه يسمى تمثيلا بغير ضخمة الاستعارة ) كلمة بل للترقي  
 في قرينة التوهم ان منشأ التوهم الاول قوله فلا يسمى الخ فقط ومنشأ  
 التوهم الثاني هو ومثله وهو والاستعارة تمثيلية مطلقة التسمية  
 موهمة بالاول والمقيد بالتمثيل بالثاني لانه لما كان المقابل استعارة  
 تمثيلية فاذا نفي الاستعارة فقط ابقى التمثيل فيتوهم التسمية بالتمثيل  
 ( مع انه لا يسمى باسم ) متعلق بتوهم او يكاد يتوهم على سبيل التنازع  
 فالارلى ان يقال لا يسمى باسم لكن هذا الكلام يقتضى وجود ذات  
 المسمى بدون الاسم فترقى بقوله ( بل بمافات القوم ) اذ السالبة لا يقتضى  
 وجرد الموضوع يعني فاف القوم الاسم والمسمى معا المراد من القوم  
 ما عدا العلامة التفتازاني اذ صرح به كما قررنا آنفا ( واعتراض عليهم  
 الش المحقق للخص بان المبادر ان المركبة كثيرة كالاخبار المستعملة  
 في الانشآت فلا وجه لحصر المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية )  
 حيث عرف المجاز المركب بانه هو اللفظ المستعمل في ما شبه بمعناه  
 الاصل تشبيه التمثيل بالمبالغة في التشبيه والمراد بالمعنى الاصل الذي  
 يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة والمراد من تشبيه التمثيل ما يكون وجهه  
 منتزعا من متعدد وحاصله تشبيه احدي الصورتين المنتزعتين



من متعدد بالآخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة  
المشبهة بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة  
على الصورة المشبهة بها وقد علم من هذا التعريف ان المجاز المركب  
منحصر في الاستعارة التمثيلية واعتراض الشارح العلامة بان ههنا مجازا  
وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة  
فبين بالدليل كما قررنا سابقا ففرع عليه بان حصر المجاز المركب في الاستعارة  
وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب واستشهد بقول الشاعر \* هو  
مع الركب الجنازين مصعد \* جنب وجثماني بمكة موثق \* فان المركب  
موضوع الاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فيكون  
مجازا مركبا بعلاقة اللازمة والملزومية وانغرض من نقل كلام  
العلامة ههنا اما لتحقيق المقام واما دفع للاعتراض على قوله بل  
مما فات القوم وحاصل دفعه بان فوت القوم محقق حتى اعتراض  
العلامة مع ان اعتراضه على القوم مدفوع بما سيأتي (ونحن نقول  
لا يجوز في شيء من اجزاء التمثيلية من حيث الاستعارة التمثيلية) جواب  
عن طرف القوم للعلامة ببيان وجه الحصر في الاستعارة التمثيلية بانه  
فرق بين الاستعارة التمثيلية وغيرها من المجاز المركب لان في الاستعارة  
التمثيلية لا يسرى المجازية لهما من الاجزاء لان اجزائها حال الاستعارة  
التمثيلية يلاحظ فيها الحقيقة ولا المجاز بل على ما كان قبلها فيكون  
باعتبار معناها المطابق لمجموع اللفاظ من حيث المجموع بخلاف  
سائر المركبات المجازية فان بعضها يكون مجازا باعتبار جزئه  
بالسرابة وبعضها باعتبار النسبة الداخلة فيه فاذا كان كذا يعلم  
مجازية سائر المركبات بتعريف المجاز المفرد والاستعارة التمثيلية لم تلم  
بتعريفه فلذا اكتفوا عما يعلم بالمجاز المفرد وصرحوا وحصر المجاز  
المركب بما لم يعلم به اقول لا يدفع اعتراض العلامة بذلك الجواب  
لان غرض العلامة المركب الذي يدل على المعنى بمجموع اللفاظ

والهيئة بحيث لا يعتبر فيه دلالة الاجزاء وحقيقتها ومجازيتها بل  
من حيث المجموع وان كان مثل هذا المركب علاقته المشابهة فهو  
الاستعارة التمثيلية وان كان علاقته غير المشابهة فيقال في حقه انه  
لا يسمى استعارة فبالضرورة يحصل القسم الواحد من المجاز المركب  
ولا يصدق التعريف عليه لا يكون مادة نقضه ماعده الشارح ووجهه  
من المركبات المجازية حتى يجاب بهذا بل الجواب الحق ما قررنا آنفا  
من ان القوم ما وجدوا شاهدا من كلام البلغاء على وقوع المجاز المركب  
مثل هذا الحصر بها واما ما وجدته العلامة فيحتمل للمجاز والكناية  
والمادة المحتملة لا يصلح لان يكون مادة النقض على المساعدة المقررة  
المبنية على الاستقرار والتثبوت (بل هي ثابت على ما كانت عليه  
قبل الاستعارة من كونها حقايق ومجازات او مختلفات) كما يقال للمتردد  
في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى حيث شبه تردده في متابعة  
ذلك الامر بصورة تردد من قام ايذهب في امر فتارة يريد الذهاب  
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال  
على هذه الصورة في تلك الصورة ووجه الشبه وهو الاقدام تارة  
والاجسام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى قال السيد الشريف  
ان التجوز في مجموع ذلك اللفظ لا في شيء من مفرداته بل تكون  
هي باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونها حقيقة او مجازا وقال  
العلامة التفاتاني انا نقطع بان تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل  
في معناه الاصلى فان قيل كل واحد من هذه اللفاظ اما ان يستعمل  
في موضوعه الحقيقي او في معناه المجازي او لا يستعمل في شيء منهما  
فان استعمل في موضوعه الحقيقي لزم ان يكون حقيقة وان استعمل  
في معناه المجازي يلزم ان يكون هناك مجازات مفردة وهما مخالفان  
لكلام السيد الشريف وان لم يستعمل لزم ان يكون اللفاظ مهملات  
مع انها كثير الوقوع في القرآن الكريم فيلزم وجود المهملات وهو



مخالف لقوليهما قلنا يمكن الجواب باختبار الشق الثالث ودفع المحذور  
بان المراد من المهمل ان كان ما لم يوضع له معنى اصلا لانم لزومه  
في اجزاء الاستعارة التمثيلية بل هي موضوعة للمعنى لكن لم يرد المعنى  
حالة الاستعارة لغرض وان كان ما وضع له معنى لكن لم يرد به المعنى  
والملازمة مسلمة وبطلانه ممنوع فتأمل حقيقة الاحوال (بل المجموع  
من حيث المجموع) اضرب عن قوله لا تجوز في شيء الخ يعني تجوز  
المجموع باعتبار معناه المطابق ومثل هذا القيد اذا لوحظ في تعريف  
المجاز المركب لم يرد ما تقدم من الاعتراضات ولم يلاحظ الشارح  
فاورد هنا اشارة الى ان المص اختيار كلام العلامة وبنى كلامه عليه  
فيقتضى هذا التفسير ولا اعتراضات لكن قد عرفت بما قررنا دفع اعتراضاته  
مع متابعة المص للعلامة (بمخلاف غيرها من المركبات فان التجوز فيها سار  
اليها من التجوز في اجزائها) مثلا رأيت اسدا في الحمام استعير لفظ  
الاسد فقط وبواسطته كان الكلام مجازا لان معنى تمام الكلام ليس معناه  
خقيقا له لانه مركب من الداخل والخارج وهو خارج فيكون معنى  
مجازيا (فلم يلتفتوا الى ذلك التجوز) الفاء تفريع على التفرقة بين  
الاستعارة وبين سائر المركبات واكتفوا عن بيانه ببيان التجوز في مفردة  
لحصول العلم بذلك المجاز المركب بتعريف المجاز المفرد فلا يمس  
الحاجة الى بيانه حاصل كلام انش في الجواب عن اعتراض العلامة  
اثبات لمية فوت القوم والاعتراض كذلك على لمية اذ انيته بديهى  
يعنى فوتهم محقق تصويره ان فوت القوم قسم المجاز المركب الذى  
كان علاقته غير المشابهة وحصرهم اياه الى الاستعارة التمثيلية  
مرجح لانه لما كان الاستعارة التمثيلية لا تجوز في اجزائها من حيث  
هي الا في المجموع من حيث هو وكان في سائر المركبات باعتبار  
استعارة بعض الاجزاء ثبت التفرقة بينهما من حيث يعلم المجازات  
المركبات السائرة بالمفرد دون التمثيلية وكلما ثبت التفرقة من هذه

الحقيقة يناصب الاكتفاء والقوت عن بيان المركبات السائرة  
وحصر اياه الى الاستعارة التمثيلية لكن المقدم حق والتالى مثله  
فيتمتع المطلوب وهيئة المركب الخبرى او الانشائي موضوعة  
لنوع من النسبة مثلا هيئة زيد قائم موضوع الاخبار بالاثبات  
اي الاعلام باثبات شيء لشيء مطلقا ان كان الالفاظ موضوعة  
للتصور الذهنية او للاعلام بثبوت شيء لشيء في الخارج ان كانت  
موضوعة للامور الخارجية والهيئة التركيبية المخصوصة في زيد  
قائم موضوعة للاخبار بثبوت القيام لزيد وقس على ذلك وضع الهيئة  
بوضع نوعى يعنى بواسطة قاعدة كلية يدل اللفظ بالهيئة الى المعنى  
الموضوع له بلا احتياج الى قرينة بل يكفى في الدلالة هذا الوضع  
وان المجاز في المركب يكون باعتبار هيئة التركيبية التى هي جزء  
واما الاستعارة التمثيلية باعتبار مدلوله المطابق فان قيل قال الش  
في المحاكاة بين كلام العلامة العضد وبين كلام السيد الشريف  
ان الفعل قد يوضع للنسبة الانشائية نحو اضرب وقد يوضع للنسبة  
الاخبارية وهى مشتهرة بالمطابقة او الالمطابقة هذا كلامه ويدل  
على ان النسبة الانشائية والاخبارية موضوع لهما للفعل وكلامه  
ههنا يدل على انهما موضوع لهما للهيئة وبينهما فرق لان مطلق  
الفعل موضوع للحدث والنسبة وتنوعه باعتبار مدلول الهيئة  
اذ يدل بعضها باعتبار هيئة على الماضى وبعضه باعتبارها على المستقبل  
وبعضها باعتبارها على الانشاء وغير ذلك فيفترق المطلق من المقيد باعتبار  
الوضع قلنا ان كلامه الاول مبنى على ان مطلق النسبة مدلول مطلق  
الفعل والمقيد بالانشائية والاخبارية ذلك من ايراد المطلق وقد  
يذكر المطلق ويراد به المقيد من حيث انه فرده وتحقق في ضمنه ومن هذه  
الحقيقة وهو حقيقة فعلى هذا يكون الموضوع له للفعل المطلق وكلامه  
انشائي هنا مبنى على ان الهيئة موضوعة للنسبة الانشائية والاخبارية



وغير ذلك من غير ملاحظة كونه فردا مطلق بل عين الموضوع لها  
بلا واسطة والتحقيق هو المعنى الثاني ويمكن ان يحسب بان كلامه  
الاول ليس لمطلق الفعل بلا ملاحظة هيئة بل بملاحظة هيئة  
فتأمل (فيجوز فيها بنقلها الى النوع الآخر فيصير المركب مجازا بتبعية  
ذلك التجوز) الشاء تفريع على كون الهيئة موضوعة لنوع من النسبة  
فيجوز احدهما من الآخر بوصف مختص به كالمطابقة واللامطابقة  
والوجوب ونحوهما كما تقدم فيسرى الاستعارة الى المركب فيكون بتبعية الجزء  
الصوري لكن هذا التوجيه مبني على مذهب من جوز الاستعارة  
باعتبار النسبة لا على مذهب من نفي الا ان يقال ان المنازع فيها مدلول  
الفعل دون مدلول الهيئة فتأمل والتفريع مع المفرع عليه معطوف  
على اسم ان في قوله فان التجوز والمعطوف والمعطوف عليه اثبات  
للخلاف بين التمثيلية وسائر المركبات فالظن ان لا يفصل بينهما  
بقوله فاكتفوا الخ بل اللابقي ان يجمع بينهما فيتفرع عليهما  
عدم الاتفات والاكتمال الا ان يقال لا إشارة الى فرق بينهما  
بان الاول باعتبار المادة والثاني باعتبار الصورة وان عدنا جزأ او يكون  
اشيئ شبيه بالتمثيلية ومنشأ اعتراض العلامة او التهديد الى قوله الآتي  
فقد علم من هذا وجه قوله بخلاف التمثيل والالكان مستغنى عنه  
(بخلاف التمثيل) فان التمثيل ليس فيه الاستعارة بالتبع الى الجزء  
صوريا كان او ماديا بل كانت باعتبار دلالة المطابق وبالاصالة فثبت  
وجه حصر القوم (نعم يتجه ان التجوز في الهيئة التركيبية لم يدخل  
في شيء من الاقسام) هذا جواب عن سؤال مقدر عن جانب العلامة  
التفتازاني بان وجه حصر المجاز المركب الى الاستعارة التمثيلية  
يستلزم وجود واسطة بين اقسام المجاز المطلق مع انه لا قائل به  
اذا المجاز المركب الذي يكون تجوزه في الهيئة التركيبية بتبعية الجزء  
او بتبعية النسبة الانشائية والاختبارية لا يدخل في تعريف المجاز

المفرد لخروجه بقيد الكلمة واذا لم يدخل في المجاز المركب فثبت واسطة  
بينهما ولا يقاس عليه الاستعارة التبعية في المشتق والحرف لان استمارتهما  
وان كانت بالتبعية لكنهما يدخلان في تعريف المجاز المفرد فحاصله  
اما نقض باستلزام دليله خصوص الفساد او المعارضة الحقيقية  
فحاصل الجواب امامنع الصغرى للدليل النقض بتحرير اجزاء تعريف  
المجاز المفرد وامانع لطلان الكبرى لانسال النقض وهي كل ما  
يستلزم وجود واسطة وهو بطريق الحل بانما يكون وجود  
الواسطة باطلا اذا لم يتركيب به بالمقايضة واذا لم يحصل علمها  
بالنظر الى القسم الآخر مع انه ليس كذلك اذ ترك بالمقايضة وعلمت  
بالنظر الى المجاز المفرد وقرر السؤال بان الهيئة التركيبية اذا كانت  
موضوعة لمعنى ومستعملا في غير ذلك المعنى يكون الهيئة التركيبية  
بدون ملاحظة المركب مجازا مع انها خارجة من اقسامه فيلزم  
وجود واسطة بين الاقسام وتقرر النقض او المعارضة والجواب  
مثل ما تقدم بالا تفاوت فلا ينبغي حصر السؤال باحدهما والافقي  
الاعتراض بالمهملة فتفطن (فاما ان تجوز في الكلمة المستعملة  
في التعريف ويجعل شاملة لها) بان يجعل الكلمة مأخوذة في التعريف  
اعم من الحقيقة والحكم واعم من الاصل والتبعية فح يدخل الهيئة  
في الكلمة لصدق تعريفها عليها بتمامها هذا بالنظر الى السؤال  
الاشيئ لا الاول لانه ان عم الكلمة بناء عليه يكون اعم من الكلمة والكلام  
بان يراد من الكلمة ما يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا ليشتمل  
التعريف للمجاز المفرد على المجاز المركب المنحصر بالاستعارة التمثيلية  
فلا يصح المقابلة والمقابل ان يقول ان مدار عدم صدق الكلمة على الهيئة  
على كونها حقيقة ان اللفظ مأخوذة في تعريف الكلمة والهيئة ليست  
من اللفظ صالة اذ الهيئة التركيبية عرض حاصل من ترتيب الكلمات  
لكن هذا العرض يتلفظ بالتبع الى الكلمات والحروف كما لا يخفى



على من له سامعة واذا عم اللفظ من الاضالة والتبع او من الحقيقي  
والحكمي يشمل الهيئته فاذا عم جنس المعرف فلا يلزم ان يكون  
المعرف مجازا منه فلا وجه لقوله فاما ان يجوز في الكلمة كما عرفها  
ابن الحاجب رحمه الله بتعميم اللفظ من الحقيقي والحكمي ليشمل  
المضمرات المستترات والمحذوفات ولم يحكم بمجازيته احد على انه  
ان حمل على الحقيقة مع التعميم فلا يرد ان حمل جزء في التعريف  
على المجاز من غير قرينة ظاهرة بعيد جدا واهون منه تعميم المجاز المركب  
من الاستعارة التمثيلية وغيرها (واما ان يترك بيانها بالمقايضة) فانه  
اذا علم ان المفرد اذا استعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة  
يكون مجازا يعلم ان الهيئته المستعملة في غير ما وضعت لعلاقة مع قرينة  
مانعة مجاز وكذا المركبات التي تجوز فيها بتبعية الجزء المادى  
والصورى فهذا يكون جوابا على كلا السؤالين ( فان قلت انما يدفع  
بهذا ما ذكره من المركبات لا المركبات المقتضية افادة لازم الخبر)  
ان عنوان السؤال بقوله فان قلت اشارة الى وجود منشأ السؤال  
وقد يتحد منشأ السؤال ومورده وقد يتغير وهما متغايران منشأ السؤال  
بيان بعض المركبات بقوله فان التجوز سارا والهيئته المركب الخبرى الخ  
بملاحظة الحاصل فيما سبق ومورده الدليل حاصله منع التقريب  
وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطر مستدبا به انما يستلزم  
ثبوت وجه الحصر اذا دفع به مواد النقض بتمامها مع انه لم يدفع المركبات  
المقتضية افادة لازم الخبر فلا يثبت الدعوى ولا يدفع الاعتراض ونور  
السند بقوله ( فان قولك حفظت التورية تقصده افادة علمت انك  
حفظت التورية) لان من كان يصدد الاخبار والاعلام اما ان يقصد  
افادة الحكم للمخاطب كقولك زيد قائم لمن لا يعرف قيام زيد واما  
ان يقصد افادة كون نفسه عالما بالحكم كقولك حفظت التورية  
لمن حفظها ويسمى الحكم الذى يقصد بالخبر افادته بفائدة الخبر

الترتبه على الخبر ويسمى كون نفسه عالما بالحكم لازم فائدة الخبر  
لازوم هذا ان يكون لفائدة الخبر لان من لم يعرف الحكم يمتنع  
افادته فكما افاد الخبر الحكم افاد انه عالم به فح اذا قلت للمخاطب  
حفظت التورية مع انه حفظها قبل قولك لا تقصده به افادة الحكم  
الذى هو حفظ التورية لانه معلوم للمخاطب فلا يحصل للخبر بل  
تقصده به افادة انى عالم بانك حفظت التورية فح يكون محصلا  
للخبر لان المخاطب يعلم علم الخبر لحفظه للتورية فاذا عرفت هذا  
فان قولك حفظت التورية يقصده به افادة علمت انك حفظت التورية  
فيكون المراد بهذا التركيب لازم فائدة الخبر وهو ليس المعنى الحقيقي له  
اذ هو لازم هذا التركيب فيكون مجازا فيه (و) مع انه (لا يجوز في شئ  
من اجزائه) كقولك تقدم رجلا وتؤخر اخرى بعينه يعنى كما لا يكون  
في الاستعارة التمثيلية مجازا في اجزائه بل كان ثابتا على ما كان عليه قبل  
الاستعارة كـ ذلك في المركبات الذى يقصده به لازم فائدة الخبر  
لم يكن مجازا في اجزائه بل كان ثابتا على ما كان عليه قبل المجاز  
فجعل الاستعارة مجازا مريبا وعدم جعل هذا المركب مجازا مريبا تحكيم  
باطل (قلت لعله عندهم) جواب باثبات المقدمة المنوعة بابطال سند  
السائل بان ما ذكر من الدليل يدفع به جميع مواد النقض في وجه الحصر  
واما المركبات المقتضية افادة لازم الخبر فليس من مادة النقض لان  
مثل هذا التركيب كيب عند القوم من قبيل التعريض من الكناية  
فارادة لازم هذه الفائدة ليس معنى مجازيا بل هو من عرض الكلام  
وناحيته فلا يصير اللفظ به مجازا حتى يعد من مادة النقض فان قيل  
ان مثل هذا التركيب يحتمل ان يكون على وجه الكناية او المجاز فان وجد  
قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له يكون مجازا فيكون من مادة  
النقض وان لم يوجد قرينة مانعة فيكون من عرض الكلام فلا يكون  
منها وفي المثال قرينة مانعة على انه وان لم يكن في المثال قرينة مانعة



واحتمال وجودها يكفي في كونه مادة النقص ويمكن ان يجاب ان مراد  
الش ان المركب الذي قصده لا كم فائدة الخبر على طريق الاطلاق  
من قبيل التعريض سواء كان امتنع ارادة معناه الحقيقي او لا يمتنع  
كالكناية اذ هي قديوم جد في محل يمتنع ارادة معناه الحقيقي مع انه  
يعد من الكناية فلا يعد من المجاز على التحقيق كقوله تعالى \* الرحمن  
على العرش استوى \* وقوله تعالى \* يد الله فوق ايديهم \* الى غير  
ذلك فانيان صيغة اظن بناء على عدم جزمه ان يكون هذا مراد القوم  
فتأمل (من قبيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فيمن يؤذى  
المسلمين) اي مما يراد به لازم المعنى الحقيقي على طريق الكناية  
والتعريض وذلك لا يعد من المجاز لان من سلم المسلمون من يده ولسانه  
يراد به في صفة الاسلام عن المؤذي وهو قسم الكناية التي يطلب  
النسبة نفيا كان او اثباتا مع حذف الموصوف ودل هذه الكناية  
يسمى بالتعريض لان عرض الشيء ناحية من اي وجه جهته يقال  
نظر اليه عن عرض اي من جانب وناحية فاذا كانت مسوقة لاجل  
موصوف غير مذكور كانت اشترت بهذا اللفظ الى جانب وتريد جانب  
آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء  
وذهب السكاكي الى ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية  
لانه ان اريد بذلك اللفظ المعنى الحقيقي والمعنى الكنائي معا فيكون  
كناية وان اريد المعنى الكنائي دون الحقيقي فيكون مجازا ولا بد  
في الصورتين من قرينة ذالة على ان المراد كلاهما معا ليكون كناية  
او على ان المراد المعنى الكنائي فقط ليكون مجازا واختاره العلامة  
التفتازاني وحققه فعلى هذا يكون المركب الذي قصده لازم  
القاعدة كالتعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية فقد علم مبني  
اعتراض العلامة التفتازاني الى القوم وذهب القطب العلامة  
شارح المفتاح ان التعريض ليس بمجاز ولا كناية حقيقة بل مشابهة

للمجاز في ارادة المعنى المراد فقط دون الحقيقي من جهة استعماله  
فيما هو غير موضوع له وليس بمجاز لانه لا يتصور فيه انتقال من  
ملزوم الى لازم وقد يكون مشابها للكناية في الصورة الثانية  
من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له فزاد منه غير الموضوع له  
وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم ولا ملزوم وانتقال من احد  
الى احد فعلى هذا اذا كان المركب المقصود به لازم القاعدة كالتعريض  
لا يكون مجازا ولا كناية والمعنى المراد من عرض الكلام ومستبعاته  
هذا مبني جواب الشارح عصام الدين لكن يرد على قول العلامة  
القطب ان هذا مذهب لم يذهب اليه احد وامر لا يقبله العقل لانه  
يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون  
حقيقة ولا مجازا ولا كناية فتأمل (فانه يراد به ان هذا الشخص  
ليس بمسلم) تعليل المستفاد من قوله لعله عندهم من قبيل الخ يعني  
هذا المركب كذلك المركب لا يكون مجازا فان ذلك المركب يراد به  
ان هذا الشخص ليس بمسلم وذلك المعنى من عرض الكلام وكما  
كان كذا لا يصير ذلك المركب مجازا وكذا هذا المركب (لكن  
من عرض الكلام) اي من ناحيته وجانبه كانه شبه الكلام بشيء  
ذو جوانب حسي يشير من جانب الى جانب آخر في ان الكلام له  
معان معناه المطابق والتضمني والاتزامي ويذكر الكلام ويراد به  
المعنى المطابق ومع تلك الارادة يوصى الى المعنى اللازم وغير ذلك  
والعرض ملائم المشبه به فيكون على سبيل الاستعارة المكنية ثم غلب  
استعماله في مستبغات التركيب وتعرضات الكلام وهي ان تذكر  
الشيء وتدل به على شيء لم تذكره ولا يصير اللفظ به مجازا لانه اراده  
المعنى الحقيقي معا وهو مانع للمجازية بل من الكناية قبل ولو سلم  
عدم كون ذلك المركب مجازيا باعتبار هذا المعنى فلازم عدم تجوزه  
في شيء من اجزائه بل يكون ح مجازا من سلا تبعا بتبعية المجاز المرسل



في المصدر فان حفظت التورية مجاز عن علمت حفظك للتورية  
بتبعية جعل الحفظ مجازا من سلا عن العلم به من قبيل اطلاق اسم  
اللازم على المزموم فان العلم اليقيني بالحفظ يستلزم تحققه انتهى هذا  
فاسد من وجوه لانه لاعلاقة بين العلم والحفظ فيما نحن فيه اذ المزموم  
بين الخبر وهو قول المتكلم على المخاطب حفظت التورية وبين علمت  
انك حفظت التورية فيبينهما بون بعيد ولانه لا يطلق اسم اللازم  
على المزموم من حيث انه لازم ولا يعد هذا من العلاقة المجازية ولانه  
لو كان حفظت مجازا من سلا تبعيا لكان الممنى علمت التورية لاعلمت  
حفظك للتورية لانه يجمع في المعنى المجازي الحقيقي والمجازي معا  
فلا تجب مثل هذا الكلام من الفضلاء وليس هذا اول قارورة  
كسرت في الاسلام (والمص في هذا المقام) اي في بيان استعارة  
التمثيلية (حاشية يغني عنها ما ذكرنا) يعني يفيد ما يفيد مع زوائد  
والا لا يكون كلامه من جمعا (لكننا ننقلها ليكون شرحنا جامعا  
لحواشيه رعاية لحق مكتوبة) هذا دفع لمظنة ان يقال ذكر الحاشية  
وكتبه ونقله مستدرك يعني وان استغنى ما ذكرنا منها لئلا يضيع  
جملتها في شرحنا رعاية لحقها (وهي) راجع الى الحاشية (هذه)  
اشارة الى العبارة الآتية (اجزاء هذا المركب المسمى استعارة تمثيلية  
وان كان له مدخل في وجه الشبه) لان الاستعارة التمثيلية مبنية على  
الشبه الذي يكون طرفاء صورتين متزعتين من متعدد وكذا  
وجه الشبه يكون متزعا من متعدد فثبت لجزء المركب مدخل  
في انتزاع وجه الشبه (الا انه ليس في شيء منها على انفراد تجوز  
باعتبار هذا المجاز المتعلق بمجموعها بل هي باقية على حالها من  
كونها حقيقة او مجازا) سواء كان كلها حقيقة او مجازا او مختلفا  
تقدم بيانه فتذكر (اما الاول فكما في المثال المذكور) نحو اني اراك  
تقدم رجلا وتؤخر اخرى على ما حققه العلامة من ان مقدرات

الاستعارة التمثيلية في هذا المثال حقيقة مستعملة في معناه الاصل  
المجازي وانما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصل اعني  
صورة تردد من يقدم ليذهب فتارة يزيد اذهب فيقدم رجلا وتارة  
لا يزيد ويؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مشكة في علم البيان هذا  
كلامه (واما الثاني فكما او عبر في الكلام المذكور عن التقديم والتأخير  
او ارجل بلفظ مجازي) وكلمة او لمنع الخلو فيحتمل ان يكون كل  
الاجزاء مجازا او بعضها فهذا يدل على ان قوله من كونها حقيقة  
او مجازا على طريق الاطلاق يعني حقيقة كلا او بعضها ومجازا كلا  
او بعضها اوفيه الانفصال الحقيقي على الاطلاق واما الكناية فداخلة  
في الحقيقة فلا يرد ما قاله الحفيد من الاحتمالات العقلية على ان  
الغرض من قوله من كونها حقيقة بيان جنس الحال لا بيانها مفصلا  
فيكون فيه بيان بعض الاحوال فلا بأس بعدم مطابقة المثال للبيان  
لجواز ان يكون المثال اشارة الى البعض الغير المبين على طريقة  
الاحتياك فتأمل (وكما في قوله تعالى \* ختم الله على قلوبهم) هذا  
مثال لثاني يعني يكون بعض اجزاء التمثيلية مجازا في هذه الآية قيد  
بقوله اذا جعل الخ اشارة الى ان الاستعارة في هذه الآية تحتمل على  
وجوه ومثال ما نحن فيه واحدة منها وهي ان يستعار اولاً في الختم  
على وجه التبعية ومع بقاءه على حاله من الاستعارة يستعار على وجه  
التبيل \* اعلم ان الختم في اصل اللغة ضرب الختم على الشيء طلبا لكتمه  
ومنه عن تعرض الغير ونقل الى البلوغ آخر الشيء لان الختم بمعنى  
ضرب الختم على الشيء آخر فعل بفعل لكتم ذلك الشيء ففيها  
استعارة تصريحية تبعية حيث شبه احداث الهيئة المانعة عن نفوذ  
الحق في القلوب بختم القلوب من حيث ان احداث تلك الصفة  
والهيئة في القلوب يمنع في النفوذ ما هو بصدد الدخول فيها اليها  
فلا يقبل القلب ما يلقي اليها من الحق كما لا يقبل الشيء الختم فصار



احدانه فيهما بمنزلة الختم المانع من دخول الشيء في المختوم فاستعير اسم  
الختم لاجداثها ثم اشتق منه لفظ الختم فتح كان طرفا التشبيه مفردين  
والاستعارة تبعية فلا استعارة في المركب واستعارة تمثيلية حيث شبه  
هيئة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيها ومنعها صاحبه  
من الانتفاع به في الامور الدينية بهيئة من كبد منتزعة من الشيء  
والختم الوارد عليه ومنعه صاحبه من الانتفاع به في عدم الانتفاع  
بما عدله بعرويين ما يمنع عنه ثم استعير اللفظ المشبه به المشبه فبح  
استعارة تمثيلية بدون الاستعارة في الختم وان قصد في الآية الى تشبيه  
قلوبهم باشيء مختومة وجعل ذكر الختم الذي هو من روادف المستعار  
المسكوت عنه تشبيها عليه ورما الى كان من قبيل الاستعارة بالكناية  
فهذه الاستعارات لا تكون مما نحن فيه بل ما فعله بهذا (اذا جعل الختم  
استعارة لاجداث هيئة مانعة عن خلوص) اي نفوذ (الحق فيها)  
هذا طريق الاستعارة التبعية في لفظ ختم على وجه ما تقدم (وجعل  
الكلام استعارة تمثيلية) معطوف على اذا جعل يعني جعل الاستعارة  
تمثيلية مع بقاء الاستعارة في لفظ ختم حيث احترز عن الاستعارة التمثيلية  
التي ذكرناها بقوله (بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب ختم الله  
عليها محفدة او مقدره) اي سواء كانت القلوب محفدة كقلوب البهائم  
الحالية عن التعقلات ونفوذ الحق او مقدره كما اذا فرض قلوب  
في جمادات لا يتعقل الما مقولات النظرية والمدركات الحسية حاصلة  
شبه هيئة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيها ومنعها صاحبه  
من الانتفاع به في الامور الدينية بهيئة منتزعة من قلب بهائم وحالة  
حادثة مانعة عن ادراك معقولات لازمة في المعاش والمعاد او من  
قلب جواد مفروض فرض فيها حالة حادثة مانعة عن الادراك  
والجامع عام الانتفاع بما عدله بعروض حالة حادثة مانعة عنه  
ثم استعير اللفظ المشبه به المشبه استعارة تمثيلية فتح يكون بعض اجزاء

التمثيلية بخازا وهو لفظ ختم وحقبة وهو على قلوبهم فاحفظ هذا  
فانه من دقايق الفضلاء هذا كلامه ي انتهى (فان والا يسمى استعارة  
تمثيلية) فيكون الاستعارة التمثيلية الجازا المركب المستعمل في غير ما  
وضع له لعلاقة مشابهة مع قرينة وهذا التعريف يشمل على مثل  
الجازا المركب المستعمل في معنى مفرد غير ما وضع له مع علاقة  
مشابهة مع انه ليس من الافراد اذ معنى الاستعارة على التشبيه  
وهو قد يكون بين لمفردين وقد يكون بين المركبين وقد يكون  
بين المفرد المشبه والمركب المشبه وبين المركب المشبه به والمفرد  
المشبه كتشبيه المرأة في كنف الانخل بالشمس فتح اذا ذكر المرأت  
في كنف الانخل واراد به الشمس يصحق عليه هذا التعريف مع انه ليس  
استعارة تمثيلية لانها مبنية على التشبيه التمثيلي وقد عرفت القوم  
بما وجه منتزع من متعدد على معنى ان وجهه منتزع من عدة امور  
منتزعة في طرفه لانه منتزع من عدة امور هي اجزائه وح ي لازم  
ان يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه  
التشبيه فيه ايضا مركب واذا كفى في التشبيه التمثيلي بتركب وجه  
الشبه اقل في تعريفه ما وجهه مركب او مؤلف من متعدد اذا لالفاظ  
المذكورة في التعاريف يجب حلها على ظواهرها اذا لم يكن هناك  
ما يوجب صرفها منها ومن هذا ذهب المحققون الى ان الاستعارة  
التمثيلية يجب ان يكون طرفاها مركبين وانما عرفتوا الاستعارة التمثيلية  
بما هو اللفظ المستعمل في المعنى الذي شبه بمعناه الاصل المطابق  
تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد حاصلة ان تشبيه  
احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالآخرى ثم يدعى ان الصورة  
المشبهة من جنس الصورة المشبهة فيطلق على الصورة المشبهة  
اللفظ بالمطابقة على الصورة المشبهة بها فعملك التفرقة بين تعريف  
القوم وتعريف المصنف استفاد من التقسيم اللهم الا ان يقال تعريف



المص مبنى على ما ذهب اليه المتأخرون حيث جوزوا ان يكون طرفا الاستعارة التمثيلية مفردين ببناء على تجويزهم كون طرفا التشبيه التمثيلي مفردين فاذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار استعارة تمثيلية واستدلوا على تجويزهم كون طرفا التشبيه التمثيلي مفردين بوجهين احدهما ان وجه الشبه في التشبيه التمثيلي ربما كان منتزعا من عدة اوصاف لطرفيه المفردين كما في تشبيه الثريا بالعنقود في قوله \* اذا لاح في الصبح الثريا كما ترى \* كعنقود ملاحية حين نورا \* فالواجب فيه تركب وجهه لا تركب طرفيه وهذا الوجه مردود لانه خلاف المبادر من العبارة فلا يصار اليه في التعريفات لاسيما اذا لم يكن هناك ضرورة داعية اليه ولم يقل احد من يمسك بكلامه ان تشبيه الثريا بالعنقود تمثيلي و الوجه الثاني ان انتزاع وجه الشبه من متعدد في طرفي التشبيه يوجب تعدد اتي كل منهما بحسب المعنى دون اللفظ يجوز ان يعتبر عن الامور المتعددة في كل واحد منهما بلفظ واحد كقوله تعالى \* مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً \* وهو ايضا مردود بان انتزاع وجه الشبه من هذه الامور المتعددة يستلزم ان يلاحظ كل منها قصدا فلا يصح ان يكون تلك العدة معبرا عنها بلفظ واحد فان الذهن انما ينتقل من اللفظ الواحد اجمالا بحيث لا يكون الشيء منها مقصودا متوجها اليه في نفسه بحسب تلك الملاحظة الاجتماعية فكيف يتصور انتزاع وجه الشبه منها بحيث يكون مخصوص كل واحد منها مدخل فيه فان قيل اذا لاحظناها اجمالا في ضمن لفظ واحد فجاز لنا بعد ذلك ان نلاحظ تفاصيلها وتنتزع منها وجه الشبه قلنا هي من حيث انها لو حفظ تفاصيلها لبست مدلوله لذلك اللفظ الواحد بل لالفاظ متعددة يحسبها مقرر في الارادة سواء كانت مقدرة في نظم الكلام اولا او لا يرى ان مفهوم الحيوان والناطق هكذا مفصلين ملاحظين قصد البسا مفهوم الانسان بل مفهومه

محمل لا يلاحظ فيه اجزاؤه قصد افقد بسطنا الكلام لاقتضائه في كثير من المقام حتى يتميز به الخواص من العوام فيحصل المرام من الاستعارة التمثيلية التي هي مطارح انظار فضلاء العظام ومطارح افكار علماء الكرام عليك عون الله والانعام ( لاشتماله على التمثيل بمعنى التشبيه ) بيان وجه التسمية ووجه اصل النسبة من قبيل اشتمال الكل على الجزء ان كانت الاستعارة فعل المتكلم من اشتمال الدال بالمدلول ان كانت صفة اللفظ ووجه النسبة باعتبار معناه الاصلي هكذا والظ من كلام القوم في وجه التسمية بناء على تقسيم التشبيه الى التمثيل وهو تشبيه ما يكون وجه الشبه فيه وصف منتزع من متعدد والى غير التمثيل وهو بخلافه ~~ككون~~ وجه الشبه منتزعا من متعدد مع عدم احتياجه الى الجواب من تخصيص التمثيل بهذه الاستعارة لعله بني وجهها على وجه ما يستفاد من كلام المص اذ لم يبين معنى التمثيل في السابق ولا في التقسيم ووجه تسمية الاستعارة انه قد ذكر المشبه به واريده المشبه وترك ذكر المشبه بالكلمة كما هو طريق الاستعارة المصروفة التي هي من اقسام المجاز المفرد ولم يسم الجمهور لها بالاستعارة المصروفة ولم يعدوا منها وقد عد السكاكي منها واعترضوا عليه واذا فشا استعمال المجاز المركب على سبيل الاستعارة يسمى مثالا كما يقال هذا من ضروب الامثال ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تتغير الامثال فلهذا التغير لا يلتفت في المثل الى مضروب به تذكيرا وتأنيسا وافرادا وتشبية وجمعها بل انما ينظر الى مورد المثل مثالا اذا طلب رجل شيئا ضربه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللين بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة وامام يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللين بالصيف على لفظ المتكلم فلبس بمثل بل مأخوذة من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعمل لفظ المحال او الصفة والقصة اذا كان له شأن عجيب ونوع غريبة كقوله تعالى



\* مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً \* أي حالهم العجب الشأن وكقوله \* وله  
المثل الأعلى \* أي الصفة العجيبة وكقوله \* مثل الجنة التي وعد المتقون  
أي فيما قصصنا عليكم من العجايب قصة الجنة العجيبة (وخص التمثيل  
بها) هذاناش من تفسيره بمطلق التشبيه الباء داخل على المقصور  
عليه واختصاص الشيء بالشيء يكون بتعلق بينهما وهما التسمية والنسبة  
فلا يرد ما قبل من أن حق العبارة خص نسبة التمثيل أو خص التمثيلية  
بها هذا جواب عن سؤال مقدر أشار إلى السؤال بقوله (مع أنه  
لا استعارة بدون التمثيل) إذا كان بمعنى التشبيه المطلق والأفلا (لأن  
فضل التشبيه لتشبيه المركب بالمركب حتى كان ما عداه من التشبيه في نظر  
البلاغة كلا) أي كالأعدم يعني الفضل والشرف في التشبيه يكون  
بعسرة انتقال فيه من المشبه به إلى المشبه حتى لا يوصل إليه  
الأبعد فكر وتدقيق وذلك لحفاء وجه الشبه في بادي الرأي لكثرة  
تفصيل في الاطراف وأوصافها وهذا العسرة والغرابة أحسن  
وأبلغ لكونه نيل الشيء بعد طلبه ونيل الشيء بعد طلبه الذو والطف  
والى المسرة أولى واليق ومثل هذا التشبيه يوجد في الاستعارة  
التمثيلية ولهذا أثبت لهما الفضل وباقيها لظهور وجه الشبه بعد  
من التشبيه المبذل والمبذل عند وجود الفاضل كالأعدم عند البلاء فلذا  
خص التمثيل بها هذا وجه مبنى على الادعاء ومن قبيل الخطأ في ادخفاء  
وجه الشبه وغرابة التشبيه ليست مختصة بتشبيه المركب بالمركب  
كما لا يخفى على من تتبع كتب المحققين ويمكن أن يقال إذا كان المراد  
التخصيص بالتسمية فعلة التسمية من قبيل المزيجات لا المحركات  
فلا يرد السؤال بالتخصيص وإذا كان المراد التخصيص بالنسبة  
فلا تخصيص إذ يمكن كل الاستعارة أن تنسب إلى التمثيل بلا قصد  
التسمية بناء على كون التمثيل بمعنى التشبيه المطلق فتأمل (وهذه  
الاستعارة) أي التي تبني على تشبيه المركب بالمركب (مثار فرسان

البلاغة) المثار الغبار المرتفع يقال آثار الغبار إذا هيجه يعني أن هذه  
الاستعارة معيار علماء البلاغة يعلم بها قهرهم ومنزلتهم في فوزهم بالسعادة  
الدنيوية والآخروية ففقه استعارة مكنية وتخييلية وترشيحية  
أو مصرحة وترشيحية حيث شبه البلاغة في النفس بالفضاء الغير  
المتناهي التي يختبر فيها مقادير الفرسان الفأثرين بعلم الفراسة  
والمدعين التفرد في صنائعهم وايقورون ويرتفعون بالسبق على  
أقرانهم في اشتمال البلاغة على الدقائق والأسرار والخواص  
والزاياء الخارجة عن طوق البشر وارتفاع شأن ذوى النفوس  
الزكية والأفكار العميقة واختبار تعمق أفكار علماء الذين يعلمون شأنهم  
ويرتفع مقاديرهم ومنزلاتهم بالتوصل إلى دقايقها وأسرارها واستعار  
استعارة مكنية وأثبت الفرسان استعارة تخيلية والمثار استعارة  
ترشيحية. أو شبه الفرسان بعلماء البلاغة في أنهم سبب توصلهم إلى  
خصوصيات البلاغة وإيجازها من حيث امتناع إحاطتها بالعلام الغيوب  
يصدقون قول النبي عليه السلام في جميع ما جاء به ويفوزون بالسعادة  
الدنيوية والآخروية كما أن الفارس الماهر بالفراصة يتخلص  
من المهالك والمعارك ويفوز بالوصلة إلى مطالبه بسبب معرفة فنون  
الفراصة وذكر المشبه به وأراد المشبه استعارة مصرحة والبلاغة قرينتها  
والمثار ملائم المستعار منه فيكون ترشيحية (حتى لا يكاد يرتضى من ذاق حلاوة  
البيان ولو بطرف اللسان) وفيه لطافة لأن البلاغة التي هي صفة  
اللفظ محل طرف اللسان (أن يحمل) على صيغة المجهول (الاستعارة  
في المركب على الاستعارة المتعددة إن أمكن) قيد لا يكاد ضميره راجع  
إلى الحمل يعني من له شأن وفضيلة في علم البيان لا يحتمل الاستعارة  
في المركب على الاستعارات المتعددة البتة بأن يجعل جزء من مجموع  
المركب المشبه به استعارة لجزء من مجموع المركب المشبه كذا وكذا  
حتى يستغنى عن استعارة المركب للمركب وأما من لبس له شأن وفضيلة



فيه بل له بضاعة في الجملة وان سهل الحمل لسهولة الاستعارة في المفرد  
لا يرتضى الحمل عليها كمن له شان وفضلة فيه وفي قوله من ذاق  
حلالة الخ استعارة مكنية وتخيلية وترشيحية مرتين حيث شبه  
علم البيان بالشئ المطعموم الملايم للطبع في النفس في التلذذ  
الرحاوي كما في المطعموم التلذذ الجسماني واشتهاء النفس  
والطلب واستعار استعارة بالكناية واثبت الحلالة تخيلية  
والذوق ترشيحية ولو بطرف اللسان ترشيح على الترشيح  
ويمكن الاستعارة في لفظ ذاق على سبيل الاستعارة المصروفة التبعية  
فتأمل قيد عدم الارتضاء بان امكن اشارة الى انه يمكن ان يحمل  
الاستعارة التمثيلية الى الاستعارات المتعددة لان مبناها التشبيه وهو  
يمكن في المركب بان يكون جزء من المركب مشبها بجزء من المركب  
الاخر هكذا وهكذا من الطرفين فاذا ترك التشبيه الى الاستعارة  
يكون استعارة متعددة كما جعل صاحب الكشاف في قوله تعالى  
\* واعتصموا بحبل الله \* حيث قال يجوز ان يكون تمثيلا لاستظهاره به  
ووثوقه بحمائه بامتسالك المتدلى من مكان مرتفع بحبل وثيق يأمن  
من انقطاعه وان يكون الحبل استعارة لعهد والاعتصام او ثوقه  
بالعهد هذا كلامه وفي قوله تعالى \* ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم  
وعلى ابصارهم غشاوة \* حيث جوز فيه استعارة تمثيلية واستعارات  
متعددة كما قررنا (ويحمل عليه حتى الامكان) معطوف على لا يكاد  
وضمير عليه راجع الى التشبيه التمثيلي الذي هو مبنى الاستعارة التمثيلية  
بدون الاستعارات المتعددة كما يدل عليه قوله الآتي تأمل كلمة  
حتى للغاية اي للدلالة على ان ما بعدها غاية لما قبلها سواء كان  
جزء منه كما في اكلت السمك حتى رأسها او غير جزءه كما في قوله تعالى  
\* حتى مطلع الفجر \* واما الاطلاق فالاكثر على ان ما بعدها داخل  
فيما قبلها ويكون الحكم فيها مما يقتضي شيئا فشيئا حتى ينتهي الى

المجرور لكن بحسب اعتبار المتكلم لا بحسب الوجود في نفسه  
وهناك جارة للغاية وما بعدها داخل في ما قبلها فيكون حاصله يحتمل  
من ذاق حلالة البيان الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلي دون  
الاستعارات المتعددة حتى يمكن الحمل عليه يعني الى انتهائه الى الامتناع  
وقد وقع في بعض النسخ ويحمل عليه ما امكن والمأل واحد \* اعلم  
ان كلمة حتى قد تكون عاطفة تتبع ما بعدها لما قبلها في الاعراب وقد  
تكون ابتدائية يقع بعدها جملة فعلية او اسمية مذكورة خبرها  
او محذوف بقرينة الكلام السابق وفي الكل معنى للغاية وفي العاطفة  
يجب ان يكون المعطوف جزء من المعطوف عليه افضلاها او ادونها  
ولا يجوز جاء في الرجال حتى هند وان يكون الحكم مما يقتضي شيئا  
فشيئا حتى ينتهي الى المعطوف لكن بحسب اعتبار المتكلم لا بحسب  
الوجود في نفسه اذ قد يجوز ان يتعلق الحكم بالمعطوف اولا كما في  
قولك مات كل اب حتى آدم او في الوسط كما في قولك مات الناس  
حتى الانبياء ولا يمتنع العاطفة الا في صورة لنصب مثل اكلت السمكة  
حتى رأسها بالنصب (ليكون المنطور للبليغ هذا التشبيه النبوي  
العظيم) تعليل لقوله لا يكاد يرتضى على سبيل المية لان عدم  
الارتضاء ينشأ من كون هذا التشبيه النبوي منظورا للبليغ دون غيره  
والنباهة وعظم الشان بسبب تدقيق وجه الشبه الذي لا يصل  
اليه الا خواص (وحقيقته) الضمير راجع الى التشبيه النبوي المطلق  
سواء كان مبنى الاستعارة او لابتداء على بيانه على الاطلاق ويفهم منه  
مبنى الاستعارة التمثيلية (ان تؤخذ امور متعددة من المشبه) بان يكون  
المشبه والمشب به متعددين كما في قوله اني اراك تقدم رجلا وتؤخر  
اخرى هذا الوجه مبنى الاستعارة التمثيلية وبان يكونا مفردين لكل  
واحد منهما اوصاف متعددة يزرع وجه الشبه من تلك الاوصاف  
المتعددة كتشبيه الثريا بالعنقود في قوله \* اذلاج في الصبح الثريا \*



كما ترى كمنقود ملاحية حين نوراً \* وهذا الجس مبني الاستعارة التمثيلية  
على التحقيق (وتجتمع في الحاضر) يعني تحضر وتلتفت اليه (وكذا  
من المشبه به) تأخذ امور متعددة منه وتحضر فيه وتلتفت اليه  
سواء كان متعددا او واحدا له اوصاف متعددة ويجعل كما كان  
في نفس الامر كذا اولم يكن فيه ويدعى تشارك المجموعين (في مجموع  
منترع) من امور متعددة وهو في طرفي التشبيه يشملهما كشمول العام  
للخاص بحيث يتصف به الطرفان ويحكم به عليهما سواء كان  
الطرفان ووجه الشبه حسيين يعني يدرك بالحواس الخمسة الظاهرة  
او عقليين يعني يدرك كل واحد منهما بما عدا الحواس من المدركات  
كالخيل والتوهم والتعقل او مختلفين بآداء دخول المعقول منزلة  
المحسوس وامثلهما مذكورة في الكتيب المفصلة كما اشار اليه الشارح  
بقوله (وان اردت مزيد تفصيل فلا تطلب من هذا المختصر القليل)  
وصيف المختصر بالقليل بناء على المراد اذ اخذ فيه الزيادة  
والتفصيل فيقابل الشرط والجزاء وان حمل الاضافة في المزيد على  
البيان يحتمل في القليل على صفة الكاشفة والا فلا (وارجع الى مقام  
اعد له) يعني اطلب من محل ومقام يفصل فيه الامثلة والشواهد  
كالخبر وشرحه والمنتاح وشرحه (لا الى كلام عدة اليجاز  
من فضله) كهذه الرسالة وشرحها فان اليجاز فيها يعد من فضلها  
لكونها مختصرة مقصودا اختارها والا فلا اذ العلم في المطولات  
والمفصلات والمختصرات بالنسبة اليها كذوق الخلاوة بطرف  
اللسان بلا اطعام الذائقة فعليك مطالعة المفصلات (وفي حواشيه)  
خبر مقدم والمبتداء هذا القول الخ (كما ان الاستعارة المصروفة  
قد يكون مركبة يجوز ان يكون الاستعارة المكنية ايضا مركبة)  
استد الشارح هذا القول بطريق الحصر على المصنف اشارة  
الى ضعفه والى انه لم يقل احدي الا المصنف لانه في نفس الامر

من قبيل القرينة الصرفة وفي هذا العلم لا يكفي ولا يفيد لان مسائل  
علوم البلاغة موقوفة على السماع ومستنبطة من كلام المجيد  
ومن كلام الفصحاء والبلغاء الموثوق عريتهم من قصائدهم  
واشعارهم والمستنبطون مشايخ هذا العلم يعنى شأنهم ويعتمد اقوالهم  
الذوات المعروفة كعبد القاهر والسكاكي وصاحب الكشف  
ومن بعدهم كالخطيب والعلامة العضد والعلامة السعد التفتازاني  
فاذا ادعى المشايخ الثلاثة قاعدة ولو بلا استشهاد من الكلام المذكور  
يكون معتمدا به لثبوت الاجماع على التلقي بالقبول واذا ادعى من  
بعدهم بلا استشهاد فلا يعتد به ومع الاستشهاد يظن ان كان  
منفردا واما قول من بعدهم في اثبات قاعدة علم البلاغة ولو بالاستشهاد  
فلا يعتد به ولا يظن ولا ينعى من شيء والمصن من شق الثالث فلا يعتد  
على قوله واثباته بالدليل العقلي بلا استناد فلذا تشبث الى زيل العلامة  
التفتازاني لكنه غير مفيد لمخالفة الجمهور (ولامانع من ذلك عقلا)  
من قبيل عطف العلة على المعلول وهو يجوز الخ وجه عدم ممانعة  
العقل ان الاستعارة المركبة مبنية على التشبيه التمثيلي وهو تشبيه  
بمجموع منترع من المشبه المتعددة بمجموع منترع من المشبه به  
المتعددة في مجموع منترع يشملهما فاذا قصد الاستعارة يجوز ان  
يدكر المشبه ويراد المشبه وهو الاستعارة التمثيلية المبنية عند القوم  
ويجوز ان يدكر المشبه ويراد المشبه به هو ما جوزه المصن على سبيل  
الاستعارة المكنية وهذا يطابق على مذهب السكاكي والسلف  
في الاستعارة بالكناية واما على مذهب الخطيب فلا (لكنهم  
لم يدكروها) فلذا لم يعتبر (وفي وقوعها في الكلام تردد) اى في كلام  
يستشهد به سواء كان كلام الله تعالى او كلام البلغاء يعنى لم يدكر القوم  
ولم يثبت الشاهد لاثباتها فلا يفيد التجويز العقلي (ثم كتب على هذ  
الحاشية ظفرت بعد حين من الدهر بوقوعها في كلام الله تعالى



على ما ذكره العلامة التفتازاني في قوله تعالى \* افن حق عليه كلمة العذاب  
 افانت تنقذ من في النار \* اعلم ان صاحب الكشف فسر هذه الآية بان  
 اصل الكلام افن حق عليه العذاب فانت تنقذه جملة شرطية دخل عليها  
 همزة الانكار والفاء الجزاء ثم دخلت الفاء التي في اولها للعطف على  
 محذوف يدل عليه الخطاب تقديره انت مالك امرهم فن حق عليهم  
 العذاب فانت تنقذه والهمزة الثانية هي الاولى كررت لتوكيد معنى الانكار  
 والاستبعاد ووضع من في النار موضع الضمير فالآية على هذا جملة  
 واحدة ووجه آخر وهو ان يكون الآية جملتين افن حق عليه  
 العذاب فانت تخلصه افانت تنقذ من في النار وانما جاز حذف فانت  
 تخلصه لان افانت تنقذ يدل عليه نزل استحقاقهم العذاب وهو  
 في الدنيا منزلة دخولهم النار حتى نزل اجتهاد رسول الله عليه السلام  
 وكده نفسه في دعائهم الى الايمان منزلة انقاذهم من النار وقوله افانت  
 تنقذ يفيد ان الله تعالى وهو الذي يقدر على الانتقاذ من النار وحده  
 لا يقدر على ذلك احد غيره فكما لا تقدر انت ان تنقذ الداخل في النار  
 من النار لا يقدر ان يخلصه مما هو فيه من استحقاق العذاب بتحويل  
 الايمان هذا كلامه قال العلامة التفتازاني قوله نزل استحقاقهم اشارة  
 الى ما في الآية على الوجهين من الاستعارة التي لا يتغلغل فيها الا  
 اذ هان المهرة من علماء البيان وهو انه ما دل عليه قوله افن حق  
 عليه كلمة العذاب من استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا منزلة  
 دخولهم النار في الآخرة على طريق الاستعارة بالكناية في المركب  
 حتى يترتب عليه تنزيل بذل النبي عليه السلام جهده في دعائهم  
 الى الايمان منزلة انقاذهم من النار الذي هو من ملايمات دخولهم  
 النار فصار قرينة على الاول كما نزل الشجاع في قولك شجاع يفترس  
 اقرانه منزلة الاسد فوصف بما يخصه ويلا بيه من افتراس الاقران  
 اي اهلاكها بالقهر والغلبة وقد عرفت من مذهبه ان قرينة الاستعارة

بالكناية قد يكون استعارة تحقيقية كما في نقض العهد واما ما ذهب  
 اليه من انه يريد النار مجازا عن الكفر والضلال المفضي اليها والانتقاذ  
 ترشيح لهذا المجاز او مجاز عن الدعاء الى الايمان والطاعة فمع انه ليس  
 كلام المص نازل الدرجة بالنسبة الى ما ذكرنا انتهى فن هذا علم  
 مستندا لمصنف لكن عبارة الكشف محتمل الى ما ذكره العلامة  
 التفتازاني وكلام العلامة مشعر بعدم وقوعه في البيان كما لا يخفى  
 (ومن خواشيه في هذا المقام) معطوف على قوله ومن خواشيه  
 المقدم غرض الشارح من بيان الخواشي اشارة الى محذور واقع فيها  
 وحاصل هذه الخواشي نقض على التعريف بعدم مانعية الاغتيال  
 لشموله على المركب الذي اسند فيه الفعل الى غير ما هو له وجعل  
 الجمهور مجازا في الاسناد اذا قصد به تشبيه التلبس الغير الفاعل  
 بالتلبس الفاعل فاستعمل لفظ الموضوع المشبه به في المشبه بالوضع  
 النوعي مع انه ليس باستعارة تمثيلية وحاصل كلام العلامة  
 التفتازاني منع قوله مع انه ليس باستعارة تمثيلية وادخال مثل هذا  
 المجاز المركب فيها اثبت المصنف ثانيا مقدما منه المتنوعة بان  
 هذا ليس استعارة تمثيلية بانها وجب فيها ان تكون وجه  
 الشبه هيئة منتزعة من متعدد وكذلك الطرفين وهذا المجاز  
 المركب ليس كذلك مع ان مجازية هذا المركب اسنده العلامة  
 العنيد الى الشيخ عبد القهر واجاب الشارح عن طرف العلامة  
 التفتازاني با ثبات كون هذا من الاستعارة التمثيلية بالترديد بانه  
 لو قصد تشبيه غير الفاعل بالفاعل لم يكن يجوز في اللغة وهو بط  
 لانه خلاف المفروض وان قصد تشبيه التلبس الذي هو عبارة  
 عن مفهوم المركب من غير قصد الى جز من الاجزاء فلا شبهة يكون  
 استعارة تمثيلية كقولنا اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى لكن اعتراض  
 المص بناء على كون التعريف المستفاد من التقسيم على بيان القوم



وحصر المجاز المركب الذي علاقته المشابهة الى الاستعارة التمثيلية التي بينها الش بقوله وحقيقته الخ فاعرف حاصل هذا القول فانتظر الى تفصيل (اذا قيل انبت الربيع البقل وقصديه تشبيه التلبس الغير الفاعلي بالتلبس الفاعلي فاستعمل المركب الموضوع) ان في تركيب انبت الربيع البقل وامثاله من المجاز في النسبة اسناد الفعل وتلبسه الاول هو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او متقني عنه والثاني وهو عبارة عن تعلق الفعل من جهة القيام او الوقوع عليه او السبب او الزمان او المكان او غير ذلك لكل من هذه الجهة وضع التركيب بالوضع النوعي مثلا وضع للتلبس الفاعل هيئة ضرب زيد والمفعول هيئة ضرب زيد عمر ايوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا للتأديب سواء كان تلك الهيئات بواسطة حرف الجر اولا فحين اذا استعمل المركب الموضوع لاحديهما في الاخرى يكون مستعملا في غير ما وضع له بالوضع النوعي فاذا تمهد هذا فاذا قال المتكلم انبت الربيع البقل استعمل المركب الموضوع للتلبس الفاعلي في التلبس السببي وهي انبت الله البقل بسبب الربيع فذهب الجمهور الى ان هذا مجاز في الاسناد اسناد الفعل الى غير ماهوله للملايسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ماهوله في الملايسة الفعل فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشايبته اياه في الملايسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشايبته اياه في الجرأة ولا مجاز والاستعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بالكافي وكان ونحوهما لان التشبيه المفاد بها مقصود من الكلام والتشبيه في نحو انبت الربيع البقل منقطع لانه هو المقصود وليس به وهذا التشبيه مثل تشبيه النخلة كلمة ما بلبس فيرفع بها اسمه وينصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدره.

في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم لبس في العمل فعلى ما قاله المص ان التلبس الفاعلي موضوع له لهيئة انبت الربيع البقل فلم يستعمل هذا المركب في المعنى الموضوع له بل في غيره وهو التلبس الغير الفاعلي فيكون المجاز المركب بعلاقة المشابهة وهي تلبس الفعل للفاعل وغير الفاعل فحين يكون كل المجاز في الاسناد على ما ذهب الجمهور من كبا على سبيل الاستعارة بلا تقييد بالتمثيلية وقرينة قرينة الاسناد المجازي وهذا نظير ما قاله العلامة العنبر في الاستعارة التبعية في الفعل باعتبار النسبة كما قررنا في ذكر (بالوضع النوعي) اي بواسطة قاعدة كلية وهي كل مركب كان على هيئة نسب فيها الفعل الى الفاعل عين للدلالة على التلبس الفاعلي وقس عليه الباقي قيل ذكر في كتب الوضع ان من الوضع العام الموضوع له الخاص ان يلاحظ الموضوع كالموضوع له بامر عام ليتعدد الموضوع في هذا الوضع الواحد كما تعدد الموضوع له ويسمى هذا الوضع وضع نوعيا ويسمى وضع اللفظ الملحوظ بخصوصه وضع شخصيا سواء كان وضع ذلك اللفظ الملحوظ بخصوصه عاما او خاصا هذا فتقول هيئة التركيب في مثل انبت الربيع البقل موضوع للتلبس الفاعلي وضع نوعيا استعملت في التلبس الغير الفاعلي مجازا انتهى وما نحن فيه لبس من قبيل وضع العام للموضوع له الخاص بل هو من وضع العام للموضوع له العام فيكون القياس مع القاري ولا يمكن هذا فيما نحن فيه فتأمل (لثاني) متعلق بالموضوع (في الاول) متعلق باستعمل (فلا شك انه مجاز مركب والعلاقة فيه المشابهة) تفرع على استعمال فلا يتوهم ان المجاز له وضع نوعي فاذا كان المركب المستعمل في الثاني بالوضع النوعي حقيقة يكون في الاول ايضا حقيقة فكيف المجازية لانا نقول الوضع النوعي الذي يكفي في الدلالة على المعنى بلا احتياج الى قرينة يكون اللفظ المستعمل بسبب حقيقة فالمركب المستعمل في الثاني



من هذا القبيل والوضع النوعي الذي لا يكفي في الدلالة على المعنى بل يحتاج الى انضمام القرينة يكون اللفظ المستعمل بسببه مجازا فالمركب المستعمل في الاول من هذا القبيل فليس هذا المجاز المركب من قبيل الاستعارة التمثيلية لكونه غير مأخوذة فيه التعدد في جانب المشبه ولا في وجه الشبه ولا من قبيل المجاز المركب المقابل للاستعارة التمثيلية لان علاقته هي المشابهة فان شمل التعريف للاستعارة التمثيلية يلزم ان يكون التعريف بالاعم وان لم يشمل يلزم واسطة بين الاقسام (وصرح العلامة التفقازاني في شرح الاصول بانها استعارة تمثيلية نحو اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى) هذا منع لمقدمة قوله مع انه ليس باستعارة تمثيلية وهو من قول المص حاكيا عن العلامة لدفع ورود تصريحه على اعتراضه على القوم (ولي فيه بحث فان الاستعارة التمثيلية على ما صرحوا به يجب ان يكون وجه الشبه هيئة منتزعة من عدة امور وكذا الطرفان يجب ان يكونا هيئتين من مجموع اشياء) حاصل بحثه اثبات المقدمة الممنوعة بان هذا المجاز المركب ليس من الاستعارة التمثيلية لان هذا المجاز المركب لم يكن الوجه الشبه هيئة منتزعة من امور متعددة اذ وجه الشبه فيه الملازمة المطلقة ولا الطرفان هيئتين منتزعتين من امور متعددة لان طرف المشبه وهو تلبس الغير الفاعلي وهو ليس بمتعدد وكذا الطرف المشبه اذ هو تلبس الفاعل وكل استعارة تمثيلية يجب ان يكون وجه الشبه هيئة منتزعة وكذلك الطرفان كما كان في اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فينتج من الشكل الثاني ان هذا المجاز المركب ليس استعارة تمثيلية (قد انضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا) الضمير فيها راجع الى الهيئة يعني ينتزع العقل من المتعدد فيلاحظ فيجعل كأنه شيء واحد فيشبه احدهما بالآخر لئلا يكون التشبيه بين الاجزاء (فيقع في كل من الطرفين عدة امور مما يكون الشبه فيما بينهما)

اي بين الاجزاء (ظاهرا لكن لا يلتفت اليه) هذا تفريع على الوجوب المذكور حاصله انه لا بد من ان تكون بين الطرفين عدة امور قد لا يظهر بين الاجزاء وجه الشبه فيكون في المجموع عين المتلاصقين المعدودين شيئا واحدا وقد يظهر بين الاجزاء لكن وان ظهر لا يلتفت اليه لان الفضل في تشبيه المركب بالمركب ولا يحمل على تشبيه الاجزاء مما يمكن في تشبيه المركب بالمركب كما مر (وفي كون المثال المذكور كذلك بحث) اشارة الى الصغرى التي قررناها (ولاشبهة نحو اني اراك غير مستعمل في التلبس الغير الفاعلي) يعني كون انبت الربيع البقل مثل اني اراك تقدم رجلا لا يتصور على وجهين احدهما ان يكون وجه الشبه وطرفاه من الهيئة المنتزعة من امور متعددة وثانيهما ان يكون تقدم رجلا وتؤخر اخرى من قبيل المستعمل في التلبس الغير الفاعلي حتى يثبت المماثلة بينهما لاسبيل الى الاول لما تقدم ولا سبيل الى الثاني بالبداهة فكيف يثبت المماثلة حتى يحكم بكونه استعارة تمثيلية مثل ذلك (ثم القول) اما عطف على قوله ولي فيه بحث واما على قوله فلا شك انه مجاز مركب الخ وعلى كلا الاحتمالين يكون دليلا نقليا على ثبوت مجازية هذا المركب من غير ان يكون استعارة تمثيلية والمعطوف عليه دليل عقلي فلذا اتى بكلمة ثم الموضوع لزاخى الزمان المستعملة ههنا في التراخي الرتبى والشرف لان الدليل العقلي اشرف واقدم من الدليل النقلي فيكون مجازا على طريق الاستعارة التبعية حيث شبه التراخي الرتبى بالتراخي الزماني المطلق في التراخي اوفى لتفاوت باعتبار الزيادة والنقصان واستعار التراخي الزماني للتراخي الرتبى فاستعمل اللفظ الموضوع للتراخي الزماني المخصوص في التراخي الرتبى على طريق الاستعارة التبعية او يكون الاستعارة في مدخول ثم على طريق الاستعارة المكنية والخييلية عند السكاكي فتأمل فاصل الدليل ان هذا النوع من المجاز من غير ان يكون استعارة تمثيلية



ثابت و الا لما قال المحقق العلامة العضد بمثل هذا النوع مستندا  
الى الشيخ عبد القاهر مع انه اعترف العلامة التفتازاني ولو منكرا  
قول عبد القاهر لكنه قال فثبت المدعى وفيه تعريض على العلامة  
التفتازاني بتوهم المناقاة بين كلاميد حيث صرح اولا بكون هذا المجاز  
استعارة تمثيلية ثم قال وان لم يقل علماء البيان لكنه ليس ببعيد  
لكنه مدفوع على ما حققه الش بان مراده من القول الثاني ان بعديته  
على تقدير كونه استعارة تمثيلية بالنسبة الى جمل هذا التركيب مجازا  
في الاسناد لا ان بعديته على تقدير كونه مجازا امر كبا غير استعارة  
تمثيلية حتى يقال ان نفي بعديته يستلزم جوازه ( بمثل هذا النوع  
من المجاز ) اى المجاز المركب الذى علاقته المشابهة وليس استعارة  
تمثيلية اذ خصص بلفظ هذا و بلفظ النوع والا فلا حاجة اليه  
( فى مثل هذا التركيب ) يعنى فى كل تركيب ذهب الجمهور فيه الى ان  
الاسناد فيه الى غير ما هو له بملازمة وهو مجاز فى الاسناد اذ يجرى  
فى كله قصد التشبيه والاستعمال ( نسبة العلامة عضد الملة والدين  
فى الفوائد الغيائية وشرح المختصر الى الامام عبد القاهر و ذكر الفاضل  
التفتازاني من انه ليس قولا لعبد القاهر ولا لغيره من علماء البيان لكنه  
ليس ببعيد ) اى ليس ببعيدا بعد اذ هو العنوان يستعمل فى نفي  
الابعدية على طريق الكناية ويشعر صحته مع البعد ووجه الصحة علم  
مما سبق ووجه البعدية وان جوزه العقل لكن اذا لم ينقل من علماء  
الفن لم يعتبر تجويز العقل فى المنقولات نعم يعتبر دليل العقلى اذا كان  
مستندا بالنقل فيها لكن و لو تقابل علو كعب العلامتين رجع  
قول العلامة العضد لانه اخبار بالثبوت وقول الثانى الاخبار بالنفي  
وهما فى العلم الاستقرائى فيجوز ان لا يصادف فينفي فلذلك لا يعتبر النفي  
بوجود الشئ فى الاستقرائى لاحتمال عدم التصادف على انه لا يلزم  
كذب احدهما على هذا الترجيح بخلاف العكس فتأمل ( وما ذكره

من البحث) الذى يفيد كون هذا النوع من المجاز غير استعارة تمثيلية  
وهذا ايراد على المعنى من جانب العلامة التفتازاني باثبات كونه استعارة  
تمثيلية بالترديد والحصر بين القصدين بانه ان القصد الاول يلزم خلاف  
المفروض واثبات القصد الثانى يلزم كونه استعارة تمثيلية ( مندفع  
بانه لو قصد تشبيه غير الفاعل بالفاعل لمضاهاته ) لمشابهته اياه فى التلبس  
فاذا قصد هذا التشبيه فاستعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه  
فى التلبس يكون المجاز فى الاسناد بلا تجوز فى الطرفين والاستعارة  
فى الاسناد لتحقيقا بل تشبيها كما قررنا وهو مذهب الجمهور واذ قصد  
هذا التشبيه فاستعير غير الفاعل وهو المشبه للفاعل وهو المشبه به  
على سبيل الادعاء كما ذهب اليه السكاكى فيكون استعارة بالكناية  
ويكون المجاز فى الطرف والش اختار مذهب الجمهور فلذا  
نفي التجوز فى اللغة ( واسند الفعل اليه كما هو المشهور لم يكن تجوزا  
فى اللغة ) اى ليس مجازا لغويا بل مجازا عقليا ونفى الاعم يستلزم  
نفي الاخص وهو النوع من المجاز المركب ولذا جعل نفيه فاضلا  
هذا خلافا للمفروض لا اعتراض المص واثباته قيل لقائل  
ان يقول مناقشة المص مبنية على اختيار هذا الشق بدليل قوله وقصده  
تشبيه التلبس الغير الفاعل بالفاعل على وجه يدفع بحث الش انتهى  
اقول هذا القائل غافل عن قوله فاستعمل المركب الموضوع بالوضع  
النوعى للثانى فى الاول على انه قصد هذا فان يكون مجازا امر كبا  
واين البحث وهذا القائل غافل عن معرفة كلام المص وكلام الش  
الحمد لله على لطفه واحسانه ( فضلا ان يكون مجازا مر كبا ) هذا  
للترقى مما قبله اذ نفي المجاز المركب بطريق الاولوية ( اما لو قصد  
تشبيه التلبس الذى هو عبارة عن مفهوم المركب من غير قصد  
الى جزء من الاجزاء ) ولو وجد المشابهة ووجه الشبه لم يلتفت  
اليه ولذا نفي العضد ( بالتلبس الذى هو عبارة عن مفهوم مركب



آخر كذلك) لا يتوهم ان المشبه والمشبه به ليسا مركبين على هذا  
 القصد ولا يكون مما نحن فيه لان هذا بناء على ان المشبه والمشبه به  
 هو المعنى واللفظ دال عليه ولذلك يقال ان المجاز والاستعارة يعرض  
 او لا للمعاني ثم للالفاظ والتلبس المشبه به هو معنى تركيب انبت  
 الربيع البقل والتلبس المشبه معنى تركيب انبت الله البقل بالربيع  
 وكذلك تركيب اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى يكون المشبه به  
 معنى هذا اللفظ المركب وهذا المقى هو المنازع فيه بين العلامتين  
 والمص (فلا خفاء في انها تشبيه اشياء باشياء قد تضامنت وتلاصقت  
 حتى عادت شيئا واحدا) فيكون الطرفان هيئتين منترعتين من متعدد  
 يكون واحدة باعتبار الذهن والملاحظة ولا بد على الش ان يبين  
 وجه الشبه بان يكون هيئة منترعة من متعدد لادعاء المص في دليله  
 ويحتمل من وجوبه ايضا والظ ان وجه الشبه هو التلبس المطلق  
 اللهم الا ان يتكلف ويعتبر امور متعددة فتأمل (وح يكون مثل  
 قولنا اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى) وهذا تفريع على الدليل  
 مانفاه المص يعني يكون مثل هذا القول في كون الطرفين هيئتين  
 منترعتين ووجه الشبه هيئة منترعة فيكون استعارة تمثيلية على ما قاله  
 العلامة التفتازاني (ولا يلزم من تشبيهه بهذا الاعتبار بالقول المذكور  
 كون القول المذكور مستعملا في التلبس الغير الفاعلي) معطوف  
 على يكون وجه عدم لزوم ان الشيء اذا كان مشابها لشيء آخر  
 بوصف لا يلزم ان يكون مشابها من جميع الاوصاف كالرجل المشابه  
 للاسد في الشجاعة فقط دون جميع الاوصاف كما لا يخفى في وجه  
 الشبه بين القولين هو كونهما استعارتين تمثيليتين لا كون كل واحد  
 منهما مستعملا في التلبس الغير الفاعلي (فلا ينجم ايضا ما ذكره  
 بقوله ولا شبهة ان نحو اني اراك غير مستعمل في التلبس الغير  
 الفاعلي) يعني ايراد المص هذا القول على العلامة على طريق المحذور

والاعتراض

والاعتراض من قبيل كلام اجنبي ولا مضر له اذ لم يدع ولا يلزم من  
 كلامه حتى يتجه عليه (ومما يؤيد ما ذكرنا مانقله ذلك المحقق انه  
 لم يقل به احد لكنه ليس بعيد فانه يشير الى انه توجيه المركب  
 المذكور غير ما هو المشهور) يعني ما قررنا على وجه التردد توجيه المركب  
 المذكور على وجهين احدهما ان يكون مجازا في الاثبات وهو المشهور  
 والثاني ان يكون على طريق الاستعارة التمثيلية وهو المشهور ايضا  
 ويؤيد هذا التقرير قول المحقق انه لم يقل به احد يعني بما قاله العفند  
 من كونه مجازا مركبا للاستعارة التمثيلية لكنه ليس بعيد فانه يشير الى انه  
 توجيه المركب المذكور غير ما هو المشهور والمشهور هذين التوجيهين  
 وغير المشهور كونه مجازا مركبا من غير استعارة تمثيلية ولا مجازا في الاثبات  
 ويمكن ان يقال وجه التأييد ان هذا المجاز المركب بعد كونه علاقته  
 مشابهة له توجيهين توجيه المضد بلا جعل استعارة تمثيلية وتوجيه  
 الش بالجميل استعارة تمثيلية وان حكم بعيد توجيه العلامة يكون  
 المشهور توجيه الش فتأمل (قال المص اني اراك تقدم رجلا وتؤخر  
 اخرى) هذا من امثلة استعارة احدى صورتين منترعتين من امور  
 بصورة اخرى بان توقع عبارة احدى الصورتين مكان عبارة اخرى  
 حيث شبه صورة تردد شخص في الامر بصورة تردد انسان قام  
 لذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر  
 اخرى ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به رويما بالمبالغة  
 في التشبيه فتكسوها بعبارة صورة المشبه به من غير تغيير فيه قال  
 العلامة التفتازاني في تحقيق هذا المثل كتب وليد ابن يزيد لما بويع  
 الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك  
 تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمده على ايتها  
 شئت شبهه صورة تردده في المباينة بصورة تردد من قام ليذهب  
 في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى



فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك الصورة ووجه الشبه  
وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى انتهى  
فاعلم تطبيق قول المص عليه (ظاهره) وتؤخر رجلا اخرى  
هذا من قبيل حذف الموصوف والحذف يحتاج الى قرينة الحذف  
والى قرينة تعيينه فقرينة الحذف كون لفظ اخرى صفة مبهمة  
لا بد لها من موصوف ما وقرينته تعيينه ذكر رجلا وتعلق احد  
المتضافين فلذا كان ظاهرا باعتبار القرائن دون ما قاله الش لانه  
وان كان ممكنا لكنه غير ظاهر لعدم وجود قرينة على تعيينه فح  
كون المحذوف رجلا لا يظهر التردد منه لانه اذا لم يكن مترددا وكان  
مريدا للذهاب يقدم رجلا ويؤخر رجلا اخرى البتة بالنسبة الى  
الرجل الاول فلا يلزم التردد حتى يجعل استعارة الا ان يقال ان مثل  
هذا التركيب من ضروب الامثال يقال المتردد على سبيل الكناية  
هذا بعيد ولذا قال الش (لا تحصل له) قال العلامة التفتازاني في  
توجيهه في شرح المفتاح ان المراد بالرجل الخطوة والمعنى تقدم  
خطوة قد اتمك وتؤخر اخرى خلفك واورده عليه ان تأخير الخطوة  
الى موضع ابتداء منه الخطوة الاولى لا الى خلف المتردد وفيه ان المراد  
بالخلف الخلف الذي حصل له بالنسبة الى موضع الخطوة الاولى لا الخلف  
الذي كان له قبل الخطوة الاولى وبعد يرد عليه ان المشهور في التردد تقديم  
الرجل وتأخيرها لا تقديم الخطوة وتأخيرها وتباعد السيد السند  
في التكلف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل الذي قدمها جعلها  
رجلا اخرى لانها من حيث انها اخرجت مغايرة لها من حيث انها قدمت  
(بل اخرى صفة تارة اي اني اراك تقدم رجلا تارة وتقدم تلك الرجل  
تارة اخرى) هذا توجيه ظاهر معني وان كان غير ظاهر انظرا لا كثرة  
تفاوت بينه وبين كلام السيد السند الا في احتياج كلامه الى اعتبار شيء  
واحد متفايرين بالاعتبار (قال المص اي تردد في الاقدام والاحجام)

هذا تفسير المعنى المراد من هذا التركيب وهو الصورة المنتزعة من تردد  
المخاطب في المباينة المشبهة وفي الاقدام والاحجام بيان اوجه الشبه  
المخصوص بالشبه اذ يلزم ان يوجد وجه الشبه في الطرفين على  
الاتصاف والوجه الشبه والقدر المشترك بينهما هو الاقدام والاحجام  
المطلق فلا يتوهم ان هذا محالف لكلام العلامة اذ جعل وجه الشبه  
الاحجام والاقدام والمص جعل من جزء المشبه فلا يرد ما قبل وهو  
صورة مجموع هذه الامور مشبه بصورة من قام فيقدم رجلا وتؤخر  
اخرى سواء كان فيه تردد ام لا وسواء اراد الذهاب ام لا واما ما جعل  
التفتازاني المشبهة بصورة التردد في الذهاب وعدمه بتقديم رجل  
وتأخير اخرى فليس بجيد اذ يلزم تشبيه العام بالخاص وايضا  
التردد ليس بمرئي كما لا يخفى انتهى اذ التعميم بقوله سواء كان الخ  
فاسد اذ لو لم يتردد ولم يرد الذهاب فكيف يقدم رجلا وتؤخر اخرى  
والفعل مسبوق بالارادة البتة فلا يثبت وجه الشبه بينهما وقوله  
في ما جعله التفتازاني يلزم تشبيه العام بالخاص مم اذا لازم تشبيه  
المقيد وهو التردد وفي المباينة بالمقيد وهو التردد في الذهاب وقوله  
وايضا التردد ليس بمرئي كلام اجنبي لا تعلق له الى توجيه العلامة  
اذ لم يدع برؤية التردد بل المرئي هو اللفظ الدل على التردد والشبه  
يجري اولا في المعنى ثم في اللفظ على ان الرؤية في قوله اني اراك لانم  
ان يكون من الرؤية بمعنى الابصار لجواز ان يكون بمعنى العلم اي الشجاعة  
والجسارة على الامر (بالجيم وحاء اي كف النفس) هذا ان تفسيره  
باعتبار كونها وصفين مخصوصين المشبه (قال لا تدري ايها اخرى)  
يحمل ان يكون صفة للاقدام والاحجام واسارة الى علة التردد واستينافا  
هكذا حقق المثال فانه التحقيق الوفي الاحلي (حيث جعل الاخرى  
صفة لتارة دون رجلا كما فعله العلامة والسيد الشريف رحهما  
فتكلفوا في توجيهه كما قررنا (ولا يذهب عليك) هذا ابتداء كلام



يبين به بعض ملحوظاته بالقرينة التي لم يصدر من القوم كلام في حقها ولم يحكم بنفسه بشيء لعدم اعتداد القرينة الصرفة في مثل هذا الفن (انه لا يحكم على مفهوم الجملة كما لا يصح على مفهوم الفعل والحرف).  
يعني ان مفهوم الجملة لم يحكم عليه لعدم استقلاله لانها مركب من الطرفين والنسبة بينهما وان كان الطرفان مستقلا بالمفهومية لكن النسبة غير مستقل بالمفهومية والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل فلا يصلح ان يحكم عليه كالفعل الغير المستقل بسبب تركبه من المستقل وغير المستقل وكالحرف الغير المستقل بالمفهومية (فلا يصح فيه التشبيه الذي هو مبنى الاستعارة) تفريع على عدم صحة الحكم عليه يعني ان الاستعارة مبنى على التشبيه وهو يقتضي ان يتصف الطرفان بوجه الشبه وبمشاركة أحدهما للآخر والاتصاف يستلزم ان يحكم بالصفة على الموصوف فيصالح ان يكون مستندا اليه والغير المستقل لا يصلح ان يكون مستندا اليه فلذا لم يكن الاستعارة في الفعل والحرف على الاصل بل على سبيل التبعية فعلى هذا القياس يلزم ان يكون الاستعارة في الجملة على سبيل التبعية (بل لا بد من التشبيه فيما يسرى التشبيه منه الى التشبيه في مفهوم ذلك المركب كان يعتبر التشبيه في مضمون الجملة او في الهيئته المنترعة منها فيكون الاستعارة فيها ايضا تبعية وقد خلا عن الايمان اليه كلام القوم) ولا يحتج قلبك ان الش بين قياسي ان المركب اذا كان المجاز باعتبار الاجزاء المادي او الصوري كالهئية فان التجوز فيه سار اليها من التجوز في احد اجزائها من المادة والهئية اكتفوا عن بيان التجوز في المفرد فلا حاجة الى عده مجازا غير هذا المجاز والجملة من افراد المركب فلا حاجة الى بيانها ههنا تارة اخرى اذ فرق بينهما اذ المراد من الجملة ههنا ما يكون المجاز فيها في الجملة من حيث هي هي من غير نظر الى حقيقة الاجزاء ومجازيتها والمركبات المذكورة هناك ما يكون مجازيتها باعتبار الاجزاء ماديا

او صوريا فاذا كانت كالفعل والحرف لا بد ان يستعار او لا في شيء غير مفهوم الجملة كالمضموم الذي هو غير المفهوم وداخل في مفهومها هذا بالقياس الى الفعل وكالهئية المنترعة التي كانت خارجة عن المفهوم هذا بالقياس الى الحرف ثم يسرى الى مفهوم الجملة كالمعاني المطلقة للحرف ويكون الاستعارة فيها تبعية مع انه لم يقل به احد من القوم ولو يوصى اليه فاخفظ فانا اقول قياس الجملة الى الفعل والحرف مع الفارق اذا الجملة غير مستقلة بالمفهومية دنلهم اما في الحرف فظا هو لكونه غير مستقلة بالوضع ولكونه معنى حاصلا في الغير بخلاف الجملة واما في الفعل فلان عدم استقلاله لتركبه من المستقل وغير المستقل الذي يكون ما يحتاج الغير المستقل خارجا عن مفهوم الفعل وهو الفاعل والمركب من المستقل ومن ذلك الغير المستقل غير مستقل بخلاف الجملة فان تركبها من المستقل والغير المستقل الذي يكون ما يحتاج اليه داخل في مفهومها ومثل هذا المركب من المستقل ومن ذلك الغير المستقل مستقلا فاذا ثبت استقلال المفهوم فيتصف بوجه الشبه ويحكم عليه به ولا يحتاج الى اعتبار امر آخر يستعار او لا فيه ثم يستعار بالسراية في الجملة واما كونه غير محكوم عليه لانها جملة والجملة من حيث هي جازية بلا تأويل المفرد لا يصلح محكوما عليه لاختصاصه بالمفرد لا فائدة الجملة فائدة امته لا يرتبط بعدها الى شيء آخر (ومما يحتج في الصدر ولا تجده في صدر بعد الصدر) الصدر الاول بمعنى القلب ويحتمل الثاني ان يكون بمعنى القلب ايضا فيكون الحاصل على طريق الكناية لا توجد في صدر من الصدور لان في الصدر بعد الصدر يستلزم نفيه من كل الصدور والا لصدق الوجدان في صدر بعد صدر وان يكون بمعنى الرجوع فيكون الحاصل لا تجده بالمتبع والاستقراء يكتب القوم بالرجوع اليها وله احتمال آخر فامل (ان قولي اني اراك تقدم رجلا وتؤخر



أخرى مسبب عن التردد فيحتمل أن يكون التجوز باعتباره فيتحقق  
 المجاز المرسل في المجموع من غير تصرف في الأجزاء كالاستعارة  
 يعني كما في المجاز المفرد إذا كان علاقته المشابهة وغيرها موجودا  
 يجوز الاستعارة والمجاز المرسل بالنسبة إلى المعنى الواحد من جهتين  
 كذلك بين هذا التركيب وبين التردد توجدان فيجوز أن يجعل  
 مجازا مرسلا من غير تصرف في الأجزاء كما في الاستعارة لكن هذا  
 خلاصة كلام العلامة حيث جوز في المجاز المركب قسم غير الاستعارة  
 التمثيلية كما سبق تحقيقه وجوز جمع الاستعارة والمجاز المرسل في لفظ  
 واحد بالنسبة إلى معنى واحد لكن من جهتين فن هذا يعلم أن في  
 كل استعارة تمثيلية إذا وجد العلاقة غير المشابهة يجوز فيه المجاز  
 المرسل فكلام الش ادعائي (قال المص العقد الثاني) من القعود  
 الثلاثة التي سبقت لتحقيق معاني الاستعارات وأقسامها وقرائنها  
 الثانوية باعتبار الرتبة إذ مدلول العقد الأول تحقيق معنى الاستعارة  
 المصروفة المحققة لتحقيق الاستعارة وأقسامها ومدلول هذا  
 العقد تحقيق الاستعارة الممكنة الغير المحققة وأوقوع الاختلاف  
 والاضطراب في تحقيق معانيها قال (في تحقيق معنى الاستعارة  
 بالكناية) أي في بيان ماهو عليه معنى الاستعارة بالكناية في الحقيقة  
 سواء كان بالتعريفات أو بالدلائل أما يانه بالتعريف فلانه من قبيل  
 التصورات وأما يانه بالدلائل فيملاحظة الدعاوى بين أجزاء  
 التعريف وبين المعرف لكونه مستنبطا من كلام البلغاء فيستشهد  
 بكلام المجيد وبكلام البلغاء الموثوق عربيتهم كما يظهر من استشهاد  
 أصحاب المذاهب \* أعلم أن الكناية في اللغة عبارة عن ترك التصريح  
 وهي قد تستعمل منفردة وقد تستعمل على سبيل القيدية في الاصطلاح  
 فاما في الاستعمال الأول عند علماء الأصول فتكون عبارة عن لفظ  
 استمر المراد منه في نفسه سواء كان المراد فيه معنى حقيقيا أو مجازيا

فيقابل المصريح الذي هو عبارة عما انكشف المراد منه بالنظر إلى  
 كونه لفظا مستعملا فيوصف بهما الحقيقة والمجاز وعند علماء البيان  
 يطلق على معنيين أحدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم أعني  
 ذكر اللازم وإرادة الملتزم مع جواز إرادة اللازم أيضا واللفظ مكنى به  
 والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ فيعرف بأنه لفظ قصد بمعناه  
 معنى ثان ملزوم له أي لفظ استعمل في معناه الموضوع له لكن  
 لا يتعلق به الإثبات والنفي ويرجع إليه الصدق والكذب بل  
 لا يتعلق منه إلى ملزومه فيكون هو مناط الإثبات والنفي ومرجع  
 الصدق والكذب كما يقال فلان طويل الجاد قصدا بطول الجاد  
 إلى طول القامة فيصح الكلام وإن لم يكن له طول الجاد قط بل وإن  
 استعمال المعنى الحقيقي كما في قوله تعالى \* الرحمن على العرش استوى \*  
 وأمثال ذلك فإن هذه كلها كليات عند المحققين من غير لزوم كذب  
 لأن استعمال اللفظ في معناه الحقيقي وطلب دلالة عليه إنما هو لقصد  
 الانتقال منه إلى ملزومه وح لا حاجة إلى ما قيل أن الكناية مستعملة  
 في المعنى الثاني لكن مع جواز إرادة المعنى الأول ولو في محل آخر  
 باستعمال آخر المجاز فانه من حيث أنه مجاز مشروط بقريضة مانعة  
 عن إرادة الموضوع له وأما في الاستعمال الثاني فيكون قيدا مبرا من  
 سائر أقسام الاستعارة هل باعتبار معانيها أو لا أم باعتبار المعنى  
 الإصطلاحي بناء على أصح المذاهب كما ستعرفه والكلام في تعلق  
 الظرفية من مرارا فتذكر (قال اتفقت كلمة القوم) خبر بملاحظة  
 مجموع اللفاظ إلى العقد الثالث أو بدل من تحقيق معنى الاستعارة بتلك  
 الملاحظة إضافة الكلمة إلى القوم بمعنى اللام المفيدة للاختصاص  
 التام وهو يقتضي تعلق المضاف إلى جميع أفراد المضاف إليه فيكون  
 كلمة مصدرا على وزن سرقة اسم جنس شامل للقليل والكثير  
 وبمعونة المقام يكون المراد به كثيرا نعم يكون المراد من اسم الجنس



وحده اولم يوجد مقتضى للكثرة ويمكن حمل الاضافة الى الاستغراق  
 العرفي فلا حاجة الى صرف العبارة عن الظاهر (الظاهر) في مكان  
 كلمة القوم (كلمات القوم) الظاهر كلمات فتأمل لفظ الظاهر يستعمل  
 في مقام المتبادر او المناسب وهو ينشئ عن صحة خلاف الظاهر مع ان  
 دليله يقتضي لزومه وعدم صحة خلافه فلا يتم تقريب الدليل لعل  
 الشئ به بهذا الى صحة العبارة بلا احتياج الى تأويل نفسه كما اشرنا  
 اليه تصويره هذا كلمات القوم فاعل متعدد والفاعل المتعدد لازم  
 منه للاتفاق فينتج كلمات القوم لازم منه للاتفاق فتأمل (لانه لا بد  
 للاتفاق منه فاعل متعدد) كما ان بعض الفعل يتوقف فهمه الى  
 متعلق كالفعل المنعدي كذلك يتوقف بعض الفعل باعتبار  
 نسبة المأخوذة منه الى صدوره او قيامه من فاعل متعدد كالاتفاق  
 والاجتماع او باعتبار هيئة كالشراك والتصاحب قيل ولا يبعد  
 ان يقال ان اتفقت كناية عن اتحدت ويقرب منه التوجيه الاول  
 للشارح انتهى اقول لا فائدة في هذه الكناية في الجواب لان  
 الاتحاد كذلك يقتضي تعدد الفاعل لانه عبارة عن تشارك الشيئين  
 فصاعدا في الصفة او في الفصل او النوع او الجنس او غير ذلك  
 فلا يقال شئ واحدا تحدد على انه فرق بين توجيه الشئ وبينه اذ توجيه  
 الشئ في لفظ الكلمة وهذا في لفظ اتفقت ولا يفيد احدهما مقادا الاخر  
 (الا ان يقال قصدت توحيدها بالمبالغة في الاتفاق حتى تجاوزت الى الاتحاد)  
 هذا استثناء مفرغ يعني الظاهر هذا اولا يوجد هذه العبارة في جميع  
 الاوقات الا وقت كذا حاصل هذه التوجيه حمل لفظ الكلمة  
 على الاستعارة المصراحة حيث يشبه الكلمات المتعددة بالكلمة  
 الواحدة في الواحدة قصدا للمبالغة في الاتفاق ويذكر الكلمة المشبهة  
 ويراد الكلمات المشبهة استعارة مصرية واتفقت قرينتها اذ سوق  
 النكتة للعبارة بعد صحة الاصل المعنى سواء كانت بالجمع على الحقيقة

او على المجاز لان اسلوب كلامه السابق يقتضي ان يكون فاعل الاتفاق  
 متعدد الحقيقة فلو حمل الكلمة على حقيقة لا يصح اصل المعنى  
 فكيف يقصد المبالغة فيكون ذلك القصد داعي المجاز (ولا يبعد  
 ان يقال الاسناد مجازي حقيقة اتفق القوم في كلمتهم) معطوف  
 على قوله الا ان يقال وجواب آخر بحمل الاسناد على المجازي كنهارة  
 صائم وتبيله قائم وهذه عادة حسنة في مثل هذه العبارة وهي التصرف  
 في الاطراف اوفي الاسناد لقائل ان يقول ان الاتفاق صفة الكلمات  
 اولا وبالذات وللقوم ثانيا وبالعرض كما ان الصدق صفة الخبر اولا  
 وللخبر ثانيا فكيف يكون الكلمة ظرفا لاتفاق القوم ولوقيل من قبيل  
 ظرفية الموصوف للصفة كما يقال الخبر صادق في خبره فلا يفيد  
 اذ في مثل هذا الظرف لا يكون اسناد هذه الصفة اليه مجازيا لانه  
 يصدق عليه تعريف الاسناد الحقيقي على ان مادة الاتفاق يستعمل بعلى  
 كما يقال متفق عليه لا بكلمة في ولعل الشئ اشار الى هذا بقوله ولا يبعد  
 (فلا يضر وحدة الكلمة في فاعليتها) اما فربع على التوجيه الثاني  
 ان قيد وحدة الكلمة بالحقيقة واما على التوجيهين ان قيد بفي الظاهر  
 وجه عدم المضرة ان اقتضاء الاتفاق تعدد الفاعل باعتبار معناه  
 الحقيقي ونسبة الحقيقي دون النسبة المجازي كما لا يخفى لا يقال في صورة  
 ظرفية الكلمة لا يصح وحدتها الامتناع صدور كلمة وحدة بالشخص  
 من القوم لانا نقول الغرض وحدتها بالنسبة الى لفظ اتفقت وان لم يصح  
 بالنسبة الى شئ آخر على ان وحدة الكلمة ليست بالشخص بل بالنوع  
 فتأمل (قال المص على انه اذا شبه امر بآخر من غير تصريح شئ  
 من اركان التشبيه سوى المشبه) اركان التشبيه اربعة المشبه والمشبّه به  
 ووجه التشبه واداته وجه اطلاق الاركان على هذه الاربعة انها  
 مأخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى  
 بالكاف ونحوه وان التشبيه في الاصطلاح كثيرا يطلق على الكلام



الدال على المشاركة المذكورة نحو زيد كالاسد في الشجاعة \* واعلم انه  
انفقت الآراء في مثل قولنا اظفار المنية نسبت بفلان استعارة  
بالكنائية والخيالية لكن اضطررت في تعيين الاستعارة بالكنائية  
اي شئ حقيقتها وما صدقها قال العلامة التفتازاني في شرح الكشف  
في قوله تعالى \* ينقضون عهد الله \* واقد كما في عويل من اختلاف  
اقوال القوم الى ثلثة حيث فهم من كلام القدماء ان الاستعارة  
بالكنائية هو اسم المشبه به المذكور كناية كالسبع مثلا وصرح صاحب  
المفتاح انه اسم المشبه المستعمل في المشبه به كالمنية المراد منها  
السبع ادعاء يجعله مرادفا لاسم السبع على عكس الاستعارة التصريحية  
وقال صاحب الايضاح انه التشبيه المضمحل في النفس حتى فهم بعض  
الناظر في هذا الكتاب ان الاستعارة بالكنائية هي الاظفار في قولنا  
المذكور من حيث كونها كناية عن استعارة السبع للمنية هذا كلامه  
ومن هذا يعلم انه لا اختلاف في وجود التشبيه على ما ذكره المصن  
بل في ما صدق الاستعارة بالكنائية ويعلم مجازيتها وحقيقتها بناء  
على اطلاقاتهم ووجه مناسبة التسمية وعدمها تأمل \* اعلم ان التشبيه  
بهذا المعنى قد يؤخذ لا بشرط شئ وهو المطلق الشامل على التشبيه  
الذي كان يبنى عليه الاستعارة وعلى التشبيه الذي لم يكن على وجه  
الاستعارة ولا على وجه التجريد البديهي وعلى غير ذلك وهو المعنى  
اللغوي وقد يؤخذ بشرط شئ وهو ان يكون على وجه الاستعارة او على  
وجه التجريد وهو مخصوص لا يسمى تشبيها في الاصطلاح بل يكفي  
بالاستعارة والتجريد وقد يؤخذ بشرط لا شئ وهو بحيث لا يكون  
على وجه الاستعارة وعلى وجه التجريد وهو التشبيه المصطلح في علم  
البيان وهناك اما ان يراد المعنى اللغوي واما ان يراد المعنى الثاني فاذا عرفت  
هذا فاستمع لما قاله الشرحه الله ( المراد بالمشبه ما لواتى بالتشبيه  
كان مشبهها جواب اسؤال مقدر فتأمل ( لا ما ذكر ) معطوف على ما

لواتى الخ ويقيد القصر فتأمل ( لكونه مشبهها ) متعلق بالمتنى على طريق  
الحصول خلاصة هذا ان المستفاد من العبارة يذكر المشبه من اركان  
التشبيه دون غيره وقت تشبيهه امر بآخر ومعنى الحقيقى لصفة  
المشتقة لا بد من ان يتحقق حال وقوع النسبة والامكان مجازا ففي ذكر  
المنية في اظفار المنية لم يتحقق معنى المشبهية اذ لم يذكر لكونه مشبهها  
فيكون لفظ المشبه ههنا مجازا بعلاقة الاستعداد عن ما يصلح  
ان يكون مشبهها سواء كان مشبهها بالفعل او لا ويمكن ان يقال بعلاقة  
الاول \* اعلم ان المعنى الحقيقى اما ان يكون حاصله بالفعل المعنى المجازى  
في بعض الازمان خاصة او لا فعلى الاول ارتقدم ذلك الزمان على زمان  
تعلق الحكم بالمعنى المجازى فالعلاقة الكون عليه وان تأخر فهي الاول  
اليه اذ لو كان حاصله في ذلك الزمان او في جميع الازمنة لم يكن مجازا  
بل حقيقة واما ان لا يكون حاصله بالفعل بل كان حاصله بالقوة فهي  
الاستعداد ولا يشترط فيه الحصول بالفعل وقال بعض المحققين  
لا يشترط الحصول بالفعل في الاول فادرج الاستعداد في الاول  
( فان المنية في اظفار المنية ليس هكذا ) تعليل للقصر المشغل على  
حكيم تصويره لو كان المراد ما ذكر لكونه مشبهها دون ما لواتى  
بالتشبيه لكان مشبهها لزم ان يكون المنية في اظفار المنية مشبهها لكن  
اللازم بطل والملازمة بديهية وبطلان التالى نظرية ثابت بقوله  
( اذ ليس في نظم الكلام تشبيه بل التشبيه مره وزال به باضافة الاظفار )  
يعنى ليس في نظم اظفار المنية تشبيه بالفعل على وجه التصريح  
بل رمن اليه باضافة الاظفار مع انه يمكن تصحيح التركيب بتأويل  
آخر غير الاستعارة الممكنة في مثل هذا اذا فرض التشبيه من غير  
تصريح من اركان التشبيه سوى المشبه ونل عليه يذكر ما يخص  
المشبه به لكان فيه استعارة بالكنائية فقد علم ان التشبيه في النظم  
على طريق الفرض والتقدير كما يدل عليه اذ الشرطية الموضوعية



الاستقبال فيلزم ان يكون لفظ المشبه مجازا غير متصف بالمشبهية  
بالفعل بل بالنقد الذي قرره الش فالمراد بالتشبيه اما التشبيه الذي  
بنى عليه الاستعارة او التشبيه اللغوي باعتبار تحققه في ضمن فرد  
من افراده فلا يرد ما قاله الحفيد والكفوي من ان المراد من التشبيه  
اللغوي والمشبّه مأخوذ من التشبيه اللغوي صادق على المنية في اظفار  
المنية فلا حاجة الى ما ذكره الش من التأويل الذي يؤدي الى كون  
المشبه في قوله سوى المشبه مجازا مع انه لا يظهر قرينة دالة عليه  
ههنا هذا واجب منه انهما ظنا على الفاضل الش انه قصد به التشبيه  
المصطلح ما احتاج الى هذا التأويل فنفي التشبيه المصطلح فاختارا  
اللغوي فاعترضنا عليه تأمل (و الشرط المذكور يشمل قولنا زيد  
في جواب من قال من يشبه عمرا مع انه ليس هناك استعارة بالكنية)  
معطوف على قوله والمراد الخ الجامع بينهما كونهما بيان المراد  
والمراد من الشرط الشرط اعني قوله اذا شبه الخ قوله ودل الخ  
قيد الشرط او جزاءه واطلاق الشرط على المذكور لكونه مدار  
الشرطية وحاصله بيان الفائدة من التقييد وهي تتم الملائمة  
اذ لو لم يقيد بهذا يمنع الملائمة بقوله زيد في جواب من يشبه عمرا  
ويمكن ان يقال لان تمام تعريف المستفاد من خلاصة كلمات المذاهب الثلاثة  
وهو ان الاستعارة بالكنية ما يكون في نظم شبه امر بآخر من غير قصر  
بشيء من اركان التشبيه سوى المشبه ودل عليه بذكر ما يخص  
المشبه به فلو لم يقيد بهذا لم يطرد هذا التعريف فان قيل اذا اول  
لفظ المشبه بالتأويل المذكور يخرج مثل زيد في جواب من يشبه عمرا  
فلا حاجة الى اخراجه بقيد آخر قلت ان التأويل المذكور اعم  
من الحصول بالفعل لا يختص بالقوة فلا يخرج به وقيل ان كلمة  
اذ الالهال وهو في قوة الجزئية فلاضير للملائمة من دخول هذا  
ولا نفع من خروجه قلنا ان هذا المقام تحقيق كلمات القوم واتفاقهم

على شيء وتحقيق ماهية الاستعارة بالكنية فلا وجه للحمل  
على الالهال المتحقق في الجزئية بل على الكلية بقرينة المقام او على  
الالهال المتحقق في ضمن الكلية فتأمل (قال المص ودل عليه)  
على صيغة المجهول عليه نائب الفاعل معطوف على شبه (بذكر  
ما يخص المشبه به) بحيث لا يمكن ارتباطه الى المشبه المذكور من جهة  
المعنى ويستدل منه الى غير المصريح سواء كان تشبيها او مشبهه ادعائيا  
او حقيقيا فيطابق المذاهب الثلاثة اذ الدلالة عبارة عما يلزم من العلم به  
العلم بشيء آخر سواء بالواسطة او بلا واسطة خص الش المدلول  
بالتشبيه بقوله على ذلك التشبيه فبنى عليه الاعتراض فتفطن  
(لا يشمل مثل ينقضون اذا اريد بالنقض ابطال العهد) اعترض  
على التعريف المستفاد من تمام الشرط بعدم العكاسة حيث لا يشمل  
على الاستعارة بالكنية في قوله تعالى \* ينقضون عهد الله \* اذا اريد  
بالنقض ابطال العهد اذ لا يذكر ما يخص المشبه به واما اذا اريد  
معناه الحقيقي اعني تفريق طاقات الجبل وتقطيعه فلا يرد النقض  
\* اعلم ان الاستعارة في قوله تعالى \* ينقضون عهد الله \* على ما حققه  
المحققون استعارة بالكنية حيث شبه العهد بالجبل لما فيه من اثبات  
الوصلة بين المتعاهدين كما كان الجبل سببا لثبات ارتباط الطرفين  
المحسوسين المعلقين احدهما بالآخر بذلك الجبل ولم يصرح من اركان  
التشبيه سوى المشبه وهو العهد على سبيل الاستعارة بالكنية فح  
ان اريد بالنقض معناه الحقيقي فيلزم ذكر ما يخص المشبه به ويدل  
على التشبيه او على المشبه به على المذاهب فبتم كلام المص ولا يعترض  
عليه وان اريد بالنقض ابطال العهد فلا يتم حيث ذهب اليه  
صاحب الكشف فقال شاع استعمال النقض في ابطال العهد  
من حيث تسميتهم العهد بالجبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات  
الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها



ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم رمزوا اليه من روادفه فينبهوا  
بذلك الرمز هذا كلامه خلاصة كلام صاحب الكشف انه جعل  
النقض مستعملا في ابطال العهد على سبيل الاستعارة المصروفة  
حيث شبه ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل لفظ المشبه به في المشبه  
فذلك الاستعارة المصروفة يكون كناية عن الاستعارة الكناية  
المقصودة لان المصروفة من حيث انها متفرعة على الاستعارة  
الممكنة صارت كناية عنها فان النقص انما شاع استعماله في ابطال  
العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل فلما نزل العهد منزلة الحبل  
ويسمى باسمه نزل ابطاله منزلة نقضه فلو لا استعارة الحبل للعهد  
لم يحسن بل لم يصح استعارة النقص فقد علم مستند اعتراض الش  
الكن يجاب عنه بانه لما كانت الاستعارة المصروفة تابعة للاستعارة  
الممكنة ولم تكن مقصودة في نفسها بل قصد بها الدلالة على تلك الاستعارة  
بالكناية كانت كناية عنها ودالة عليها فان قيل لو كان النقص مثلا  
مستعملا في ابطال العهد لم يكن شيء من روادف المشبه به اعني الحبل  
مذكورا فلا يصح قوله ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به قلت كان المراد  
بذكر ما يخص ذكر الروادف وهي اعم من ان يراد به معناه الاصل  
الذي هو الروادف الحقيقي او يراد به ما هو مشبه بهذا المعنى منزل  
منزله فان النقص من روادف الحبل اما اذا اريد به معناه الحقيقي  
فظر واما اذا اريد به معناه المجازي فلانه اذا نزل منزلة المعنى الحقيقي  
وعبر عنه باسمه صار رادفا للحبل ايضا فالرادف على الاول المذكور  
لفظا ومعنى حقيقة وعلى الثاني المذكور لفظا حقيقة ومعنى ادعاء  
وكلاهما يصلحان قرينة للاستعارة بالكناية ولقد بسطنا الكلام  
في هذا المقام الكونه مدارج الافهام اعم بالنظر العميق يسر الله  
المرام (فانه لم يبدل على التشبيه فيه) تعليل لقوله لا يشمل (بذكر ما  
يخص المشبه به) وهو الحبل (بل بذكر ما يخص المشبه) وهو العهد

فانه اريد بالنقض ابطال العهد وهو يخص المشبه كلمة ما عبارة عن  
المعنى واسناد الذكر بالكسر من قبيل تسمية حال الدال على المدلول  
(بلفظ ما يخص المشبه) يعني يكون اللفظ المذكور وهو ينقضون  
باعتبار معناه الحقيقي ما يخص المشبه واما معناه المراد ما يخص المشبه  
فاللفظ اذا نسب باعتبار اختصاصه ينسب الى المعنى الحقيقي دون  
المعنى المجازي فيكون لفظ ينقضون لفظ المعنى الحقيقي دون المجازي  
ولذلك قال بذكر ما يخص المشبه يعني المعنى المجازي بلفظ ما يخص  
المشبه به يعني لفظ ينقضون ومن هذا البيان يعلم انه يخرج من هذا  
الشرط كل استعارة ممكنة يجري في قرينتها استعارة مصروفة  
كقوله شجاع يفترس اقرانه وعالم يعترف منه الناس فان الشجاع  
والعالم استعارتان مكنتان والافتراس والاعتراف قرينتهما مع ان  
هاتين القرينتين استعارتان مصرحتان حيث شبه بطش الشجاع  
وقوله لاقرانه بافتراس الاسد وشبه انتفاع الناس به بالاعتراف ثم  
استعمل لفظ المشبه به في المشبه على سبيل الاستعارة المصروفة مع  
انها دلت على الاستعارة الممكنة المقصودة كما قررنا آنفا قال السيد  
الشريف قدس سره الافتراس والاعتراف مع كونهما استعارتين  
مصرحتين كائنان عن استعارة للشجاع وعن استعارة العالم للبحر  
فظهر بذلك ان الاستعارة بالكناية لا تستلزم الاستعارة التخيلية  
فان القرائن في هذه الصورة استعارات مصرح بها حقيقة وليس هناك  
استعارات تخيلية وبالجملة ان من زعم ان الاستعارة بالكناية على مذهب  
القدماء تستلزم التخيل فقد اخطأ هذا كلامه واما مذهب صاحب  
المفتاح وصاحب الايضاح فعملي ان الاستعارة بالكناية تستلزم التخيلية  
فسيجيء تفصيلا فقد علم ان اعتراض الش مبنى على مذهب القدماء  
فلا يرد النقص بمذهب السكاكي كما وهم من انه لا يخفى عليك ان  
الدليل الذي ذكره الش يقتضي عدم الشمول للاستعارة بالكناية



على مذهب السكاكي لان لفظ ما يخص المشبه به مستعمل فيما يخص  
 المشبه انتهى لان لزوم التخييل للكناية يستلزم وجود ما يخص المشبه به  
 باعتبار ملاحظة معناه الحقيقي واما ادعاء استعماله في الخيل المخصوص  
 بالمشبه ليس بتحقيق وما نحن فيه مبنى على التحقيق فيشمل كل المذاهب  
 الا بعض صور الاستعارة على مذهب السلف وهو محاب بما قررنا (الا ان  
 يتكلف) استثناء مفرغ من لا يشمل (بما ارجو ان لا يخفى على ذلك)  
 من قيل مثلك لا يخل في الخفاء عن المخاطب على طريق الكناية هذا  
 كالدعوى بالبينه لان نفي الشيء عن مثل الشيء يستلزم نفي الشيء عن الشيء  
 والظاهر ان المراد بما ارجو ما قررنا في الجواب من ان ما يخص  
 اعم من ان يكون مخصوصا لفظا ومعنى حقيقة او لفظا حقيقة ومعنى  
 ادعاء وجه التكلف ان المتبادر من الخصوص باعتبار اللفظ والمعنى  
 لان التشبيه يجري في المعنى وخاصة المشبه به والمشبّه يقتضى ان يكون  
 حقيقيا وباعتبار المعنى الحقيقي ولان اللفظ من حيث هو مع قطع  
 النظر عن المعنى لم يصلح للاختصاص والتأويل بخلاف المتبادر  
 تكلف قيل وجه التكلف تقدير المضاف فالمعنى بذكر لفظ ما يخص  
 المشبه به وهذا شامل لما ذكره لان ذلك اللفظ اعم من ان يكون  
 مستعملا في معناه الحقيقي او المجازي انتهى وفيه بحث لان لفظ ما  
 عبارة عن اللفظ فلا حاجة الى تقدير اللفظ على انه يبقى الاعتراض على  
 حاله اذا اختص اللفظ بملاحظة المعنى نعم يمكن ان يراد ان كلمة  
 ما لفظا مطلقا وبغيره يخص باعتبار معنى الحقيقي فتفطن (وفي شمول  
 بيان الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي نظر) عطف على  
 لا يشمل البيان يطلق على فعل المبين كالسلام والكلام وعلى ما  
 حصل به التبيين كالدليل وعلى متعلق التبيين وتخله وهو العلم وبالنظر  
 الى هذه الاطلاقات قبل هو ايضاح المقصود والمصنف قبل تفصيل  
 المذاهب الثلاثة بالفرائد لما بين مرجع المذاهب ليحل العلم الاجمالي

بخلاصتها

بخلاصتها اولا كان مضمون الشرطية ايضاها المقصود وتعرفت  
 جامعا للاستعارة بالكناية على كل مذهب فاعتراض الشارح بعدم  
 جامعية التعريف او بقا صيرورة البيان عن المبين (لان مبنى الكلام  
 في مذهب على تناسي التشبيه كما هو مقتضى الاستعارة) حيث قال  
 الاستعارة المكنية ان يكون الطرف المذكور من طرف التشبيه هو  
 المشبه ويراد به المشبه به بادعاء اتحاد المشبه بالمشبه به وانكار ان يكون  
 شيئا غير المشبه به بارتكاب تأويل وهو ان يدخل المشبه في جنس  
 المشبه به للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير  
 متعارف كما ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية اثبت اظفارها هو السبع  
 بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة  
 الاظفار التي هي من خواص السبع اليها فاذا كان كذا (ليس الدلالة  
 بذكر ما يخص المشبه به على التشبيه) اذ التشبيه يقتضى تغاير  
 الطرفين (بل على دعوى تقرر الاتحاد) اضافة الدعوى الى التقرر  
 بيانية يعني ان دعوى الاتحاد واقع في التشبيه الذي هو مبنى الاستعارة  
 وذكر ما يخص المشبه به يدل على تقرر وثبت الاتحاد كالدعوى  
 المثبت بالدليل حيث يدعي ان اسم المنية اسم للسبع مرادف للفظ  
 السبع بارتكاب تأويل مذكور بحيث يكون استعمال المنية في الموت  
 مجازا لعدم استعماله في الموضوع له وهو السبع (بحيث لا يقصد  
 بالدعوى) ضمير يقصد راجع الى تقرير (ويجعل مسلم الثبوت  
 ويعبر عنه بالمشبه) عطف على لا يقصد من عطف العلة على المعلول  
 يعني يكون دعوى الاتحاد مسلم الثبوت الذي بسببه يعبر عن المشبه به  
 بالمشبه لا يقصد به تقرر الاتحاد بل يقصد باثبات ما يخص المشبه به  
 حاصل الاعتراض نقض وتصويره لان الاستعارة بالكناية عنده  
 مبنى على تناسي التشبيه وكما بيني على كذا يدل بذكر ما يخص المشبه به  
 على دعوى تقرر الاتحاد دون التشبيه وكما كان كذا يخرج من البيان



او من التعريف فينتج ان الاستعارة بالكناية عنده يخرج ويمكن  
ان يحسب عنه بان كلام المص مبنى على تحقيق كلاتهم في نفس الامر  
بحسب المرجع وكلام السكاكي مبنى على الادعاء وتحقيقه ما بينه  
المص على ان الدلالة على دعوى تقرير الاتحاد بالادعاء لا ينافي الدلالة  
على التشبيه في الحقيقة كما لا يخفى لعل الشاهد هذا قال فالاولى في الجواب  
(وكذا نظر في شموله الاستعارة بالكناية على المذهب المختار) وهو  
مذهب السلف وهو ان لا يصرح بذكر المستعار بل يذكر زديقه  
ولازمه الدال عليه فالحق بقولنا اظفار المنيعة استعارة السبع المنيعة  
كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في رأيت اسدا لكننا لم نصرح  
بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينقل منه الى المق  
كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصروح به  
والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنيعة واذا كان  
كذا يكون المدلول بذكر ما يخص التشبيه المشبه به المستعار المشبه  
فيخرج ايضا من البيان او من التعريف المستفاد يمكن ان يحسب عنه  
بان الدلالة على المشبه به المستعار المشبه لا ينافي الدلالة على التشبيه  
على ان الدلالة على المشبه به يستلزم الدلالة للتشبيه لانه مدلول من حيث  
انه مشبه به لا من حيث ذاته ويقال ايضا منشأ السؤال ارجاع الضمير  
في قوله دل عليه الى التشبيه مع انه لا دلالة لارجاعه اليه لجواز رجوعه  
الى غير المصروح به اعم من ان يكون تشبيها او مشبه به او غيرهما  
كما اشترنا اليه اذ الدلالة (بذكر ما يخص المشبه به على اللفظ المستعار  
للمشبه لا على التشبيه) دليل لعدم الشمول لكن صغراهم فتأمل  
(فالاولى ان يقال) والاولى ان يقال فالاولى ترك دل عليه فتأمل  
(اذا لم يذكر من اركان تشبيهه شيء سوى المشبه وذكره ما يخص  
المشبه به) تفرغ على السؤالين الآخرين دون الاولين اذ منشأ  
الاولين لفظي المشبه وما يخص وهما مذكوران هنا ومنشأ الآخرين

لفظ دل عليه وهو متروك وجه الاولوية والارجحية ان ترك هذا اللفظ  
يكون ذكر ما يخص بالمشبه به اعم دلالة على التشبيه او على تقرير  
الاتحاد او على المشبه به المستعار المشبه فيشمل المذاهب الثلاثة فيعبر  
عن الاعتراضات وان دفعت عن عبارة المص بعد الورود على ظاهرها  
وكذا عبر بالاولى فلا يرد ما قيل من انه يرد عليه ايضا ما مر من شموله  
لقولنا المنيعة ذات الاظفار في جواب من قال من يشبه الاسد وايضا  
يورد عليه ما اورده على الاصل من عدم شموله المكينة على مذهب  
السكاكي اذ لا تشبيه فيه على مذهبه اصلا فانه لا دلالة فيها على مذهبه  
على المشاركة بل على دعوى تقرير الاتحاد انتهى لانا نقول الاول  
لا يرد اصلا لان مثاله من قبيل مصنوع نفسه ولا عبرة به مع فساده  
في نفسه اذ لا يقال في جواب من يشبه الاسد الا المنيعة بلا قيد ذات  
الاظفار لانه كذب والنا في ناس عن الغفلة عن مذهب السكاكي  
لانه ادعى تقرير الاتحاد بناء على المبالغة في التشبيه فكيف يقال  
انه لا تشبيه فيه اصلا على انه يدل ذكر ما يخص على دعوى تقرير  
الاتحاد ولا يرد ما قيل من انه يرد عليه قوله تعالى \*ينقضون عهد الله\*  
اذا اريد به ابطال العهد انتهى لان قوله فالاولى ايسر متفرعا على  
الاسئلة كلها بل على الآخرين كما لا يخفى (قال المص كان هناك  
استعارة بالكناية لكن اضطربت اقوالهم) يعني مرجع الاستعارة  
بالكناية وتحقيقها يقضي الى هذا البيان لكن تعبيراتهم مختلفة  
كما يقال خواب يك خوابست اما مختلف تعبيرها (اي اختلف  
اقوالهم) باعث هذا تفسير ان الاضطراب معاني كالاختلاف  
والاختلال والتحريك والاولان يحتمل ارادتهما في المقام الفرق  
بين المعنيين ان الاختلاف يكون بمخالفة القول الآخر سواء كان  
خللا في نفس القولين اولا والاختلال يكون بالخلل في نفس القول  
سواء كان مخالفا للقول الآخر اولا والمناسب هنا الاختلاف لتحقيقه



بين الأقوال دون الاختلال لعدم تحققه في قول السلف ومن حجة  
 أن قوله لكن اضطربت مقابل لقوله اتفقت كلمة القوم ومقابل  
 الاتفاق الاختلاف دون الاختلال (من قرأهم اضطرب خبر القوم  
 بمعنى اختلف كلماتهم) هذا من قبيل صحيح الإرادة من الاضطراب  
 الاختلاف وتطير له لغة فلا يرد ما توهم البعض من أن قوله بمعنى  
 اختلف كلماتهم تكرار ووجه توجيهات بعيدة عن العقل والمقام  
 (وليس بمعنى اختلفت أقوالهم) بناء على ما هو أحد معاني الاضطراب  
 لعدم اختلال قول السلف كما سيأتي (ان المختار عند المص هو  
 مذهب السلف فان غيره يمكن أن يقال أن هذا الدليل ليس بتمام إذ يمنع  
 كبراه لان اختلال المذهبين الأخيرين يكفي في إسناد الاضطراب بمعنى  
 الاختلال إلى مجموع بسبب اختلافهما كقوله تعالى \* اسكن أنت وزوجك  
 الجنة \* الآية إذا سند فيه الفعل الحاضر المذكور إلى الحاضر والغائب والمذكر  
 والمؤنث بسبب كون الضمير مذكرا أو مخاطبا دون زوجك (والأولى أن يقول  
 اضطربت أقوالهم) عطف على تفسير متعلق الآتي وجه الأول أنه  
 أن اضطراب الأقوال مطلقا بسبب المتعرض مطلقا لا لتعرض  
 في ثلاثة فرائد فالأول زجح أن يفيد السبب بالثلاثة حتى يوافق تقييد  
 المسبب والتعبير بالأولى إشارة إلى إمكان حمل عبارة المص إلى هذا  
 الحمل إضافة الأقوال إلى الضمير إلى العهد الخارجي المفيد لهذه الشهرة  
 كون الأقوال في الاستعارة المكنية ثلاثة \* أعلم أن الأقوال المتخذة  
 مذهباً في الفنون أقوال مشايخ الفن يتعلق كلامهم بالقبول كالائمة  
 الأربعة في الفقه وكعبد القاهر وصاحب المفتاح في علم البلاغة  
 ونسبويه وغيرهم في النحو إلى غير ذلك وأما المحققون والمدققون  
 في تلك العلوم لا يعدون مشايخاً ولا يتخذ أقوالهم مذهباً في مادة  
 تفردهم وكذا في الاستعارة المكنية وسائر المسائل المعانية والبديعة  
 تفرد المحققين كالامة التفتازاني والسيد الشريف وعصام الدين

وغيرهم وإن علا كعبرهم في هذا الفن لا يعد تفردهم مذهباً فيحصر  
 المذهب في الاستعارة بالمكنية إلى ثلاثة فلا يضر تكثير المحققين  
 وتجوزهم قولاً آخر فتأمل (حتى يتعين قوله) متعلق بأن يقول غاية  
 متفرع عليه أن كلمة حتى أن دخلت على الأفعال نظر إلى ظاهر اللفظ  
 وصورة الكلام والافعال منصوب باضمار أن فهي داخلية حقيقة  
 على الاسم فقد يكون للغاية وقد يكون لمجرد السببية والمجازات وقد  
 تكون للعطف المحض أي التوسيك من غير اعتبار غاية وسببية  
 فالأول هو الأصل فتحمل عليه ما أمكن وذلك بأن يكون ما قبل حتى  
 محتملاً للامتداد وضرب المدة وما بعدها لا انتهاء ذلك الأمر الممتد  
 كقوله تعالى \* حتى يعطوا الجزية \* فان القسار يحتمل الامتداد  
 وقبول الجزية يصلح منتهى له وإن لم يحتمل الصدر الامتداد والآخر  
 الانتهاء فان صلح للصدر أن يكون سبباً للثاني أي للفعل الواقع بعد  
 حتى يكون حتى بمعنى كي مفيدة للسببية والمجازات لان جزاء الشيء  
 ومسببه يكون مقصوداً منه بمنزلة الغاية في المغيا نحو اسلمت حتى  
 أدخل الجنة فان أريد بالاسلام إحداثه فهو لا يحتمل الامتداد وإن  
 أريد الثبات عليه فدخل الجنة لا يصلح منتهى له بل الاسلام أكثر  
 وأقوى وما نحن فيه من قبيل أنه لا امتداد في الصدر فيكون سبباً  
 للتعين حتى بمعنى كي مفيدة للسببية والمجازات وإن لم يصلح الصدر  
 سبباً للثاني حتى للعطف المحض من غير دلالة على غاية أو مجازات  
 فتأمل (قال المص ولتعرض لها في ثلاثة فرائد مذيلة بفريدة أخرى)  
 لتحقيق الحق في أيديهم ببيان قول كل واحد منهم في فريدة واحدة  
 وكشف مرادهم معقبة بفريدة مستقلة أخرى التي اشتملت على المقالة  
 التي لم تعثر على اختلافهم فيها ولم يظهروا في كلامهم تعرض فيها  
 صراحة وإن لآح برمز كلماتهم كما حققه المحققون فلذا جعل فريدة  
 مستقلة (أي مجعولا ذيلها فريدة أخرى وكأنه مستحدث) يعني أن



مراد المص من العبارة بدلالة كلامه الآتي بمجولية الفرائد الثلاث  
ذات ذيل وهو الفريدة الأخرى والفظ مذيلة لا تؤدي هذا بحسب  
اللغة الفصيحة إلا أن يقال من المستحدث ومن كلام المولدين لأن  
التفعيل لم يجئ لصيرورة الشيء ذا كذا كما جاء أفعّل نحو أعدة البعير  
أي صار ذا غدة وأجرب الرجل أي صار ذا أبل ذات جرب بل هنا  
بناءؤه للتعديدية ولمعنى التذييل جعل الشيء ذبلا لا جعل الشيء ذات  
ذيل فيكون معنى الفصيحة للمذيلة مجولية الفرائد ذبلا لا مجولية  
الفرائد ذات ذيل وقال بعض الحواشي في وجه الاستحداث أن استعماله  
بالباء يتضمن معنى الجعل ليس موجودا في اللغة وبعضهم أن التذييل  
بمعنى طويل الذيل لا غير فتأمل (والا) فلم يصح (لأن) لم نجد التذييل بهذا  
المعنى في اللغة ولو كان موجودا في اللغة لوجدنا لا يقال عدم الوجدان  
لا يدل على عدم وجود الشيء بجواز وجوده مع عدم وجدان المتبوع  
لأننا نقول فصاحة اللفظ لغة أن يكون ظاهرة المعنى وما نوسة الاستعمال  
وكون ما نوسة الاستعمال أن يوجد في كتب اللغة المقبولة كالقاموس  
والجوهرى حتى لا يحتاج في معرفته إلى التفتيش والبحث عنه في الكتب  
المبسوطة وإن احتاج ولو وجد لا يخلو عن الغرابة وهو مخرج  
للفصاحة فيكون عدم الوجدان في مادة فصاحة اللفظ لغة ذبلا  
على عدم فصاحة اللفظ ويمكن أن يحسب عنه بأن التذييل بمعنى  
طويل الذيل والباء للملازمة أو للمصاحبة فيكون المعنى مطولة الذيل  
بمصاحبة فريدة أخرى (قال المص) ليس أن هل يجب أن يكون  
المشبه في الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظه أم لا (أما متعلق المذيلة  
تعليل لها ولا وجوب حذف اللام إذا كان المفعول له فعلا لفاعل  
الفعل المعلن ومقارناته في الوجود بل يجوز وأما صفة لفريدة أخرى  
على سبيل الصلة ضمير لفظه راجع إلى موضوع له يعني أن المشبه  
هو المسمى وله لفظان لفظ وضع لذلك المعنى ولفظ لم يوضع له بل

استعمل فيه لعلاقة والاول لفظ الحقيقي المشبه والثاني لفظ المجازي له  
بفصله المشبه هل يذكر بلفظة الحقيقي وهو لفظ المشبه أم بلفظه  
المجازي وهو لفظ المشبه به كما في صورة الاستعارة المصروفة إن كلمة  
أم لازمة لهزمة الاستفهام لا يستعمل بكلمة هل لأن هل لطلب التصديق  
بحسب وأما المتصلة لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل  
الحكم فهو لا يكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق لأصل  
الحكم وهل ليس إلا لطلب التصديق فيهما تدافع وههنا يمكن  
أن يقال إن هل بمعنى همزة الاستفهام فيكون انغم من طلب التصور  
والتصديق ويقال إن كتب المؤانين لا يلزم فيها تطبيق عباراتها  
إلى الفصاحة والبلاغة بل يكفي فيها كلام المولدين (قال المص) الفريدة  
الأولى ذهب السلف) بيان اللام والحل كما تقدم فتذكر وجه الأولوية  
كونه مختارا وكونه زمانه مقدما على زمان سائر (يريد به من تقدم  
السكاكي) أي علماء البيان الذين هم تقدموا زمانا على السكاكي بقرينة  
شهرتهم وبيانهم في مقابلة السكاكي (وهو في اللغة كل من تقدم آباءك  
واقرباءك وكأنه سمي أهل العلم الماضية سلفا) يريد به وجه تسميتهم بالسلف  
وهو إما بالنقل أو بالعلية وإن كان الأول يكون مناسبة النقل المشابهة بين  
المنقول والمنقول إليه حيث يشترك آباء الجسماني بآباء الروحاني وهم  
أساتذة العلوم في كونهما سببا للحياة أحدهما سبب حياة الجسماني  
والآخر سبب حياة الروحاني في كونهما حاميا وداعيا لحسن حال  
الآباء والمتعلمين وإن كان الثاني يكون على وجه الاستعارة المصروفة  
على وجه المذكور ثم يغلب استعماله بحيث ينقلب حقيقة (لأنهم  
آباء التعليم) وجه التسمية إضافة الآباء من قبيل إضافة السبب  
إلى السبب (قال المص) إلى أن المستعار بالكناية) التعبير بالمستعار دون  
الاستعارة من قبيل بيان الإطلاقات ولا تفاوت بينهما (لفظ المشبه به  
المستعار المشبه في النفس المرموز إليه بذكر لازمه) المستعار بمعنى



اللاغوي والمعرف هو المجموع الاصطلاحي ان كان هذا يتغير بقا  
حقيقيا وان كان تعريفا لفظيا فالامر ظاهر كقوله \* و اذا المنية  
انذشت اطفارها \* الفيت كل نعمة لا تنفع \* والمفهوم من كلام السلف  
في مثل هذا على ما حققه المحقق شبه في النفس المنية بالسبع في اغتيال  
النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نقصان وضمان ولا رقة  
لرحوم فاستعير السبع المنية ولم يصرخ بذكر المستعار بل رمن على هذا  
بذكر رديفه ولازمة الدال عليه كاستعارة الاسد للرجل الشجاع  
في رأيت اسدا في الحمام لكن صرح في هذا المثال المستعار المشبه به  
ولم يصرخ في الاستعارة المكنية بل اقتصر على ذكر لازمه ليتنقل  
منه الى المقى كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصريح به  
والمستعار منه هو الحيوان المقترن والمستعار له هو المنية ويرد على هذا  
كما يرد على بيان المصنف لاتفاق كلمات القوم بمثل قوله تعالى \* ينقضون  
عهده الله \* الآية اذا اريد بالنقض ابطال العهد اذ لم يذكر فيه لازم  
المستعار المشبه به حتى يرمن اليه ويحجب عنه بما يحجب عما سبق من  
ان اللازم اعم من ان يكون باعتبار معناه الاصلى الذي هو المرادف  
الحقيقي او باعتبار ما هو مشبه به هذا المعنى نزل منزله فان النقص  
ان اريد به معناه الحقيقي فظاهر انه من روادف الجبل واما اذا اريد به  
معناه المجازي قلانه اذا نزل منزلة المعنى الحقيقي وغير عنه باسمه  
صار مرادفا للجبل ايضا ويمكن ان يحجب عنه بان قوله تعالى \* ينقضون  
عهده الله \* الآية وفي مثله حل قرينة الكناية على الاستعارة المصروفة  
مبنى على مذهب صاحب الكشاف حيث ذهب اليه هو فقط واما  
السلف فلم يتعين قولهم بهذا حتى يتجه عليه ويجوز ان يكون مذهبهم  
مثل هذا على حقيقته دون المجاز نعم يتجه على صاحب الكشاف ومنهم  
(من غير تقدير في نظم الكلام) يعني لا يكون المستعار المشبه به مقدرا  
في نظم الكلام لان المقدرات والمحدوفات من كلام يجري عليهما

ما يجري على المأفوط من الاحكام الخوية واللاغوية المتعلقة بالمعاني  
الاولية وما نحن فيه ليس كذلك (وذكر اللازم قرينة على قصيده  
من عرض الكلام) يعني ذكر اللازم لا يقتضى ان يكون معندا بل  
يقتضى ان يكون مقصودا من عرض الكلام يعني يدل الكلام عليه  
على طريق التعريض عرض الشيء بالضم ناحيته من اى وجه جئته يقال  
نظرت الى فلان من عرض اى من جانب وناحية ثم ان كناية الاستعارة  
بالكناية من قبيل الكناية في النسبة فان الاطفار مثلا ليست كناية  
عن السكون عن نفسه بل دالة على مكانه فهو دل اثبات السبع المنية  
\* اعلم ان الكناية المصطلحة على ثلاثة اقسام الاول المطلوب بها  
غير صفة ولا نسبة كقولنا كناية عن الانسان حتى مستوى القائمة عريض  
الاطفار والثاني المطلوب بها صفة من الصفات كقولنا كناية عن طول  
القائمة طويل الخاد والثالث المطلوب بها النسبة كقوله ان السماحة  
والمرؤة والتدي في قبة ضربت على ابن الحشر ج فانه اراد ان يثبت  
اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات وترك التصريح باختصاصه  
بها او الموصوف في القسمين الاخرين ان كانا غير مذكورين يسمى  
هذه الكناية التعريض كما يقال في عرض المؤذى للمسلمين المسلم  
من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام  
عن المؤذى وهو غير مذكور في الكلام فاذا عرفت هذا فيظهر لك  
مراد الش هنا ان في الاستعارة بالكناية على مذهب السلف  
وعلى المذهب الثالث يدل الكلام على طريق التعريض بقرينة ذكر  
اللازم على اثبات وصف المستعارية لموصوف غير مذكور وهو لفظ  
المشبه به ويمكن تطبيق كلام الش على ما قاله صاحب الكشاف حيث  
ذهب الى انه فرق بين الكناية والتعريض اذ الكناية ان تذكر الشيء  
بغير لفظ الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا وتدل به على شيء  
لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لاسلم عليكم فكله اذ لم



الكلام الى عرض يدل على الحق ويسمى التلويح لانه يلوح منبه  
ما يريد. وقال بعض الفضلاء الكناية مادل على معنى يجوز اجماله  
على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد  
والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع  
الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ  
المركب كقوله من يتوقع عطفاً ورحماً والله اني محتاج فانه تعريض  
لطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً وانما فهم منه المعنى من عرض  
اللفظ اي من جانبه فتأمل (ولا بعد فيه) اي في هذا المذهب (عند من  
شاهد) اي علم (الاشارة الى المعاني العرضية ومصدق بما حسنه المرضية)  
اي المقبولة لان هذه المعاني من اسرار البلاغة ودقائقها لا يسهل  
بها الاخواص وان هذه لكونها انتقالات من الملزوم الى اللازم كدعوى  
الشيء بالابنة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لا امتناع  
انفكاكه من اللازم ولا يقال ان في هذه الاستعارة انتقال بدكر اللازم  
فلا يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم بل بالعكس لانا نقول  
ما لم يكن بانظام المقام في رتبة الانتقال من الملزوم الى اللازم  
لم ينتقل بدكر اللازم فيكون الانتقال فيها من الملزم الى اللازم  
وهكذا المذهب الثالث وهو مذهب الخطيب (الذي جعلها للتشبيه  
في النفس المدلول عليه بذكر لازم المشبه به) حيث قال قد يضمن  
التشبيه في نفس المتكلم فلا يصريح بشيء من اركان سوى التشبيه  
ويدل عليه بان ثبت التشبيه امر مختص بالتشبيه به من غير ان يكون  
هناك امر متحقق حسناً او عقلاً يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى  
التشبيه المضمن في النفس استعارة بالكناية او مكنياً عنها قال العلامة  
في وجه التسمية اما الكناية فلانه لم يصريح به بل انما دل عليه  
بذكر خواصه ولازمه واما الاستعارة فجرد تسمية خالية عن المناسبة  
هذا كلام فقد علم من هذا ان هذا المذهب ايضا (مبنى على جعل

التشبيه معنى غير ضابط لا مقدراً في نظم الكلام) فيكون المعنى المعروض به  
هناك التشبيه المضمن في النفس وفي مذهب السلف المشبه به المستعار  
(قال المصنوع وجه تسميتها استعارة بالكناية او مكنية ظاهرة)  
وفي اتيان لفظ ح اشاره الى ان وجه التسمية مستفاد من السابق حيث  
يفهم منه ان اللفظ استعمل في غير ما وضع له بعلاقة المشابهة واستعمل لفظه  
للمشبه وما هو الا استعارة في الاصطلاح ويفهم من قوله المرمول اليه  
بذكر لازمه انه غير مصرح مخفي مدلول عليه فيكون استعارة ملتبسة  
بالكناية بالمعنى اللغوي فيناسب التسمية بهذا الاسم لفظ الكناية  
والمكنية وان اختلفا عبارة متحدان في المأل اذا حدث الواقع صفة  
لموصوف يلتبس له كالضرب الواقع على عمرو فان شئت قلت عمرو  
الملتبس بالضرب وان شئت قلت عمرو المضرب وكذا الاستعارة  
بالكناية والمكنية (اي استعارة مكنية) فائدة التفسير بيان المعطوف  
عليه وبيان الاسم بانه هو المجموع واما طي لفظ من الاسامي المركبة  
وان لم يحسن لحمايته من التصريف في الاسم مهمباً امكن قد يطوى  
اغلبية الاستعمال ولكن الالطهور كاسامي العلوم كعلم النحو وعلم  
الصرف وغيرهما فان قيل هذا التفسير انما باعتبار عطف مكنية  
على قوله بالكناية او باعتبار تقرير الاستعارة وعطف المجموع  
على قوله استعارة بالكناية فلي الاول يلزم عطف بعض اجزاء  
الاسم الواحد على بعض اجزاء الاسم الواحد الآخر وعلى الثاني  
يلزم حذف بعض اجزاء الاسم الواحد في غير محله وكل منهما ظاهر  
الاطلاق قلت حين بيان وجه التسمية يراد به اللفظ لا علمية واسمية  
حتى يقال لا يتصرف في الاسامي فلا يلزم المحذور ان على اختيار كل  
من الشقين على انه اذا جعل الاسامي الاصطلاحية مركباً لا يكون  
بين اجزاء المركب اشد اتصال كالاعلام الشخصية حتى يمنع  
الحذف والعطف على بعضها بل يكون كالاعلام الجلسية كاسامي



العلوم وقد يحدف بعض اجزائها لغلبة الاستعمال ولطلب الخفة  
فتأمل (لان الاسم هو المجموع لا مجرد المكنية) علة باعثة للتفسير  
تصوره هكذا التفسير هذا لان التفسير تفسر الاسم والاسم هو المجموع  
فيتبع التفسير تفسير المجموع فاذا كان كذا يكون التفسير هذا فينتج  
المط (لانها استعارة بالمعنى الاصطلاحى) وهو لفظ استعمال في غير ما  
وطبع له املاقة هي المشابهة مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له  
هذا من قبيل التنبيه لان دعوى الظهور يستغنى عن الدليل ومناسبة  
بالكنائية بمعنى اللغة اى الخفاء يعنى ان تسمية الشئ بالمركب يقتضى  
المناسبة بكل اجزائه اما الجزء الاول فباعتبار المعنى الاصطلاحى  
لوجوده والجزء الثانى فباعتبار المعنى اللغوى لكونه متروكا في الكلام  
غير مصرح به يكون خفيا فيوجد المعنى اللغوى واما المعنى الاصطلاحى  
للكناية فغير موجود فان المسمى عند مذهب السلف هو اللفظ  
المتروك وهو مجاز والمجاز مقابل للكنائية فلا يكون كناية وكذلك  
لا يكون لازمه المذكور كناية لانها لفظ اريد به لازم معناه مع جواز  
ارادة ما وضع له فهذا لا يصدق على لازمه لانه يراد من لازمه المذكور  
المعنى الحقيقى للازمنة وكذلك لا يراد بالكنائية معناها الاصطلاحى  
عند مذهب السكاكى وعند مذهب الخطيب اما عند الاول  
فان الاستعارة بالكنائية عنده المشبه وهو مجاز وقرينتها التخيلية  
وهي ايضا مجاز فلا يكون التسمية بالكنائية باعتبار المعنى الاصطلاحى  
واما عند الثانى فانها التشبيه المضمحل في النفس وهذا المعنى بلفظ  
وقرينتها حقيقة والمجاز في الاثبات فقط فلا يكون ايضا باعتبار المعنى  
الاصطلاحى فالخاضل في كل المذاهب لا يكون التسمية بالكنائية  
باعتبار المعنى الاصطلاحى بل باعتبار المعنى اللغوى ويمكن ان يقال  
ان الكناية وان لم تكن باعتبار المعنى الاصطلاحى بالنسبة الى مفردات  
الاستعارة وقرينتها لكن بالنسبة الى مجموع الكلام يكون باعتبار المعنى

الاصطلاحى بناء على ما قاله الش من ان المشبه به المستعار على مذهب  
السلف والتشبيه على مذهب الخطيب معنى عرضى لا مقدرى في نظم  
الكلام فتح يكون الكلام تفرضا والمعرض به الاستعارة والتعرض  
من اقسام الكناية المصطلجة فيكون الاستعارة ملازمة بالكنائية  
المصطلجة لعل هذا وجه قوله (ولك ان لا يتجاوز اللغة فافهم)  
يحمل هذه العبارة الى انه لا يتجاوز عن اللغة بل يكون التسمية في كلا  
الجزئين باعتبار المعنى اللغوى وهو ط في كلا الجزئين لان ما جرى  
من المناسبة في الاستعارة المطلقة يجرى في المقيدة والى انه لا يتجاوز  
عن الاصطلاحى الى اللغوى بل يكون في كلا الجزئين باعتبار المعنى  
الاصطلاحى كما قررنا آنفا (ومن وجوه ترجيح هذا المذهب) اشار  
بجمعية الوجوه الى تعدد سبب الترجيح كمره مما يلزم على سائر المذاهب  
كاطلاق استعارة على التشبيه بالمناسبة وخروج هذه الاستعارة  
من اقسام المجاز في مذهب الخطيب وكتكليف الادعاء المحض وحل  
اللفظ الحقيقة على المجاز بلا داع واعتبار الامور الوهمية في التخيلية  
ونحو ذلك في مذهب السكاكى وكاختيار صاحب الكشف هذا  
المذهب دون غيره وقوله بان هذا من لطائف اسرار البلاغة (ان  
الاستعارة اقرب الى الضبط) منها وما هو اقرب الى الضبط ارجح وانسب  
بما كان متفرقا لاقسام ومنشئت الافراد ولا يقال ان مسائل البيان  
ماخوذة من الكلام البليغ والقصاص والاسعار البليغة وان وجد الاقسام  
منشئت في الواقع وفي نفس الامر فالفائدة في الجمع والضبط لا نقول ان  
هذا من قبيل الاصطلاحات للعلماء البيانية والاختلاف في الاطلاقات  
لا في المأل الراجع الى البلاغة اذ هو واحد كما قال المص اتفقت كلمات  
القوم الخ (لان كلها ح هو لفظ المشبه به المستعمل في المشبه) دليل  
الصغرى المستفادة مما سبق جميع اقسام الاستعارة مكنية او مصرحة  
تخيلية او حقيقية اما في المكنية والمصرحة والتحقيقية فظاهر واما



في التخييلية عند السكاكي فظاهر ايضا اما عند السلف والخطيب  
فثبتت رواد في المشبه به المشبه استعارة تخيلية والمجاز في الاثبات  
فلا يصدق كلية هذه القضية يمكن ان يقال هذا مبني على الاغلب  
وان يقال ان الاسناد المجازي ايضا من قبيل استعمال المشبه به في  
المشبه كما قال العلامة التفازاني من انه قد استعير الاسناد مما هو له  
اخره لمشابهة اياه في الملاينة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهة  
اياه في الجرأة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرف الاسناد وانما  
الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية هذا الكلام  
فعلى هذا يكون قوله لفظ المشبه به اعم من التحقيق والتشبيه فيصح  
الكلية فلا يرد قول الحسن الزياتي هذا غير شامل على الاستعارة  
التخيلية وان خص الاستعارة بكونها قسما من المجاز فينتقض بمذهب  
الخطيب فأمل فقد علم ان القرينة الى الضبط يخص بمذهب السلف  
دون غيره لانها عند الخطيب تطلق على التشبيه والمشبه به وعند  
السكاكي على المشبه والمشبه فتعطف (وكفى شاهد القوية انه)  
هذا اشارة الى وجه تخصيص وجد الترجيح الذي هو اختيار صاحب  
الكشاف بالذكري من بين سائر الوجوه اذ الشاهد القوي يستغنى عن  
غيره (قال المصنف اذهب صاحب الكشاف) هذا من قبيل قصر  
الموصوف على الصفة من القصر المصطلح فالصفة الكون اليه  
والموصوف اذ هاب الكشاف او الصفة الذهاب اليه والموصوف  
الكشاف على سبيل القصر الاضافي ويحتمل الاقسام الثلاثة من قصر  
القلب والتعريف والافراد لاحتمال حال الخطيب على ما يقتضيها  
فتعطف وذهب صاحب الكشاف اليه في اصل الاستعارة المكنية  
واما تجويزه ان يكون قرينتها الحقيقية وتخييلية ولا يضر اختياره  
هذا المذهب لا ما يزعج البعض من المخالفة (لا الى غيره) هذا اشارة  
الى القضية المتضمنة للقصر اذ هو مشتمل على حكيمين ايجاب وسلب

والدلائل

والدلائل والقيود المسوقة له قد يكون باعتبار احد الحكمين وقد يكون  
باعتبارهما معا فقوله (ولو احتمالا) يحتمل ان يكون متعلقا بالحكم  
الايجابي فيكون الحاصل الذهاب الى هذا المذهب وان لم يصرح  
منه لكن يشعر كلامه هذا كما قال العلامة التفازاني بهذا المذهب  
يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى \* يتقضون عهد الله \*  
الاية حيث قال شاع استعمال النقض الى آخر كلامه ثم قال وهو  
صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحاً المرموز  
اليه بذكر لازمته انتهى ويحتمل ان يكون متعلقا بالحكم السلبي فيكون  
الحاصل لا يذهب الى غيره ولو وجد احتمال عقلي الى ذهابه من غير  
تصريح ومن غير اشعار عباراته (فتقدم الظرف للقصر) الفاء  
للسببية وهو سبب للتفسير تقديم ما حقه التأخير لخبر المبتداء  
ومعمولات الفعل عليه من طرق القصر لكن دلالة على القصر  
بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل الذوق السليم في  
مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر واما سائر اداة القصر  
كالعطف مثل زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتب بل شاعر والنفي  
والاستثناء نحو ما زيد الا شاعر وكلمة انما نحو انما زيد قائم فتدل على  
القصر بالوضع لان الواضع وضع لا وبيل والنفي والاستثناء وانما  
لمعان تفيد القصر فقد علم ان افادة التقديم القصر ليس متيقنا بل  
بمعونة المقام والتعبير عن صاحب المذهب بصاحب الكشاف تنويه  
شانه) اي اشاعة وترفع لشانه لان معلومية الذات وترفعه بمعلومية  
اثره وعظم ثمرته والكشاف مسلم الانام بالحفايق والدقايق وفي ذكره  
وملاحظته نجد ان يفيد التعظيم وان حصل الشرف في نفسه وذاته  
في نفس الامر لكن فرق بين ملاحظة الشيء وحصوله (ولا يخفى ان  
ما سبق يستلزم كونه المختار فالاولى بقوله وهو المختار التبريع) يعني  
ظهور وجه التسمية ح واختصاص ذهاب الكشاف اليه يستلزم



كونه مختاراً لعدم وجود هذين الوجهين في سائرهما فلا يبق أن يقيد  
بالعبارة هذا الغرض بآتيان الفاء التفريعية (ويمكن أن يعتذر لترك  
التفريع بأن المقصود مختار الجمهور وفي التفريع استفاد أنه المختار  
بناء على الدليل) أشار بلفظ يمكن على ضعفه لأن التفريع لا يضر  
أن يكون مختار الجمهور ولا يستفاد من التفريع أنه المختار بناء على  
الدليل لأن ذكر بعض الوجه لا يقتضي قصر الوجه بالمذكور على  
أن المفعول اللازم على الشيء لا يكون مقصوراً عليه بجواز أن يكون  
اللازم أعم غاية ما في الباب يظن مثل هذا (وكثير من كلام السكاكي  
يميل إلى أن مذهبه هذا حتى ذهب الشارح المحقق في شرح التلخيص إلى  
أن هذا وصرف عباراته الآتية عن ذلك عن ظاهرها) الغرض  
من هذا الكلام تأييد مذهب السلف من جهة وتبين وجه تعبير  
المصنف بقوله يشعر بظاهر كلام السكاكي دون ما ذهب إليه السكاكي قال  
العلامة التفتازاني والحق أن الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه  
بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف لادعاء والمنية المستعار له  
والحيوان المفترس مستعار منه والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية  
بذكر المشبه وإرادة المشبه به أراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها  
من أقسام المجاز اللغوي أراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بأن  
المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا  
لا إشكال عليه إلا أنه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بأن  
المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم في نطق  
الحال إلى غير ذلك من الأمثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بأن  
الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل عن الحقيقي فجاء الأشكال  
فالوجه أن يحمل مثل هذا على حذف المضاف أي ذكر المنية  
استعارة بالمنية حال كونها نصارة عن السبع ادعاء على أن المراد  
بالاستعارة معناها المصدري أعني استعمال اسم المشبه والمشبه به

ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وح يدفع الأشكال  
بمخالفته هذا كلامه ومن هذا علم ميل كلام السكاكي على مذهب  
السلف وصرف الشارح المحقق عباراته الآتية عن ذلك عن ظاهرها حيث  
حمل على حذف المضاف وحمل الاستعارة على المعنى المصدري  
دون المعنى المصطلح وهذا غير ظ فلذا قال (لكن الحق أن عباراته  
المهر في كون مذهبه ما هو المشهور من مذهبه) وهو ما بينه المص  
وكذا سائر عبارات السكاكي يؤيد ما هو المشهور فليرجع إلى المطول  
قال السيد الشريف رحمه الله لا يخفى أن تفسير الاستعارة بالكناية  
بالمعنى المصدري بذكر المشبه وإرادة المشبه به يفهم منه أن المستعار  
هو لفظ المشبه كما أن تفسير الاستعارة المصروفة بها بالمعنى المصدري  
بذكر المشبه وإرادة المشبه به يفهم منه أن المستعار هو لفظ المشبه به  
الحق أن كلام السكاكي في هذه الاستعارة مختل فإن تصريحه  
هذا يقتضي أن يكون المستعار في المكنية لفظ المشبه به كما هو مذهب  
السلف وتعريفه لها بما ذكر وتمثله أياها بامثلة غير محصورة يقتضي  
أن يكون المستعار الذي هو مجاز لغوي لفظ المشبه وفيه تكلف يعني  
في الجمع بين كلاميه تكلف (قال المصنف الفريدة الثانية يشعر بظاهر كلام  
السكاكي بأنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنه عينه)  
مثلاً ادعى في قوله وإذا المنية أنشبت أظفارها أن اسم المنية اسم السبع  
مرادف للسبع بارتكاب تأويل وهو أن تدخل المنية في جنس السبع  
لما لغة في التشبيه يجعل أفراد السبع قسمين متعارفاً وغير متعارف  
ثم أن لفظ المنية لما جعل مرادفاً للسبع وجب أن يكون استعماله في الموت  
بطريق المجاز كما إذا استعمل لفظ السبع في الموت فإنه بطريق المجاز  
قطعا واحداً لمترادين لا يخالف صاحبه في كونه حقيقة ومجازاً  
إذا استعمل في معنى واحد فلا يرد أن الاستعارة تقتضي ادعاء  
أن المستعار له من جنس المستعار منه وإنكار أن يكون شيئاً غيره ومنه



الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا عتراضا بحقيقة  
 الشيء اكل من التصريح باسم جنسه ( ولا خفاء في ان تسميتها  
 استعارة بالكناية او مكتبة غير ظاهرة وان سلم ظهور وجه كونها  
 استعارة) يعني ان وجه التسمية اما ان يبنى على التحقيق او على الادعاء  
 واذا بنى على التحقيق الاستعارة ولا كناية بالمعنى اللغوي والاصطلاحي  
 وان بنى على الادعاء وان كان الاستعارة وجه لتحقيقها بالمعنى  
 الاصطلاحي لا وجه للكناية لانه يكون مصرحة لا كناية قال العلامة  
 التفناني في خلاصة كلام السكاكي لبيان وجه التسمية الشجاع  
 قد اكتسى اسم الاسد كما اكتسب الحيوان المفترس والنية قد برزت  
 مع الاظفار في معرض السبع معها في انه كذلك ينبغي كما هو  
 شأن العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه  
 لا يتفادون الابان احدهما مالك لها والاخر ليس بمالك انتهى  
 فالمعنى برزت النية مع الاظفار في معرض السبع مع الاظفار في انها  
 ينبغي مماثلة للاسد من غير تفاوت بينهما للاشتراك في اغتيال  
 النفوس فهرا من غير فارق بين الضار والنافع فقد علم وجه الاستعارة  
 ولهذا قال الش وان سلم ظهوره الخ ويمكن ان يقال وجه الكناية  
 ان يكون الادعاء من الامور الخفية والاستعارة مبنية عليه فيصح  
 الملازمة بالكناية ولهذا بنى الظهور دون الاصل التسمية ( قال  
 المص واختار) اي رجع معطوف على يشعر (رد التبعية اليها) يجعل  
 قرينتها استعارة بالكناية (فسر الرد بقاء الظرفية اذ يفهم من الرد  
 جعل التبعية مكتبة وقرينتها قرينتها مع ان الامر بالعكس) وجعلها  
 اي جعل التبعية اي ما جعل القوم بتبعية) التفسير الاول بيان المرجع  
 والثاني اشارة الى ان في ان الجعل ليست تبعية عند السكاكي على ما  
 يقتضيه ارجاع الضمير بل تبعية عند القوم والا يلزم في آن واحد تبعية  
 وقرينتها واللازم بط (قال المص قرينتها على عكس ما ذكره القوم)

وهي ما تكون في الحروف ولافعال ما يشتق منها رد في كلها اما  
 الافعال فمثل المص واما في الحروف فكما في قوله تعالى \* فالتقطه  
 آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا \* حيث يجعل العداوة والحزن  
 استعارة بالكناية عن العلة الغائية للاتقاط ويجعل نسبة لام التعليل  
 قرينة مع ان القوم قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلة والظرفية  
 ونحو ذلك فاستعار واعلى سبيل التبعية واعتراض على السكاكي  
 بان هذا الرد يجري في كل صورة يكون قرينة الاستعارة التبعية لفظية  
 ولا يجري فيما يكون القرينة حالية اذ ليس ههنا لفظ يجعل استعارة  
 بالكناية كما في قوله تعالى \* لعلمهم يتقون \* فان لعل استعارة تبعية  
 لارادته تعالى لامتناع الترجي في حق الله تعالى لكونه تعالى علام  
 الغيوب فان قيل يجعل ارادة التقوى استعارة بالترجي ونسبة لعل اليه  
 قرينة قلت ارادة التقوى ليست بمذكورة فكيف يجعل استعارة  
 بالكناية وان الترجي مذکور صريحا لكونه معنى حقيقيا لكلمة لعل  
 فكيف يكون مكنا عنه وان نسبة لعل الى الله تعالى قرينة على انها  
 ليست بمعنى الترجي لاعلى ان ارادة التقوى مجاز عن الترجي قال  
 السيد الشريف في شرحه يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو  
 ويجعل لعل قرينة لها وفيه ان المذكور في الآية يتقون لصيغة  
 الفعل والاستعارة في معنى الفعل لا يكون الاتبعية مثبتة للتبعية  
 او بطريق اخرى فلا يكون التوجيه المذكور نافيا للتبعية من البين  
 وقيل ويجعل المخاطبون استعارة بالكناية عن يرجى عنه والقرينة  
 نسبة التقوى المرجو اليهم لعل ويتقون وفيه انه ليس ههنا رد  
 التبعية الى مكتبة بل هو بصورة الاستعارة فاعلى يتقون  
 مما يرجى منهم الاتقاء ورد على التوجيهات انه تصوير الاستعارة  
 بالكناية في الآية على غير طريقة السكاكي والكلام انما هو على  
 جريان طريقته (قال المص في مثل نطقت الحال من ان نطقت



استعارة دلت والحال قرينة \* اعلم ان القوم في هذا على ان في نطق  
الحال استعارة تابعة لاستعارة النطق للدلالة كانه استعمال النطق  
في دلالة او لا ثم اشتق منه نطق بمعنى دلت وذكر الحال قرينة  
لذلك الاستعارة وعند السكاكي ان الحال استعارة بالكتابة عن المتكلم  
وان نسبة النطق اليها قرينة لاستعارة المكنى عنها وانما قصد برد  
التبعية الى المكنى عنه تقليل الاقسام ليكون اقرب الى الضبط ورد  
عليه صاحب الكشف بانه قد يكون تشبيه المصدر هو المق الاضلي  
والواضح الجلي ويكون ذكر المتعلقات تابعا ومقصودا بالعرض  
فالاستعارة ح يكون تبعية كما في قوله \* تفرى الرياح رياض الحزن  
مزهرة \* اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا \* فان التشبيه ح انما يحسن  
امالة بين هبوب الرياح عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء  
بين الرياح والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه  
بين هذه تبعا لذلك ولا يصلح ان يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب  
والقرى تبعا لشيء من هذه التشبيهات فلا يصح رد التبعية الى المكنية  
عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المتعلق غرضا اصليا وامرا  
جليا ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه تابعا فتح يحمل على الاستعارة  
بالكتابة كقوله تعالى \* ينقضون عهد الله \* فان التشبيه العهد بالجليل  
مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على  
السوية فتح جاز ان يجعل استعارة تبعية وان يجعل مكنية كما في قولك  
نطق الحال فان كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم  
ابتداء مستحسن فظهر ان ما اختاره السكاكي من الرد متعلقا مردود  
(اما من الرد او من الورد عليه) ضمير عليه ان كان راجعا الى السكاكي  
يؤخذ من الرد يعني لم يؤخذ كلامه فيرد صاحبه وان كان راجعا الى  
ما ذهب اليه فيؤخذ من الورد يعني يعترض على كلامه باستلزام  
خصوص الفساد وهو ما ذكره المص (قال المص ان لفظ التشبيه

لم يستعمل الا في معناه فلا يكون استعارة) يعني يكون المشبه مستعملا  
فيما وضع له في التحقيق وان كان مستعملا في غير ما وضع له بالتأويل  
\* اعلم ان السكاكي عرف المجاز اللغوي بانه كلمة مستعملة في غير ما  
وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به الخطاب مع قرينة مانعة عن  
ارادته وقسم المجاز اللغوي الى الاستعارة والمجاز المرسل وعرف  
الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الاخر مدعيا  
دخول المشبه في جنس المشبه به وقسمها الى المصريح بها والمكنى  
عنها وعنى بالمصريح بها ان يكون المذكور هو المشبه به وجعل منها  
تحقيقية وتخيلية وعد التمثيل من الحقيقية وعرف المكنى عنها بان  
يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به  
فقد علم ان الاستعارة مطلقا مصرحة بها او مكنية عنها تحقيقية  
او تخيلية من قسم المجاز فيصدق عليها تعريف المجاز عنده فتح  
اذا جعل المنية في قوله \* واذا المنية انشبت اظفارها \* استعارة مكنية  
حيث اريد به السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير  
السبع بقرينة اضافة الاظفار اليها اورد عليه ان المشبه وهو المنية  
استعملت في الحقيقة في الموت وهو المعنى الحقيقي لها فكيف تكون  
استعارة التي هي من قسم المجاز واجيب عنه بانه ادعى هنا اسم المنية  
اسما للسبع مرادف للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية  
في جنس السبع للمبالغة في التشبيه يجعل افراد السبع قسمين متعارفا  
وغير متعارف يعني اذا كان اسم المنية مرادفا لاسم السبع يكون احد  
المرادفين حقيقة فيما استعمل فيه المرادف الاخر حقيقة وكذلك  
في المجاز فتح اذا استعمل السبع واريد به الموت يكون لفظ السبع مجازا  
فكذلك لفظ المنية قال العلامة التفتازاني قلت سلمنا ذلك لكنه  
لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق  
من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف



الحقيقة فكما اننا اذا جعلنا مسمى الزجل الشجاعة من جنس مسمى  
الاسد بالتأويل لم يصرح استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة  
بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنيّة مرادفا لاسم السبع بالتأويل  
لم يصرح استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة  
بل هو حقيقة هذا كلامة يعني ان ادعاء الزادف لا يوجب ثبوته  
فلا يكون لفظ المنيّة مستعملا في غير ما وضع له تحقيقا وذلك لان  
الادعاء لا يجعل الموضوع له غير الموضوع له ههنا كما انه لا يجعل  
غير الموضوع له موضوعا له في الاستعارة المصريح بها (اذا الاستعارة  
عنده مطلقا قسم المجاز) هذا من قبيل الالزام بناء على ما عرفت  
ان اقسام الاستعارة عند السكاكي كلها مجاز لغوي وان لم يكن كذلك  
على سائر المذاهب (وهذا اراد تفسيره الاستعارة بالكناية) يعني  
غير وارد على اختيار زده اياها للتعبية بل على تفسير الاستعارة  
بالكناية بانه تعريف بالمباين اذ المعروف من قسم المجاز ولفظ المشبه  
ليس بمجاز اذ لم يستعمل الا في معناه الحقيقي (وهذه شبهة قوية لم يحجج  
حول دفعها احد بما يليق ان يصحى اليه) يعني هذه الشبهة لقوتها  
لم يدفع احد ولو تصدى كثير الى دفعه لا ينبغي ان يصحى اليه (ونحن  
دفعناها في رسالتنا المعمولة بالفارسية في الاستعارة) هذا رسالته  
المعمولة \* وازين اشكال جواب گفته انداز منيه موت است بدعوى  
انكه از كال مشابهة عين سبع شده ومعنى گفته سكاكي كه مراد ازو  
مشبه به است كه سبع است هر آنست كه مراد ازو مشبه به ادعائى  
اينست نه مشبه به حقيقى ويراين جواب اعتراض كرده اند كه برين  
تقدير منيه در غير موضوع له مستعمل نباشد زيرا بانه دعوى  
كنند كه مرك عين سبع شده از موضوع بيرون زود و چون منيه در  
غير موضوع له مستعمل نباشد مجاز نباشد پس استعاره نباشد و تقسيم  
استعاره باستعاره بالكناية واستعاره مصرحه صحيح نباشد و اين اشكال

باغایت در میان از كاء و قول اين فن مانده و هیچ مبارز جواب  
طبیعت را در میدان دفع او زانده و دفع ممکن است بآنكه سكاكي  
می شاید كه بران رفته باشد كه منيه موت موصوفست متحد بودن  
بسبع پس نشیت اظفار المنيّة بفلان آن باشد كه ناخنهای مرك كه  
باسبع متحدست بفلان چسبیده و شك نیست كه موت موصوف  
بالبساع غير موضوع له است كه موت مجردست آری باسكاكي بحث  
میتوان كرد كه لایم كه مراد از منيه مرك موصوف با تحساد بسبع باشد  
می شاید كه مجرد مرك باشد اتحاد ازاضافه ناخن باوفهم شود  
ما این بحث چندان مضرب نیست چه آنچه او بران رفته جل لفظ نیست  
بريكی از دو احتمال او نباشد بدانكه در نظر او ان احتمال ترجیح  
یافته سخن باوى در ترجیحست نه آنكه تقسیم او صورت عقلى ندارد  
تمت قال جوابه ان المنيّة مستعمل في الموت المتحد بالسبع دون الموت  
المجرد فيكون لفظ المنيّة مستعملا في غير ما وضع له فيكون قسم المجاز  
لكن لا يخفى عن الركاك لان السكاكي صرح بانه ذكر المشبه واداد المشبه به  
فمع لم يكن الموت المتحد بالسبع مشبها ولا مشبهها به وان كان فردا  
من مطلق الموت ليس معنى مجازيا كما يستعمل المطلق في الفرد فتأمل  
(قال المعص وهو) اى السكاكي (قد صرح بان نطقت مستعار  
الامر الوهمى فيكون استعارة) ولما كان قرينة الاستعارة المكنية  
تخييلية عنده وفسر التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو  
صورة وهمية تخيلية لا يشوبها شيء من التحقيق العقلى او الحسى  
كلفظ الانطفاق في قوله واذا المنيّة انبثت اظفارها فانه لما شبه المنيّة  
بالسبع في الاعتيال احد الوهم في تصويرها بصورته واختراع  
اوازمه لها فاخترع المنيّة صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق  
على الصورة التى هى مثل صورة الاظفار لفظ الانطفاق فيكون استعارة  
تصريحية لانه قد اطلق المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه



وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها  
الى المنية فنز في زده للتبعية ان يكون نطقت مستعارا الامر الوهمي  
وقد صرح به فوقع فيما هرب عنه اللفظ وانه في مكان وهو وجه المظهر  
انه معطوف على قوله ان لفظا مشبه واعتراض على اختيار الرد  
لا على تعريف الاستعارة بالكناية فيكون اوفق من جهة المعنى  
واما اللفظ وهو اذا عطف على المعطوف عليه السابق لا يوافق  
لفظا وان كان خلافا من ضمير عليه او من ضمير لم يستعمل او مما يصح  
الذي الحال يقتضي ان يكون من تمة الاعتراض على التعريف دون الرد  
فالحاصل لا يخفى من الركائز وان امكن التصحيح فلذا حكم بالظاهر  
( قال المص والاشارة في الفعل لا تكون الاتبعية ) اخرج الكلام  
على خلاف مقتضى اللفظ حيث اتى بالمظهر موقع المضمر تنبيهها  
على مغايته اذا الاستعارة الاولى تخيلية والثانية الاستعارة مطلقا  
وهذه القضية متفق عليها بين علماء البيان كما مر وجهه وهنا  
يحتمل ان يكون جملة معترضة اشارة الى دليل لزوم الاستعارة التبعية  
وان يكون جملة خالية كذلك وان يكون منصوبا معطوفا على  
نطقت فتح يكون مضرا حايه من السكاكي فاختر الش الاحتمال  
الثالث بقوله ( الاظهر انه بالنصب عطف على نطقت ) اشارة  
الى الفرق بين لزوم الاستعارة التبعية والقول بلزوم الاستعارة التبعية  
اذا الاول يتفرع على الاحتمالين الاولين دون الثاني بل هو يتفرع  
على الاحتمال الثالث فقط والمذكور الثاني يمكن ان يقال وان لم يصرح  
السكاكي به لزم القول من غير شعور فلذا قال والاظهر وقيل وجه  
الاطهرية كون الالزام عليه تاما وهو موقوف على العطف على  
نطقت لان السكاكي ان يقول اذا لم يعطف عاياه انا لان الاستعارة  
في الفعل لا تكون الاتبعية وفيه نظر لان هذا المنع منع الحكم المتيقن  
بالدليل القطعي انتهى تأمل ( قال المص فلزم القول بالاشارة

التبعية) تفريع على المقدمتين المذكورتين واضطر السكاكي في آخر  
الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت  
حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة ولا مجال له لنقض القاعدة المقررة  
عند القوم لجواز كون الاستعارة في الفعل غير تبعية مع انه قال  
في المفتاح لا تنفك المكنية عن التخيلية هذا كلامه ( اراد على رد  
التبعية الى المكنية عنها ) الاراد بمعنى المورد بعلاقة الجزئية والكلية  
او من قبيل رجل عدل ( تقريبا للاقسام وتقريبا الى الضبط ) مفعول له  
للرد على سبيل التحصيل ( ففي الكلام نشر على ترتيب اللف )  
يعني الاراد الاول على التعريف للاستعارة بالكناية بهذا والثاني  
للرد فيكون النشر مرا فقا للجمع وهو من المحسنات المعنوية وعبارة  
عن ذكر متعدد على التفصيل والاجال ثم ذكر لكل من آحاد  
هذا المتعدد من غير تعيين اعتمادا على ان السامع يرده اليه وهو على  
ضربين الاول ان يكون النشر على ترتيب اللف والثاني ان يكون  
على غير ترتيبه وما نحن فيه من الضرب الاول ( وحاصل الاراد انك  
لم تستغن بالرد عن اعتبار التبعية لانك جعلت الفعل استعارة للامر  
الوهمي ) ليم ما ذكرته من كون الاستعارة التخيلية من قسم المجاز  
اللعوي حاصل الحاصل ان عدول السكاكي عن التبعية لغرض  
تقليل الاقسام وتقريب الضبط مع ان ذلك الغرض ليس بحاصل  
على انه لزم اقرار التبعية عليه من غير شعور فهو من قبيل ما يلزم  
من فرض وقوعه عدمه وهو بطل ( وهذا الاراد مما لم يذب ) لم يدفع  
( عن السكاكي ) واجاب عن هذا الاراد بعض المحققين بان نطقت  
تحمول على الحقيقة فلا يقال فتح لا يوجد الاستعارة التخيلية  
لانا نقول الاستعارة بالكناية ليست في نطقت بل في الحال بان  
يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا تنفك المكنية عنها  
عن التخيلية ان التخيلية مستازمة المكنية عنها لا بالعكس فاذا قلنا



نطق لسان الحال و اردنا باللسان الصورة التخيلية للحال التي هي  
بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال ففهمنا استعارة  
مكنى عنها وتخييلية اذا قلنا نطق الحال فالمكنى عنها موجود  
دون التخيلية فانها من قسم المصريح بها ولا تصرح بالمشبهه  
في نطق الحال هذا كلامه ودفع المدققون هذا الجواب بان هذا  
كلام لا أساس له لكلام السكاكي بان قوله الاستعارة التخيلية  
لنست في نطق بل في الحال مما لا معنى له اصلا لان الحال عنده استعارة  
بالكنائية والتخييلية عنده يجب ان يكون ذكر المشبهه وارادة المشبه  
لا تحقق له حسا ولا عقلا وانتفاؤها في مثل نطق الحال اذا جعلت  
نطق حقيقة مما لا يتبعي ان يتحقق على احد وان السكاكي بعد ما اعتبر  
في تعريف الاستعارة بالكنائية ذكر شي من لوازم المشبهه والتزم  
في امثلة تلك اللوازم ان يكون على سبيل الاستعارة التخيلية قال  
وقد ظهر ان الاستعارة بالكنائية لا تنفك عن التخيلية وهذا صريح  
في ان المكنى عنهما مستلزم للتخييلية وان السكاكي قد صرح بان نطق  
في نطق الحال مروي هو كاطنار المنة وهذا صريح في انه الاستعارة  
التخييلية وبالجملة جميع ما ذكره هذا الجواب في الجواب مخالف لصريح  
كلام المفتاح وايضا اجاب كثير عن جواب السكاكي عن هذا  
الاعتراض فلم يكن شافيا للعليل دافعا للكليل فلذا قال الشمامس  
يذهب بصيغة التأكييد (ويمكن دفعه بوجهين احدهما انه تعرض  
على القوم) يعني في الرد طريقان الاول ردها الى الاستعارة بالكنائية  
وتطبيقها على ما ذهب اليه نفسه والثاني ردها اليها وتطبيقها  
على ما ذهب اليه القوم في الاستعارة بالكنائية فان كان الاول يرد  
على السكاكي هذه الاعتراضات لانه قائل بلزوم التخيلية للمكنية  
ويكون التخيلية مجازا مستعملا في الامر الوهمي وان كان الثاني  
فلا يرد عليه شي لان التخيلية في مذهب السلف والخطيب ليست

محزا بل حقيقة مرادها المعنى الحقيقي فلا يلزم ما لزم فغرض  
السكاكي من الرد تعيين الطريق لهم بتقبل الاقسام كانه قال  
اذا جعلتم الاستعارة التخيلية حقيقة فلا وجه لكثير الاقسام يجعل  
الاستعارة في الفعل ومعناه وفي الحروف استعارة تبعية بل الطريق  
الاهون والوجه الاحسن لكم ان تقبلوا الاستعارة التبعية فصارت  
استعارة بالكنائية حتى استغنوا عن اعتبارها فلا يرد ان الرد لا يمكن  
في الاستعارة التبعية التي قرينتها جالية لان عرض والمعتزض يكفيه  
بعض المواد وان لم يكن في جميع الصور فان قيل ان السكاكي قد صرح  
بكون نطق مستعملة في الامر الوهمي فكيف يصح هذا الوجه  
قلت ان نصري يحد بناء على مذهبه فانه لا ينكر الاستعارة التبعية في الفعل  
بل يذهب في مثل نطق الحال الى ان الحال استعارة بالكنائية ونطق  
تخييلية قرينتها على طريق التبعية لكن بناء على مذهبه لا على رد  
مذهب القوم ويشعر هذا الوجه قول العلامة التفازاني في شرح  
التلخيص نعم يستفاد من كلام السكاكي انه يمكن رد التركيب المشتمل  
على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى  
عنها والتخييلية تفسير المصنفين في نطق الحال بكذا يجعل تشبيه الحال  
بالتكلم استعارة بالكنائية وثبات النطق بها استعارة تخيلية ويكون نطق  
حقيقة مستعملا في المعنى الحقيقي كما هو مذهب في الاطفا فلا يلزم القول  
بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر  
ان التخيلية عندهم حقيقة هذا كلامه بانهم (لو قبلوا الاعتبار  
في التبعية) بان يكون قرينتها استعارة بالكنائية وما جعل القوم تبعية  
قرينتها فلذا عبر بالقلب (اصارت استعارة بالكنائية) انتقلت  
على الاستعارة بالكنائية على ما ذهب اليها القوم (واستغنوا  
عن اعتبارها) عطف على صارت الاستغناء في بعض المواد  
كما عرفت فلا يلزم القول بالتبعية (لانهم يجعلون الاستعارة التخيلية



اثبات لازم المشبه به للمشبه مع استعماله في حقيقته (دليل على الاستغناء  
وعدم لزوم القول بالتبعية) ولا يشعر كلامه بأنه يردّها الى الاستعارة  
بالكناية والتخييلية على مذهبه بل من ينظر في كلامه يعرف انه كلام  
مع القوم) فان قيل قال العلامة التفهيم ان السكاكي قد صرح  
بان نطق من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي  
شبهه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية  
انتهى فكيف لم يشعر كلام السكاكي قلت واول سلم التصريح بهذا  
لا يتعين كونها في رد تخيلية القوم لجواز ان يكون في بيان مذهب  
نفسه خلاصة الكلام لا يخفى كلام السكاكي عن الاضطراب وحكم  
على ركا كنه اكثر المدققين الذين على كعبهم وتلقى بالقبول ممارستهم  
في هذا الفن (وثانيهما انه جعل الاستعارة التخييلية) ثاني دفع  
الاعتراض الوارد على السكاكي يعني ان القوم لما جعل الاستعارة  
الممكنة الامر الغير المذكور المرمر اليه بذكر اللازم اطلقوا اللازم  
استعارة تخيلية مع ان الاستعارة مطلقا من قسم المجاز واللازم ليس  
بمجاز لانه مستعمل فيما وضع له فلا يكون مناسبة بين اطلاق الاستعارة  
فالسكاكي تعرض اولا الى اطلاق لفظ الاستعارة الى اللازم وجعل  
الاستعارة التخييلية (الصورة الوهمية) وهي معنى مجازي اللازم  
الذي جعله القوم استعارة تخيلية (حتى يكون حقيقة) خديرة  
بتسمية (اسم الاستعارة في الغاية) على وجه الكمال ويراعى المناسبة  
بين الاطلاق وهذا الجمل (قبل رد التبعية) ثم تعرض ثانيا  
الى طريق آخر لدفع المخدور الواقع في مذهب القوم ولقاءة تقليل  
الاقسام وتقريب الضبط فرد التبعية الى الاستعارة بالكناية فجعل  
قرينة التبعية استعارة بالكناية فتح يحتمل ان يرد التخييلية التي جعلها  
القوم الى التخييلية التي جعلها نفسه كما تعرض اولا (و) يحتمل (ان يعدل  
عن القول) و التعرض الاول فيجعل قرينة الممكنة المردود اليها

باقيا على ما كانت في مذهب القوم (لمصلحة الرد المذكور) فالمعترض  
على السكاكي حل على الاحتمال الاول فاورد الاعتراض لكن الاحتمال  
الاول ليس بمحذور لجواز الاحتمال الثاني وهو الغدول عن التعرض  
الاول هذا خلاصة ما ذكره الشاكن هذا بعيد جدا ومخالف لتصريحه  
(لان النفع فيه اكثر من رعاية نعمة المناسبة في اطلاق الاستعارة)  
دليل على وجود المصلحة اذ في الرد المذكور تقليل الاقسام  
وتقريب الضبط فلا يكون الاستعارة امرا خفيا مرموزا اليها واما  
في الجمل يحصل المناسبة في اطلاق الاستعارة فقط على انه  
اذا لم يحصل فلا محذور لجواز ان يكون مرتبلا وان يكون بمناسبة  
الاسناد المجازي الذي كالاستعارة بالنسبة الى الاسناد الحقيقي  
(ولا يخفى ان المناسب بتحديث رد التبعية ان يكون بعد تحقيق  
معنى التخييلية عنده فان مبنى الرد عليه كما لا يخفى) هذا كلام ابتدئي  
غير مربوط للتوجيهين بل اعتراض على المص بترك المناسب وجه  
المناسبة ان مال الرد الى قضية كلية وهي الاستعارة التبعية عند القوم  
مردودة الى الاستعارة بالكناية عند السكاكي يجعل التبعية ممكنة  
وقرينة التخييلية ومن المناسب ان يقدم علم طرف القضية حتى يحصل  
العلم بالقضية كما كان في المبادئ التصورية للمطالب التصديقية  
فالمناسب ان يحقق اولا معنى التبعية ومعنى الممكنة والتخييلية وهذا  
قد حقق الاولين دون الثالثة يمكن ان يقال لما كان الكناية اصلا  
والتخييلية فرعها لكونها قرينة اكتفى بتحقيق الاصل واظهار  
معنى التخييلية عنده ولسيوعه (قال المص الفريدة الثالثة) من العقد  
الثاني (ذهب الخايب) صاحب التلخيص (الى انها التشبيه المضمحل  
في النفس) حيث قال قد يضر التشبيه في نفس المتكلم فلا يصح  
بشيء من اركانه سوى المشبه ويدل عليه بان ثبت المشبه امر مختص  
بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا وعقلا يجري



عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية  
فقد علم من هذا ليس غرض المص تعريف الاستعارة بالكناية عند  
الخطيب بل تمييزها باعتبار الاطلاق في الجملة عما ذهب اليه السلف  
والسكاكي والا يعرف بانها هو التشبيه المضمر في النفس المدلول عليه  
بذكر لازم المشبه به الغير المصرح بشئ من اركان التشبيه سوى المشبه  
(ولا وجه لتسميتها استعارة) بل تسمية خالية عن المناسبة قد يقال  
انما سمي استعارة بناء على انه يشبه الاستعارة في صفة وهي ادعاء  
دخول المشبه في جنس المشبه به (وان كان كونها كناية غير مخفي)  
فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه فيكون  
خفيا فيناسب الكناية باعتبار معناها اللغوي (ويجوز ايضا) اي كما  
يتجه انه لا وجه لتسميتها استعارة (ان ذكر لازم المشبه به كما يرمز  
الى التشبيه يرمز الى الاستعارة) يعني ان الاسناد لازم المشبه به الى  
المشبه يدل عليهما بالاتفاق ليصح الاسناد فالقوم رجحوا الاستعارة  
وحكموا بها لكونها ابلغ من التشبيه فلا وجه لعدول الخطيب عما  
حققوه فان قيل قد سبق من الش في اول العقد الثاني ان ذكر لازم  
المشبه لا يدل على التشبيه بل على الاستعارة في مذهب السلف والكلام  
هنا ينافيه قلت ان المراد هنا الدلالة في نفس الامر وفي السابق  
الدلالة في زعم القوم وادعائهم على ان الدلالة على الاستعارة تستلزم  
الدلالة على التشبيه لا بآثارها عليه يمكن ان يجاب من جانب الخطيب  
ان الدلالة على التشبيه متيقن دون الاستعارة ان الدلالة على التشبيه  
توجد في الجمل على الاستعارة ولا توجد الدلالة على الاستعارة  
في الجمل على التشبيه كما لا يخفى (والاستعارة ابلغ) اتي بانظاها موقع  
الضمير تنبيهها للتفاير اذا الاولى مقيدة والثانية مطلقة وجه اخذ ابلغ  
من البلاغة او من المباعدة وتوصيف الاستعارة به قد بيناه في الفريدة  
الرابعة في قوله والترشيح ابلغ فتذكر وجه ابلغ الاستعارة من

التشبيه لاتفاق البلغاء على ان الاستعارة ابلغ من التشبيه لان الاستعارة  
نوع من المجاز الذي هو ابلغ من الحقيقة لان الانتقال في المجاز من  
الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشئ بيينة قال الشيخ عبد القاهر  
وليس السبب في كون المجاز ابلغ من الحقيقة انه يفيد فائدة زيادة في  
المعنى لا يفيد ما الحقيقة بل لانه يفيد تأكيذا لاثبات المعنى لا يفيد  
خلافه فليست مزية قولنا رأيت اسيدا على قولنا رأيت رجلا هو  
والاسد متساويان في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد  
في الشجاعة لم يفدها الثاني بل يفيد الاول تأكيذا لاثبات الشجاعة  
للاسد دون الثاني (فلا وجه للعدول عما حققه القوم من الاستعارة)  
هذا متفرع على كون التشبيه والاستعارة سواء في الرموزية مع  
ابلية الاستعارة فيكون المراد من القوم السلف دون السكاكي على ما  
وهم لان الاستعارة ليست عندهم رموزا اليها بل المشبه المصرح مع انها  
على ما ذهب اليه ليست ابلغ من التشبيه لانها ليست مجازا في الحقيقة  
وان كان بالادعاء ومدار الابلية هو المجازية كما حققه المحققون  
(اذا عرفت لاقوال الثلاثة فاستمع) وجه سببية معرفة الاقول  
الثلاثة بالاستماع ان الاقوال الثلاثة ولو كان بعضها بالنسبة الى بعض  
مختارا لكن بالنظر الى انفسها لا يتخلو عن الخلل اما مذهب السكاكي  
ومذهب الخطيب فيحذورا لهما ظاهر كما بيناه واما مذهب السلف  
فيلتزم ان يحكم على التصرفات العقلية الغير المذكورة بالمجازية  
وبالكلمة وباللفظ مع انها ليست بمذكورة ولا بمقدرة وهذا بعينه  
فاذا كان كذا استمع لما قلناه وحققناه عاريا عن المجذورات المهرروب  
عنها فتأمل (فلنا تحقيق) الفاء للتعليل (ارجو ان يكون ممن هو)  
واهب العطايا مع انه (ليس لما اعطاه مانع) هذا اشارة الى الحديث  
\* اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت \* قوله لما اعطاه خير  
معدم وما مانع اسم وحذف مفعوله الثاني للتعظيم وحاصله ان هذا التحقيق



موهبة من واهب العطايا ومطابق لما في الواقع وعار عن الخطاء  
والرهم ولا يعترض عليه ولا يمنع اذ لا مانع لما اعطاه الله هذا من قبيل  
الترغيب لما يئنه واطلاق لفظ من على الله تعالى واقع في القرآن المجيد  
كقوله تعالى \* فن ربكنا يا موسى قال ربنا الذي اعطى كل شيء \*  
(وهو) اى تحقيق رابع (ان الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه  
المقلوب) التشبيه المقلوب هو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبهابه  
قصدا الى ادعاء انه زائد والفروع اما بمعنى الآثار واما بمعنى الجزئيات  
\* اعلم ان الغرض من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه كيان امكان  
المشبه بانه امر يمكن الوجود كما في قوله \* وان تفق الانام وانت منهم \* فان  
المسك بعض دم الغزالى \* وكيان حاله وكيان مقداره وغير ذلك وهذه  
الاغراض تقتضى ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر  
وقد يعود الغرض منه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم  
من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب كما في قول الشاعر  
الذى بينه الشارح وثانيهما بيان الاهتمام بالمشبه به ويسمى هذا اظهار  
المقلوب واذا عرفت هذا \* فاعلم ان التشبيه الذى يبنى عليه الاستعارة  
بانكناية على الاقوال الثلاثة هو التشبيه الغير المقلوب والغرض منه  
يعود الى المشبه والش ربه الله بنى الاستعارة بالكناية على التشبيه  
المقلوب فحق كذا فح اما ان يكون القلب في الاستعارة حيث استعير  
لفظ المشبه للمشبه به مع ان الامر بالعكس فهذه الاستعارة تكون  
من آثار التشبيه المقلوب واما ان يكون القلب في التشبيه حيث اعتبر  
المشبه به وهو السبع مشبها والمشبه وهو المنية مشبها بها فاستعير لفظ  
المنية للسبع فهذه الاستعارة تكون من جزئيات التشبيه المقلوب  
لا يئناها عليه (وكما تجعل المشبه) يعنى المشبه في التشبيه الغير المقلوب  
او الصالح لكونه مشبها لكون وجه الشبه فيه اتم واشهر (مشبهابه)  
يعنى في التشبيه المقلوب (مبالغة في كماله في وجه الشبه حتى استحق

ان يلحق به المشبه به) يعنى قصدا الى ادعاء انه زائد على المشبه به  
في وجه الشبه حتى يلحق به المشبه به يعنى ينبع له كماله والمشبه  
في وجه الشبه كقوله (وبدا الصباح كان غرته) الغرة بياض في جهة  
الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشيء لاغره واكرمه وغرة الصبح  
لبياضه (وجه الخليفة حين يمدح حيث شبه غرة الصباح بوجود  
الخليفة) فان الشاعر قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح  
في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمدح دلالة على اتصاف  
الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصفاء  
البه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر  
والطلاقة عند استماع المدح هكذا حقق (كذا يستعار اسم المشبه  
للمشبه به فتكون غاية المبالغة في كمال المشبه في وجه الشبه) هذا يحتمل  
على وجهين احدهما ان يكون التشبيه غير المقلوب يعنى يكون المنية  
مشبها والسبع مشبهابه لكن يستعار اسم المشبه للمشبه به مع ان الامر  
بالعكس على نهج التشبيه المقلوب كما يدل عليه تعبير الش وثانيهما  
ان يكون التشبيه مقلوبا حيث شبه السبع بالمنية لكمال المبالغة في المشبه  
في وجه الشبه ويستعار اسم المشبه به وهو المنية للمشبه وهو السبع فح  
التعبير بالمشبه عن المنية وبالمشبه به عن السبع باعتبار اصل التشبيه  
وباعتبار ما ينبغي فيكون هذه الاستعارة من قبيل الاستعارة المصروفة  
حيث استعير المشبه به للمشبه لكن الفرق بينهما ان الكلام الذى فيه  
استعارة مصروفة ليس فيه كناية والذى فيه هذه الاستعارة كناية  
هذا التحقيق مع مخالفته لمشايج الفن يلزم جمع الاستعارة والكناية  
في لفظ واحد في اطلاق واحد اذا اراد بالمنية السبع وبه المعنى الكنائى  
وهو الموت بقرينة نسبة الاظفار وبقرينة الحال واللفظ واحد وهو  
المنية وهو بعيد جدا على ان كلام المشايخ مضطرب الى الآن اربل  
احد الى حقيقة الحال على التحقيق واحداث الش قولاً رابعا فزاد



في الظهور العويل نعمة اخرى كما في اظفار المنية هذا التمثيل يقتضي  
ان يتحقق القول الرابع في كل مادة يجري فيه الاستعارة المكنية مع انه  
يجري في مادة التي يكون المعنى الحقيقي للفظ المشبه بتشبيه الغير المقلوب  
لازما للمشبه به او للكلام الذي فيه تلك الاستعارة حتى ينتقل من  
المألوم الى اللازم فيصير كناية كما في مادة اظفار المنية لان معنى الحقيقي  
لها هو الموت وهو لازم للكلام فيصير كناية عنه فلا يجري في مادة  
لم يكن كذا كما في قوله تعالى \* ينقضون عهد الله \* وفي قوله \* ليكون  
لهم عذابا وحزنا \* على تقدير كونه استعارة مكنية لان نقض العهد  
لا يكون لازما لنقض الحب ولا يكون ترتب العداوة والحزن لازما  
لترتب العلة الغائية حتى يراد اولا من العهد الحب ومن العداوة العلة  
الغائية على ما حققه الش \* ثم يكون نقض الحب كناية عن نقض العهد  
وترتب العلة الغائية كناية عن ترتب العداوة وهذا ظاهر لاسترة فيه  
فكيف يصح القول الرابع على سبيل الاطراد بسبب صحته في مادة  
على انه لو كان الاستعارة والكناية الاصطلاحية لفظ المنية لزم جمعهما  
في لفظ واحد وان كان الاستعارة لفظ المنية والكناية الكلام يكون  
الاستعارة لفظا والكناية لفظا آخر مع ان الاستعارة بالكناية يطلق  
على شيء واحد على المذاهب الثلاثة فتأمل ( فالمراد بالمنية السبع  
ويجعل الكلام كناية عن تحقق الموت بلا ريب ) يعني تحقيقها بالقوة  
القرينة لا يتخلف ولا يلاحظ الخلاص عنها اذ التشبيه قيل بتحقيقها  
بالفعل قرينة الاستعارة نسبة الاظفار وقرينة الكناية حالية والكناية  
باعتبار المعنى الاصطلاحي وهذه الكناية لا تقتضي جواز ارادة المعنى  
الحقيقي في كل موضع كما حققنا فيما سبق من ان المراد من جواز ارادة  
المعنى الحقيقي نفي لزوم القرينة المانعة ونفي اللزوم لا يستلزم لزوم النفي  
وما قيل من ان الش \* اختار فيما سبق من ان امثال تلك الكنايات مجازات  
لا كليات لوجود القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيبقى هنا

كلامه فليس يوارد لان كلامه فيما سبق في مقام المباحثة مع القوم  
والكلام فيها لم يتخذ مذهبها وتحقيقا لجواز ان يكون جدليا وههنا  
تحقيق او فني على مذهب الجمهور فلا بأس فيه ( فنشبت المنية اظفارها  
بفلان يعني نشب السبع اظفاره به كناية عن موته لا محالة ) وفيه  
ان ارادة الموت يجوز ان يكون بطريق الاستعارة الغاء يحتمل التعليل  
وانتزعج فتأمل ( وحي لا يجوز في اضافة الاظفار الى المنية ) لاني الاسناد  
كما ذهب اليه السلف والخطيب ولا يكون مجازا لغويا في الامور  
الموهومة كما ذهب اليه السكاكي ان العبارة يشعر الاول لكن هذا  
من قبيل اخفاء مظهر واطهار ما خفي اذ الغرض بيان وجه  
فضيلة تحقيقه على سائر المذاهب وتفضله على السكاكي ظاهر  
لاضطراب مذهب وعلى غيره خفي لكونه مختارا لقوم ( ولا اشكال  
في جعل المنية استعارة ) لانها جعلت مشبها بها واستعيرت المشبه  
واستعملت في غير معناها تحقيقا ولم يعترض عليه كما يعترض على  
الخطيب بعدم كونها استعارة وكما يعترض على السكاكي بكونها  
مجازا ادعائيا مع كونها حقيقة تحقيقا وكما يعترض على السلف بكون  
الغير المألوف والمقدر من قسم اللفظ ( ووجه تسميتها استعارة  
بالكناية في غاية الوضوح ) لتحقيق الاستعارة الملائمة بالكناية  
الاصطلاحية دون اللغوية بخلاف سائر المذاهب اذ في مذهب السلف  
كان الكناية باعتبار المعنى اللغوي وفي مذهب السكاكي لم يظهر  
الكناية باعتبار المعنى الاصطلاحي واللغوي معا وان ظهر وجه  
الاستعارة بالادعاء وفي مذهب الخطيب وان صح وجهه المكنية  
باعتبار المعنى اللغوي فلا وجه لتسميتها استعارة خلاصة كلامه  
انه لا يخلو جميع المذاهب في التسمية من تكلفات وليس في تحقيقنا  
تكلف بل في غاية الوضوح ( قال المصنف الفريدة الرابعة لاشبهة  
في ان المشبه المق به المعنى في صورة الاستعارة بالكناية ) اي في الهيئة



التركيبة التي وقع فيها الاستعارة بالكناية (لا يكون مذكورا بلفظ المشبه) واللام يفرق بين الاستعارة المصروفة وبينها والمراد من المشبه ما يكون طرف التشبيه الذي بني عليه تلك الاستعارة لا مطلق المشبه به الذي اعم من ان يكون طرف ذلك التشبيه المبني عليه ومن ان يكون غير طرف ذلك التشبيه بل يكون طرفا للتشبيه الآخر من وجه فلا يرد المناقاة بين هذا الكلام وبين قوله تعالى \* فاذا قمنا الله لباس الجوع والخوف \* حيث ذكر فيه المشبه بلفظ المشبه به لان المشبه به الذي ذكر به المشبه في الآية ليس طرف التشبيه الذي بني عليه الاستعارة بالكناية بل طرف التشبيه الذي بني عليه الاستعارة المصروفة (كافي الاستعارة المصروفة) قيد المنفى اذ يدكر فيها المشبه بلفظ المشبه به الذي هو طرف التشبيه المبني عليه الاستعارة المصروفة (وانما الكلام في وجوب ذكره بلفظه الموضوع له) قال بعضهم يجب كما يدل عليه تعريف السكاكي الاستعارة بالكناية ويدل عليه تحقيق المصنف فيما سبق من قوله اتفقت كلمة القوم على انه اذا شبه امر باخر من غير تعريض شيء من اركان التشبيه سوى المشبه وقال بعضهم لا يجب بل يجوز بلفظه المجازي سواء كان مرسل او استعارة \* اعلم ان المشبه معنى له لفظ وهو وضع لآراء ذلك المعنى وهو لفظه الموضوع له ولفظه لم يوضع لذلك المعنى بل استعمال في ذلك المعنى بطريق من الطرق الصحيحة لاطلاقة على ذلك المعنى وهو لفظه الغير الموضوع له سواء كان مجازا مرسل او استعارة (والحق عدم الوجوب) فتح يا اول تعريف السكاكي وتصريح المصنف فيما سبق بان ذكر المشبه اعم من ان يكون بلفظه الموضوع له ومن ان يكون بغير لفظه الموضوع له وان كان اللفظ ان يكون بلفظه الموضوع له (لجواز ان يشبه شيء بامر ين) دليل على الحق تصويره او وجب ذكره بلفظه الموضوع لم يحز تشبيه شيء بامر ين واستعمال

لفظ احد هما فيه واثبت له من لوازم المشبه به الاخر الملازمة ضرورية وبطلان التسالي نظري فثبت بهذه الآية اذ يجوز فيه التشبيه (ويستعمل لفظ احد هما فيه) هذا بالنظر الى الاستعارة المصروفة (ويثبت له من لوازم الاخر) هذا بالنظر الى الاستعارة المكنية واثبت لوازم المشبه به الاخر يدل على ان المراد هو المشبه به الاخر مع انه لا ينتقل من المشبه به الاخر لعدم سبب الانتقال من العلاقة فيعلم منه ان ذكر المشبه بلفظ المشبه به فيسهل تطبيقه على المذهب الثلاثة فتح من جهة استعمال لفظ المشبه به في المشبه يكون استعارة مصروفة ومن جهة الاثبات لوازم المشبه به الاخر يكون فيه استعارة مكنية فاذا كان كذا (فدا جمع المصروفة والمكنية في كلام واحد) من جهتين (يستفاد من هذا البيان انه اختلف في جواز ذكر المشبه بغير لفظه ولم نغتر) لم نطلع (عليه) وجه الاستفادة قوله انما الكلام في وجوب ذكره بلفظه له والحق عدم الوجوب اذ الكلام يقتضي الاختلاف ولفظ الحق يقتضي المقابلة لغير الحق يمكن ان يقال الاختلاف وان لم يصرح من القوم لكن يلزم من كلماتهم حيث يفهم من تعريفاتهم الاستعارة بالكناية وجوب ذكره بلفظه الموضوع له كما لا ينبغي ومن ذهب اليهم الاستعارتين في هذه الآية عدم الوجوب والمصنف حقق عدم الوجوب بقاعدة ممكنة وايده بوقوعه في هذه الآية على ان عدم العثور لا يستلزم عدم لجواز ان يعثر المصنف ولذا اتفق بكلمة الاضراب على عدم وقوعه بدلالة كلام الشافعي المحقق لانه يعلم من تعبيره بالتلويح اتفاهم على ذكر المشبه بلفظه الموضوع له لكن يفهم على سبيل الخفاء اجتماع الاستعارتين (بل قال الشافعي المحقق في شرح التلخيص والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما تصريحية والاخرى مكنية) كلمة بل الانتقال من عدم العثور الى عدم الوقوع بناء على قول العلامة



والمتقل اليه ازيد في الاعتراض لكن اجتماع الاستعارتين في كلام واحد  
يؤمى الى ما قاله المص وان لم يكن مصرحا لعل المص بنى عليه كما قررنا  
(فانه شبه) تعليل للمثال (ماغشى) اى احاط (الانسان عند الجوع  
والخوف من اثر الضر) بيان لما كثر لليون وراثثة الهيئة (من حيث  
الاشتمال) بيان لعلاقة المشابهة (باللباس) متعلق بشبه (فاستعير له اسمه)  
فيكون استعارة مصرحة فيكون الاذاقة تجريدا فان قيل المستعار له  
هو ما يدرك عند الجوع من الضر وراثثة الهيئة و الاذاقة لا يناسب  
ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة الاصابة بذلك الامر  
الحادث كانه قيل فاصابتها بلباس من الجوع والاذاقة جرت عندهم  
بجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان  
من البؤس والضر واذاقة العذاب ولم يقل فكساها على سبيل الترشيح  
لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك  
بالمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف  
الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لايح الاذاقة فهو مغوت  
لما يفيد لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف اعم اثرها جميع البدن  
عموم الملابس للملابس هذا بناء على الاستعارة المصرحة (ومن حيث  
الكراهة) اى من جهة عدم قبول النفس واستكراهها وتأذيها هذا  
اشارة الى وجه الشبه (بالطعم المر البشع) الطعم بالفتح ما يؤد به  
الذوق يقال طعمه مر والطعم ايضا ما يشهى منه يقال ما لبس له طعم  
وما فلان بذى طعم اذ كان غشا والطعم بالضم الطعام والمراد بالمعنى الاول  
فيكون الحاصل ما يدرك من طعم المر البشع بكسر الشين كراهية الطعم من  
الاطعمة يقال طعام بشع اى كراهية الطعم يأخذ بالخلق (فيكون استعارة  
مصرحة نظرا الى الاول وممكنة نظرا الى الثانى) حيث شبه شئ  
بآخر من غير تصريح شئ من اركان التشبيه سوى المشبه الذى ذكر  
بلفظ المشبه به وهو اللباس حيث اثبت له ما يختص بالمشبه به الآخر

وهو الطعم المر وهو الذاقة فقد علم من هذا عدم وجوب ذكر المشبه  
بلفظه الموضوع له (ويكون الاذاقة تحميلا) هذا ناظر الى المكشبة  
لان الاذاقة بمنزلة الاطفاق للمية فلا يكون ترشيحا ولا تجريدا لما سبق  
من ان الترشيح والتجريد يعتبر بعد تمام الاستعارة بقرينتها (وتحقيق  
ذلك) اى بيان حقيقة ما قاله المص من جهة تطبيقه على المذاهب الثلاثة  
وفيه تعريض على المص بانه عم البين على المذاهب كلها مع انه  
لا يصح على مذهب السكاكى (ان الاستعارة بالكناية ان كانت  
تشبيها مضمرا في النفس فلا مانع من كون المشبه في التشبيه مجازا)  
يعنى على ما ذهب اليه الخطيب ان الاستعارة بالكناية يطلى على التشبيه  
المضمر وداله هو ذكر ما يخص المشبه بالدلالة والرمز على التشبيه  
المضمر سواء كان لفظ المشبه حقيقة او مجازا لا محذور في اصل الاستعارة  
ودوالها فلا مانع فيه (وكذا ان كان المشبه به المرموز اليه المستعار  
للمشبه فلا مانع ايضا في ذلك عن ذكر المشبه مجازا) ايضا لا محذور  
في مدار الاستعارة وهو لفظ المشبه به المرموز اليه وذكر خواص  
المشبه به عند السلف فيطابق قول المص على المذهبين بخلاف  
مذهب السكاكى فانه لما ذهب الى انه ذكر المشبه واريد به المشبه به  
يكون مدار الاستعارة لفظ المشبه فان ذكر المشبه بلفظ المشبه به يلزم  
ان يكون فيه استعارة بمرتبتين الاولى ان يراد بذكر المشبه به المشبه  
الثانية ان يراد بالمشبه المذكور بلفظ المشبه به المشبه به الآخر كما في  
الآية ان يراد اولها باللباس ما غشى الانسان عند الجوع والخوف  
ثم يراد بما غشى الانسان الطعم المر البشع بادعاء ان ما غشى الانسان  
افراد الطعم المر البشع الغير المتعارفة فافهم هذا الامن قيل الاستعارة  
من المستعير (وان كانت المشبه المستعار المشبه به كما هو مذهب السكاكى  
فصحته) اى صحة كون المشبه مذكورا بغير لفظه مجازا (تدور على صحة  
لاستعارة من المستعير فان صحت صحتها والا فلا) هذا نظير الاستعارة



بالاستعارة الشرعي وتعليق صحتها على صحتها كناية عن عدم صحتها  
لان توقف الشيء على صحة ما لا يصح يستلزم عدم صحة الشيء  
لاستلزام عدم الموقوف عليه لعدم الموقوف كقوله ولو لا خشية  
الرحمن عندى جعلت الناس كلها عبيدى يمكن ان يجاب عنه بانه  
من قبيل القياس مع الفارق اذ الاستعارة الشرعي عدم صحتها  
من الشارع والعلوم العقلية والنقلية لا يقاس على شرع الشارع  
بل بدور صحتها بمساعدة العقل والنقل ان ساعد فصيح والا فلا  
وما نحن فيه بمساعدة العقل والنقل لان الانتقال بمرتين مع وضوح دلالة  
القرينة حالية او مقالية يجوز العقل ويجوز النقل كافي علاقة  
الاطلاق والتقييد وفي المجاز بمرتين كما قال القوم في قولهم كلمة من  
لا بداء الغاية اذ الغاية بمعنى النهاية وهي ما ينتهي الشيء وهو  
خارج من المنتهى ويزاد بها بعلاقة المجاورة جزء آخر من المسافة  
ويراد من ذلك الجزء المسافة بعلاقة الجزئية والكلية فيراد بالغاية  
المسافة فيكون مجازا بمرتين ومثله غير عزي بفتأمل (قال المص الثالث  
من العقود الثلاثة التي ادرج المص فيها بيان الاستعارات  
واقسامها وقراءتها يقتضي هذا الادراج ان يبين في العقد الثالث  
قرينة الاستعارة المصراحة كما بين قرينة المكنية وكذلك ينبغي  
ان يكتفى بما ذكر زيادة على القرينة من ملايمات المشبه به ببيان  
تقسيم الاستعارة الى المطلقة والمرشحة والمجردة للحصول العلم  
بالترشيح والتجريد والاطلاق سواء كان الاستعارة المصراحة المكنية  
يمكن ان يقال ان ذات القرينة من حيث هي معلوم من تعريف  
المجاز لكن وصفه بالتخييل او التحقيق مجهول ومنازع فيه فست الحاجة  
الى البيان وذلك الوصف المجهول مخصوص بالاستعارة بالكناية  
وقرينة المصراحة ليس فيها شيء زائد على القرينة المبينة في المجاز  
فلذا خص وكذلك ما ذكر زيادة على القرينة من ملايمات المشبه به

من جنس القرينة حيث ملايم المشبه به فتوهم انه هل يعد من القرينة  
المكررة او من الترشيح فتعرض الى بيانه فقط دون التجريد والاطلاق  
لكونه معلوما مما سبق (في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية)  
اي بيان حقيقتها بناء على المذاهب الثلاثة (وما ذكر زيادة عليها  
من ملايمات المشبه به) معطوف على قرينة الاستعارة الظاهر  
ان يقال من ملايم المشبه به لكونه يماثل الجنس ما يذكر فلا حاجة الى الجمع  
والى تأويل اضمحلال الجمعية باضافتها ويحتمل ان يكون من التبعية  
(في نحو قولك بخالب المنية نسبت بفلان) تمثيل لما ذكر زيادة  
على القرينة مما ملايم المشبه به فالقرينة وما يذكر كلاهما يدلان  
على الاستعارة فمن ايتهما يعتبر القرينة وبعد الآخر ترشيحا بخلاف  
بالنظر الى ذاتهما لكن المناسب ان يعتبر قريب الاستعارة قرينة  
وبعدها ترشيحا فلذلك اعتبر الش المخالب قرينة ونسبت ما زاد  
على القرينة (فان المخالب فيه قرينة الاستعارة) وهو جمع مخالب  
بكسر الميم وفتح اللام اما بمعنى ظفر كل سبع طائر كان او ما شيا او لما  
يصيد من الطير والظفر لا الا يصيد ونسبت كفتح بمعنى علق (زيادة  
على القرينة) هذا من قبيل تطبيق المثال على التمثيل فيكون بين  
المخالب والظفر على المعنى الاول عموم وخصوص مطلق اذ يصدق  
كل مخالب ظفر واسب كل ظفر مخالب لشمول الظفر على الحيوانات  
كلها سباعا وغيره وعلى المعنى الثاني بينهما تباين كل اصدق الساليتين  
الكليتين من الطرفين وبين الظفرين عموم وخصوص مطلق  
وبين المخالبين بالمعنيين كذلك عموم وخصوص مطلق فتأمل  
(قال المص وفيه خمس فرائد) فيه ظرفية الكل للجزء او ظرفية المعنى للفظ  
او بالعكس فتأمل (الفريدة الاولى ذهب السلف سوى صاحب  
الكشاف) لفظ السلف قد يراد منه علماء المتقدمين من علماء علم البلاغة  
سوى الكشاف والسكاكي وسائر المتأخرين وقد يراد منه علماء



المتقدمين مع دخول صائب الكشف فيها في بيان الاستعارة  
بالكناية لما اتبع صاحب الكشاف للسلف فظن هناك خوله  
في السلف واستثنى الش منهم لان صاحب الكشاف جاز كونه قرينة  
الاستعارة بالكناية بتحقيقية دون تخيلية وكونها مجازا كما في قوله تعالى  
\* ينقضون عهد الله \* وفي قولك شجاع يفرس افرانه وعالم يعترف  
منه الناس حيث ذهب فيهم على استعارة ينقضون على ابطال العهد  
على طريق الاستعارة المصروفة وكذا في الافتراض والاعتراض على  
كونهما استعارتين مخرجتين للبطلان والقهر ولا تنفع الناس به  
ومن هذا يظهر ان الاستعارة بالكناية لا تستلزم الاستعارة التخيلية ولا يلزم  
ان يكون قرينة الاستعارة بالكناية حقيقة مستعملة فيما وضع لها  
اذ لفظ ينقضون قرينة الاستعارة بالكناية في العهد وكذا الاعتراض  
والافتراض وتقال السيد الشريف فالضابط قرينة الاستعارة بالكناية  
على مذهب صاحب الكشاف ان يقال اذا لم يكن المشبه المذكور تابع  
يشبه رادف المشبه به كان باقيا على معناه الحقيقي وكان اثباته له  
استعارة تخيلية كتحالب المنية واطفارها وان كان له تابع يشبه ذلك  
الرادف المذكور كان مستعارا لذلك التابع على طريق التصريح  
فلا يكون هناك مع الاستعارة بالكناية استعارة تخيلية كالنقض  
والاعتراض والافتراض هذا كلامه (قال المص الى ان الامر) اي اللفظ  
(الذي اثبت المشبه) وان كان الاثبات والملازمة حال المعنى اولا وبالذات  
ليكن يوصف اللفظ بهما ويستند الى الفعل المأخوذ منهما الى اللفظ  
على سبيل الحقيقة اذا كان الامر كذلك فلا حاجة هنا الى ارتكاب  
المجاز في استناد اثبت الى الامر او الاستخدام في ضمير مستعمل فتأمل  
(من خواص المشبهه) كلمة من للتبعض والتبادر من اثبات رادف  
المشبهه اثباته اولا حتى يدل على الاستعارة الغير المصرح بها بقرينة  
تعمية هم الاستعارة بالكناية كما أسلفنا وبدلالة ان هذا الاثبات

هو قرينتها التي لا يتم الاستعارة الا بها كما يدل عليه تسمية استعارة  
تخيلية فلا يتم البيان للترشيح اذ اثباته في رتبة الثانية ولا يسمى تخيلية  
فتأمل (مستعمل في معناه الحقيقي) كما في قوله واذا المنية انشبت اظفارها  
اذ كل من لفظي المنية والاطفار حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له  
وليس في الكلام مجاز لغوي (وانما المجاز في الاثبات) اي اثبات شيء لشيء  
ليس هو له وهذا عطف على كاثبات الاثبات للربيع وعلى هذا الاستعارة بالكناية  
والاستعارة التخيلية امران معنويان الاولى صفة اللفظ والثانية  
صفة المتكلم ويتلزمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الآخر  
لان التخيلية يجب ان يكون قرينة الممكنة البتة وهي يجب ان يكون  
قرينتها التخيلية البتة عند السلف وتبعهم الخطيب (يعم البيان  
الترشيح والتخييل وليس في كلام السلف فيما رأينا الا في التخيلية)  
اذ يصدق على الترشيح انه امر من خواص المشبه به اثبت للمشبهه  
ومستعمل في معناه الحقيقي وانما المجاز في الاثبات فقد علمت جوابه  
بما قررنا على انه لا محذور في صدقه وان لم ير الش كلام السلف  
الا في التخييل غاية ما في الباب كلاهما مشترك في هذه الكيفية  
فان اعتبر احدهما تخيلا بعد الآخر ترشحا ويصح تسميته حلا  
على الاستخدام في ضمير يسمونه حيث راجع الى الاثبات المخصوص  
وهو اثبات ما يتم به الاستعارة بقرينة المقام (ويضا لا يصح على عموم)  
قوله (ويسمونه) اي اثبات ذلك الامر (استعارة تخيلية) اذ يلزم  
ان يسمى كل ما زاد على القرينة بما يلائم المشبه به الذي اثبت للمشبه  
استعارة تخيلية مع انه ليس كذلك بل هو ترشيح (فيجب تخصيص  
الامر بما لا يتم الاستعارة الا به) لظن ان هذا تفرع على عموم البيان  
وعدم صحة التسمية على عموم مع انه لا مدخل في عموم البيان  
في اقتضاء وجوب التخصيص كما عرفت الان يقال بعد التسمية  
يكون تلك الاثبات تعريفا للتخيلية فلا بد من مساواته المعروف



فيقتضى وجوب تخصيص البيان والحاصل ان الاستعارة الخيلية  
عند السلف هي اثبات الامر الذي هو من خواص المشبه به ومما  
يتوقف عليه تمام الاستعارة المشبه مستعملا في معناه الحقيقي فلا يرد  
ما قيل من ان الظاهر ذكر في وجه التسمية استعارة ووجه تسميته تخيلية ان  
ضمير يسمونه راجع الى الامر الذي اثبت لا الى اثباته وفي التخصيص ان المسمى  
بالتخيلية اثبات ذلك الامر وقد مر في كلامه ما يدل على ما في التخصيص  
ثم الاظهر ان يقول في وجه التسمية بالتخيلية لانه خيل نبوته المشبه  
اتحاده مع المشبه به بترك لفظ الادعاء لان ادعاء الاتحادين الامور الحقيقية  
دون التخيلية انتهى دعوى الاظهرية وهم محض من هذا القائل  
اذا اثبات صفة المتكلم وهو منسوب الى الخيل وهو ثبوت الامر  
للمشبه والخيل هو ادعاء الاتحاد سواء كان الادعاء والاتحاد من الامور  
الحقيقية او التخيلية اولا فلا مدخل لهما في النسبة الى التخيل  
(وتسميته استعارة لانه استعير ذلك الاثبات من المشبه به المشبه)  
لفظ الاستعارة قد يكون صفة اللفظ وقد يكون صفة المتكلم  
وهنا صفة المتكلم ولما كان ذلك الامر من خواص المشبه به يكون  
اسناده اليه اسناد الماهوله واسناده الى المشبه اسناد الى غير ماهوله فقد  
استعير الاسناد مما له لغيره لمشابهة اياه في الملازمة كما استعير للرجل  
اسم الاسد لمشابهة اياه في الجرأة لكن هذا ليس استعارة اصطلاحية  
بل تشبيه هذه الحالة بحالة الاستعارة الاصطلاحية (وتخيلية)  
معطوف على الاستعارة (لانه خيل) على صيغة المعلوم (نبوته المشبه)  
مفعول خيل (ادعاء اتحاده مع المشبه به) فاعل خيل حاصلة ان ادعاء  
اتحاد المشبه بالمشبه به يلقى الى الخيال ان خواص المشبه به ثابت  
وواقع للمشبه ويكون الاثبات مبنيا على ذلك التخيل فيصح نسبته  
الى التخيل فهو من قبيل نسبة المسبب الى السبب وقوله (واما المجاز  
في الاثبات) بمعنى ما المجاز الا في الاثبات اي في الاثبات تلك الخاصة

المشبه (حاصل هذا بيان القصر المستفاد من كلمة انما وعهدية  
الانام في الاثبات) اعلم ان كلمة انما يفيد القصر لقول النحاة انها  
لا ثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اما في قصر الموصوف نحو انما  
زيد قائم فهو اثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر  
نحو انما يقوم زيد فهو لا ثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما  
ووجه افادتها القصر انها متضمن معنى ما والا حتى كأنهما لفظان مترادفان  
كافي سائر المضمن والمضمن لانها عين معنى ما والا اذ فرق بين ان يكون  
في الشئ معنى الشئ وان يكون الشئ على الاطلاق كافي قوله تعالى  
\*انما حرم عليكم الميتة\* بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وما نحن فيه  
يكون المجازية مقصورة على الاثبات وينفيها عن الاطراف بان يكون  
مجازا لغويا (وقع من السلف) خبر المبتداء وهو وقوله (بيانا لان  
يسمى مثل هذا المجاز مجازا في الاثبات) الغرض من هذا الكلام دفع  
ما ظن ان وجه التسمية بالاستعارة الخيلية الكون مجازا في الاثبات  
وذلك الكون يوجد في الترشيح ايضا وكذلك وجه التسمية الذي  
ينته الشئ يجري في الترشيح ايضا فينبغي ان يسمى بهذا الاسم فدفعه  
بان الوجه الاول من السلف بيان لوجه التسمية بالمجاز في الاثبات  
وهذا الوجه والتسمية والاسم مشترك بين الترشيح والتخيل كما يسمى  
التخيل مجازا في الاثبات كذلك يسمى الترشيح به واما الوجه الذي  
ينته الشئ وان كان مشتركا بينهما فليس موجبا للتسمية لان وجه  
التسمية مرجح لا محقق حتى يطرد وينعكس فلذا قال (ووجه التسمية  
ليس موجبا للتسمية) اعلم ان وجه التسمية عبارة عن التناسب الذي  
يعتبر في التسمية وذلك التناسب لترجيح الاسم على غيره حال وضعه  
للمعنى وبيان انه اولي بذلك من غيره وذلك التناسب لا يشترط فيه  
بقاء في المعنى الموضوع له ولا اطراؤه في كل معنى يوجد فيه ذلك  
التناسب ينشد وبين المعنى فلذلك يقال وجه التسمية لا يطرد



ولا ينعكس بمعنى ليس كلما وجد التناسب يسمى باسم ذلك المناسب  
وليس كلما زال التناسب زال ذلك التسمية باسم مناسب اذ كثيرا  
يسمى الشيء باسم بمناسبة زال المناسبة بقي الاسم وكثيرا يوجد  
المناسبة لم يسمى باسم المناسب بخلاف اعتبار المعنى في وصف شيء  
بشيء اذ يشترط فيه بقاء المعنى ويزول الوصف بزواله كوصف الانسان  
باحمر عند بقاء الحمرة وعدم صحة وصفه عند زوالها وصحة وصف  
غيره باحمر عند وجود الحمرة (حتى يتجه ان الزائد على القرينة ايضا  
يشاركها في كونها مستعارا مجازيا) لان الترشيح فيه استيعاز ذلك الاثبات  
من المشبه به الى المشبه وخيل ثبوته المشبه اذ جاء اتحاده مع المشبه به  
فينبغي ان يسمى بذلك الاسم فلما لم يوجب وجه التسمية التسمية  
لا يتوجه هذا الاعتراض فقد علم ان حتى يتجه غاية المنى ومتفرع  
عليه لالاننى (قال المص ويحكمون بعدم انفكاك المكنى عنه عنها واليه  
ذهب الخليل) يعني يكون الخيلية لازما للمكنى عنه ويصدق القضية  
الكلية من طرف المكنية وهي كلما تحقق المكنية تحقق الخيلية لانها  
قرينة ولا يتم الاستعارة بلا قرينة وجوز صاحب الكشف انفكاكهما  
قررنا والعلامة انتفازا في ذهب الى التلازم بينهما عند السلف والخليل  
يعني انه يصدق القضية الكلية من الطرفين وهما كلما تحقق المكنية  
تحقق الخيلية وتحقق الخيلية تحقق المكنية لكن المص قصر  
على الطرف الواحد لاقتضاء بيانه السابق هذا القدر دون التلازم  
فان قلت اذا قلنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلك فلانا يوجد فيه  
الخيلية بدون المكنية قلت هذا كلام مصنوع لا عبرة به ولو سلم  
يكون ترشيحا للنشبه لا تخيلا كما يسمى اطو لكن في قوله عليه السلام  
اسرعكن لحوقا في اطو لكن يدا \* ترشيحا للمجاز اعني اليد المستعملة  
في النعمة (قال المص الفريدة الثانية) من القرائد الخمس مدلول هذه  
العبارة او هذه العبارة وهي هذه (جوز صاحب الكشف كونه) اي

الامر الذي اثبت المشبه من خواص المشبه به ليس راجعا الى الاثبات  
على ما يوهمه السابق (استعارة تحقيقية) اي مصرية (في بعض  
المواد) اي في مادة يكون المشبه تابع يشبهه بذلك الملايم المذكور  
ففيستعار ذلك الملايم لهذا التابع لاني كل مادة يجوز هذا قال (كافي  
قوله تعالى \* ينقضون عهد الله \* حيث استعير الحبل للعهد على  
سبيل الكناية والنقض لا بطلاله) الاستعارة في الآية على ما ذهب  
اليه السلف في الحبل الغير المذكور حيث استعير للعهد لا شرا كهما  
في الكون فاما الوصلة ودل عليها بذكر ينقضون باعتبار معناه الحقيقي  
ويكون المجاز في النسبة الوقوعية فقط دون اللغوي وجعل صاحب  
الكشاف استعارة في النقص ايضا على سبيل الاستعارة المصروفة  
مع كونها قرينة للمكنية فان قلت اذا كان النقص استعارة مصروفة  
يكون المراد بها المعنى المجازي وهو ابطال العهد فكيف يكون كناية  
عن استعارة اخرى قلت هذه الاستعارة من حيث انها متفرعة على  
الاستعارة الاخرى صارت كناية عنها فان النقص انما شاع استعماله  
في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل فلما نزل العهد منزلة  
الحبل او يسمى باسمه نزل ابطاله منزلة نقضه فلو لاستعارة الحبل  
للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقص لا بطلاله فظهر بذلك  
ان الاستعارة بالكناية لا تستلزم الاستعارة الخيلية فان القرائن  
في هذه الصورة استعارة مصرية تحقيقية وليس هناك استعارة  
تخييلية فقد علم لما قررنا ان القرينة الاستعارة المكنية ليست مجرد  
التميز عن ملايم المشبه بما وضع بملايم المشبه به كما قاله الش بل بمقتضاه  
المجازي قال (شاع استعمال النقص في ابطال العهد) من قبيل شيوع  
اللفظ في المعنى المجازي لا الشيع في غير المعنى الحق في مطلقا حتى  
يتوهم الشيوع بالمناسبة والالعلاقة (من حيث تسميتهم العهد بالحبل  
على سبيل الاستعارة) هذا تعليل للشيوع وهو متفرع على التسمية



ولذلك لا يضرك كناية المعنى المجازي عن الاستعارة الاخرى (لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين) اشارة الى وجه الشبه بين العهد والحبل اذ كلاهما سبب ثبات الوصلة بين الشبهين مطلقا (قال شارح المحقق للتخصيص قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة لا يجب ان تكون تخيلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقص لابطال العهد هذا كلامه) والغرض من نقل كلام العلامة اشارة الى ما اخذ هذه الفريدة الثانية فان قيل اذا كان النقص استعارة لابطال العهد يلزم التكرار في الآية قلت قد حققنا جوابه وهو اما ان يحمل على التأكيذ او على التجريد بعد الاستعارة او ان يقال ان ابطال العهد معنى مطلق والمذكور عهد الله الخصوص واستعمال المطلق في مقام مخصوص لا يوجب التكرار حتى يحتاج الى التأويل بالتأكيذ والتجريد كاستعمال الفعل الموضوع لنسبة مطلقة وهي نسبة فاعل ما في مقام مخصوص مثل ضرب زيد اذ لا يحتاج الى التأويل بسبب ان يتكرر النسبة المطلقة الموضوع لها والنسبة المخصوصة زيد فتأمل (فالقرينة مجردا لتعبير عن ملايم المشبه بما وضع للملايم المشبهة) تفرع على كون قرينة الاستعارة تحقيقية اذ يحكون المعنى المراد ملايما المشبهة المذكور فلا يدل على الاستعارة المضمر في النفس لا باعتبار المعنى المراد ولا باعتبار الاثبات اذ هو ما هو له بل باعتبار اللفظ الموضوع له للملايم المشبهة فقط بلا ملاحظة المعنى المراد ولا بملاحظة المعنى الحقيقي وقد عرفت ان القرينة باعتبار المعنى المراد فلا محذور فيه فلا حاجة الى اعتبار اللفظ من غير ملاحظة المعنى على انه لا يلائم اللفظ من حيث هو بشئ فكيف يدل على الاستعارة بالكناية (ويجوز ان يكون التخييل باثبات النقص الحقيقي) وهو تقرير طاقات الحبل وتقطيعه وهذا الجريان مذهب السلف والخطيب كما قررنا من ان الاستعارة في الحبل والنقص مستعمل في المعنى الحقيقي والمجاز

في الاثبات

في الاثبات فقط هذا القول توطئة الى بيان منشأ الفريدة الرابعة وهو قول صاحب الكشاف في هذه الآية (فجعلها استعارة لابطال العهد من غير التفات الى هذا الاحتمال وهو احتمال جريان التخييل) بالحمل على المعنى الحقيقي لكن هذا الجمل بناء على ما استفاده العلامة التفارقي والاميلزم من شيوخ الاستعمال في ابطال العهد ان يكون على طريق الاستعارة لجواز الاحتمال الآخر الذي لا يقتضي حمل النقص على المعنى المجازي (يشعر بانه ما يمكن ذلك لا يلتفت الى غيره) وجه الاشعار ان احتمال جريان التخييل ان يمكن في الآية يقتضي التعرض اليه واذا لم تعرض اما لكونه غير جائز او لكونه ظاهرا ابناء على شهرته بين الجمهور او لكونه غير ملتفت لعدم كونه كثير المائدة بخلاف الحمل على الاستعارة اذ فيه اسرار لطيفة ونكت دقيقة لا سبيل الى الاول لظهور جوازه ولا الى الثاني لان الشهرة لا يوجب الاهمال فثبت الثالث لكن عبر بالاشعار دون الدلالة لاحتمال داع آخر الى عدم التقاوة (ومن ههنا نشأ ما ذكره في الفريدة الرابعة) اي من اشعار عدم الالتفات الى جريان التخييل باثبات النقص الحقيقي مدة امكان ان يكون استعارة تحقيقية نشأ الاحتمالان في قرينة الاستعارة بالكناية وهو مدلول الفريدة الرابعة فان قيل المنشأ يقتضي الوجوب والمذكور في الفريدة بعنوان المختار قلت ان الاحتمالين ليسا بتصريح من الكشاف بل بالاستفادة من اساليب كلامه وبالشعار من سوقه وهذا لا يفيد الجزم اذ فيه احتمال آخر فالمنشأ يقتضي الزجحان او بناء على اختيار المص من نفسه وان كان المنشأ كلام صاحب الكشاف واستفادة العلامة (ولا يخفى انه قرينة ضعيفة يستبعد كونها معتبرة عند البلغاء كما عرفت) ان اللفظ بدون ملاحظة المعنى لا يكون ملايما لشيء ولا يدل على شيء دلالة ظاهرة واذا لم يكن الدلالة ظاهرة فقد خفي المعنى المراد فيتعسر الانتقال منه الى المقصود



وهو محل البلاغة وما يخل البلاغة يستبعد كونه معتبرة عند البلاغة فكيف يعتبر صاحب الكشف مالم يعتبر عندهم فيقتضي تأويل كلام صاحب الكشف من غير ما ذهب اليه العلامة التتاراني فقد عرفت ما فيه فتأمل (فنفقول يحتمل ان يكون مراد صاحب الكشف) هذا تفريع على استبعاد هذه القرينة الضعيفة معتبرة وبيان لتأويل كلام صاحب الكشف وان كان خلاف متبادر عبارته اذ الاحتمالات الثلاثة يحتاج الى تكلفات لا يساعد بها العبارة وجه التكلف في الاول ان الكناية يكون مجموع الآية اذ ابطال العهد يلزم المجموع دون النقص فقط مع ان الكلام في النقص فقط وفي الثاني يحتاج الى حذف الكلمتين مع انه يلزم ان يكون الكلام كناية عن ابطال العهد وفي الثالث كذلك يحتاج الى الحذف والحمل على الكناية (ان النقص بعد اثباته للعهد كناية عن الابطال) يعني ان لفظ النقص مستعمل اولا في المعنى الحقيقي ويثبت الى العهد على سبيل المجاز في الاثبات ويكون قرينة الاستعارة المكنية ثم يكون بعد الاثبات كناية عن الابطال لانه لازم على المجموع دون النقص بلا ملاحظة الاثبات (كما ان نشأت محالب المنية كناية عن الموت) كما يكون هذا التركيب كناية عن الموت بالقوة اذا الموة لازم التركيب لا يخفى عليك انه ليس استعمال النقص في الابطال بل استعمال التركيب فيه وكل تركيب فيه الاستعارة بالكناية لازم بحسب الافادة (وان يكون مراده شاع استعماله في مقام افادة ابطال العهد) يعني ان النقص مستعمل في الآية في معناه الحقيقي لكن الآية مقام افادة ابطال العهد وشاع استعمال النقص في هذا المقام فهذا التأويل يحتاج الى تقدير لفظي المقام والافادة في عبارة الكشف ويقتضي ان يكون ابطال العهد يعني كائنا حتى يكون مفادا اذ لم يكن معنى الحقيقي للفظ النقص ولا معنى المجازي للعهد فكيف يفاد مالم يكن معنى كائنا للتركيب (او في اظهار ابطال العهد) اما معطوف على

في مقام افادة الخ او على افادة ابطال الخ بحمل كلمة في على الزائد اذ لا معنى لكون الاظهار ظرفا للاستعمال او بشاع والمراد بهذه التأويلات حل عبارة الكشف على خلاف ما حمله العلامة التتاراني من كون لفظ النقص استعارة حقيقية وعدم وجوب كون قرينة الاستعارة بالكناية التخيلية لان منشأ الحكم بعدم الوجوب هذه العبارة من الكشف واذا اول تأويلات مذكورة لا يحكم بعدم وجوب كون قرينة المكنية تخيلية بناء على كلام صاحب الكشف وفيه ما فيه (ولا يخفى ان جعل القرينة) معطوف على قوله فنقول (مطلقا) اي في كل مادة سواء لم يوجد للمشبه المذكور تابع يشبهه برادف المشبه به (او وجد الخيال) لا الخيال في مادة والتحقيق في مادة (اقرب الى الضبط) لعدم تقسيمه بقسم (مجردة) اي مجرد اثباته بان يكون القرينة الاثبات الى غير ما هو له (انسب بالاعتبار) اي بالانفقات والقبول وفي بعض النسخ مطلق الخيال بالاضافة فلي هذا يكون المطلق مقابل المجرد وهو كون القرينة مجردا للتعبير عن ملائم المشبه بما وضع للملائم المشبه والمطلق للتعبير عن ملائم المشبه به بلفظه الموضوع له فتح لفظ الاعتبار مأخوذ من العبور بمعنى التجاوز فيكون حاصل المعنى ان كون القرينة مجردا للتعبير والتخييل انسب بالتجاوز عندي يعني ان لا يعتبره في حاصل كلام الشايع اعتراض على العلامة التتاراني بانه بناء على قوله يكون قرينة المكنية مجردا للتعبير مع انه قرينة ضعيفة مستبعد كونها معتبرة مع مساعدة عبارة صاحب الكشف الى الاحتمالات الاخرى التي لا يتردها هذا المحذور على ان جعل القرينة مطلق الخيال اقرب الى الضبط وانسب بالاعتبار فقد عرفت شان كلا منهما والحق مع ايها فتذكر (قال المصنف الفريدة الثلاثة جواز السكاكي كونه) اي الامر الذي اثبت المشبه من خواص المشبه به (مستعملا في امر وهي تشبهها بمقتضى الحقيقي) حيث فسر الاستعارة



التخييلية بما لا تحقق لغناه حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية مخضنة  
لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاطفاق في قول  
الهندلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال  
اخذا الوهم في تصويرها بعصورته واختراع اوازمه لها فاخترع المنية  
صورة مثل صورة الاطفاق المحققة ثم اطلق عليه اى على المثل يعنى  
على الصورة التي هي مثل صورة الاطفاق لفظ الاطفاق فيكون استعارة  
مصرحة لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاطفاق المحققة على المشبه  
وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاطفاق المحققة والقرينة اضافتها  
الى المنية والتخييلية عنده لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية  
ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال بالمنكلم  
وهذا بعيد جدا لان هذين المثالين من المخترعات لا يوجد مثله في الكلام  
فن ادعى وقوعه فعليه البيان (رأينا) علمنا (مارأينا) مدة ابصارنا  
(بيانهم) اى القوم مفعول رأينا الثانى (ان السكاكى جعل الاستعارة  
التخييلية مستعملة) قائم مقام المفعولين رأينا الاول يعنى تبعتها كتب  
القوم وواقفت بيان القوم مذهب السكاكى في الاستعارة التخييلية  
وعلمت انه جعل الاستعارة التخييلية مستعملة في امر وهمى يعنى  
رجح هذا وعين وتعبير المص بالتجوز بمعنى الامكان الخاص ببنى  
عن تجوز خلافه وهو الاستعمال في معنى الحقيقى كما هو مذهب السلف  
والخطيب فالظن ان يقال ذهب الان يقال عبر بهذا لمشاكله القريضة  
الثانية (ولم نعتز) عطف على رأينا اى لم نطلع (من غيره) ضميرا  
المجوز راجع الى المص (على نسبة التجوز اليه بان يكون مذهب  
التجوز دون الترجيح والتعين) التجوز تسوية الطرفين من الحقيقة  
والحجاز والترجح جعل احدا الطرفين راجحا والتعيين تثبيت الراجح  
والاستفاد من كلام السكاكى ومن بيان القوم مذهبهم ان مذهب  
الترجح والتعين والشرحه الله بنى عليه واعترض لكن يمكن توجيهه

كلام المص بناء على ان التجوز قد يكون بمعنى الامكان العام  
المقيد بجانب الوجود الجامع للوجوب فيكون مقابلا للامتناع  
لا الامكان الخاص المقابل للوجوب والامتناع بان المراد من التجوز  
ههنا بمعنى الامكان وان كان عام بهذا المعنى على تسوية  
الطرفين لكن بقرينة المقابلة يخص بالوجوب العرفى الذى هو عبارة  
عن الترجيح والتعين وبان السكاكى جوز ان يكون قرينة الاستعارة  
امر محققا بناء على ما قاله العلامة التقي لاني في مقام الاعتراض  
على السكاكى في بحث الاستعارة ان السكاكى صرح حيث قال  
ان قرينة المكى عنها اما امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع  
اليقل والهزم في هزم الامير الجند واما امر مقدر وهمى كالاطفاق  
في قولك اظفار المنية ونطقت في نطق الحلال وقال في بحث المجاز  
العقلي الذى من الامثلة عند نظم في سلك الاستعارة بالكناية يجعل  
الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة في التشبيه  
وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة هذا كلامه ومن هذا التقرير  
يظهر ان السكاكى قائل بجواز قرينة الاستعارة بالكناية ان يكون امرا  
محققا والقرينة نسبة الامر المحقق فلا محذور في التعبير بالجواز (قال المص  
ويسمى استعارة تخيلية) لان استعارته يكون على سبيل الاستعارة  
المصرحة والنسبة والتخييل من قبيل نسبة الدال على المدلول  
اذا التخييلية عبارة عن امور الخيلة لا يتشابهها على اختراع القوة  
الواهمة التى يسمى توهمها تخيلا لان القوم يسمون حكم الوهم تخيلا  
لانه مما خيله (استعمال المشبه في المشبه به) تعليل للتسمية بالتخييلية  
ضمير لانه راجع الى الامر الوهمى استعمال مرفوع فاعل خيله يعنى  
التي الى الخيال استعمال المشبه في المشبه به ذلك الامر فيكون من قبيل  
نسبة الدال الى المدلول اذا التخييلية صفة المعنى قائمة به (قال المص  
ولا يخفى انه تعسف) اى شروع على غير طريق لما فيه من كثرة



الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تدعو اليها حاجة (أي خروج  
عن سواء الطريق) من قبيل اضافة العسفة الى الموصوف اي الطريق  
المستوى (وافراد عن كل رفيق) من جهة انه لم يذهب اليه احد  
غير السكاكي (وهو في السلوك لا يلحق) اذ لا يخرج عن الخطاء واصابة  
المكروه وهذه كتابة عن ركازة مذهبه من حيث ان فيه اعتبارات  
بلا وجب ومخالف لتفسير غيره ولزوم هذه الاعتبارات في الترشيع  
لان في كل من الترشيع والتخييل اثبات ما يخص المشبه به للمشبه  
مع انه لم يعتبر في الترشيع وعن تفرد في هذا المسلك من غير اتباع  
الى السلف ومن غير معين من الخلف وعن عدم اعتبار هذا التفرد  
في العلوم العقلية التي مبناها السليقة والسلوك الى اثر البلغاء والمأهرين  
في البلاغة من العلماء المتقدمين يمكن ان يقال ان السكاكي صاحب  
المذهب في هذا الفن لا يجمع عنه التفرد ولا يحسن به الاتباع (وذلك)  
بيان ثبوت التعسف ملتبساً بهذا المعنى المفسر (لان اخذاه)  
اي الطريق الجيد العام للانام هي (جعل اللفظ تابعاً للمعنى)  
اي مقصور على تبعية اللفظ للمعنى لان اللفظ مسوق لا فائدة المعنى  
ومعرب عما في الضمير فيكون المعنى مقصوداً بالذات واللفظ  
مقصوداً بالتبع وذلك قبل الصدور وكذلك بعد الصدور  
اذ في العبارة الواقعة يستحضر اولاً بلفظ المعنى ثم يتذكر صحة المعنى  
وفساده فيحمل اللفظ على ما يقتضيه صحة المعنى او فساداً على الحقيقة  
او على المجاز او الكناية او غير ذلك فيعلم سواء قبل الصدور او بعده  
ان اللفظ مقصود بالتبع فيكون تابعاً للمعنى اذا كان الامر كذا (فجعل  
المعنى تابعاً لللفظ خروج عنها) اي عن الجادة هذا مقدمة اصل  
الدليل والمقدمة الاولى دليل هذه المقدمة تصويره بما ذهب اليه  
السكاكي في الاستعارة التخيلية تعسف يعني خروج عن الجادة لان  
ما ذهب اليه جعل المعنى تابعاً لللفظ وكل جعل المعنى تابعاً لللفظ

خروج عن الجادة فينتج المط ودليل كبرى النظرية هكذا ان الجادة  
جعل اللفظ تابعاً للمعنى ولا شيء من جعل المعنى تابعاً لللفظ جعل اللفظ  
تابعاً للمعنى فينتج انه لا شيء من جعل المعنى تابعاً لللفظ جادة وما لم يكن  
جادة يكون خارجاً عنه (فالسكاكي عدل عما عليه طبيعة المعنى)  
الفاء للتعليل لمقدمة هي صغرى دليل الاول لانه لما لم يكن لعدول  
السكاكي داع سوى طلب الاستعمال لفظ الاستعارة المتعارفة في  
اللفظ المجازي لزم ان يكون اعتبار هذا الامر الوهمي لتصحيح لفظ  
الاستعارة المطلقة على الامر الذي اثبت للمشبه فيكون اعتبار المعنى  
لاجل اللفظ لا تصحيح اللفظ لاجل المعنى فيلزم جعل المعنى تابعاً لللفظ  
(من اثبات المعنى الحقيقي) بيان لما في عما (للايم المشبه به) صفة المعنى  
الحقيقي او حال منه (المشبه) صلة الاثبات وجه كون هذا الاثبات  
مما عليه طبيعة المعنى ان الانتقال من اللفظ اما بسبب الوضع او بسبب  
العلاقة الموجبة الانتقال والاول يتصور الانتقال والانتقال بالعلاقة  
لا يكفي فيه بل يحتاج الى انضمام قرينة مانعة ومعينة واذا صح سبب  
الوضع بلا مانع فلا يمتس الحاجة الى صرفه عنه بل غاية يكون  
الاستناد الى غير ما هو له وهو طريقة جادة فيكون مما عليه طبيعة  
المعنى بخلاف ما ذهب اليه السكاكي يمكن ان يقال ان السكاكي لما  
انكر المجاز في الاستناد ذاهباً الى الاستعارة بالكناية يضطر القول  
بهذا ولا مخلص له سواء (الى ان المتكلم) متعلق بعدل (توهم صورة  
وهية) الظاهر ترك لفظ الوهمية على ما لا يخفى (واستعمالها لفظ  
الملايم المشبه ولا يرى داع اليه كما ترى) الداعي للسكاكي انكاره  
الاستناد المجازي كما عرفت في رؤية الداعي بمعنى الابصار لا يستلزم  
عدم الداعي لانه من المعقولات فلا ترى التهمة فلا يحصل على كون  
الرؤية بمعنى العلم لانه يحتمل ان يتعدى الى مفعولين وهنا مفعول واحد قائم  
مقام الفاعل يمكن ان يقال لفظ كما ترى تعليل لا يرى ومفعوله محذوف



اي بناء على ما زى عدم الداعي قرؤية عدم الداعي تشبيها للمعقول  
بالحسوس يستلزم عدمه معقولا كان او محسوسا (سوى طلب  
استعمال لفظ الاستعارة) استثناء من قوله لا يرى داع اليه (المتعارفة)  
اي المشهورة (في اللفظ) متعلق لاستعمال لفظ (المستعمل في غير ما  
وضع له) صفة اللفظ (ذلك) فاعل وضع يعني ان لفظ الاستعارة التي  
عدت من قسم المجاز اللغوي اطلق على الاستعارة التخيلية التي في  
مواد الاستعارة بالكناية وفي هذا المواد شيان الامر المثبت للمشبه  
الذي من خواص المشبه به واسناد ذلك الامر الى المشبه فالاسناد  
حقيقة لا يجاز فيه على مذهبه والامر المثبت ان كان حقيقة فكيف  
يطلق عليه لفظ الاستعارة التي قسم من المجاز اللغوي فلطلب  
استعمال لفظ الاستعارة في اللفظ المجازي اعتبر هذا الامر الوهمي  
فاستعار الامر المثبت للمشبه لهذا الامر الوهمي (قال المص الفريدة  
الرابعة المختار في قرينة المكنية انه اذا لم يكن المشبه المذكور تابع) اي  
خاصة لازمة (يشبه رادف المشبه به) اي خاصته اللازمة (كان  
باقيا على معناه الحقيقي) هذه الفريدة من مستنبطات المص من كلام  
القوم في بعض مادة الاستعارة بالكناية لكن لا يطابق هذا على  
المذاهب الثلاثة اما السلف والخطيب فلانها قائلان بحقيقة الامر  
المثبت للمشبه في كل صورة الاستعارة بالكناية والمجاز في الاسناد واما  
السكاكي فلانه قائل بمجازية الامر المثبت مستعملا في الامر الوهمي  
بل يطابق على ما استفاد من كلام صاحب الكشف على ما حققه  
العلامة التفازاني في شرحه للتلخيص والسيد الشريف في حاشية  
هذا الشرح حيث قال فالضابط في قرينة الاستعارة بالكناية ان يقال  
اذا لم يكن المشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به كان باقيا على  
معناه الحقيقي وكان اثباته استعارة تخيلية كمتخالب المنية واطفارها  
وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف المذكور كان مستعارا لذلك

التابع على طريق التصريح فلا يكون هناك مع الاستعارة بالكناية  
استعارة تخيلية كالنقض انتهى كلامه فقد علمت مأخذا لمص فاستمع  
لما قاله الش الفاضل (وقد عرفت منشأه) وهو ان صاحب الكشف  
حمل النقص في قوله تعالى \* ينقضون عهد الله \* على الاستعارة  
لابطال العهد غير ملتفة الى حلي النقص على المعنى الحقيقي والمجاز  
في الاسناد مع جوازه اشارة الى انه ما يمكن الاستعارة لا يلتفت الى غيرها  
(وفيه بحث لجواز ان يكون ذلك) اي البقاء على المعنى الحقيقي (فما  
اذا لم يشع استعمال لفظ رادف المشبه به في المشبه لافهما اذا لم يكن)  
يعني يجوز ان يكون للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به  
وان يكون غير شايع استعمال لفظ رادف المشبه به في المشبه فح يكون  
الامر المثبت الذي هو رادف المشبه به باقيا على حقيقته اذا لم يشع  
الاستعمال مع ان الشيوع شرط فيه على ما استفاد من كلام صاحب  
الكشف فح لا يصح الحصر بانه اذا لم يكن المشبه المذكور كذا يكون  
باقيا على حقيقته وان كان له كذا يكون مستعارا اذ ثبت واسطة بين  
الاقسام (فانه) اي لجواز المذكور الذي (دل عليه ثبوت عبارة  
الكشف حيث قال شاع استعمال النقص في ابطال العهد) هذا  
تنوير السند بان الشيوع بعد وجود رادف شرط كما يدل عليه عبارته  
حيث قيد بشاع استعماله تحقيق هذا المقام على ما فهمه الشارح  
الفاضل ان منشأ هذه الفريدة كلام صاحب الكشف وما يدل عليه  
المنشأ ان الاستعارة المكنية يكون قرينتها استعارة مصرحة اذا وجد  
المشبه رادف والمشبه به رادف ويكون العلاقة بينهما المشابهة  
ويشترط شيوع استعمال رادف المشبه به في المشبه والمصنف فهم  
من العبارة الشرطين الاولين وهو وجود الرادف وهو كون العلاقة  
مشابهة دون الشرط الثالث وهو الشيوع ورد بين الامرين  
واعترض عليه بوجود واسطة بين الاقسام وانا اقول ان المفهوم



من تمام عبارة صاحب الكشف ان الشيوخ لبس بشرط ولو شاع  
لكان اظهر حيث قال صاحب الكشف في هذه الآية شاع استعمال  
النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل  
الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاقدين وهذا من اسرار  
البلاغة واطاقتها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه  
من روادفه بذلك الرمز على مكانة نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه  
تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه ومثل السيد الشريف كذا  
عالم يغترف منه الناس ومن التمثيل الذي هو شجاع يفترس اقرانه  
وعالم يغترف منه الناس يفهم ان الشيوخ لبس بشرط اذ لبس  
الشيوخ في هذين المثالين فعلى هذا لا يرد على المص اعتراض الش  
على ان ما أخذ المص كلام السيد الشريف وتحقيقه كما قررنا آنفا  
فان قيل يحتمل شق آخر وهو قسم فيه يكون العلاقة بين الرادقين  
غير المشابهة ويكون رادف المشبه به مجازا مرسلًا من رادف المشبه به  
قلت وان احتمل لم يذهب اليه احد والاحتمال العقلي غير مفيد في  
هذا الفن من غير سند (ووجه ما ذكره اى المص ان الاولى رحابة  
اسم الاستعارة اذ لم يمنع جانب المعنى) يعنى باعث ما ذكره المصنف  
من كونه مرددا بين الامرين انه لما اطلق الاستعارة الى قرينة المسكنة  
قال الاولى ان يراعى اسم الاستعارة التى من قسم المجاز اللغوى اذ لم يمنع  
مانع على حملها عليها والمانع ان لا يوجد المشبه تابع يشبه برادف  
المشبه به واما اذا وجد فيحمل على الاستعارة سواء وجد الشيوخ  
اولا (ويعارضه ما سبق ان جعل الجميع على نحو واحد اذا لم يكن فيه  
كلفة اولى) يعنى يقابل لبعث ما ذكره ان كل القرينة الواقعة  
في مواد الاستعارة بالكناية الاولى فيها ان يكون على نحو واحد وهو  
اما مجاز على الاطلاق وحقيقة على الاطلاق اذا لم يكن فيه كلفة  
وفي المجازية كلفة كما ذهب اليه السكاكى واما ما ذهب اليه السالف

والخطيب فلبس فيه كلفة وهو ان الحمل على الحقيقة على الاطلاق  
فيكون على نحو واحد وفي ما ذكره المصنف لا يكون على نحو واحد  
فيعارض نكتة الرعاية ونحن نقول هذا التعارض ان ورد  
على صاحب الكشف لا على المص اذ بنى كلامه على كلام صاحب  
الكشف وعدم الكون على نحو واحد لازم على كلامه (مع ان خلوص  
القرينة عن الضعف مظية قايده عو اليه) هذا متعلق بقوله ويعارضه  
وعلاوة على كون الجميع على نحو واحد قد مر وجه ضعف القرينة  
من ان القرينة على ما ذهب اليه الكشف مجرد التعبير عن ملايم المشبه  
بما وضع للملايم المشبه به وقد عرفت مما قررنا آنفا لبس في القرينة  
ضعف فتذكر (قال المص وكان اثباته استعارة تخيلية) على ما  
ذهب اليه السلف والخطيب والمجاز في الاثبات فقط وهذه الجملة  
بالنسبة الى الجملة السابقة من قبيل عطف التفسير اذ يستلزم كون  
البقاء على الحقيقة كون الاثبات استعارة تخيلية (لاتوهم صورة شبيهة  
اياها له على ما هو مذهب السكاكى لانه تعسف) هذا تعليل للمعطوف  
والمعطوف عليه جميعا (اى كبقاء مخالب المنية على معناه الحقيقى  
او كاثبات المخالب المنية) يعنى هذا المثال يمكن تطبيقه على المعطوف  
والمعطوف عليه بحذف المضاف على سبيل التنازع وان كان  
اخذهما مستلزما للآخر (فرده) تطبيقه (على كل تقدير) مضاف  
(الى ما هو له) متعلق بالرد مفوض (اليك فعليك) اى الزم التطبيق  
(والسلام عليك) السلامة ثابت ومستقل عليك ان رددته الى ما  
هو له والا فلا (قال المص وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف  
المذكور كان مستعارا لذلك التابع على طريق التصريح) الملازمة  
بين هذه القضية ممة لجواز ان لا يكون استعارة حين اذ كان كذا  
يمكن ان يقال اللزوم عرفى بناء على ما سبق من ان الكشف جعلها  
استعارة لا بطلان العهد من غير اتفات الى احتمال ان يكون التخييل



بأثبات النقص الحقيقي اشعارا بأنه ما أمكن ذلك لا يلتفت الى غيره  
وقيل في الخلاص عن هذا المنع بحمل التنالي على القضية الممكنة  
لا الضرورية وفيه نظر اذا التنالي ليست قضية حتى يحمل على  
الممكنة او الضرورية والقضية الشرطية لزومية البتة وقبل لا يكفي  
هذه المشابهة بل يلزم ان يوجد قرينة مانعة حتى يكون استعارة  
قلت اذا ثبت رادف المشبه به الى المشبه فلا يصح الاستناد فاما  
ان يحمل على المجاز في الاثبات وان لم يحمل عليه يحمل على المجاز  
في الطرف وعدم صحة الاستناد قرينة مانعة وهكذا في كل تركيب  
لم يصح الاستناد اما ان يأول الاستناد او الطرف لتصحیح الاستناد  
(فالاختلالات في قرينة الممكنة) الفاء اما فذلكة وهي تدخل  
على الاجمال بعد التفصيل كأنه يجعل التفصيل خلاصة اوجواب  
لشرط محذوف تقديره اذا كان الامر كذا فالاختلالات الخ (عنده)  
اي عند المص لان عند غيره ثلثة (اربعة كون الجميع حقيقة  
والانقسام الى الاستعارة المصروفة والحقيقة وكون الجميع استعارة  
تخييلية والانقسام الى الحقيقية والتخييلية) الاول مذهب السلف  
والخضيب لانهما ذاهبان الى ان قرينة الممكنة مطلقا حقيقة والثاني  
مذهب صاحب الكشف حيث جوز كون القرينة استعارة مصروفة  
وحقيقة والثالث مذهب السكاكي حيث ذهب الى ان قرينة الممكنة  
مستعملة في الامر الوهمي في كل صورة الاستعارة بالكناية والرابع  
مذهب المص المخترع هذا المستنيط من كلام صاحب الكشف لكن  
الفرق بين ما ذهب اليه المص والكشاف قليل غاية ما في الساب  
قسم المص الى الحقيقية والتخييلية وصاحب الكشف الى الاستعارة  
والحقيقة (ولك ان تزيد اقسام الاختلالات بما حققنا غير مرة الى  
ان حصل لك الاستقلال) يعني لك ان تزيد اقسام الاختلالات العقلية  
ككون الرادف للمشبه به مجازا عن رادف المشبه بعلاقة غير المشابهة

وذلك

وذلك الاحتمال يجري في مذهب صائب الكشف دون غيره  
(الى ان حصل لك الاستقلال) في قبول الزيادة وردها (فعليا  
بالاعراض) من عدها لئلا يكون القرينة ضعيفة بحيث يستبعد كونها  
رديفة (وعليك بالاقبال) على ما قلنا في هذا الباب (والحمد لله  
على كل حال) هي من مواهب العطايا (قال المص الفريدة الخامسة  
كما يسمى ما زاد على القرينة المصروفة) سواء كانت مانعة او مغيبة  
(من الملايمات المشبه به) كلمة من للتبعيض (ترشيحا) تسمية الفاعل  
بأمر المصدر اذا القرينة مرشح ومزين للمبالغة في التشبيه (كذلك  
يعد) انما لم يعبر بالتسمية او المشهور ان الترشيح والتجريد والاطلاق  
للاستعارة المصروفة وكذلك المنقسم الى المجردة والمرشحة  
والمطلقة وان حقق السيد الشريف ان ما زاد في الممكنة على قرينتها  
او على اثبات لازم واحد يعد ترشيحا لها انتهى وهو عبر بالعد  
دون التسمية (ما زاد على قرينة الممكنة من الملايمات) اي ملايم  
المشبه به (ترشيحا لها) اي للممكنة لفاؤل ان يقول ان تقسيم الاستعارة  
فيما سبق الى المرشحة والمجردة والمطلقة وان كان للمصروفة يعلم  
حال الممكنة بالنسبة الى الملايمات بالمقايسة الى المصروفة وكذلك  
الترشيح والتجريد والاطلاق فلا حاجة الى بيانه هناك مع انحصار  
البيان الى الترشيح دون التجريد والاطلاق يمكن ان يحجب عنه بانه  
كما كان اختلاف في قرينة الممكنة كذلك في ما زاد على القرينة فلما  
يكون الترشيح بناء على المذاهب الثلاثة ولما يطلق بناء عليها فهو  
غير معلوم فلذا تعرض واما التجريد والاطلاق بالنسبة الى الممكنة  
فلا اختلاف فيه او يكون معلوما بعد بيان الترشيح بالمقايسة عليه  
(لكون الترشيح موضوعا مشترك بينهما) اي بين المصروفة والممكنة  
هذا تعليل لقوله كذلك بعد تصويره هكذا لان الترشيح موضوع  
للايم المستعار منه وتقرن به الاستعارة وهذا الموضوع له معنى



مشارك بين ما زاد على قرينة المصرحة وبين ما زاد على قرينة المكنية  
 وكل شيء شأنه كذا يطلق على ما زاد على قرينة المكنية كما يطلق  
 على ما زاد على قرينة المصرحة فينتج المط (وهو ملايم المستعار منه  
 وتقرن الاستعارة) بيان للمعنى الموضوع له الذي هو مشترك بينهما  
 فعلى هذا المفهوم يكون الترشيح مخصوصا بالاستعارتين (اول مفهوم  
 مشترك بينهما وبين التشبيه وهو ملايم المشبه به وتقرن الاستعارة  
 والتشبيه) وهذا المعنى اعم مما نحن فيه اذ يكون الترشيح عام الترشيح  
 المشبه (بل لمفهوم مشترك بينهما وبين التشبيه والمجاز المرسل ايضا)  
 كلمة بل للترقي في العموم ويكون المعنى الثالث اعم من الاول والثاني  
 حيث يكون ترشيحا للمجاز المرسل قال العلامة التفازاني الترشيح  
 قد يكون للتشبيه كما في قولنا اظفار البنية الشبيهة بالسبع اهلكت  
 فلانا وقد يكون للمجاز المرسل كما في قوله عليه السلام \* السر عكن الى  
 لحوقا اطوا لكن يدا \* الحديث فان اطولكن ترشيح للمجاز المرسل  
 اعنى اليد المستعملة في النعمة لكن الترشيح بالمعاني الثلاثة يوجد  
 في مذهب السلف والسكاكي واماني مذهب الخطيب فباعبار المعنيين  
 الاخيرين دون الاول فتأمل (لان الاشتراك خلا في الاصل لا يثبت  
 من غير ضرورة ولا ضرورة ههنا) اي الاشتراك اللفظي لقرينة  
 المقابلة اولتيادها تعليل لكون هذه المعاني كلها مبنية على الاشتراك  
 المعنوي اذ على تقدير كونه اشتراكا معنويا يكون لفظ الترشيح حقيقة  
 في ترشيحات تلك الامور والحقيقة اصل لا يعدل عنه الا بالاحتياج  
 الى صرفه على ان المجاز اولى بالجلل عن الاشتراك اللفظي فيكون  
 الاشتراك المعنوي اولى من الاشتراك اللفظي بمرتين (فلك تحصيل  
 ذلك المفهوم بسهولة مما القينا اليك) تفرع على كونه الاشتراك  
 خلاف الاصل لفظ ان المفهوم الشامل وهو ملايم المعنى الحقيقي  
 للفظ المجازي وتقرن الاستعارة والتشبيه او المجاز المرسل (ولا يخفى

انه لا معنى لقولهم ما زاد على قرينة المصرحة لان ذكر ملايم المشبه به  
 لا يصلح ان يكون قرينة للمصرحة حتى يحتاج الى تقييد جعله ترشيحا  
 بالزيادة على القرينة) حاصله هذا القول اعتراض على المصنوب  
 بتعبية القوم في التعبير بما زاد على قرينة المصرحة لان ذلك التعبير  
 يقتضي ان يكون الزائد صالحا لان يكون قرينة للمصرحة حتى لو زال  
 قرينة المصرحة لكان هذا الزائد قرينتها فيحتاج الى التقييد بالزائد  
 حتى يمتاز من قرينتها مع ان هذا الزائد ليس صالحا لان يكون  
 قرينتها لكونه ملايما للتشبيه وهو يقتضي ان يحمل اللفظ على  
 حقيقة فكيف يصلح ان يكون قرينتها فالصواب ان لا يقيد بالزيادة  
 وانا اقول ان التعبير بالزائد لان تقسيم الاستعارة الى المرشحة والمجردة  
 والمطلقة يدور على ذلك الزائد وان لم يخرج في الترشيح الى هذا  
 القيد للامتناع فيحتاج في التجريد والاطلاق الى هذا على ان كل قيد  
 واقع لا يلزم ان يكون قيدا محترزا ومميرا بل يجوز ان يكون قيدا واقعيا  
 (ولا يكفي في تشييد الزيادة على قرينة المكنية بل لابد ان يكون زائدا  
 على التخيلية ايضا هذا) معطوف على قوله ولا يخفى واعتراض  
 على المصنوب بان ما زاد على القرينة في المكنية لا يكفي في كونه ترشيحا لانه  
 قد يكون قرينة المكنية داخلية في التخيلية وتكون التخيلية مركبة  
 من القرينة وغيرها وما زاد على القرينة قد يكون جزءا للتخيلية وجزءا  
 التخيلية لا يعد ترشيحا فلا بد ان يقول زائدا على التخيلية حتى يتم لكن  
 كون التخيلية مركبة من القرينة وغيرها محل بحث والاحتمال العقلي  
 لا يكفي في مثل هذا النقص لعل وجه لا تغفل هذا (الا ان يقال الداخل  
 في قرينة التخيلية لا يزيد على قرينة المكنية فلا تغفل) اضافة القرينة  
 الى التخيلية بيانية فلا يرد ما قيل من ان قرينة التخيلية ليست الا المكنية  
 فيما رأينا كما ان قرينة المكنية ليست الا التخيلية فليت شعري ما وجه ما قاله  
 الشانتهى وحاصل هذا الجواب ان تمام التخيلية قرينة المكنية



ولا يكون الداخل فيها زائدا على قرينتها حتى لا يكتفى في التقييد الزيادة  
على قرينة المكنية فتح يكون الزائد على قرينة المكنية زائدا على التخيلية  
وبالعكس (ولا يخفى ان الاشتراك بين المصرحة والمكنية لا يختص بالترشيح  
بل يشمل التجريد) معطوف على قوله ولا يكتفى واعتراض آخر  
على المص بان حصر ما زاد على القرينة المكنية الى الترشيح ليس بصحيح  
لان ما زاد عليها ان كان من ملايم المشبه به يكون ترشيفا وان كان  
من ملايم المشبه يكون تجريدا وهذا التجريد يجري في المصرحة والمكنية  
فلما يكون الاشتراك بينهما في الترشيح يكون بينهما في التجريد ايضا  
فلا وجه للحصر للترشيح والجواب ما قررنا آنفا من ان التجريد  
لاختلاف فيه او يعلم بالمقابلة على الترشيح (بل الاشتراك بين  
التشبيه والمجاز المرسل ايضا) معطوف على قوله الاشتراك بين المصرحة  
والمكنية حاصله اعتراض على القوم بان حصرهم الاشتراك  
بين التشبيه والمجاز المرسل في الترشيح ليس كما ينبغي اذا اشتراك  
بين التشبيه والمجاز لا يختص بالترشيح بل يشمل التجريد ايضا يعني  
كما يكون ترشيفا للتشبيه والمجاز المرسل يكون تجريدا لهما ان وجد  
ملايم المشبه وملايم المعنى المجازي (الا ان يقال التخصيص مجرد  
اصطلاح) يعني التخصيص ليس تخصيصا في الواقع بل مجرد  
اصطلاح ولا يلزم من ذلك الاصطلاح عدم وجود التجريد  
فاعرفه (ولو لم يسم تجريدا) اي اعرف ان التجريد واقع وثابت في نفس  
الامر وان لم يسم باسم التجريد (فان محاسن الكلام ليس من توابع  
الاسماء) يعني ان الاسماء من توابع المحاسن لا بالعكس ومن عدم  
وجود التوابع لا يلزم عدم وجود المتبوع وقد عرفت جوابه فتذكر  
(قال المص ويجوز جعله ترشيفا للتخيلية او الاستعارة التخيلية هذا)  
معطوف على المقدر المحفوظ المستغاد مما سبق وهو فتح يكون ما زاد  
على القرينة ترشيفا للاستعارة المكنية ويجوز جعله الخ وجعله ترشيفا

للتخيلية على مذهب من كان القرينة تخيلية عنده وهو مذهب الثلاثة  
وبعض مادة عند صاحب الكشاف والاستعارة الحقيقية عند  
صاحب الكشاف في بعض مادة (اما الاستعارة الحقيقية فقط)  
لكونها استعارة مصرحة عند صاحب الكشاف كما سبق (وكذا  
التخيلية بناء على ما ذهب اليه السكاكي) يعني ظاهر كاستعارة  
الحقيقية بناء على مذهب السكاكي دون غيره فالتعليل بعد دعوى  
الظهور لاجل الحصر على مذهب السكاكي فيكون قوله (لان التخيلية  
مصرحة عنده) واقعا في موقعه اذ يكون مسوقا للدعوى الغير  
الظاهر فلا يرد ما قيل وفيه انه ينا في التعليل بقوله لان التخيلية  
مصرحة عنده فان قلت التعليل للظهور لا للظاهر قلت هو ثبت  
الظاهر لا للظهور كما ستعرفه فالاولى ان يقال واما التخيلية على ما  
ذهب اليه السكاكي فلان الخ اللهم الا ان يقال معناه التخيلية  
كما الحقيقية في اصل الترشيح لا في ظهوره لانها من جنس واحد  
على مذهب السكاكي انتهى (واما التخيلية على مذهب السلف  
فلان الترشيح يكون للمجاز العقلي ايضا) لكون مذهبه في الاستعارة  
المكنية المجاز في الاسناد وكذا مذهب الخطيب لكن لم يصرح  
المص حلا على المقابلة (بذكر ملايم ما هو له كما يكون للمجاز اللغوي  
المرسل ذكر ما يلائم الموضوع له) هذا التشبيه بناء على وقوعه  
في المجاز المرسل بخلاف المجاز العقلي فانه وان لم يكن مانع على جواز  
الترشيح له لكن لم يعلم وقوعه (وللتشبيه بذكر ما يلائم المشبه به)  
وهذا وان لم يكن مما نحن فيه لكن من المسائل المستطردة ويمكن ان يقال  
ان التشبيه اعم من ان يكون على وجه الاستعارة او لا فتح يحتمل الترشيح  
الواقع في الاستعارة بالكنية ان يكون للتخيلية او للمكنية او للتشبيه  
اولاثنين او لا لاندقفس عليه الباقي واحتماله كثير فتأمل (والاستعارة  
المصرحة) هذا ايضا من المستطردة كانه في بيان المرشح له



عد كل واحد منها ليحصل الضبط (الاولى ترك قوله والاستعارة  
المصرحة اوزيادة المكنية ايضا) يعني ان كان الغرض من البيان  
بيان ماهو المقى في المقام والاستعارة المصرية ليست مقصودا  
او بيان كل ماهو مرشح له كذلك الترشيح فلا بد ان يذكر المكنية  
كما يذكر المصرية يمكن ان يقال ان الشق الثاني مختار ومحدوره  
مدفوع لان المص صرح آنفا كون ما زاد ترشحا للمكنية بقوله  
بعد ما زاد على قرينة المكنية من الملائمات ترشحا لها واما الاستعارة  
المصرية فلا اذ قال ما زاد على قرينة المصرية يكون ترشحا  
مطلقا ولم يصرح ماهو المرشح له (ووجه الفرق بين ما يجعله)  
المتكلم (قرينة للمكنية ويجعل نفسه تخيلا) كما هو مذهب السكاكي  
(واستعارة تحقيقية) كما هو مذهب صاحب الكشف في بعض  
المواد (واثبتانه تخيلا) كما هو مذهب السلف والخطيب (وبين  
ما يجعل زائدا عليها وترشحا) يعني اذا وجد ملايم المشبه به او ملايم  
المشبه اشين فصاعدا فايهما يعتبر قرينة والاخر زائدا ووجه الفرق  
بينهما وهو (قوة الاختصاص بالمشبه به) وان تفاوتا بالقوة والضعف  
والا ففوض على اعتبار المتكلم فايهما شئت جعلت قرينة والاخر  
زائدا (فايها اقوى اختصاصا وتعلقا به فهو القرينة وما سواه  
ترشح) لان الغرض من القرينة ان يدل وما يقوى اختصاصه  
وتعلقه به ادل مما لا يقوى فلذا اعتبر الاقوى قرينة والادنى ترشحا  
والقوة قد تحصل بالقرينة من جهة اللفظ ومن جهة الاعراب  
ومن جهة الاختصاص المعنوي اذا اتصل لبس كالمفصل  
والفاعل لبس كالمفعول في الاختصاص والتعلق (خص بيان الفرق  
بين القرينة والترشح بالمكنية لانه لا التباس بين القرينة والترشح  
في المصرية كما اشرنا اليه) من ان ملايم المشبه به لا يكون قرينة  
في الاستعارة المصرية فلا التباس حتى يتجسس التفرقة بينهما

لكن

لكن هذا الوجه لا يطرد في كل ما اراد وقرينة المصرية فلذا يبادر الى  
الايحاط بقرنه (نعم يحتاج الى الفرق بمثل ما ذكر بين القرينة والترشح  
فايها اشد اختصاصا بالمشبه كان قرينة وما سواه ترشحا) الاختصاص  
ايضا من جهة المعنى واللفظ والاعراب (والاظهر) في التفرقة  
(ان ما يحضر به السامع اولا فهو القرينة وما سواه الترشيح) لان رضع  
القرينة لا تتقال السامع الى المعنى المراد فان احضر السامع بواحدة  
منها اولا فحصل المعنى المراد فلا يحصل بشئ آخر بعد الا لتقوية  
فيعتبر في القرينة ما يحضر به السامع لكن هذا لم يكن مضبوطا مر بوطا  
لتفاوت احضار السامع فقد يكون في مادة واحدة قرينة عند سامع  
واحد وترشحا عند واحد آخر (ولك ان تجعل الجميع قرينة  
في مقام شدة الاهتمام بالايضاح) ولذا يقال قد يكون القرينة واحدة  
وقد يكون متعددة (المجد لله على تمام الايضاح بعد الظلام المحوج  
الى المصباح ولله حق الانتظام في سلك دعاء الطلبة الصالحين في الصباح  
والدوام) لا يخفى ما فيه من المحسنات المستتبع لادعية الطلبة الصالحين  
المنورين قلوبهم بانوار المعارف الالهية \* وقد تهاء سنة خمس عشرة  
ومأتين والف \* بعون المستعان في البداية والنهاية للعباد الغريق  
في بحار الاثام الفراغ من ما جمع من الفرائد رجاء ان يجعل يوم الجزاء  
ذخرا فرطا ولعل الناظر المنصف يصون المجموع من وصمة

الالتفات ويذكر الجامع بدعاء صالح يتفقع به

في الحياة والمات

ثم طبع الحاشية المنسوبة الى الفاضل السيد محمد الارزبختي المعروف  
بين الاساتيد بمفتي زاده على شرح الاستعارة للعصام \* بدار الطباعة  
العامرة بمعرفة ناظرها \* الفقير الى آلاء ربه القادر \* مير نعمان ماهر \*  
في واسط ذي الحجة الشريفه لسنة ثلث وخمسين ومأتين والف







